جامعة السلطان مولاي سليمان

كلية الآداب والعلوم الانسانية

مركز الدراسات في الدكتوراه "الآداب والعلوم الإنسانية"

وحدة الدكتوراه: اللغة العربية وعلومها، تخصص لسانيات

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع:

عدم الاطراد في الصرافة العربية

النسبة أنموذجا

إعداد الطالب الباحث:

عبد الغني اسراوي

رقم التسجيل LAS/0217

إشراف الدكتور:

محمد حفيظ

السنة الجامعية:

1442-1441هـ

2021-2020م

بني ملال

إعداد الطالب الباحث

عبد الغني اسراوي

بني ملال

عدم الاطراد في الصرافة العربية

النسبة أنموذجا

السنة الجامعية:

1442-1441هـ

2021-2020م

تقديم:

راهنت الدراسة على مقاربة قضية عدم الاطراد في الصرافة العربية، مع التركيز على معالجة هذه القضية في ظاهرة النسبة تحديدا. وقد انبثقت فكرة البحث في ضوء تصفح نماذج من المصنفات الصرفية وأخرى من كتب اللغة المقررة في مناهج التدريس، ليتضح أنها تراكم المواد اللغوية التي وصفها النحاة القدماء، وتعيد صياغة القواعد نفسها بهذا الخصوص، مع العلم أن القواعد المعنية تظل قاصرة عن رصد العديد من المواد اللغوية، لأن وضعها كان بناء على استقراء كلام العرب الموسوم بصعوبة الإحاطة به. فاستمرت الظواهر اللغوية الهامشية بجوار التي رصدها التقعيد، لكنها ظلت توصف ب"الشذوذ" أو الخروج عن القاعدة.

وفي هذا الإطار بدأ التفكير في كيفية تفسير قضية عدم الاطراد التي تحضر بكثافة في الظواهر الصرفية العربية، من خلال دراسة أمثلة مختلفة منها، مع التركيز على ظاهرة النسبة باعتبارها أكثر تأثرا بعدم الاطراد.

واستند البحث إلى ما ثبت عند اللغويين القدماء واللسانيين المحدثين من آراء ونظريات، مع الإفادة منها في رصد سلوك هذه الظواهر، وتتبعه داخل النسق اللساني العربي مقارنة بغيره من الأنساق اللسانية.

فإذا كان المنجز اللغوي العربي القديم يكتفي بالحكم على مجموعة من المواد اللغوية بالخروج عن القاعدة بدعوى السماع عن العرب، مما يوحي إلى ضرورة تقبل هذه الظواهر كما

هـي، فـإن تقـدم البحـث اللسـاني يـدفع إلـى مسـاءلة هـذه الظـواهر مـن جهـة، ومراجعـة القواعـد الموضوعة بشأنها من جهة ثانية، بحثا عن خيط ناظم يفسر استمرار هذه الظواهر وصمودها في الاستعمال اللغوي موازاة مع نظيراتها التي تستجيب للقواعد وقيودها.

وقد عمل البحث على مقاربة ظاهرة النسبة في ضوء قضية عدم الاطراد مقارنة بغيرها من الظواهر غير المطردة التي تحضر في الصرف العربي عموما، من خلال رصد كيفية التعامل معها في المصنفات القديمة والحديثة من جهة، مع اقتراح بدائل تصورية لهذه القضية ضمن النسق اللساني العربي وفق معطيات النظريات الحديثة التي اعتمدت في البحث، في ضوء تتبع عينات من المنسوبات غير المطردة في النسق اللساني العربي بالنظر إلى تقديمها بوصفها خارجة عن القاعدة.

وبناء على هذا التصور افترضت الدراسة أن القواعد التي صاغها البحث اللغوي العربي القديم لم تكن بالضرورة قواعد كلية تسع الظواهر اللغوية جميعها، وإنما هي وسائط تحكمها عوامل مختلفة تتصل بحيثيات وضعها زمانيا ومكانيا، ولذلك عمل البحث على تفسير بعض مظاهر عدم الاطراد في النسبة في ضوء استمرارها في الاستعمال موازاة مع القاعدة الموضوعة مفترضا أن عدم الاطراد في القواعد الصرافية، وفي ما يتصل بالنسبة، يعود في الغالب إلى ما انتاب وضع القواعد من شروط قد لا تتصل بالمادة اللغوية تحديدا، وإنما بطريقة صياغة القواعد بناء على ما تم استقراؤه من المواد اللغوية المتاحة، لذلك اعتُمدت مواد دون أخرى، لكن هذه المادة التي تُركت في الهامش استمرت، وصمدت في الاستعمال، فتم تصنيفها بوصفها "شاذة" أو خارجة عن القاعدة، أي غير مطردة، مع العلم أن القاعدة الموضوعة لم تسعها بالضرورة. لذلك

حاولت الدراسة وصف مجموعة من المنسوبات بصورة تستوعب معظم حالات النسبة، بما فيها تلك الموسومة بعدم الاطراد مفترضة أنها تدخل داخل النسق اللساني، وليست خارجه.

وبالاستناد إلى منهج الوصف والتفسير، سعى البحث إلى تبرير استعمال الحالات غير المطردة في النسق اللساني العربي، من خلال المقارنة بأنساق لسانية أخرى، وعبر مقاربة هذه الظواهر في ضوء الصرافة التطريزية، فضلا عن حصر القيود المتحكمة في تحقق النسبة، مع إثارة عدة قضايا لا ترصدها القاعدة في حالات مختلفة، إضافة إلى ما يتعلق باللواصق وما يتصل بها من لبس في أحايين كثيرة.

ولتمحيص المبررات الكفيلة بوصف هذه الحالات وتفسيرها، طرح البحث الأسئلة الآتية:

- ما حدود تصور البحث اللغوي العربي في معالجة عدم الاطراد في الصرافة العربية عموما؟
- كيف عالج المنجزان العربيان القديم والحديث عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية؟
- ما مظاهر الائتلاف والاختلاف بين النسق اللساني العربي وغيره من الأنساق اللسانية في معالجة النسبة؟
- ما مظاهر عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة تحديدا؟
- ما طبيعة القضايا الصرافية والصواتية والتركيبية التي يثيرها عدم اطراد النسبة؟
- كيف يمكن تفسير عدم اطراد النسبة صرف–صواتيا في ضوء الصرافة التطريزية؟
- ما التفسيرات الممكنة لقضايا عدم اطراد النسبة في ضوء تفاعل القيود ضمن النظرية الأمثلية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدت بعض التصورات الحديثة في الوصف والتفسير، بدءا بالصرافة التطريزية المناسبة لصرافة الألسن غير السلسلية مثل اللسان العربي، مع الإشارة إلى

الصواتة مستقلة القطع التي تعد أصلا لانبثاق الصرافة التطريزية، باستحضار كون رواد هذا الاتجاه اللساني عملوا على تدارك ما نجم عن إهمال المقطع في الصواتة التوليدية المعيار، إذ يقترح رواد هذه النظرية بدائل تستحضر الصوامت المركبة والنغم، وتمثلها في شكل متعدد الخطوط، مع فصل الطبقة النغمية عن الطبقة القطعية. إضافة إلى الحديث عن التمثيل متعدد الطبقات للصرفات، وتقديم نماذج تمثيلية لجملة من الخروج عبر تجسيد مختلف الطبقات (الجذر – القالب التطريزي – الصوائت)، ثم تحديد أهم القيود المتحكمة في كل تمثيل على حدة. وصولا إلى النظرية الأمثلية باعتبارها إطارا يناسب الاشتغال في دراسة عدم اطراد الصرافة العربية في ظاهرة النسبة، حيث قدم البحث أهم ما جاءت به النظرية من قواعد تبرر اختيارها، مع جرد عناصرها ومبادئها في علاقتها بالظاهرة اللسانية المدروسة. وتم العمل على استثمار معطيات النظرية الأمثلية في الدفاع عن التصور بأن القواعد المهيمنة على التراث النحوي العربي صارمة، كما أن الظواهر والتراكيب اللغوية غير المستجيبة لصرامة القواعد ليست بالضرورة "شاذة"، وإنما قد يعود عدم اطرادها إلى نقص في وضع القاعدة التي ليست كلية لترصد مختلف هذه الظواهر التي كانت وما تزال مستعملة في النسق اللغوي العربي.

تصميم البحث:

تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة المطروحة آنفا هي التي حكمت تصميم الأطروحة، حيث تم تخصيص كل فصل من فصولها للإجابة عن سؤال أو أكثر بحسب القضية التي يطرحها، لذلك انتظمت الأطروحة وفق التصميم الآتي:

- مدخل يحدد الإطار النظري المؤطر للاشتغال وهو الصرافة التوليدية، وما أعقبها من نظريات مثل الصرافة التطريزية والنظرية الأمثلية.
- فصول البحث وعددها خمسة، خصص الأول منها لرصد معطيات البحث اللغوي العربي في معالجته لقضايا النسبة. وعالج الفصل الثاني ظاهرة النسبة من منظور المقارنة بين سلوك لاحقة النسبة داخل أنساق لسانية مختلفة هي العربية المعيار والعربية المغربية ثم الأمازيغية والفرنسية والإنجليزية. وانتقل البحث في فصله الثالث إلى مناقشة قضية عدم الاطراد بدءا بتحديد بعض مظاهره في الصرافة العربية عموما، قبل رصد جملة من القضايا الصرافية والصواتية ثم التركيبية المتصلة بعدم اطراد النسبة في اللسان العربي. أما الفصل الرابع فعمل على تفسير عدم اطراد النسبة من خلال تتبع أثر لاحقة النسبة في البنية المقطعية للاسم، ثم عبر عرض نماذج مختلفة من المنسوبات على معطيات الصرافة التطريزية، فيما انصب اهتمام الفصل الخامس على مقاربة عدم اطراد النسبة في ضوء النظرية الأمثلية، مع الاحتكام إلى المقارنة بين قيود الاستعمال والقاعدة.
- خاتمة لخصت أهم نتائج البحث منفتحة على آفاقه.
- ملحق خصص للتحديد الإجرائي لبعض المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

أهداف البحث:

بناء على ما افترضه البحث في بداية الخوض في هذه القضية، فقد أريد لهذا العمل أن يُسهم في إعادة ترتيب الحالات غير المطردة المدروسة، مع تعليل تصنيفها، وفي الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالظواهر الصرافية المشابهة. ومن ثمة التحفيز لإعادة النظر في

تصورنا للقواعد الصرافية، ومحاولة الحد من صرامتها في التصنيف، وتطويعها لتسع الظواهر الصرافية التي يحفظ الاستعمال استمرارها في النسبة بالخصوص، سواء في العربية المعيار أو في بعض العربيات القطرية، إضافة إلى اقتراح تدابير وإجراءات عملية لضبط التعامل مع الحالات الخاصة المتعلقة بمختلف قواعد الصرافة.

المدخل النظري:

وقد تناول المدخل النظري في فقرته الأولى جملة من المفاهيم والنظريات التي اعتمدت في التحليل، حيث قارب مفهوم التوليد الصرافي في النسق اللساني العربي، بوصفه إحداث وحدات معجمية جديدة بإلحاق تغييرات على الجذور، أي إنتاج ألفاظ جديدة باستعمال الأبنية والصيغ الصرفية، والمنسوبات من المشتقات التي يتم توليدها. ولتوضيح كيفية اشتغال التوليد الصرافي، تتبع البحث مختلف الآليات التي يقوم عليها التوليد الصرافي في العربية بدءا بالاشتقاق، حيث ذكر البحث بأهمية ما كشفته اللسانيات الحديثة بشأن اعتماد الجذر أصلا للاشتقاق درءا لكل ما قد يقع من التباس أو غموض عند الاقتصار على التصورات القديمة القائلة باعتبار المصدر أو الفعل أصلا، وما يتصل بالرأيين من خلافات نحوية . ومرورا بالنحت والتأليف، ثم انتهاء بالمعجمة، حيث عرف البحث كل آلية على حدة، كما قدم أمثلة لكل منها تبرر اعتمادها آلية للتوليد الصرافي في اللسان العربي.

وفي الفقرة الثانية تم تقديم نظرية الصرافة التطريزية التي توفر أرضية نظرية جديدة للتحليل الصوتي والصرافي للألسن السامية مثل اللسان العربي الذي يصنف ضمن الألسنة غير الإلصاقية وذات صرافة لا سلسلية (Langues non concaténatives). وقد تم التركيز تحديدا على الصواتة مستقلة القطع باعتبارها تمثل أصلا لانبثاق الصرافة التطريزية. وتم التعريف

بالنظرية وبأهم روادها، كما تم تقديم تمثيلات تطبيقية لكيفية اشتغالها بناء على تعدد الطبقات التي تمثل كل منها سلسلة مستقلة عن غيرها. ثم تمت معالجة جملة من الأمثلة في اللسان العربي وفق تصور مكارثي McCarthy(1979،1981) الذي افترض أن للفعل في العربية عناصر مرتبة في ثلاث طبقات مستقلة في المستوى الأدنى (التحتي) للتمثيل المعجمي. وهذه الطبقات الثلاث هي: طبقة الجذر (تسمى كذلك طبقة الصوامت/ الطبقة الصامتية/ طبقة اللحن الصامتي)، وطبقة الهيكل أو القالب التطريزي، ثم طبقة الصوائت أو اللحن الصائتي أو المصوتي، فضلا عن عرض القاعدتين المتحكمتين في الربط بين طبقتي الألحان والهياكل، مع أمثلة تطبيقية لعمليات الاقتران والانتشار، باستحضار قيد المحيط الإجباري (OCP) (Obligatory Contour Principle).

أما الفقرة الثالثة والأخيرة من المدخل النظري، فقد عرفت بالنظرية الأمثلية بوصفها إطارا نظريا وضعه برانس Prince وسمولنسكي Smolonski سنة 1993 في كتابهما: (Optimality Theory)[1]. وتقوم الفكرة المركزية للنظرية على أن البنى السطحية للغة (الخروج) تعكس تفاعل القيود بعضها مع بعض وفق تسلسل هرمي يرتبها بحسب درجة الأهمية، ثم تعرض النصوص عليها واحدا تلو الآخر، فيكون المرشح الأمثل هو المستجيب لأكبر عدد من القيود، أو بعبارة أخرى هو الأقل خرقا للقيود حتى لو لم يحقق الشروط جميعها، أي رغم خرقه لبعض القيود الدنيا. وتمت الاستعانة بهذا الإطار النظري في وصف الظاهرة المدروسة

[1] Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, Ruccs-TR-2: CU-CS- 696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.

وتفسيرها، إذ تم التركيز على تفاعل القيود في تحقيق النسبة، مع المقارنة بين الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية وفق قيود يتم انتقاؤها وتطبيقها في الفصل الخامس من البحث. وذكر البحث عناصر النظرية الأمثلية وهي: (المُوَلِّد Générateur – القيود Contraintes – (قيود الوفاء والوسم) – المقوّم Évaluateur –)، ثم مبادئها: (الكلية Universalité – الانتهاكية / القابلية للخرق Violabilité – السُّلَّمية/ الهرمية Hiérarchisation – الاحتواء/ التضمن Inclusivité– التوازي Parallélisme).

الفصل الأول:

عالج الفصل الأول من البحث نماذج من مظاهر عدم الاطراد الصرافي عموما، ثم في النسبة تحديدا، وتحضر تلكم المظاهر في التراث الصرافي قديما، وفي الدراسات الحديثة. وقد عمل البحث على تتبع مسار هذه الدراسات وفق تسلسل دياكروني يجعل السابق قبل اللاحق، كما رصد مظاهر الائتلاف أو الاختلاف بين تلك الدراسات. وخلص في النهاية إلى أن أغلب الدراسات القديمة أو الحديثة التي توقف البحث عندها في هذا الفصل لم تستطع التخلص من مصطلح (الشذوذ) الذي تستعمله مقابلا للاطراد، كما أن المعيار الموجه لأحكامها يغلب عليه طابع تنميط القواعد، حيث تعزى كل حالة غير مطردة إلى عدم الانضباط للقاعدة، غير أننا نصادف في هذه الدراسات جميعها إشارات إلى تأرجح الكلام العربي عموما بين صلابة القاعدة من جهة، وبين قوة الاستعمال أو التفسير بالسماع من جهة أخرى . والغريب أن التداول والاستعمال يمتدان أحيانا كثيرة ليحرجا القاعدة، ومن ثمة تطرح عدة تساؤلات بشأن وضع هذه القواعد عموما؛ وهذا يقودنا إلى الحكم الذي انطلق منه البحث في بداية التفكير في موضوعه،

ألا وهو إمكانية اعتبار الاطراد وعدمه متعلقا بالقاعدة أكثر من ارتباطه بالظاهرة الصرافية المدروسة، أي إن القاعدة قاصرة عن رصد مختلف الظواهر المتضمنة في كلام العرب بلغاته أو لهجاته.

وإذا كان هذا شأن الظواهر الصرافية ككل، فإن ما أوردته الدراسة من قصور في القواعد الصرافية وكيفية التعامل معها في كتب النحاة عموما، يحضر بصورة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بظاهرة النسبة في الصرافة العربية. وهذا ما كشفته الفقرة الثانية من الفصل نفسه، فقد تناولتها الدراسات القديمة والحديثة، ورصدت كيفيات تحققها في الألفاظ العربية، مميزة ما تحدثه من تغييرات في بنية أصولها. ومنهم من ينظر إلى عدم اطراد النسبة باعتباره عاملا مؤثرا في غنى العربية، إذ من شأنه أن يتيح تنوعا في المعاني وتوسعا في الدلالة. لكن الملاحظة الأولى المستقاة من تتبع نظرة اللغويين إلى عدم اطراد النسبة هي أن حدود قواعد النحاة القدامى ظلت توجه تصور النسبة، وكذا تصنيف أحكامها بناء على مدى الاستجابة لمبادئ التقعيد أو عدمها. وهذا التوجه جعل الكتب تراكم القواعد التنظيرية الخاصة بإلحاق ياء النسب، أو تعيد إنتاجها دون تدقيق اشتغالها وتأثيرها الصرافي والصوتي ثم التركيبي على بنية الكلمة المنسوب إليها عموما. والملاحظة الأخرى تتصل بتعميم التصورات، واجترار الأحكام نفسها من دون تعليق أو تفسير، مما قد يوهم بتعالي القواعد وتنزيهها عن كل نقص أو قصور، فتنصب الدراسة على مظاهر عدم الاطراد بدل التركيز على القاعدة والحكم، وهذا مدار البحث، إذ بإمكان مساءلة القواعد أن تكشف عن سهولة توسيعها وتكييف أحكامها لترصد ما تم إغفاله من مواد لغوية في النسبة وغيرها.

الفصل الثاني:

في الفصل الثاني، راهن البحث على مقارنة كيفية تحقق النسبة في خمسة أنساق لسانية مختلفة، وهي العربية المعيار والعربية المغربية والأمازيغية، ثم الفرنسية والإنجليزية، وقد تم اختيار هذه الأنساق اللسانية بالنظر إلى السمات الاشتقاقية لكل نسق على حدة، إذ تختلف من حيث كونها لغات إلصاقية سلسلية أو اشتقاقية غير سلسلية. وحاولت الدراسة تتبع اشتغال لاصقة النسبة في الألسن المذكورة عبر الوصف والتفسير، ليتبين أن هناك اختلافات وتقاطعات بين هذه الألسن في كيفية تحقيقها للنسبة، ويمكن إجمال الملاحظات والخلاصات في ما يأتي:

- تتحقق النسبة في العربية المعيار من خلال لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها، لكن إقحام هذه اللاحقة يفرز تغييرات متنوعة بحسب طبيعة المنسوب إليه وبنيته.
- تؤكد الحالات المدروسة في العربية المغربية أن ما كان يسميه النحاة ب(اللغات) هو ما نعيشه بين ظهرانينا من امتداد للهجات العربية مع ما يعتريها من تحول بفعل الاحتكاك بالألسن والثقافات الأخرى.
- يمكن استثمار معطيات العاميات في تفسير بعض الظواهر اللسانية التي يغلب عليها عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة على وجه التحديد.
- تتحقق النسبة في العربية المغربية بإلحاق ياء مكسور ما قبلها، مع اختلاف صوتي مقارنة بالعربية المعيار، حيث تميل الدارجة إلى التخفيف عموما، وهو ما

ينعكس على تحقق ياء النسبة التي لا تشدد غالبا (على مستوى النطق)، وفي ذلك تخلص من الإعراب الذي يتحقق أصلا على الياء المشددة.

- تلجأ العربية المغربية إلى إقحام الواو لملء الهيكل التطريزي للكلمة عند النسبة، كما أنها تزيد عليها الألف في حالات عدة منها بعض الأسماء المختومة بتاء التأنيث (طنجة/ بهجة/ زنقة/ مكّة) والتي تتحقق على مستوى الأداء الصوتي بألف بدل التاء علامة للتأنيث، وهذا ما يلحقها بالمقصور، وبذلك تجري عليها أحكامه (طنجا– طنجاوي/ بهجا– بهجاوي/ زنقا– زنقاوي/ مكّا– مكاوي)...
- لا تنسب العربية المغربية إلى الجزء الأول من الاسم المركب، لأن لاحقة النسبة ترد آخر الاسم، لذلك تنسب إلى الجزء الأخير مهما كانت طبيعة المركب.
- تنسب العربية المغربية إلى الجمع، كما يحدث ذلك في العربية المعيار، وقد يحدث أن تدل النسبة على المبالغة كما في (كوايري/ نكايتي/ قشاشبي...)
- تلتقي الأمازيغية مع العربية المعيار والعربية المغربية في كيفية إنجازها للنسبة أحيانا، وتختلف عنها أخرى؛ فبينما يكتفي النسقان العربيان بلاحقة الياء المكسور ما قبلها، تستعين الأمازيغية بسابقة إلى جانب لاحقة الياء أو قد تكتفي بإحداهما من دون الأخرى. فقد تتحقق النسبة بالسابقة (ⵓⴳⴰ) للمذكر و(ⵜⴰ) للمؤنث، وتدغم الگاف قبل كل صامت، بينما تنطق حين يبدأ المنسوب إليه بصائت (ⵓⴽⴰⵔ) (أُك أزاغار)، أما التاء في المؤنث فتدغم مع الصوامت المجانسة لها كما هو الحال في العربية.

- تلتقي الأمازيغية مع العربية والدارجة المغربية في توظيف لاحقة الياء المكسور ما قبلها ومن دون تشديد كما في الدارجة المغربية لتجسيد النسبة، لكنها تضيف إليها سابقة (أَ/ ه) في المذكر، وسابقة (تَ/ ه+) ولاحقة (ت/+).
- تلجأ الأمازيغية إلى إقحام بعض الزوائد لتحقيق النسبة كالواو (أصحراوي) والألف والنون في (أبراني)، وقد تستعين بالحذف (أزايي).
- في المركب تكتفي الأمازيغية (كما في العربية المغربية) بالنسبة إلى الجزء الثاني.
- تأخذ لاحقة النسبة في الفرنسية صورا متعددة.
- يغلب عدم الاطراد على تحقق النسبة في الفرنسية. ويصعب ضبط لاحقة النسبة فيها بقياس أو قاعدة.
- تتنوع لاحقة النسبة في الإنجليزية، بحسب بنية المنسوب إليه وطبيعة العناصر الصامتية أو الصائتية التي ينتهي بها.
- تنسب الإنجليزية إلى المركب بجزأيه من دون حذف، مقارنة بالعربية المعيار، إذ تقحم لاحقة النسبة في الإنجليزية آخر الجزء الثاني من المركب وكأنه اسم مفرد.
- تتحقق النسبة في الأنساق اللسانية الواردة ضمن هذه المقارنة عبر إجراءات متنوعة مثل الحذف أو القلب أو الزيادة أو تغيير بنية المنسوب إليه أو عبر توليد لفظ جديد لا يتضمن العناصر الجذرية المؤلفة للمنسوب إليه.

الفصل الثالث:

أثار الفصل الثالث جملة من القضايا والإشكالات المتصلة بعدم اطراد النسبة في الصرافة العربية. وقد انطلق البحث، في عرض هذه القضايا، من رصد عدم اطراد الصرافة عموما، قبل الانتقال إلى ما يتعلق بالنسبة تحديدا. وإذ يتم تعليل استثناء هذه القضايا بتحري أمن اللبس، أو هروبا من الاستثقال إلى الخفة، فإن هذا في حد ذاته غالبا ما يوقع في التداخل والاضطراب، ويبقى الحل رهينا بالمزاوجة بين القياس اللغوي من جهة، والقياس الاستعمالي من جهة أخرى. وفي ثنايا عرض قضايا عدم الاطراد الصرافي في اللسان العربي توقف البحث عند ظواهر بعينها باعتبارها عينات قد تسعف في تفسير عدم الاطراد بصفته ليس نقصا أو لحنا، وإنما هو مظهر لتنوع الاستعمال بين لغات العرب، وهذا الاستعمال هو ما ضمن استمرار العديد من القضايا غير المطردة إلى أيام الناس هذه. ومن القضايا التي تم رصدها نذكر:

- عدم الاطراد في أصل الاشتقاق وفرعه.
- بعض مظاهر عدم الاطراد في الأفعال.
- بعض مظاهر عدم الاطراد في الأسماء والصفات.

وانطلاقا من كون النسبة هي موضوع البحث أولا، ثم باعتبارها من أكثر ظواهر الصرافة العربية تأثرا بعدم الاطراد، فقد أُفرد لها المحور الثاني من الفصل الثالث. وبُدِئَ هذا المحور بتحديد مفهوم النسبة وكيفية تحققها في بنية الكلمة العربية، ليخلص إلى أن طبيعة المادة اللغوية العربية تجعل زيادة لاحقة النسبة تتم بسهولة ويسر في ألفاظ معينة، لكنها لا تستجيب للقياس الموضوع في حالات أخرى متعددة، مما يطرح بإلحاح مسألة عدم الاطراد. وسعيا إلى تدقيق

طبيعة القضايا التي يثيرها عدم اطراد النسبة، فقد تم تقسيم هذه القضايا منهجيا إلى قضايا صرافية وأخرى صواتية ثم ثالثة تركيبية. مع العلم أن هذا التقسيم لا يعني انفصالا تاما بين هذه المستويات، وإنما هو إجراء تنظيمي منهجي فقط، إذ نجد هذه القضايا متداخلة في الغالب الأعم، ويصعب من ثم الفصل بينها.

الفصل الرابع:

عالج الفصل الرابع بعض صور عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية عبر إعادة التفكير في حدود ما وصف به النحاة واللغويون لاحقة النسبة وتأثيرها في بنية الكلمة. وتكمن الجدة في السعي نحو التفسير بدل الاقتصار على الوصف، فكان الرهان قائما على معطيات لسانية في نظريتي الصواتة مستقلة القطع والصرافة التطريزية. وقبل الشروع في تفسير إقحام لاحقة النسبة وما ينجم عنها من تغييرات على المستوى التطريزي، كان لزاما في البداية تحليل بنية المنسوبات مقطعيا لرصد ما تتسبب فيه ياء النسبة من اضطرابات على المستوى المقطعي، مع التركيز على أسماء بعينها تستدعي إجراءات لترميم البنية المقطعية التي يعتريها خلل في بنية الجذر، وباستحضار ما اصطلح عليه الوادي (2020) بقيد الكلمة الدنيا. ولأجل ذلك تم تحديد مفهوم المقطع وأنواعه في العربية بالتمييز بين المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة من جهة، وبين المقاطع القصيرة والطويلة من جهة أخرى، علاوة على طرح مبررات اعتماد الياء للنسبة بدل الألف أو الواو بترجيح معيار الخفة، ثم تشديدها حتى لا تلتبس بياء المتكلم، ولتقبل جميع الحركات. وخلص البحث إلى أن لاحقة النسبة لا تمثل مقطعا مستقلا يضاف إلى البنية الأصلية للمنسوب إليه، وإنما يندمج مع هذه البنية محدثا تغييرا ملموسا في عدد المقاطع ونوعها، ثم تبين

بعد ذلك سبب الحاجة إلى إقحام بعض العناصر مثل الواو لتصحيح بعض التراكيب غير المقبولة صواتيا. وفي الفقرة الأخيرة من الفصل تم التركيز على تفسير سلوك لاحقة النسبة في ضوء معطيات الصرافة التطريزية باعتماد تمثيلات الكلمة قبل إلحاق ياء النسبة وبعدها من أجل رصد التغييرات التي تحدثها في البنية، ليتبين أن إقحام الواو في حالات عدة يتم بناء على الحاجة إلى ملء العنصر الشاغر في الهيكل التطريزي لبنية الكلمة، هذا الفراغ الناتج في الغالب عن حذف عنصر جذري. وفي مواضع أخرى يتم إقحام الواو استجابة لقيود صرف–صواتية مثل مبدأ المحيط الإجباري (حظر تجاور المثلين)، أو لتصحيح البنية المقطعية للكلمة التي تضطرب بعد دخول لاحقة النسبة عليها.

الفصل الخامس:

تم إفراد الفصل الخامس لمقاربة عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية ضمن إطار نظري مستحدث مع ألان برانس Alan Prince وبول سمولنسكي Smolonsky Paul سنة 1993، وتم الاصطلاح عليه بالنظرية الأمثلية «Optimality Theory »[1]. وقد حاول البحث معالجة نماذج عملية للنسبة عبر المقارنة بين ثنائية الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية مبرزا أن اللسان العربي يحرص على الخفة والاقتصاد مع سلامة الطبع في الأداء اللغوي مما يجعله يكيف بعض الألفاظ مع طبيعة الاستعمال المألوف، وإن كان ذلك يدفعه في أحيان كثيرة إلى التحرر من صرامة القيود التي تفرضها القواعد. ومن ثمة تناول البحث مجموعة من أمثلة النسبة

[1] Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, RuCCS-TR-2: CU-CS- 696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.

عبر مساءلة كل من القاعدة والاستعمال، ومناقشة بعض حالات النسبة التي تكتسب مشروعيتها من خلال الاستعمال، وإن كانت القواعد تصنفها في خانة عدم الاطراد. وفي هذا الإطار توقفت الدراسة عند حالات من النسبة إلى المؤنث تكتسب مشروعية قوية بكثرة تداولها واستعمالها حتى أضحت القاعدة مثار استغراب بسبب عجزها عن الإحاطة بهذه الحالات مثل: (حياة / حياتيّ) – (طبيعة / طبيعي – بديهة/ بديهي) –(غزّاوي/ عزَاوي/ مكّاوي / حلّاوي...) بإقحام الواو في النسبة إلى الثلاثي المؤنث. وبجانب النسبة إلى المؤنث نوقشت حالات من المنسوبات إلى الجمع خلافا للقياس الذي يقتضي النسبة إلى المفرد.

وركزت الفقرة الموالية من الفصل على المقاربة الأمثلية للنسبة بالاحتكام إلى قيود ثلاثة هي قيد وفاء الخرج للدخل (ق و خ د)، وقيد الكلمة الدنيا (ق ك د) (Minimal Word Constraint)، ثم قيد المحيط الإجباري (ق م إج) (Obligatory Contour Principle OCP). وتم إخضاع نماذج متنوعة من المنسوبات لتفاعل هذه القيود، مع اختيار الخرج الأنسب لكل منسوب من بين الاختيارات التي يطرحها نظام النسبة في اللسان العربي.

الخاتمة مع نتائج البحث:

أسدل الستار على البحث بخاتمة تضمنت جملة من النتائج نجملها في الآتي:

بعد فحص موضوع النسبة في اللسان العربي يصعب قبول الادعاء المشهور ومضمونه: "ما يمكن قوله بشأن العربية قد قيل منذ عهود مضت، وإن القدماء قد أحاطوا باللسان العربي دراسة وتحليلا." بل إن إعمال النظر في إشكال النسبة باعتباره واحدا من إشكالات اللسان

العربي الهامشية يقتضي التسليم ببطلان ذلك الادعاء، ذلك أن اللسان العربي شأنه شأن الألسنة الطبيعية يتطلب فهمه وتفسيره بيان حدود التصور العربي القديم في معالجة الظاهرة المدروسة، ثم البحث عن البدائل النظرية اللسانية لملء ثقوبه المتعددة. ولعل المباحث الصرافية تظل أكثر حاجة إلى المراجعة والتدقيق لأن اللسان العربي ينمو ويتطور باستمرار ليستجيب لحاجات العصور المتعاقبة، ومن ثم تتولد مواد لغوية تتناسب وطبيعة المستحدثات التي تعرفها مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

وانطلاقا من التصور المبني على خصوصية اللسان العربي ذي الصرافة الاشتقاقية غير السلسلية، فقد تناولت الدراسة موضوع النسبة في الصرافة العربية مركزة على رصد سلوك لاحقة النسبة وما تحدثه من تغييرات صرف–صواتية في الاسم المنسوب إليه، وطرحت إشكال عدم اطراد النسبة، على الرغم من القواعد الموضوعة التي تروم التعميم والتنميط، وحاول البحث وصف مظاهر عدم الاطراد في النسبة وتفسيرها بالاستناد إلى المقاربات اللسانية الحديثة مثل الصرافة التطريزية في علاقتها بالصواتة مستقلة القطع، ثم النظرية الأمثلية.

وقد اقتضت طبيعة البحث الوقوف أولا عند عدم الاطراد الصرافي عموما، قبل التركيز عمليا على النسبة. فتمت معالجة مجموعة من الظواهر الصرافية غير المطردة في العربية في ما يتعلق بالأفعال أو بالأسماء والصفات. وعالج البحث في ما بعد قضايا النسبة في محاولة لتذليل بعض الصعوبات المتصلة بضبط مقتضياتها ضمن الصرافة العربية وفق تصورات لسانية حديثة.

- في ظل الحديث عن استقلالية الصرافة أو تبعيتها، فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي كون اللسان الطبيعي يضم مستويات تتآلف في ما بينها، لتشكل نظاما متكاملا وفق بنية عامة مشتركة، مع احتفاظ كل مستوى ببنيته الخاصة؛ لذلك من الصعب الحديث عن استقلالية تامة لأحد المستويات، أو عن التبعية المطلقة لمستوى لآخر، كما تستبعد المجازفة بتبني أولوية مستوى مقارنة بباقي المستويات اللسانية الأخرى.
- إن اهتمام النحويين القدماء بالصرافة لم يضاه درجة انكبابهم على دراسة النحو والإعراب، وإن كان معظمهم يقر بأهمية الصرف، إلا أنهم يؤكدون أيضا صعوبته مقارنة بالنحو. ولعل في هذا الطرح ما يبرر ابتعاد العديد منهم عن الصرافة. وقد وضحت الدراسة طبيعة المباحث الصرافية عند النحاة، وبينت مدى تداخلها مع المباحث الصواتية والتركيبية بمعناها الحديث.
- في الدراسات اللسانية الحديثة يمكن اعتماد الصرفة بوصفها العلامة اللسانية الدنيا، وإن اختلفت المدارس اللسانية في اصطلاحها عليها، وتصورها لهذه العلامة اللسانية، خصوصا في ربطها بالمعنى سواء في ذاتها أو في وظيفتها داخل مختلف التأليفات.
- في مقابل فصل اللسانيات الحديثة بين حدود كل مستوى لساني، نجد تداخلا كبيرا بينها في النحو العربي القديم، وهذا ما يستلزم إفراد دراسات تنصب على هذا التراث مستلهمة نتائج البحث العلمي اللساني الحديث.

- في إطار مقاربة ظاهرة عدم الاطراد الصرافي كرونولوجيًّا بتتبع الدراسات القديمة والحديثة المعنية، تبين أن أغلب الدراسات الموثقة في البحث–قديمها والحديث– لم تستطع

التخلص من مصطلح (الشذوذ) الذي تستعمله مقابلا للاطراد، كما أن المعيار الموجِّه لأحكامها يغلب عليه طابع تنميط القواعد، حيث تعزى كل حالة غير مطردة إلى عدم الانضباط للقاعدة.

- تضم الدراسات النحوية والصرفية المهتمة بعدم الاطراد إشارات متناثرة إلى تأرجح الكلام العربي عموما بين صلابة القاعدة من جهة، وبين قوة الاستعمال أو التفسير بالسماع من جهة أخرى.
- إن التداول والاستعمال يمتدان أحيانا كثيرة ليحرجا القاعدة، ومن ثمة تطرح عدة تساؤلات بشأن وضع هذه القواعد عموما.
- يمكن اعتبار الاطراد وعدمه متعلقا بالقاعدة أكثر من ارتباطه بالظاهرة الصرفية المدروسة، أي إن القاعدة قاصرة عن رصد مختلف الظواهر المتضمنة في كلام العرب بمختلف لغاته أو لهجاته.
- قصور القواعد الصرافية وكيفية التعامل معها في كتب النحاة عموما، يحضر بصورة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بمبحث النسبة في الصرف العربي.
- حدود قواعد النحاة القدامى ظلت توجه تصور مباحث النسبة، وكذا تصنيف أحكامها بناء على مدى الاستجابة لمبادئ التقعيد أو عدمها.
- صرامة القواعد جعلت الكتب تراكم الأحكام التنظيرية الخاصة بإلحاق ياء النسبة، أو تعيد إنتاجها من دون تدقيق اشتغالها وتأثيرها الصوتي والصرفي، ثم التركيبي على بنية الكلمة المنسوب إليها عموما.

- إن تعميم التصورات، واجترار الأحكام نفسها من دون تعليق أو تفسير قد يوهم بتعالي القواعد وتنزيهها عن كل نقص أو قصور. وهذا ما سعت الأطروحة لتجاوزه.
- بإمكان مساءلة القواعد أن يكشف عن سهولة توسيعها وتكييف أحكامها لترصد ما تم إغفاله من مواد لغوية في باب النسبة وغيره.
- تتحقق النسبة في العربية المعيار من خلال لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها، لكن إقحام هذه اللاحقة يفرز تغييرات متنوعة بحسب طبيعة المنسوب إليه وبنيته.
- تؤكد الحالات المدروسة في العربية المغربية أن ما كان يسميه النحاة ب(اللغات) هو ما نعيشه بين ظهرانينا من امتداد للهجات العربية، مع ما يعتريها من تحول بفعل الاحتكاك بالألسن والثقافات الأخرى.
- يمكن استثمار معطيات العاميات في تفسير بعض الظواهر اللسانية التي يغلب عليها عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة على وجه التحديد.
- تتحقق النسبة في العربية المغربية بإلحاق ياء مكسور ما قبلها، مع اختلاف صوتي مقارنة بالعربية المعيار، حيث تميل الدارجة إلى التخفيف عموما، وهو ما ينعكس على تحقق ياء النسبة التي لا تشدد غالبا (على مستوى النطق)، وفي ذلك تخلص من الإعراب الذي يتحقق أصلا على الياء المشددة.
- تلجأ العربية المغربية إلى إقحام الواو عند النسبة قياسا على العربية المعيار، كما أنها تزيد عليها الألف في حالات عدة منها بعض الأسماء المختومة بتاء التأنيث (طنجة/ بهجة/ زنقة/ مكّة) التي تتحقق على مستوى الأداء الصوتي بألف بدل التاء علامة للتأنيث، وهذا

ما يلحقها بالمقصور، وبذلك تجري عليها أحكامه (طنجا– طنجاوي/ بهجا– بهجاوي/ زنقا– زنقاوي/ مكّا– مكاوي)...

- تتحاشى العربية المغربية النسبة إلى الجزء الأول من الاسم المركب، لأن لاحقة النسبة ترد آخر الاسم، لذلك تنسب إلى الجزء الأخير مهما كانت طبيعة المركب.
- تنسب العربية المغربية إلى الجمع، كما يحدث ذلك في العربية المعيار، وقد يحدث أن تدل النسبة على المبالغة كما في (كوايري/ نكايتي/ قشاشبي...)
- تلتقي الأمازيغية مع العربية المعيار والدارجة المغربية في كيفية إنجازها للنسبة أحيانا، وتختلف عنها أحيانا أخرى؛ فبينما يكتفي النسقان العربيان بلاحقة الياء المكسور ما قبلها، تستعين الأمازيغية بسابقة إلى جانب لاحقة الياء، أو قد تكتفي بإحداهما من دون الأخرى. فقد تتحقق النسبة بالسابقة (أُگْ ⵓⴳ) للمذكر و(أُتْ ⵓⵜ) للمؤنث، وتدغم الگاف قبل كل صامت، بينما تنطق حين يبدأ المنسوب إليه بصائت أو بشبهه (الواو والياء) (ⵓⴳⵓⵅⵓⵔ) (أُك أزاغار)، أما التاء في المؤنث فتدغم مع الصوامت المجانسة لها كما هو الحال في العربية.
- تلتقي الأمازيغية مع العربية والدارجة المغربية في توظيف لاحقة الياء المكسور ما قبلها ومن دون تشديد كما في الدارجة المغربية لتجسيد النسبة، لكنها تضيف إليها سابقة (أَ/ ⵓ) في المذكر، وسابقة (تَ/ ⵜⵓ) ولاحقة (ت/ⵜ) في المؤنث.
- تلجأ الأمازيغية إلى إقحام بعض الزوائد لتحقيق النسبة كالواو (أصحراوي) والألف والنون في (أبراني)، وقد تستعين بالحذف (أزايي).

- في المركب تكتفي الأمازيغية (كما في العربية المغربية) بالنسبة إلى الجزء الثاني، بينما تنسب العربية المعيار غالبا لأحد الجزأين بحسب أمن اللبس، وهذا الإجراء يجسد مظهرا لعدم الاطراد. أما الإنجليزية فتنسب إلى جزأي المركب وكأنه مفرد، إذ تقحم اللاحقة آخر الجزأ الثاني من دون حذف أو تغيير في الجزأين معا، إلا ما تقتضيه لاحقة النسبة من تغييرات صائتية أو صامتية.
- تأخذ لاحقة النسبة في الفرنسية صورا متعددة.
- يغلب عدم الاطراد على تحقق النسبة في الفرنسية، وغالبا ما يتم الاحتكام فيها إلى السماع والاستعمال بسبب تعذر تعميم قاعدة معينة على مظاهر النسبة المختلفة.
- إن عدم اطراد مباحث الصرافة ليس مرده إلى الشذوذ، كما جرت العادة في حكم النحاة القدامى، بل يمكن تفسير عدم اطرادها بقصور في القواعد التي تحكمها، أو أن تلكم القواعد خضعت لموجهات ليست بالضرورة علمية محضة، وإنما تم فيها الاستناد إلى معايير تصنيفية تقصي مواد لغوية مهما بلغت من الفصاحة والاستعمال، لأنها لا تستجيب لشروط جغرافية أو سياسية معينة.
- غالبا ما يتم تعليل استثناء الظواهر غير المطردة بتحري أمن اللبس، أو هروبا من الاستثقال إلى الخفة. لكن الهروب من اللبس في حد ذاته غالبا ما يوقع في اللبس والتداخل، ويبقى الحل رهينا بالمزاوجة بين القياس اللغوي من جهة، والقياس الاستعمالي من جهة أخرى.
- عدم الاطراد ليس نقصا أو لحنا، وإنما هو مظهر لتنوع الاستعمال بين لغات العرب، وهذا الاستعمال هو ما ضمن استمرار العديد من القضايا غير المطردة إلى أيام الناس هذه.

- عدم الاطراد يلحق أصل الاشتقاق وفرعه، كما يتعلق بالمشتقات جميعها، والنسبة ليست استثناء بهذا الخصوص.
- طبيعة المادة اللغوية العربية تجعل زيادة لاحقة النسبة تتم بسهولة ويسر في ألفاظ معينة، لكنها لا تستجيب للقياس الموضوع في حالات أخرى متعددة، مما يطرح بإلحاح مسألة عدم الاطراد.
- يمكن استثمار معطيات اللسانية الحديثة في تفسير الظواهر الصرافية في اللسان العربي، وهذا ما أكدته الدراسة استنادا إلى الصرافة التطريزية والصواتة مستقلة القطع في تفسير إقحام الواو في بنية المنسوب إليه.
- تفسير سلوك لاحقة النسبة يستلزم التفكير مسبقا في تحليل بنية المنسوبات مقطعيا لرصد ما تتسبب فيه ياء النسبة من اضطرابات على المستوى المقطعي، إذ هناك أسماء بعينها تستدعي إجراءات لترميم البنية المقطعية التي يعتريها خلل في بنية الجذر.
- باستحضار ما اصطلح عليه الوادي (2020) بقيد الكلمة الدنيا، تم تحديد مفهوم المقطع وأنواعه في العربية بالتمييز بين المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة من جهة، وبين المقاطع القصيرة والطويلة من جهة أخرى. علاوة على طرح مبررات اعتماد الياء للنسبة بدل الألف أو الواو بترجيح معيار الخفة، ثم تشديدها حتى لا تلتبس بياء المتكلم، ولتقبل جميع الحركات.
- إن لاحقة النسبة لا تمثل مقطعا مستقلا يضاف إلى البنية الأصلية للمنسوب إليه، وإنما يندمج مع هذه البنية محدثا تغييرا ملموسا في عدد المقاطع ونوعها، ومن ثم يتضح سبب الحاجة إلى إقحام بعض العناصر مثل الواو لتصحيح التراكيب غير المقبولة صواتيا.

- إن إقحام الواو في حالات عدة يتم بناء على الحاجة إلى ملء العنصر الشاغر في الهيكل التطريزي لبنية الكلمة؛ هذا الفراغ الناتج في الغالب عن حذف عنصر جذري. وفي مواضع أخرى يتم إقحام الواو استجابة لقيود صرف–صواتية مثل مبدأ حظر تجاور المثلين، أو لتصحيح البنية المقطعية للكلمة التي تضطرب بعد دخول لاحقة النسبة عليها.
- لعل المزاوجة بين ثنائية الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية تُظهر أن اللسان العربي يحرص على الخفة والاقتصاد مع سلامة الطبع في الأداء اللغوي، مما يجعله يكيف بعض الألفاظ مع طبيعة الاستعمال المألوف، وإن كان ذلك يدفعه في أحيان كثيرة إلى التحرر من صرامة القيود التي تفرضها القواعد.
- توجد حالات من النسبة إلى المؤنث تكتسب مشروعية قوية بكثرة تداولها واستعمالها حتى أضحت القاعدة مثار استغراب بسبب عجزها عن الإحاطة بهذه الحالات مثل: (حياة / حياتيّ) – (طبيعة / طبيعي – بديهة/ بديهي) –(غزّاوي/ عزَاوي/ مكّاوي / حلّاوي...).

وأنهيت خاتمة البحث بعرض بعض الآفاق المتوقعة للبحث، قبل الانتقال في ما تبقى من صفحات الأطروحة إلى جرد البيبليوغرافيا المعتمدة بالعربية وباللغات الأجنبية، ثم عرض المصطلحات والرموز المعتمدة في البحث من خلال جداول تصنيفية. وفي آخر البحث أورِد ملحق للمفاهيم الإجرائية التي تم الاشتغال عليها.

عدم الاطراد في الصرافة العربية:

النسبة أنموذجا

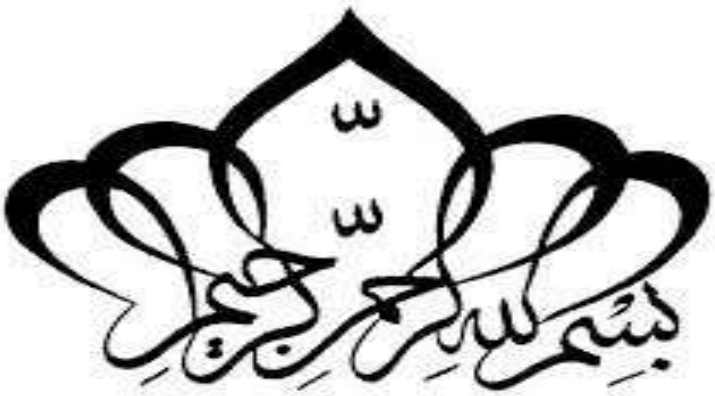
بسم الله الرحمن الرحيم

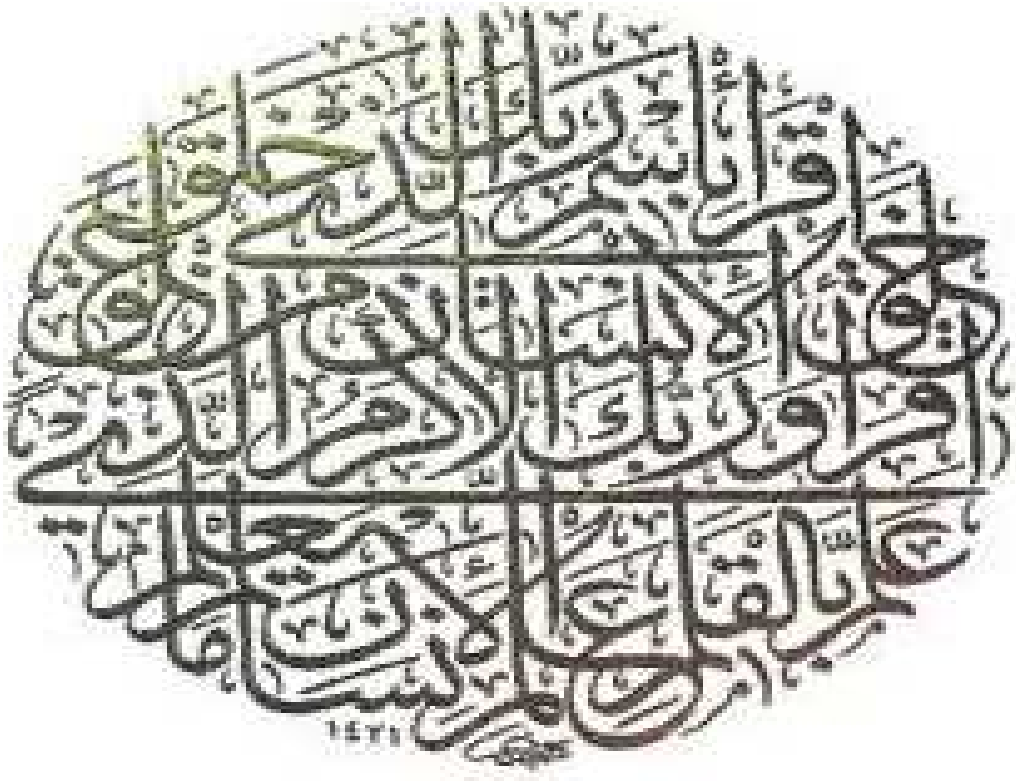

إهـــداء

إلى روح والدي، تغمده الله بواسع رحمته، وأمي الحنون

أطال الله عمرها ومتعها بالصحة والعافية

إلى زوجتي وأبنائي، وجميع أفراد عائلتي

إلى أساتيذي الأفاضل، وكل من له علي فضل

إلى أصدقائي وزملائي في العلم والعمل

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي، راجيا من الله تعالى

أن يكون للعمل أثر نافع للمهتمين بالعربية دراسة وتدريسا.

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على سيد المعلمين وإمام المرسلين.

من باب الاعتراف بالجميل، يثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي **الأستاذ الدكتور محمد حفيظ** الذي خصني بالمدد من علمه ووقته، وما تأخر يوما في مد يد المساعدة والتوجيه، فقد أغدق علي الكثير؛ فكان القائد المرشد الدال إلى جادة الصواب.

ولا يفوتني أن أنوه بمجهودات أساتذتي الكرام بشعبة اللغة العربية، سائلا المولى عز وجل أن يحفظهم جميعا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع مكونات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، وإلى كل الشموع التي تنير درب طلبة العلم في كل مكان وعلى مر الأزمان.

الفهرست

مقدمة عامة 08

مدخل نظري.....14

1- التوليد الصرافي وآلياته 15

2- الصرافة التطريزية.....32

3- النظرية الأمثلية 49

الفصل الأول: عدم الاطراد ومعالجة النسبة في البحث اللغوي العربي 60

تمهيد 61

1- عدم الاطراد الصرافي 64

2- عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية 87

خلاصة 111

الفصل الثاني: لاصقة النسبة في العربية ولغات أخرى.....115

تمهيد 116

1- لاحقة النسبة في العربية المعيار.....118

2- لاحقة النسبة في العربية المغربية.....123

3- لاصقة النسبة في الأمازيغية.....128

4- لاحقة النسبة في الفرنسية.....131

5- لاحقة النسبة في الإنجليزية.....151

خلاصة 146

الفصل الثالث: عدم اطراد النسبة: قضايا وإشكالات 149

تمهيد 150

1- مظاهر عدم الاطراد في الصرافة العربية 152

2- قضايا عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية.....178

2-1 قضايا صرافية في عدم اطراد النسبة 179

2-2 قضايا صواتية في عدم اطراد النسبة 185

2-3 قضايا تركيبية في عدم اطراد النسبة 194

خلاصة 198

الفصل االرابع: محاولة في تفسير عدم اطراد النسبة.....200

تمهيد 201

1- أثر لاحقة النسبة في البنية المقطعية للاسم في اللسان العربي 203

2- تفسير سلوك لاحقة النسبة في ضوء الصرافة التطريزية 209

خلاصة.....230

الفصل الخامس: قضايا النسبة في ضوء النظرية الأمثلية.....233

تمهيد 234

1- بين صرامة القواعد وقوة الاستعمال.....237

2- مقاربة أمثلية للنسبة بين الاطراد وعدمه 244

خلاصة 259

خاتمة 261

جدول مصطلحات البحث 272

بعض الرموز المعتمدة في البحث 277

البيبليوغرافيا 279

ملحق المفاهيم الإجرائية للبحث 294

مقدمة عامة

يروم البحث دراسة قضية عدم الاطراد في الصرافة العربية، من خلال الاشتغال على النسبة، وهي القضية التي كان اللغويون القدماء يَسِمُونها ب"الشذوذ" أو "الخروج عن القاعدة،" بينما يتجه البحث اللساني الحديث إلى وصف معطياتها بالأمثلة المضادة أو غير المطردة، انطلاقا من أن القواعد التي صاغها اللغوي هي التي لم ترصدها. وسنعود في هذه الدراسة إلى ما ثبت عند اللغويين القدماء واللسانيين المحدثين من آراء ونظريات، مع الإفادة منها في رصد سلوك هذه الظواهر، وتتبعه داخل النسق اللساني العربي مقارنة بغيره من الأنساق اللسانية.

فكثيرا ما نقرأ في كتب الصرف والنحو عامة إشارات إلى خروج بعض المفردات عن القاعدة الصرفية. ومن دون إيراد تبرير هذا الخروج المزعوم، تُوصف هذه الحالات "بالشذوذ" الذي يقصد منه أنها غير منضبطة للقياس، ولا يقاس عليها.

ومع تقدم البحث اللساني، وإعادة النظر في تصوره لطبيعة الظاهرة اللغوية وفي طبيعة التصور النظري الذي ينبغي أن يُعتمد للبحث فيها، وكذا المنهج الذي بإمكانه أن يحقق الأهداف المتوخاة من دراستها، اتجهت الأبحاث والدراسات نحو تجاوز الوصف إلى التفسير. وبذلك، وبفضل الانشغال بالتفسير، أصبح التساؤل عن علة هذا الاستثناء، الذي يسمى "شذوذا" يفرض نفسه على الباحث الذي ينطلق من كون اللغة نسقا، وتشتغل بشكل نسقي، وأن بالإمكان رصد مختلف ظواهرها في إطار نسقي.

انطلاقا من هذا التصور، يسعى البحث إلى مقاربة قضية عدم الاطراد في الصرف العربي عموما، وفي النسبة على وجه التخصيص، وسنعمل، من جهة، على رصد كيفية التعامل مع هذه القضية في المصنفات القديمة والحديثة، كما سنحاول، من جهة أخرى، اقتراح معالجة

بديلة لها ولما تطرحه من إشكالات ذات صلة بالنسق اللساني العربي، وذلك بالاستناد إلى تحاليل النظريات اللسانية الحديثة التي ستُعتمد في البحث.

وبناء عليه، سننطلق من افتراض مفاده أن القواعد التي صاغها البحث اللغوي القديم بهذا الخصوص لا تسع كل المعطيات المتعلقة بالنسبة، وهو ما جعلها (أي القواعد) قاصرة عن تقديم وصف كاف لهذه القضية. كما نفترض أن عدم الاطراد في ما يتصل بالنسبة، موضوع بحثنا، يعود في الغالب إلى ما انتاب وضع القواعد من شروط قد لا تتصل بالمادة اللغوية تحديدا؛ أي بطبيعة النسق اللساني، وإنما بطريقة صياغة القواعد بناء على ما تم استقراؤه من المواد اللغوية المتاحة، إذ اعتُمدت مواد دون أخرى. ولأن المواد التي لا تنطبق عليها القاعدة استمرت في الاستعمال موازاة مع القاعدة الموضوعة، فقد جرى تصنيفها بوصفها "شاذة" أو خارجة عن القاعدة، أي غير مطردة، والحال أن القاعدة الموضوعة هي التي لم تسعها. وسنحاول تقديم وصف يستوعب حالات النسبة بما فيها تلك الموسومة بعدم الاطراد مفترضين أنها تندرج داخل النسق اللساني، وليست خارجه.

وبالاستناد إلى منهج الوصف والتفسير، ستسعى الدراسة إلى تبرير استعمال الحالات غير المطردة في النسق اللساني العربي، من خلال المقارنة بأنساق لسانية أخرى، وعبر مقاربة هذه الظواهر في ضوء الصرافة التطريزية، فضلا عن حصر القيود المتحكمة في تحقق النسبة، مع إثارة عدة قضايا لا ترصدها القاعدة في حالات مختلفة، إضافة إلى ما يتعلق باللواصق وما يتصل بها من لبس في أحايين كثيرة.

وتحاول الدراسة الإجابة في فصولها عن مجموعة من الأسئلة نوردها كما يأتي:

- ما حدود تصور البحث اللغوي العربي في معالجة عدم الاطراد في الصرافة العربية عموما؟
- كيف عالج المنجزان العربيان القديم والحديث عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية؟
- ما مظاهر الائتلاف والاختلاف بين النسق اللساني العربي وغيره من الأنساق اللسانية في معالجة النسبة؟
- ما مظاهر عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة تحديدا؟
- ما طبيعة القضايا الصرافية والصواتية والتركيبية التي يثيرها عدم اطراد النسبة؟
- كيف يمكن تفسير عدم اطراد النسبة صرف–صواتيا في ضوء الصرافة التطريزية؟
- ما التفسيرات الممكنة لقضايا عدم اطراد النسبة في ضوء تفاعل القيود ضمن النظرية الأمثلية؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذه الأسئلة، سنتوقف عند بعض التصورات الحديثة التي سنعتمدها في الوصف والتفسير. وسنتوقف أولا عند الصرافة التطريزية المناسبة لصرافة الألسن غير السلسلية مثل اللسان العربي، مع الإشارة إلى الصواتة مستقلة القطع التي تعد أصلا لانبثاق الصرافة التطريزية، حيث عمل رواد هذا الاتجاه اللساني على تدارك ما نجم عن إهمال المقطع في الصواتة التوليدية المعيار، مع التنويه بالبدائل التي تقترحها الصواتة مستقلة القطع التي تستحضر الصوامت المركبة والنغم، وتمثلها في شكل متعدد الخطوط، مع فصل الطبقة النغمية عن الطبقة القطعية. علاوة على الحديث عن التمثيل متعدد الطبقات للصرفات، وتقديم نماذج تمثيلية لجملة من الخروج عبر تجسيد مختلف الطبقات (الجذر – القالب التطريزي – الصوائت)، ثم تحديد أهم القيود المتحكمة في كل تمثيل على حدة. ثم ننتقل إلى النظرية الأمثلية باعتبارها إطارا يناسب اشتغالنا في دراسة عدم اطراد الصرافة العربية في ظاهرة النسبة، وسنقدم

أهم ما جاءت به النظرية من قواعد تبرر اختيارنا لها، مع جرد عناصرها ومبادئها في علاقتها بالظاهرة اللسانية المدروسة. وسنستثمر تحاليل النظرية الأمثلية في الدفاع عن تصورنا بأن القواعد المهيمنة على التراث النحوي العربي صارمة، كما أن الظواهر والتراكيب اللغوية غير المستجيبة لصرامة القواعد ليست بالضرورة "شاذة"، وإنما قد يعود عدم اطرادها إلى نقص أو قصور في وضع القاعدة التي ليست كلية لترصد مختلف هذه الظواهر التي كانت وما تزال مستعملة في النسق اللغوي العربي.

وسينتظم البحث وفق تصميم نورد فقراته كما يأتي:

- مدخل يحدد الإطار النظري المؤطر للاشتغال وهو الصرافة التوليدية، وما أعقبها من نظريات مثل الصرافة التطريزية والنظرية الأمثلية.
- فصول البحث وعددها خمسة، يختص الأول منها برصد معطيات البحث اللغوي العربي في معالجته لقضايا النسبة. وسيعالج الفصل الثاني ظاهرة النسبة من منظور المقارنة بين سلوك لاحقة النسبة داخل أنساق لسانية مختلفة هي العربية المعيار والعربية المغربية ثم الأمازيغية والفرنسية والإنجليزية. وسينتقل البحث في فصله الثالث إلى مناقشة قضية عدم الاطراد بدءا بتحديد بعض مظاهره في الصرافة العربية عموما، قبل رصد جملة من القضايا الصرافية والصواتية ثم التركيبية المتصلة بعدم اطراد النسبة في اللسان العربي. أما الفصل الرابع فسيعمل على تفسير عدم اطراد النسبة من خلال تتبع أثر لاحقة النسبة في البنية المقطعية للاسم، ثم عبر عرض نماذج مختلفة من المنسوبات على معطيات

الصرافة التطريزية، فيما سينصب اهتمام الفصل الخامس على مقاربة عدم اطراد النسبة في ضوء النظرية الأمثلية، مع الاحتكام إلى المقارنة بين قيود الاستعمال والقاعدة.

- خاتمة تلخص أهم نتائج البحث وتنفتح على آفاقه.
- ملحق يخصص للتحديد الإجرائي لبعض المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

ونريد لهذا العمل أن يُسهم في إعادة ترتيب هذه الحالات غير المطردة، مع تعليل تصنيفها، وفي الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالظواهر الصرافية المشابهة. ومن ثمة التحفيز لإعادة النظر في تصورنا للقواعد الصرافية، ومحاولة الحد من صرامتها في التصنيف، وتطويعها لتسع الظواهر الصرافية التي يحفظ الاستعمال استمرارها في النسبة بالخصوص، سواء في العربية المعيار أو في بعض اللغات المحلية (العربيات القطرية) ، إضافة إلى اقتراح إجراءات عملية للتعامل مع الحالات الخاصة المتعلقة بمختلف قواعد الصرافة.

مدخل نظري:

1- التوليد الصرافي وآلياته:

1-1 التوليد الصرافي:

يعد اللسان العربي اشتقاقيا لا سلسليا شأنه شأن الألسنة السامية. والتوليد هنا لا نقصد به توليد الجمل فحسب، وإنما يشمل الجمل والألفاظ معا، وإذ نؤكد اهتمامنا بالتوليد الصرافي، فإننا نثبت أيضا شدة التعالق بين المستويات اللسانية؛ فالصرافة شديدة الارتباط بعلمي الأصوات والتركيب، وهي وثيقة الصلة بالمعجم، خصوصا في جانبها المتعلق بالصرافة الاشتقاقية (Morphologie dérivationnelle)، التي يصطلح عليها أيضا بالصرافة المعجمية (Morphologie lexicale)، وهي ما تهتم بالوحدات الصرافية المعجمية من أسماء وأفعال وصفات وظروف باعتبارها مقولات معجمية أساسية، كما لا تغفل الوحدات الصرافية النحوية الوظيفية مثل الأدوات.

والتوليد الصرافي هو: " إحداث وحدات معجمية جديدة نتيجة ما يطرأ على الجذور والأسس الثابتة أو الجذوع من التغيير أو التحويل أو التركيب."[1] فهو يُمَكِّن من توليد ألفاظ جديدة باستعمال الأبنية والصيغ الصرافية، ويَلحَق المفردات المولدة تَغيرٌ في معنى المادة الأصلية ومبناها، سواء أتمت هذه العملية بالاشتقاق، أو بالنحت، أو بغيرهما من العمليات التوليدية التحويلية، وسنقف عند تفصيل هذه العمليات في ما يأتي من مواد هذا المدخل. إنه حسب الأقطش (2010): "يؤدي إلى ظهور مفردات جديدة، مستقلة بأبنية صرفية خاصة، ودلالات

[1] ابن مراد إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص143.

خاصة أيضا. ويكون ذلك في العربية بطرق مثل: الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والاختزال، والقلب المكاني، والإتباع الإيقاعي، فضلاً عمّا يتولد في اللغة من مفردات من جراء مبدأ المماثلة والمخالفة، أو من جراء الاقتراض اللغوي من (المعرّب أو الدخيل).[2]

1- 2 آليات التوليد الصرافي في العربية:

عند الحديث عن التوليد، غالبا ما يتبادر إلى الأذهان أن الأمر يتعلق بالمستوى الصواتي، في ما يتصل بالصواتة التوليدية (La phonologie générative)، أو بالنحو في ما يصطلح عليه بالنحو التوليدي (La grammaire générative)، أما الصرافة، فلم تحظ بالاهتمام نفسه. ويتحقق التوليد الصرافي في سائر الألسن ذات البنية الصرافية المقيدة غير السلسلية (Structure non-concaténative)[3]، ومن بينها العربية، بتوظيف جملة من القواعد، أهمها الاشتقاق(Dérivation)، والنحت (Mot-valise/ Télescopage)، والتأليف (Composition)، بالإضافة إلى قواعد أخرى مثل المَعْجَمَة (Lexicalisation)، والحذف/ الاقتطاع (Troncation/ Deletion/ effacement)، والاختصار (Abréviation)، والترميز (Codification/ Codage). ويرى بعض الدارسين أن هذه القواعد الأربع الأخيرة "يمكن

[2] الأقطش عبد الحميد، التوليد اللغوي على وزن (فعلنة) في الاستعمال العربي المعاصر، مجلة مجمع اللسان العربي الأردني- الأردن، العدد 79، ديسمبر 2010، ص 53.

[3] نميز في هذا الصدد بين الألسن ذات البنى السلسلية غير المقيدة بصرامة مثل الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، وسائر الألسن الهندية الأوربية التي تتحول خارجيا بإلصاق سوابق ولواحق، من دون إحداث تغير في وسط الجذع، وبين الألسن الصرفية ذات البنى غير السلسلية، مثل العربية والعبرية، وسائر الألسن السامية، وهي لغات تتولد مفرداتها داخليا بإضافة زوائد صرفية إلى الجذوع.

جمعها ضمن قاعدة عامة واحدة هي الاختزال (Réduction)."[4] وسنتناول أهم هذه الآليات تباعا كما يأتي:

أ- الاشتقاق:

يعد الاشتقاق من أهم آليات توليد الألفاظ في اللسان العربي، باعتباره عملية داخلية تطرأ على الجذر الذي يتحول إلى بنية جذعية فعلية أو اسمية تخضع لأنماط صيغية دالة. كما يعرف بأنه: " توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد."[5]

والاشتقاق باب من أبواب الدرس اللغوي العربي القديم، تنضوي تحته أقسام عدة، ذكر ابن جني (ت 392هـ) قسمين منها يقول في شأنهما: " وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير. فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره؛ كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر... وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى

[4] شندول محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، المعهد العالي للغات، جامعة قرطاج، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015، ص 155.(مع بعض التصرف لفي الترجمة).

[5] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1999، ص 290.

واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد... نحو(ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م)(ل م ك) ... وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضطربا. وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة."[6]

وهذا التعريف الذي يروم الفصل بين قسمي الاشتقاق الأصغر والأكبر، يتردد أيضا عند السيوطي (ت 911هـ) الذي يقول في المزهر: " الاشتقاقُ أَخْذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيبٍ لها؛ لَيدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِر. وطريقُ معرفته تقليبُ تصاريفِ الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصِّيغ دلالة اطراد أو حروفاً غالباً، كضرب فإنه دال على مُطلق الضرب فقط، أما ضارب، ومضروب، ويَضْرب، واضْرِب، فكلُّها أكثرُ دلالة وأكثرُ حروفاً، وضرَب الماضي مساوٍ حروفاً وأكثرُ دلالة، وكلها مشتركة في (ض ر ب)، وفي هيئة تركيبها، وهذا هو الاشتقاق الأصْغر المحتجُّ به. وأما الأكبرُ فيحفظ فيه المادّةُ دون الهيئة، فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة، بمعنى الخفّة والسرعة. وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبو الفتح ابن جنّي، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتَمداً في اللغة."[7]

---

[6] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1952، الجزء الثاني، ص 134- 135.

[7] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق مولى بك وفضل إبراهيم والبجاوي، المكتبة العصرية، 1968، الجزء1، ص 346.

وقد سبق الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) هؤلاء جميعهم إذ أشار إلى تلكم التقاليب في معجمه العين، حيث أورد ستة تقاليب ل (ع ر ب) في باب العين والراء والباء "(ع ر ب – ع ب ر – ر ع ب – ب ع ر– ر ب ع – ب ر ع)، وأشار إلى أنها مستعملات."[8]

وإذا كان هذا هو حال الاشتقاق ومعناه عند النحويين القدامى، فعلينا أن نعرج على المحدثين للوقوف على تصورهم لمفهوم الاشتقاق. يقول عبد الله أمين (1956): " الاشتقاق أخذ كلمة من كلمة أو أكثر، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا." [9] وإذا كان هذا التعريف لا يبتعد كثيرا عما جاء به القدامى، فإن ما يهمنا أكثر بهذا الخصوص هو ما تداركه الدرس اللساني الحديث الذي ربط الاشتقاق بالجذور. ويعتمد الاشتقاق معيارا لتصنيف الألسن؛ يقول ماريو باي (Mario Pei) (1965): " ولكن حينما نأتي لتصنيف الألسن، نكتشف أن هناك طريقتين رئيسيتين للتصنيف، هما: القرابة اللغوية أو الرجوع إلى الأصل، والطريقة التشكيلية، أو التصنيف على أساس وسائل بناء الكلمات وتوليدها. أما الطريقة الأولى فتعد في معظمها تاريخية، وأما الثانية فوصفية."[10] وبناء الكلمات وتوليدها يتم من خلال الاشتقاق الذي ينبني بدوره على صيغ معينة تستوعب الجذور. ليتضح بذلك أن التوليد يتم من خلال مادة أولية (خام) هي الجذر الذي يتم تشكيله في آلة صرافية هي الاشتقاق، عبر صيغ

---

[8] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1980، الجزء 2، ص128.

[9] أمين عبد الله، الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1956، ص 01.

[10] باي ماريو، أسس علم اللغة، ت أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص 55. وهذا الكتاب ترجمه الدكتور أحمد مختار عمر عن أصله المعنون ب:

Invitation to linguistics: A basic introduction to the science of language

تستثمر فيها المادة الخام، فتنتج الكلمة. وبذلك نكون أمام عملية توليد لسلسلة من الكلمات اللامتناهية بحسب الأبنية المتاحة في اللسان العربي. ولعل الاشتقاق سيفيد أيضا في التمييز بين الكلمات الأصيلة في العربية والدخيلة أو المعربة التي قد يكون التوليد فيها محدودا، لكنه يبقى ممكنا ووارداً، ويكفي أن نشير في هذا الباب إلى كلمتي "مهندس" و"ديوان"، اللتين أوردهما الجواليقي (ت 1144) في كتابه "المعرب"[11]، واللتين نشتق من جذريهما كلمات من قبيل: دوَّن– تدوين– مدونة– وهندس– وهندسة... وتنبه السيوطي(ت 911هـ) إلى ذلك ، إذ يقول في "الاقتراح": "إن منفعة الاشتقاق لصاحبه، أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها، أنس بها، وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت للغة بالقياس."[12]

ومن اللسانيين العرب من تحدثوا عن صرفة خاصة بالاشتقاق، مثل محمد يونس علي محمد(2007) في كتابه "المعنى وظلال المعنى "، حيث تحدث عمّا أسماه المصرِّف، ويقصد به الصرفة، إذ يقول: " إن التفريق بين الكلمات والمصرفات ضروري حتى لا نضطر إلى القول مرة بأن "تاء التأنيث كلمة برأسها، وليست جزءا من غيرها كقائمة". ونقول مرة أخرى بأن " حروف التثنية من تمام الاسم، ومن جملة صيغة الكلمة... كالهاء في قائمة، والألف في حبلى."[13] مشيرا إلى ما ورد تباعا في ثنايا " شرح التصريح على التوضيح... لخالد الأزهري (ت 605هـ)،"

---

[11] الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1990. ص 317/ 639.

[12] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، الطبعة الثانية، 2006، ص 93.

[13] محمد يونس علي محمد، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة منقحة 2007، ص 277.

و"شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)". وبذلك يكون الاشتقاق متعلقا بالصيغ الدالة في اللسان العربي، ويلحق بها كل وزن أصبح متداولا، ويحمل دلالة معينة، مثل أوزان التصغير وجموع التكسير واسمي المرة والهيئة. وباعتماد الجذر أصلا للاشتقاق سنحصل على المشتقات الآتية:

- الشكل 01

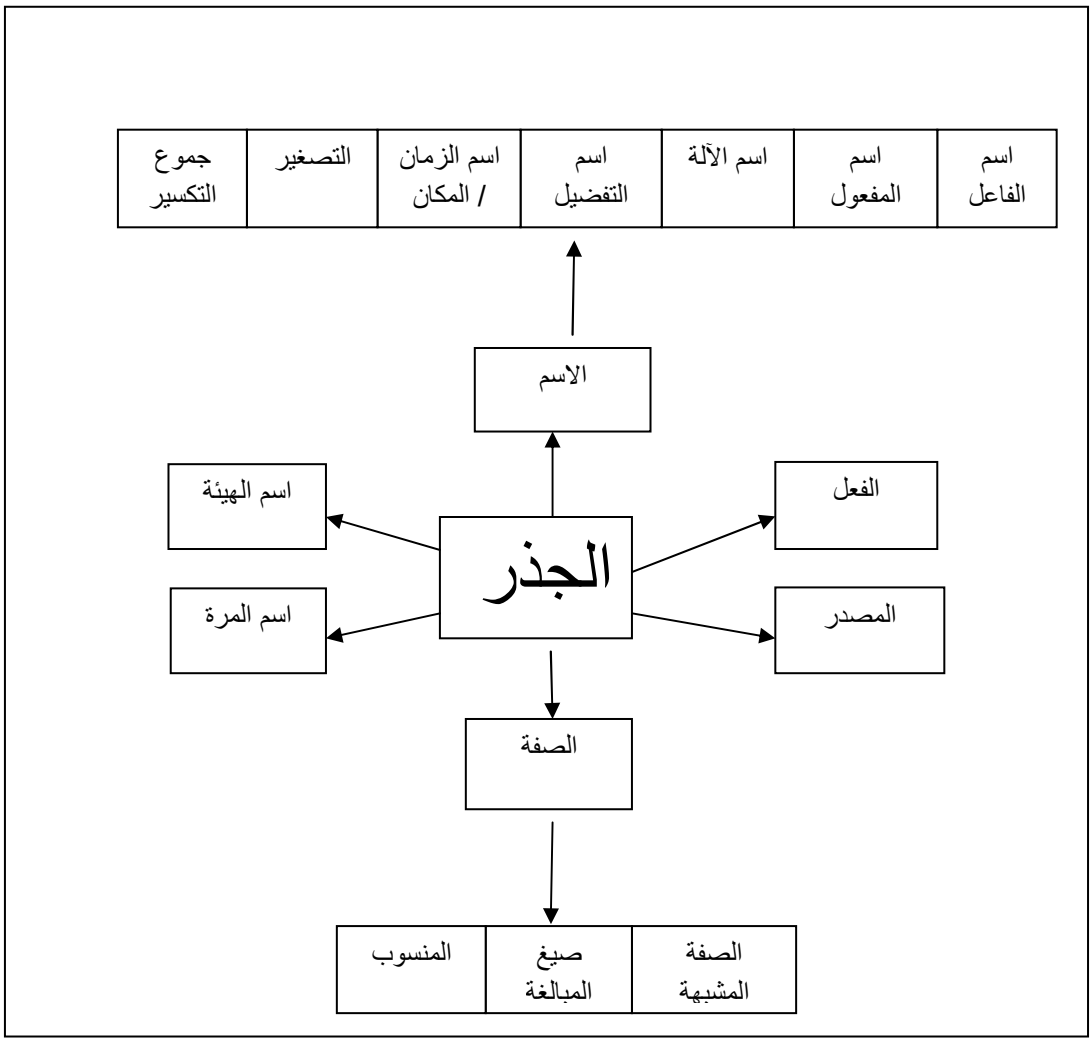

فالاشتقاق إذن، يتصل بتمييز الجذر، وهو ما تتحقق به الصلة بين كلمات اللغة. وهي صلة تقوم على جذر أصلي تشترك فيه المشتقات. وقد أقحمنا التصغير ضمن المشتقات الصرفية، مع العلم أن صيغتين من صيغه الثلاث (فُعيْل – فُعيْعِل – فُعيْعيل)، وهما الصيغتان

الأخيرتان تخالفان الأوزان المطردة، إذ إن الفاء والعين واللام لا تتطابق مع مقابلاتها في الكلمة المصغرة من حيث الترتيب والنوع، بل تدل على مطلق أصوات. أما المصدر واسما الهيئة والمرة، فلم ندرجها ضمن الأسماء لأنها تحمل بعض السمات التي تميزها وهي دلالتها على الحدث.

وللوقوف عند بعض أمثلة المشتقات الصرفية، نأخذ الجذر[ض ر ب] الذي نحصل من خلاله على المشتقات الآتية:

1. ضرَب: فعل
2. ضارِب: اسم فاعل
3. مضروب: اسم مفعول
4. مَضرب: اسم زمان/ مكان
5. مِضرب: اسم الآلة
6. أضْرُب: جمع تكسير
7. أضرَب: اسم تفضيل
8. ضُرَيْب: تصغير
9. ضَرْب: مصدر
10. (ضِربة: اسم الهيئة)
11. ضَربة: اسم المرة
12. ضرَّاب/ ضَروب: صيغتا مبالغة

13. ضَرْبِيّ: منسوب

14. (ضَريب/ ضَرِب: صفة مشبهة)

مع الإشارة إلى أن هذا المسار الاشتقاقي قد يسفر عن بعض المشتقات المهملة وغير المستعملة في النسق اللغوي العربي، لكن من المجازفة الحسم بأنها غير موجودة، فقد تكون مستعملة في مرحلة معينة من تاريخ العربيات (لغات العرب)، وقد تستعمل من جديد لتلبية حاجة لسانية ما.

ولعل هذا التوليد الجذري هو ما يسميه المعجميون "الاشتراك في المادة"، فيعتمدون عناصر الجذر مدخلا إلى ترتيب الكلمات، وتحديد معانيها، أي إن الصوامت المؤلفة للجذر تشبه المادة الخام التي تدخل في بناء عدة كلمات جديدة. فالمفردة المولدة من الجذر، تكون بإضافة الحركات (فتحة / ضمة / كسرة) إلى صوامت الجذر، مع الإشارة إلى أن السكون يعني غياب الحركة [– حركة]، الربط بين الجذر والحركات يفرز بنية جذعية أولية أو بسيطة. فمن الجذر السابق [ض ر ب]، سنحصل مثلا على الفعل (ضَرَب)، وفق المسار الآتي:

- ص + ح + ص +ح +ص (± ح)

على أن ص ترمز إلى الصامت، و ح ترمز إلى الحركة/ الصائت/ المصوت. وقد تضاف إلى الجذوع البسيطة زوائد اشتقاقية لتوليد جذوع أخرى، كما في العربية مثلا بزيادة [أ] للجذر [خ ر ج] لتصبح [أَخْرَج]، و [م] في [مضرب] و[ان] في [غضبان]... ونجد زيادات مقابلة في لغات أخَر مثل الفرنسية:

15. Port + **able** = portable

16. **Re** + dire = redire

17. Douce + **ment** = doucement

18. Fédéral + **iste** = fédéraliste

19. Fédéral + **isme** = fédéralisme

20. Chant + **eur** = chanteur

وبالإضافة إلى الزيادة الاشتقاقية، هناك زيادات تصريفية تضاف إلى الجذوع داخل التركيب اللغوي، للحصول على مقولات الجنس والعدد والزمن والحالة الإعرابية:

21. مُدرِّس – مُدرِّسة– مدرِّسان – مدرِّستان – مدرِّسون – مدرِّسات

22. كَتَب – يكتب + سيكتب

23. مُدرسان/ مدرسيْن

24. مدرسون/ مدرسين.

وما يلزم التأكيد عليه هنا، هو حل مشكل الأصل في الاشتقاق، فهو الجذر، ولا يتم الاهتمام بطبيعة اللفظة المتضمنة للجذر سواء أكانت فعلا أو اسما أو ضميرا أو أداة أو صفة أو ظرفا. إذ يكفي الاشتراك في الجذر ليتحقق الاشتقاق، وسنوضح ذلك بالأمثلة الآتية:

25. جلس / مجلس = فعل / اسم.

26. أسد / مأسدة = اسم / اسم.

27. لؤلؤ / لألأ= اسم / فعل.

28. كرة / كروي = اسم / صفة

29. بين / بينية = ظرف / اسم.

30. هو / هوية = ضمير (أداة) / اسم.

31. سوف / تسويف = أداة / اسم.

32. جلس / جالَس = فعل / فعل.

ويتيح هذا الجرد الوقوف على بنية الكلمة العربية التي تتألف من ثلاثة مكونات أساس هي: الجذر الحامل لأصول الكلمة المتضمنة لدلالتها الأصلية، و الجذع وهو الصيغة أو الوزن باعتباره قالبا يستوعب الكلمة ليمنحها بعدها الوظيفي، ثم المكون الدلالي الناتج عن المكونين السابقين.[14]

ب- النحت:

نشير في البداية إلى أننا لا نرى مانعا في اعتبار النحت من آليات التوليد الصرفي الاشتقاقي في العربية، قياسا على تحديدنا لمعايير الاشتقاق من الجذر، وهذا ما يؤكده قول الخليل بن أحمد (ت175ه): " أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين، واشتقاق فعل منهما."[15] ولم

[14] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ص 53-54.

[15] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، 1980،الجزء01، ص 60.

يقف الخليل عند التعريف فحسب، وإنما أورد مثالا لكلمة "حيعل" منحوتة في البيت الشعري الآتي:

فبات خيال طيفك لي عنيقًا *** إلى أن **حيعل** الداعي الفلاحا[16]

ويقول شاعر آخر: أقول لها ودمع العين جار *** ألم يحزنك **حيعلة** المنادي؟[17]

فكلمة "حيعل" جمعت من لفظي "حي" و "على"، واشتقت منهما، ويضاف إليها المصدر "حيعلة" واسم الفاعل "مُحيعِل". والملاحظ أن الخليل في تعريفه أشار فقط إلى اشتقاق الفعل، ربما وعيا منه أن اشتقاق الفعل يمهد لاشتقاق غيره من المشتقات.

وترد في اللسان العربي منذ القديم ألفاظ منحوتة، ما تزال تستعمل من قبيل:

33. تعَبْشَم / عبشمي من عبد + شمس
34. تعَبْقس / عبقسي من عبد + قيس
35. تعَبْدر / عبدري من عبد + الدار

وهذا مما اصطلح عليه بالنحت النسبي والنحت الفعلي، وهناك نوعان آخران سميا بالوصفي والاسمي. وسنعرض أمثلة لكل قسم على حدة. فالفعلي أن تنحت فعلا من لفظين أو أكثر مثل قولهم: بسمل إذا قال بسم الله؛ وحوقل أو حولق إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله؛

[16] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، الجزء 01، ص 60.
[17] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، الجزء 01، ص 60.

واسترجع أو تَرَجَّع إذا قال إنا لله وإنا إليه راجعون؛ وحمدل إذا قال الحمد لله، وغيرها من التعابير التي يدخلها نوع من التركيب المزجي الذي يفيد الاختصار.

والنحت النسبي يتحقق من خلال عقد نسبة بين شخص أو شيء تنسبه إلى تركيب يجمع بين لفظين أو أكثر مثل عبشمي المنسوب إلى عبد شمس، وعبدري المنسوب إلى عبد الدار وبرمائي المنسوب إلى بر وماء، وقد استحدثت في هذا الصنف عدة مصطلحات إما بالتعريب أو الترجمة تدخل في باب التركيب المزجي من قبيل: سوسيواقتصادي / سوسيولساني / لا مادي...

أما النحت الاسمي فيتم عبر تركيب اسم من حروف كلمتين، مثل "حبقر" وهو من أسماء البَرَد المشتق من كلمتي الحَب والقر، وهناك من ذهب إلى أن جلمود مشتقة نحتا من جلد وجمد؛ أضف إلى ذلك مصادر الأفعال الرباعية المذكورة آنفا مثل: بعثرة وزمجرة ودحرجة وبحثرة وغيرها.[18]

ثم النحت الوصفي المتمثل في كلمة دالة على صفة، تكون منحوتة من كلمتين، وقد تحمل الكلمة معنى أصليها، أو تكون أقوى وأبلغ منهما، ومثال ذلك: الحصان "الصلدم" المنحوتة من الصلد والصدم، والرجل الضبطر وهي صفة للشدة والبأس منحوتة من ضبط وضبر.

[18] Inayatur Rosyidah, أهمية الاشتقاق في تطور اللسان العربي وآثاره في تعليمها, Tarbiyatuna ; Jurnal Pendidikan Ilmiah Vol.4 No.2 (December) 2019 Hlm. P 128.

وهناك نوع آخر من النحت يمكن تسميته بالحرفي، وهو نحت حرف من حرفين مثل "لكنّ التي رأى الفراء (ت 458هـ) أن أصلها (لكن بالنون الساكنة + أنَّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين، وهناك من ذهب إلى أنها منحوتة من (لا + إن) بزيادة الكاف.[19] وقس على ذلك لما الجازمة للمضارع، فهي من لا و ما، وكأن من الكاف وأنَّ،..."[20]

والمتتبع للكلمات ذوات الأصول الرباعية، يسهل عليه أن يلاحظ أن أغلبها يعود للنحت الاشتقاقي من كلمتين ثلاثيتين. وما يهمنا أكثر أن النحت يظل من وسائل التوليد الاشتقاقي التي من شأنها إنماء اللسان العربي وتطويره.

وإن كان من تحفظ في باب النحت الاشتقاقي، فهو متعلق بطبيعة الأخذ من اللفظتين الأصليتين، ففي تعريف النحت نجد حرصا على الأخذ من أحرف كل كلمة على نوع من الترتيب، لكن حقيقة الأمر أن بعض المنحوتات تخرق الترتيب، لذلك نتحدث عن "حولق" و"حوقل" من قولك " لا حول ولا قوة إلا بالله"، ففي "حوقل" يلاحظ تقديم القاف على اللام. كما أن "الجعفلة" منحوتة من "جعلت فداك"، وفيها تقديم للفاء على اللام. ولعل عدم الترتيب هو ما جعل ابن دحية (ت633هـ) يعترض على اللفظتين المذكورتين، ويقول: "إن الحوقلة مشية الشيخ الضعيف، واستدل بقول الشاعر:

36. يا قوم قد حوقلت أو دنوت *** وبعد حيقال الرجال الموت

[19] البطانية فارس فندي، النحت بين مؤيديه ومعارضيه، مجلة اللسان العربي، العدد 34، ص122، نقلا عن "شرح المفصل" لابن يعيش.

[20] السامرائي إبراهيم، التركيب والبناء في العربية، مجلة المجمع العراقي، الجزء 06، 1959، ص287-288.

ويرى أيضا أن الجعفلة خطأ، وأن النحت الصحيح من " جعلت فداك" هو الجعفدة."[21]

والملاحظ أن هذا الاختلاف في ترتيب أحرف المنحوتات، يتردد كثيرا، إذ بالإضافة إلى اللفظين المذكورين، نجد أيضا قول البعض "طبلق" في النحت من "أطال الله بقاءك"، بتقديم الباء على اللام؛ وهناك مؤشر مشترك بين هذه الألفاظ هو أن حرف اللام هو ما يقدم عليه حرف آخر. ولا نستغرب إذن ما ذهب إليه " بعض العلماء في قولهم إن عدم الترتيب يكون تفننا".[22]

ونود الإشارة إلى أن هناك عدة دراسات تناولت ظاهرة النحت في اللسان العربي.[23]

وبالعودة إلى "معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي"، نجد أحمد مختار عمر (2008) قد أورد لفظة "رسملة" مشيرا إلى قول أهل الاقتصاد: "تتجه الدولة إلى رسملة الاقتصاد"؛ أي تحويله إلى رأسمالي، ويقول إنها [مرفوضة عند بعضهم] لأنها لم ترد في المعاجم، ويستدرك بأنها [صحيحة]، أجاز مجمع اللغة المصري النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية. والنحت هنا

---

[21] مجلة مجمع اللسان العربي، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، دمشق، 1953، ص 202.

[22] مجلة مجمع اللسان العربي، الجزء السابع، ص 201.

[23] انظر:

- لمفضل الضبي، المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ص 158.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، الجزء 01، ص 60.
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللسان العربي ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ص 263-264.
- فريحة أنيس، في اللسان العربي وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشرالطبعة الثانية، 1980، ص 116-117.
- سقال ديزيره، نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ)، دار الصداقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص 77.
- المغربي عبد القادر، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، 1908، ص 21.
- ميناجيان كيفورك، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، الرباط، م 09، الجزء 01، يناير 1972، ص164.

يتيح وضع مصطلح مفرد للدلالة على تحول الاقتصاد في الدولة إلى النظام الرأسمالي، وعلى هذا تكون الكلمة صحيحة."[24]

ج- التأليف (Composition):

لن نبتعد كثيرا عن النحت، عند حديثنا عن التركيب، بل إننا أشرنا في إطار النحت إلى أن المستشرق الروسي كيفورك ميناجيان (Kevork Minajian)[25] يجعل التركيب المزجي نوعا من أنواع النحت[26]. ولعل ما يميز التركيب باعتباره آلية للتوليد كونه يجمع بين وحدتين معجميتين أو أكثر من دون حذف مكون معين من الوحدات الأصلية، وذلك بالجمع بين الجزأين الأصليين جمعا حرا، فنحصل على تركيب إضافي أو وصفي أو إسنادي، وإما بالمزج بين الأصلين إلصاقيا، فنحصل على تركيب مزجي. ونعد التركيب ظاهرة توليدية من خلال ما ينشأ عنها من وحدات معجمية جديدة، يمكن اعتبارها من حيث الدلالة اختزالا لمعاني الأصول في معنى جديد مركب.

فبالنسبة إلى التركيب الإضافي نذكر أمثلة من قبيل: عبد الدار- ذات البين- أبو تراب وزرقاء اليمامة... ويطرح الإشكال هنا عند النسب إلى هذه المركبات وغيرها مما سيأتي لاحقا، حيث ينسب في بعضها للجزء الأول، بينما ينسب في البعض الآخر إلى الجزء الثاني، مما يتسبب في عدم الاطراد الذي يمثل أساس هذا البحث. والتركيب الوصفي يحضر في مثل قولنا

---

[24] مختار أحمد عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 400.

[25] كيفورك ميناجيان مستشرق روسي، اشتغل مراسلا لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، من العاصمة الروسية موسكو.

[26] كيفورك ميناجيان: النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي،1972، المجلد التاسع، الجزء الأول، ص 164.

لوصف ما جاء متشعبا ومتفرقا: "شذر مذر"، أو "بين بين" أو "منزلة بين المنزلتين" في ما ورد وسطا، ولوصف ما جاء في أول الأمر نقول "بادئ ذي بدء". أما في ما يتعلق بالتركيب الإسنادي، فنذكر ما يأتي من الأمثلة: جاد الحق و تأبط شرا... ويعد التركيب المزجي أكثر مرونة في التوليد، إذ نجد عدة مستحدثات لغوية ناتجة عن التعريب أو الترجمة، وهي لا تخرج عن منطق العربية التوليدي مثل: سوسيو لسانيات- بر مائي – لا مادي- صرف تركيب...

د- المعجمة (Lexicalisation):

عرفت المعجمة في التراث العربي القديم من خلال بعض الوحدات التي نمت في العربية مثل: "استرجع" بمعنى قال "إنا لله وإنا إليه راجعون" و "ترحم"، كما استحدثت بعض الوحدات المعجمية في اللسان العربي من قبيل: مَعْجَم – أنسن – منطق- عقلنة- شرعنة- حرفنة ...

تلكم بعض آليات التوليد الصرافي التي تحضر في اللسان العربي، وسننتقل في ما يأتي إلى الإطار النظري الذي سنعتمده في دراستنا، إذ سنؤطر عملنا ضمن مسار تطور الصرافة التوليدية، وسنركز عند ما أسفرت عنه النظريات الحديثة في هذا الباب، وبالخصوص مع الصرافة التطريزية (مكارثي McCarthy 1979)، التي لا يمكن إغفال جذورها المتصلة بالصواتة مستقلة القطع مع (جون كولدسميث John 1976 Goldsmith)، ثم النظرية الأمثلية(La théorie de l'optimalité) (آلن برنس Prince Alan و بول سمولنسكي Smolenski Paul 1993م).

2- الصرافة التطريزية:

تعد الصرافة التطريزية نظرية صرافية تبلورت أواخر السبعينيات، وبداية الثمانينيات من القرن الماضي مع أعمال(مكارثي McCarthy 1979) التي تعد منطلقا جديدا للتحليل الصوتي والصرافي للألسن السامية بصورة عامة، واللسان العربي على وجه التحديد. فإذا كانت الألسن الإلصاقية ذات الصرافة السلسلية (Langues concaténatives) تكتفي بإلصاق السوابق واللواحق على الجذر لتوليد المفردات الجديدة، فإن الألسن السامية ومنها العربية لغات غير إلصاقية وذات صرافة لا سلسلية (Langues non concaténatives)، إذ تلجأ إلى اشتقاق داخلي يتم عبر إلصاق السوابق واللواحق إضافة إلى الدواخل، وتخضع لتغيير صورة الجذور التي يمكن اعتبارها بنى تسهم في تفسير سلوك البنى الفعلية والاسمية في العربية، مما يعد بديلا للتصور السلسلي الذي يعد التوليد الصرفي ناجما عن إلصاق صرفات متتابعة ومتسلسلة، كما هو الشأن في صرف مجموعة من الألسن الهندوأوربية مثل الفرنسية التي نأخذ منها المثال الآتي:

37. Chanteras = [Chant] + [r] + [as]

فالبنية السلسلية لهذا الفعل الفرنسي تتألف من الجذر [Chant] الذي يلصق به تواليا عنصر الزمن [r] ثم الصرفة الدالة على الشخص والعدد [as]. لكن البنية الصرفية للعربية كما الألسن السامية لا تستجيب لهذا النمط من التحليل، لذلك اقترح مكارثي (1979) تصورا جديد اصطلح عليه بالصرافة التطريزية La morphologie prosodique. وقبل الخوض في

خصوصيات هذه النظرية الصرافية، نعرج أولا على الصواتة مستقلة القطع La phonologie auto segmentale بوصفها تتضمن الجذور الأولى لانبثاق هذه النظرية.

2-1 الصواتة مستقلة القطع:

الصواتة مستقلة القطع نظرية صواتية حديثة تتبنى منهجا تحليليا جديدا لمقاربة العلاقات الأفقية والعمودية بين الوحدات أو القطع الصواتية التي تتألف منها الكلمات في الألسن السامية عامة وفي اللسان العربي خاصة. وقد ارتبطت تاريخيا بدراسة العلاقة بين الأنغام (tons) والقطع (segments) في الألسن الإفريقية، وتعود جذور هذه النظرية إلى أعمال شارل هوكت (Hockett Charles F. 1947) حيث أشار إلى ما يعرف بالتمثيل الفونولوجي غير الخطي. "ولا غرابة في أن شكل الاقتران الذي قدمه هوكت، هو الشكل الذي سيكون المنطلق الذي تتأسس عليه التمثيلات الفونولوجية مستقلة القطع." [27] إلا أن نضج النظرية تحقق مع أطروحة جون كولدسميث (John Goldsmith 1976) مستفيدا من الدراسات السابقة خصوصا أعمال ويليام ليبن (W. Leben 1973) وإدوين وليامز (E. Williams 1976). وقد عمل كولدسميث على تطوير هذه الأعمال، ليراهن على تجاوز تصور النموذج الصواتي التوليدي المعيار المنصب على النموذج الصواتي للإنجليزية، والمرتكز على السمات المميزة والخطية والقطعة.

[27] عبد الواحد عبد الحميد، و اليحياوي مولدي، الصواتة المستقلة القطع ونماذج من تطبيقاتها على العربية، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللسان العربي، العدد 03، جمادى الآخرة 1437هـ/ مارس 2016، ص 154.

ليبرز أن القطع الصواتية مستقلة إلى حد كبير عن العناصر والمكونات الأخرى التي لا تمثل معها على الطبقة نفسها.

وعملت النظرية على تدارك ما خلفه إهمال مفهوم المقطع في الصواتة التوليدية المعيار(شومسكي N.Chomsky وهالي M.Halle 1968)، وما نجم عنه من أثر سلبي في صياغة عدة قواعد تستلزم السياق المقطعي، فصيغت باختصار لأن هذا التصور لا يسمح بمتواليات عديدة في مقطع واحد. مع الإشارة إلى أن الأنغام "يمكن أن "تمتد إلى العديد من القطع الحاملة للنغم (أي إن العديد من المصوتات في متوالية ما يمكن أن تتوفر على التخصيصات النغمية نفسها)، ثم إنه أُقتُرِح إمكان معالجة هذه الظواهر بشكل أفضل، وذلك بواسطة إزالة السمات النغمية من الوحدات الحاملة للنغم ووضعها على مستوى أعلى يمكنها انطلاقا منه أن تتراكب فوق العديد من الوحدات الحاملة للنغم على مستوى أكثر انخفاضا. إلا أن نظرية تدمج هذه الفكرة تتعارض مع النظرية القطعية المعيار."[28]

ويتعلق البديل الذي تقترحه الصواتة مستقلة القطع بكيفية معالجة بعض المسائل من قبيل الصوامت المركبة والنغم ومستويات التحليل الصواتي، فهي تعمد إلى توحيد متوالية السمات [– متصل (continuant–)] و[+متصل (continuant+)] تحت عجرة واحدة للصامت (C). ويتضح هذا من خلال تمثيل بعض الأصوات المركبة مثل (ch) في الإنجليزية والجيم غير

[28] هالست هاري وفاندروسميث نورفال، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 13.

المعطشة أو قليلة التعطيش في العربية التي ينظر إليها على أنها مركبة لأنها تبدأ شديدة وتنتهي رخوة، وسيتم تمثيلها في شكل متعدد الخطوط (Multi- linéaire).

وتقوم نظرية الصواتة مستقلة القطع على فكرة الاستقلال النسبي للقطع أو الوحدات الصواتية، في أي طبقة بالنظر إلى الوحدات في طبقات أخرى. وتترابط الوحدات المؤلفة للطبقات في ما بينها بخطوط وصل تسمى سطور الاقتران. كما أن وحدات كل طبقة ترتب خطيا وفق علاقات سبق صارمة.

إن الصواتة مستقلة القطع "ترى أن التمثيل الصوتي مؤلف من جهاز من متواليات متزامنة مع هذه القطع، وتقترن هذه القطع بدورها مع مستوى آخر هو المستوى النغمي عبر سطور الاقتران. ويتضح الأمر أكثر في المثال الآتي المقتبس من أطروحة غولدسميث Goldsmith (1979)، حيث يتكون التمثيل الصواتي لكلمة /Pin/ من ثلاث قطع تنتظم خطيا كالآتي:

- الشكل 02

+ صامتي	+ صامتي	+ صامتي
+ أنفي	– أنفي	– أنفي
+ شفوي	– شفوي	+ شفوي
أسناني	أسناني	أسناني
N	I	p

ويتم تحويل الشكل أعلاه وفق النموذج مستقل القطع إلى الشكل الآتي، فيقع فصل ما هو قطعي عما هو نغمي"[29]

- الشكل 03

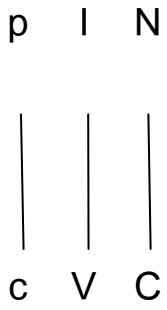

يتضح إذن أن التمثيل الصواتي المستقل القطع يتألف من عدة طبقات تمثل كل منها سلسلة مستقلة من القطع، حيث تفصل الطبقة النغمية عن الطبقة القطعية. وفي هذا التمثيل نوع من التقاطع مع نظيره الموسيقي. إذ "يشبه التمثيل الفونولوجي الآن التدوين الموسيقي لأغنية، إذ يوجد اللحن على سطر، ويوجد النص على سطر آخر."[30]

2-2 التمثيل متعدد الطبقات للصرفات:

لقد تحدثنا في ما تقدم عن آليات التوليد الصرافي، غير أن الألسن الطبيعية تتفاوت في درجات استجابتها لهذه الآليات، فالعربية باعتبارها من الألسن ذات الصرافة غير السلسلية تلجأ

[29] عبد الواحد عبد الحميد، واليحياوي مولدي، الصواتة المستقلة القطع ونماذج من تطبيقاتها على العربية، ص 160.

[30] هالست هاري وفاندروسميث نورفال، الصواتة التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 16.

إلى عملية الإقحام بدمج الأواسط[31] في ثنايا عناصر الجذر، كما قد تستعين بالتضعيف بالموازاة مع السوابق واللواحق. وإذا كانت المقاربات الصرافية التقليدية لم ترصد هذه الظاهرة، أو اكتفت بالإشارة إليها من دون تقديم إجابات مقنعة بهذا الخصوص، فإن الصرافة التطريزية انكبت على هذا الموضوع، وحاولت تفسير سلوك العمليات الصرافية غير السلسلية.

"لقد بدأت الصرافة التطريزية مع مكارثي McCarthy(1979،1981). حيث أشار إلى التشابه بين سلوك الصوائت المدخلة على صوامت الجذر عبر العمليات الصرافية في العربية من جهة، وبين سلوك التطريز الصواتي مثل النغم المنتشر من جهة أخرى."[32]

وافترض مكارثي أن للفعل في العربية عناصر مرتبة في ثلاث طبقات مستقلة في المستوى الأدنى (التحتي) للتمثيل المعجمي. وهذه الطبقات الثلاث هي: طبقة الجذر (تسمى كذلك طبقة الصوامت/ الطبقة الصامتية/ طبقة اللحن الصامتي)، وطبقة الهيكل أو القالب التطريزي، ثم طبقة الصوائت أو اللحن الصائتي أو المصوتي. ونأخذ على سبيل التمثيل الفعل كُتِب المبني للمجهول:

31 يستعمل الفاسي الفهري عبد القادر مصطلح (واسطة) مقابلا ل (Infixe/ Infix)، انظر الفاسي الفهري عبد القادر، معجم المصطلحات اللسانية إنجليزي – فرنسي – عربي، بمشاركة نادية العمري، دار الكتاب الجديد المتحدة.

32 Katamba Francis, Morphology, St. Martin's Press New York, 1st publication, USA,1993. P165.

- الشكل 04

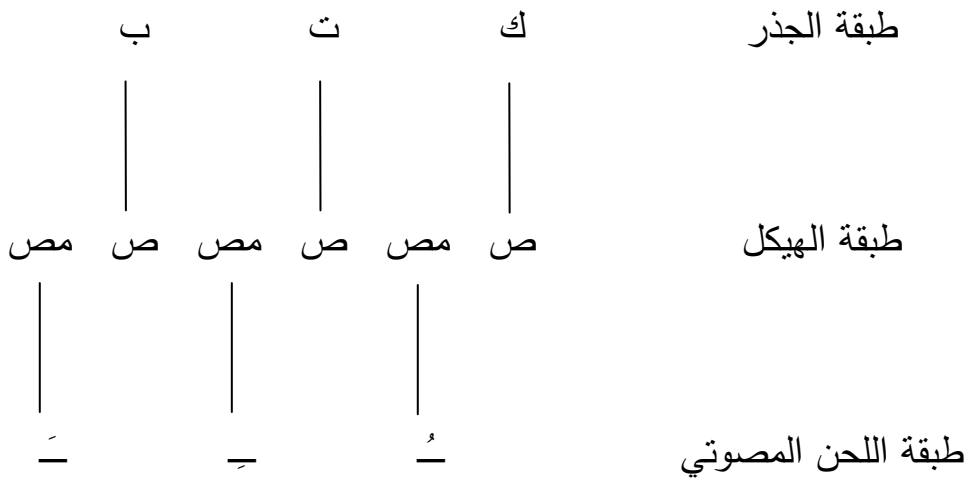

ويتم ربط هذه الطبقات في ما بينها بواسطة خطوط شبيهة بتلك المستعملة في الصواتة مستقلة القطع. فالجذر مثلا يتم عزله في طبقة منفصلة ضمن التمثيل المعجمي، وينظر إليه باعتباره صرفة مستقلة. ويرمز مكارثي(1979، 1981) لكل صرفة مستقلة بالترميز μ. ومن ثم يعرف الصرفة صوريا بوصفها:" متوالية مرتبة من مصفوفات السمات المقترنة على نحو مستقل القطع بعجرة جذر μ."[33]

وتخضع عملية الربط بين طبقة الألحان والهياكل الحاملة لها إلى جملة من القواعد التي صاغها مكارثي كما يأتي:

[33] McCarthy John, (1979), Formal Problems in Semitic phonology and morphology. Doctoral Dissertatio, MIT, Cambridge, Massachusetts. P222. / McCarthy John, (1981), A prosodic theory of nonconcatenative morphology. Linguistic Inquiry. Vol 12, N° 033. 1981. MIT .p 376/377.

عند وجود عدة وحدات لحنية غير مرتبطة وعدة عناصر هيكلية حاملة للألحان غير مرتبطة كذلك، فإن الأولى تقترن حدا بحد من اليمين إلى اليسار استجابة للنسق الخطي العربي.[34]

بعد تطبيق القاعدة الأولى، قد يتبقى عنصر لحني غير مرتبط، وآخر هيكلي شاغر، لذلك فالعنصر اللحني غير المرتبط يقترن بكل العناصر الهيكلية الشاغرة.

إذا ارتبطت كل العناصر اللحنية، وبقي عنصر هيكلي أو أكثر شاغرا، فإن هذه العناصر الحاملة الشاغرة تقرن بالعنصر الحامل على يمينها مباشرة ما أمكن ذلك. وهذا ما يؤدي إلى الانتشار أو الامتداد الآلي. ونأخذ مثلا انتشار اللحن الصائتي (المصوتي) الفتحة في الفعل كَتَب المبني للمعلوم:

- الشكل 05

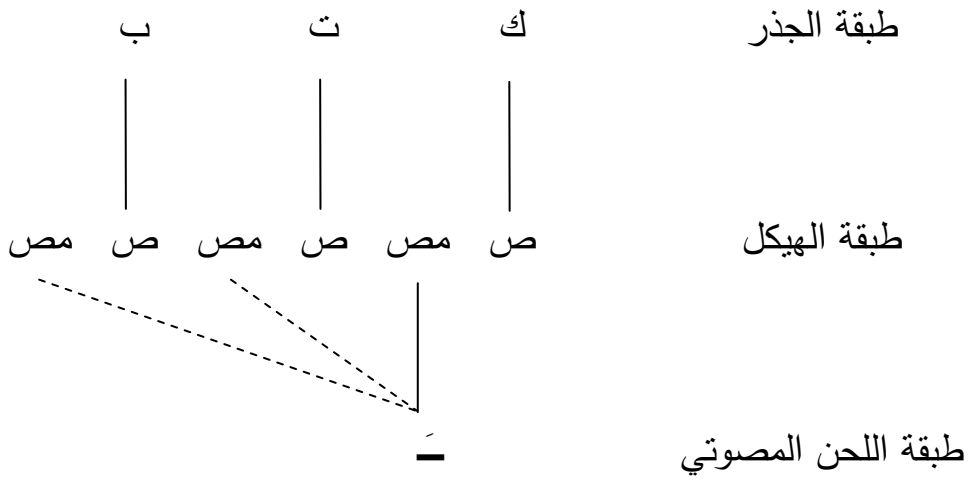

[34] استعمل مكارثي الخط اللاتيني، ومن ثم يتحدث عن الربط تواليا من اليسار إلى اليمين.

بينما نحصل على الشكل 06 بالنسبة للفعل كَتَّب الذي يفيد السببية أي أنه لا يدل على الكتابة بالضبط، وإنما سبَّب الكتابة:

- الشكل 06

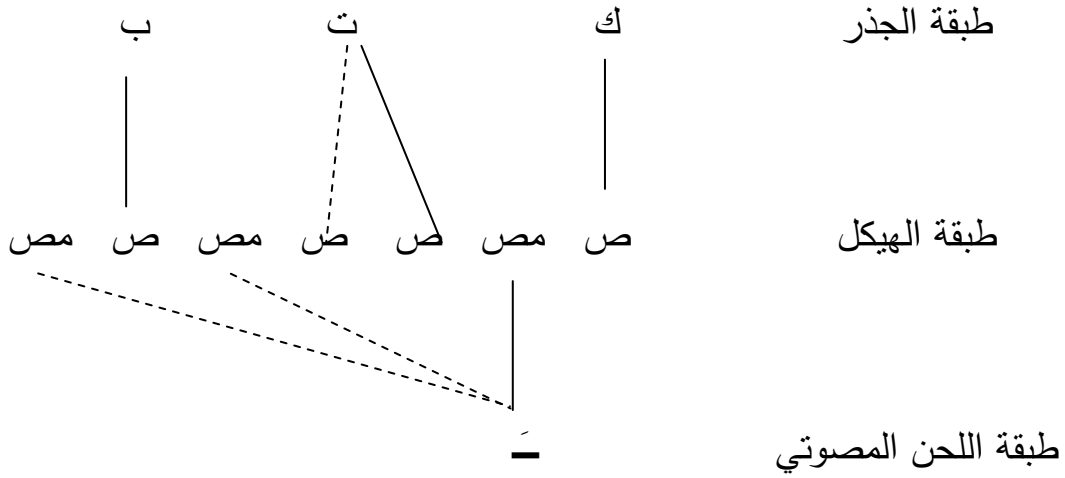

ولتطبيق هذه القواعد بنوع من السلاسة، يستعين مكارثي بمبدأ حظر تجاور المثلين المطلقين أو المحيط الإجباري (OCP)، عند إشارته إلى كون "الأفعال العربية لا تتألف جميعها بالضرورة من جذور ثلاثية، بل إن هناك جذورا ثنائية مثل مدَّ، وأن التحدي الجديد هو إيجاد سبيل لوصف هذه الجذور المضعفة وتمثيلها."[35] وبتطبيق مبدأ المحيط الإجباري، يتم إقصاء توالي المتماثلات داخل الصرفة نفسها. وهكذا تحظر صورة من قبيل: (*ممد)، بينما تُقبلُ صورٌ من نوع (افتتح) لأن العنصرين المتماثلين لا ينتميان إلى الصرفة نفسها، وإنما أحدهما عنصر جذري والآخر لاصقة. ولتوضيح مقترحه، نأخذ الفعل مدَّ الماضي في الشكل 07، ثم الفعل مدَّد المفيد للسببية في الشكل 08 كما يأتي:

[35] Katamba Francis, Morphology. P169.

- الشكل 07

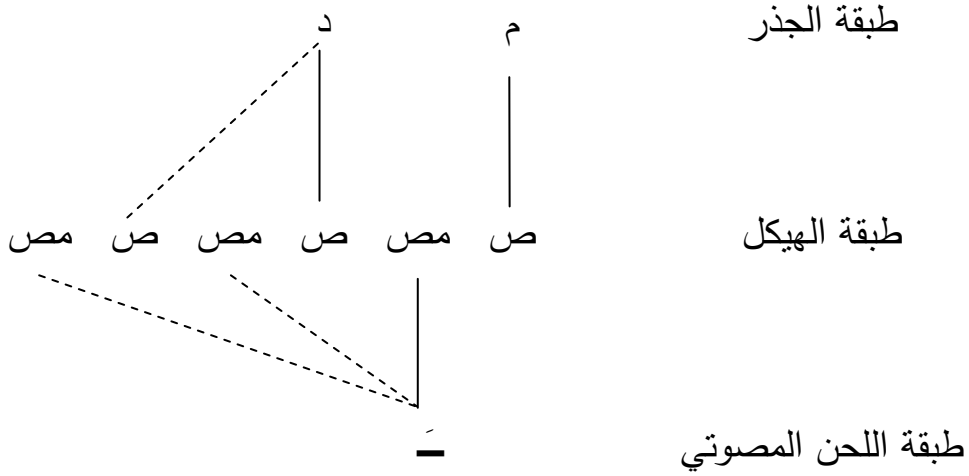

- الشكل 08

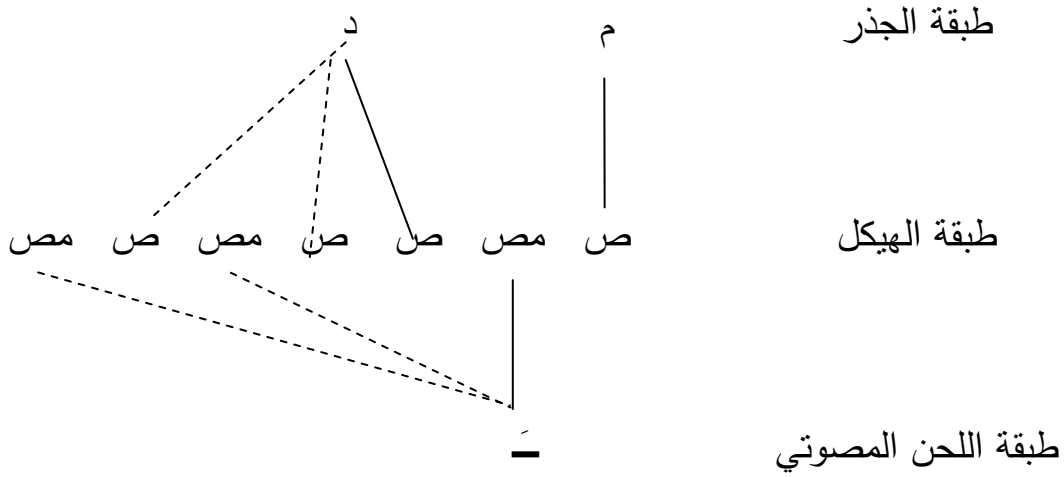

ويعتمد اصطلاح "مبدأ المحيط الإجباري" ترجمة ل Obligatory Contour Principle (OCP)، وقد نقد إلى العربية أيضا ب "مبدأ المخالفة الإجبارية" أو "مبدأ حظر المماثل"، وينص

على منع تجاور قطعتين مستقلتين متماثلتين على مستوى التمثيل المعجمي نفسه، "وتم اقتراحه في البدء مع ليبن Leben (1973) لمعالجة مسائل نغمية، ثم أعيد تشكيله مع مكارثي (1979، 1981، 1986) للاهتمام بتمثيلات بنية الطبقة الداخلية."[36]

وقبل إسدال الستار على هذه الفقرة المتعلقة بالصرافة التطريزية، نود العودة إلى الرمز μ الذي يستعمل لتمثيل عجر الصرفات مثل الجذر والطبقة المصوتية، أو الطبقة اللاصقة وغيرها. وللمزيد من التوضيح، نأخذ الأشكال 09 و10 و11 و12 و13:

36. Watson Janet (2002) The Phonology and morphology of Arabic.Oxford University Press. NY. P 127.

- الشكل 09:

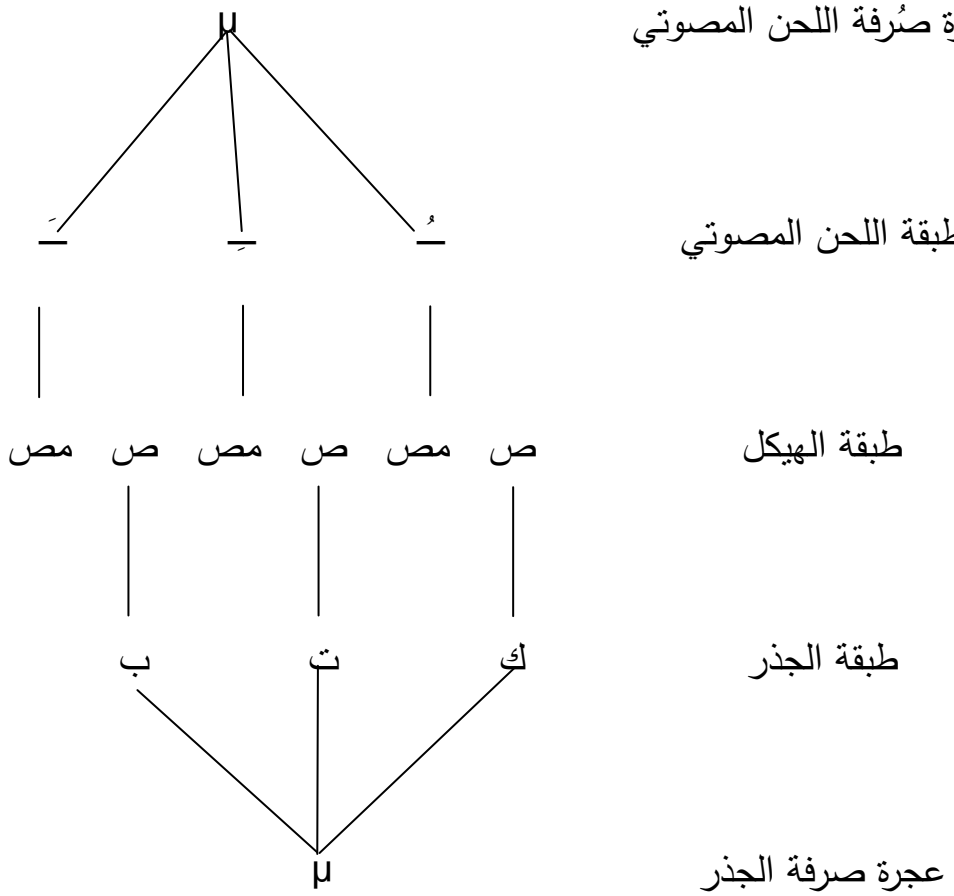
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
µ
طبقة اللحن المصوتي
ـَ ـِ ـُ
طبقة الهيكل
ص مص ص مص ص مص
طبقة الجذر
ك ت ب
عجرة صرفة الجذر
µ
الخرج
كُتِبَ

- الشكل 10

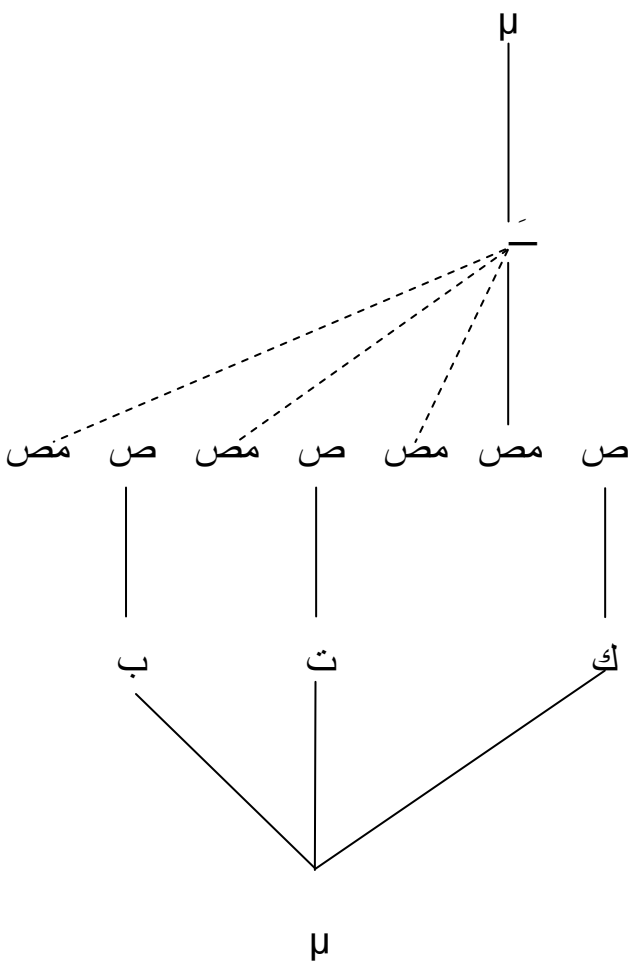

عجرة صرفة اللحن المصوتي

طبقة الهيكل

طبقة الجذر

عجرة صرفة الجذر

الخرج كاتَبَ

- الشكل 11

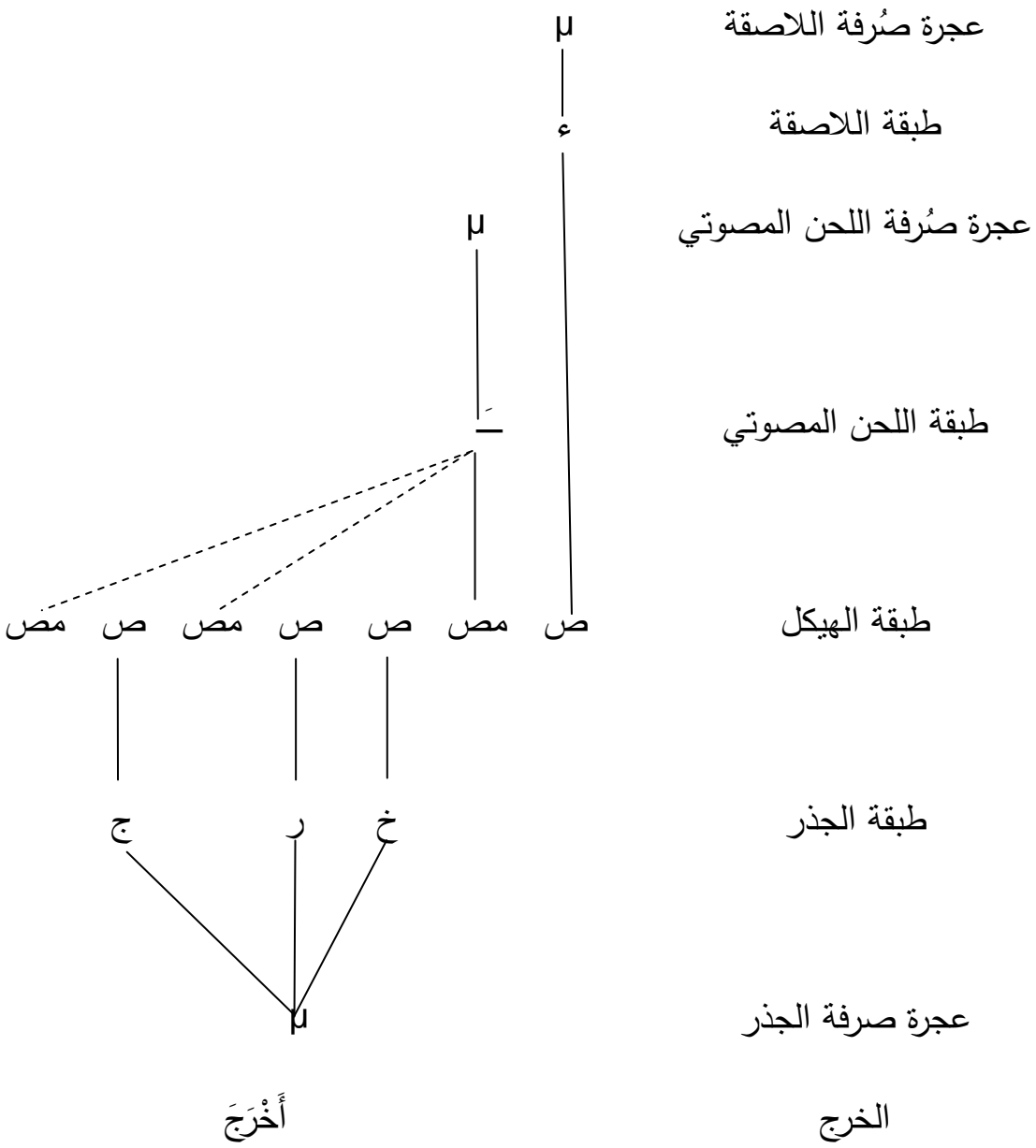
عجرة صُرفة اللاصقة
μ
طبقة اللاصقة
ء
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـَـ
طبقة الهيكل
ص مص ص مص ص ص مص ص
طبقة الجذر
خ ر ج
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
أَخْرَجَ

- الشكل 12

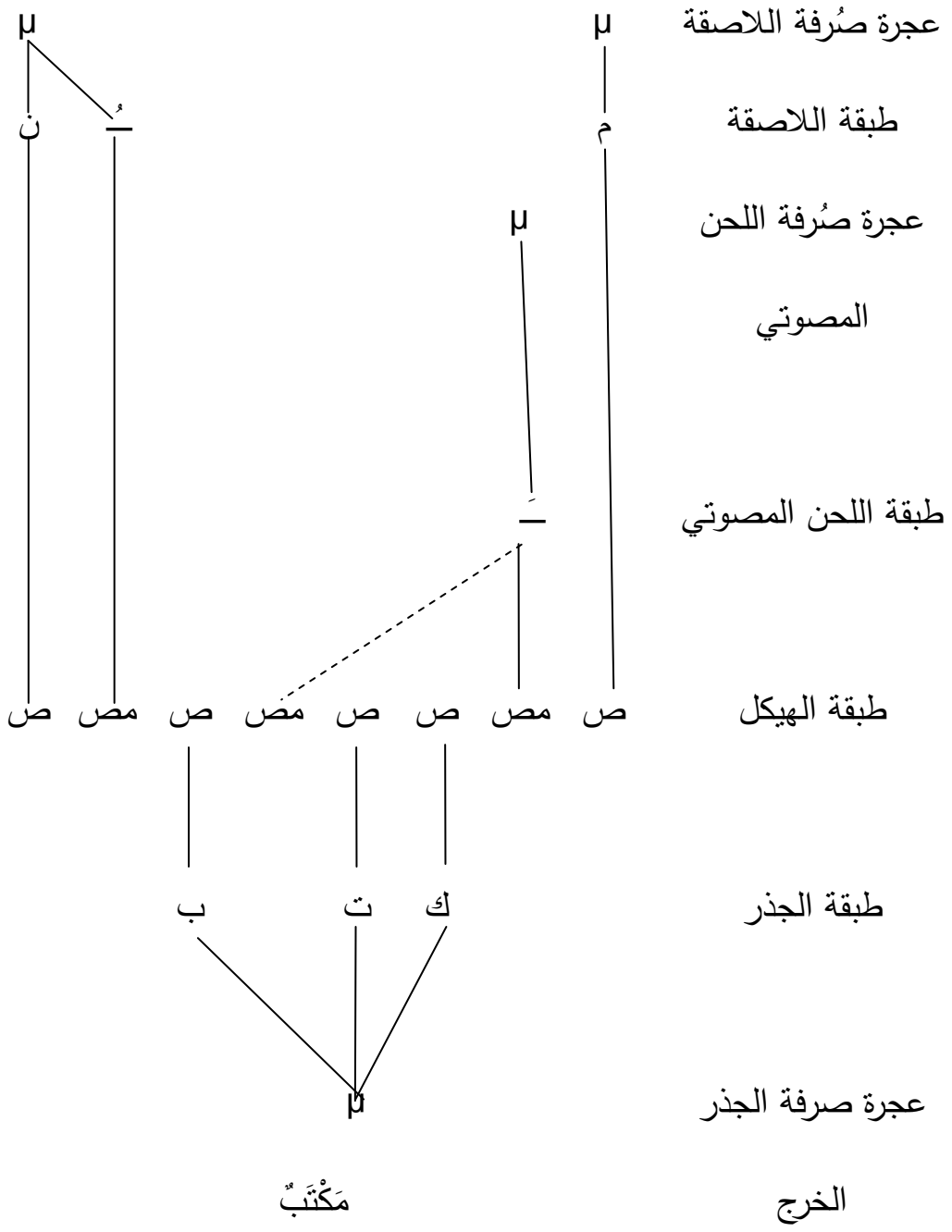
عجرة صُرفة اللاصقة
طبقة اللاصقة
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
طبقة اللحن المصوتي
طبقة الهيكل
طبقة الجذر
عجرة صرفة الجذر
الخرج
μ
μ
م
ـُـ
ن
μ
ـَـ
ص
مص
ص
مص
ص
ص
مص
ص
ك
ت
ب
μ
مَكْتَبٌ

- الشكل 13

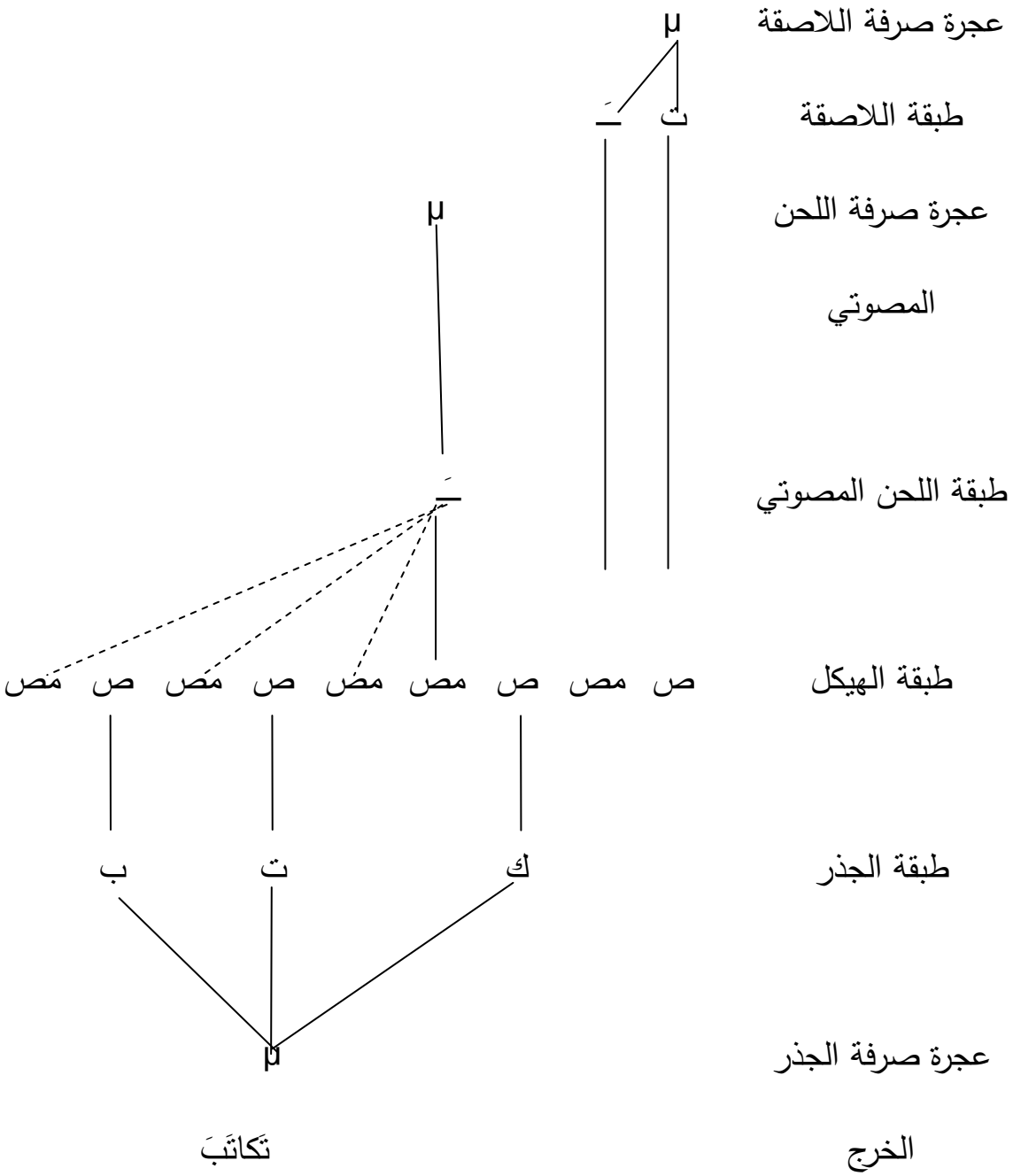

تسمح الأمثلة المقدمة أعلاه بصياغة استنتاج يؤكد ما طرحناه في بداية هذه الفقرة بخصوص التوليد الصرافي في اللسان العربي باعتباره من الألسن السامية التي تتميز بصرافتها غير السلسلية التي لا تقتصر على إلصاق السوابق واللواحق فقط (كما هو الشأن بالنسبة إلى الألسن

الهندوأوروبيـة ذات الصـرافة السلسـلية)، بـل إن التوليـد الصـرافي فـي العربيـة يكـون بالإقحـام والتضـعيف أيضـا، أي إدخـال اللواصـق داخـل العناصـر المؤلفـة لطبقـة الجـذر. وقـد لاحظنـا أن الصـرافة التطريزيـة المعتمـدة علـى المبـادئ والقواعـد المسـتمدة مـن الصـواتة المسـتقلة القطـع قـادرة على تمثيل جزء كبير من هذا النمط الصرافي غير السلسلي وتحليله، حيث تمثل طبقات الجذر والقالـب التطريـزي واللحـن المصـوتي فـي مسـتويات مسـتقلة تتـرابط فـي مـا بينهـا بحسـب مبـادئ الاقتران من اليمين إلـى اليسار استجابة لرسم العربية، شريطة ألا تتقاطع خطوط الاقتران في ما بينها. مع التأكيد على أن ما يميز هذا الطرح هو استقلالية كل قطعة على حدة؛ فطبقة الجذر مثلا مستقلة عن طبقة اللحن المصوتي، كما تستقل عن طبقة اللواصق، وتخضع لقيود سلامة البناء الخاصة بالجذر.

3- النظرية الأمثلية:

تعد النظرية الأمثلية[37] (OptimalityTheory) من أحدث النظريات اللسانية، فهي إطار نظري وضعه برانس Prince وسمولنسكي Smolonskiسنة 1993 في كتابهما (Optimality Theory)[38]. كما أنها "تطور لنظرية النحو التوليدي، وهما تشتركان في تركيزهما على التوصيف المنهجي، وفي تتبعهما للمبادئ الكونية، منطلقتين من أرضية بحث تجريبية تُعنى بالتصنيف اللغوي، واكتساب اللغة الأولى."[39] وتقوم الفكرة المركزية للنظرية على أن البنى السطحية للغة (الخروج) تعكس تفاعل القيود بعضها مع بعض وفق تسلسل هرمي يرتبها بحسب درجة الأهمية، ثم تعرض النصوص عليها واحدا تلو الآخر، فيكون المرشح الأمثل هو المستجيب لأكبر عدد من القيود، أو بعبارة أخرى هو الأقل خرقا للقيود حتى لو لم يحقق الشروط جميعها، أي رغم خرقه لبعض القيود الدنيا. ونجد صدى لهذا الرأ ي عند رينيه كاجر Kager René (1999): " إن الصيغ السطحية تمثل حلولا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادة لعدد من القيود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما يعتمد بالأساس على

---

[37] وهنا نشير إلى ما استعمل من تسميات لهذه النظرية مثل "المثلوية" والأفضلية" و"التفاضلية" "والفضلوية"... وهي كلها ترجمات للتسمية الإنجليزية Optimality، أو الفرنسية Optimalité. وما دمنا نشتغل على ظاهرة النسبة، فتجدر الإشارة إلى أننا سنستعمل مصطلح " الأمثَلية" نسبة إلى "الأمثل"، وهي الترجمة التي نراها مناسبة، إذ المقصود هو تحديد المرشح الأمثل لطبيعة القيود الموضوعة، باعتبار هذه النظرية " تعرف بنظرية تفاعل القيود الكلية، التي يمكن خرقها، لتحديد سلامة الخروج. فكلية القيود وإمكان خرقها مفهومان جوهريان في النظرية." ينظر تورابي عبد الرزاق، التضعيف وقيود التأليف في اللسان العربي، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المجلد 05، العدد 02، دجنبر 2000، ص 26.

[38] Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, Ruccs-TR-2: CU-CS- 696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.

[39] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض 2004، مقدمة المؤلف.

كونها تتكبد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة، التي تنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيبا مخصصا لغويا."[40]

وبما أن النظرية الأمثلية تعرف بنظرية القيود، فلا بد من الإشارة إلى أن القيود مشتركة بين سائر الألسن التي تختلف في ترتيبها للقيود بحسب خصوصياتها، فتقدم قيودا على أخرى باعتبار أولويتها. وتتبنى سلمية الترتيب على مبدأ الهيمنة "الصارمة"، الذي يقتضي أن تكون الأولوية للقيد الأعلى مرتبة، مهما انتهكت القيود الدنيا. لكن يجب أن يكون الانتهاك محدودا، استحضارا لخاصية الاقتصاد في العمليات النحوية واللسانية بصفة عامة.

وعند تطبيق مقتضيات النظرية الأمثلية على لسان ما مثل العربية، تجب مراعاة ثنائية الكلي والخاص، فبالرغم من كلية القيود والمعايير، فإن كل لغة تحتفظ بنظامها الخاص، وهذا النظام يستجيب لطبيعة العلاقة بين القواعد الصارمة المقننة للسان، وبين الاستعمال الذي يكتسب قوة إنجازية واقعية قد لا تكترث بقيود القواعد وحدودها. وهذا ما نسعى إلى دراسته في هذا البحث في ما يتعلق بعدم الاطراد الصرافي مركزين على حالة النسبة من بين حالات متعددة في الصرافة العربية.

والأخذ بثنائية القاعدة والاستعمال يجعلنا أمام ثنائية جديدة يمكن الاصطلاح عليها بالأمثلية القاعدية في مقابل الأمثلية الاستعمالية، مما يفرض الحرص على تكييف القواعد وتطويعها لترصد ما كان يصطلح عليه ب"الشذوذ" والضعف والرداءة واللحن وغيرها من الأحكام. فالمتكلم

[40] كاحر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، مقدمة المؤلف.

خاضع في استعماله اللغوي لظواهر اجتماعية ونفسية، وقد يتحرر بفعل هذا الخضوع من قيود القواعد القاصرة عن استيعاب كل الاستعمالات الممكنة للغة. ولا غرابة في هذا التوجه، "فتشومسكي نفسه صحح تصوره رويدا رويدا، ليخرج في (البرنامج الأدنى 1994) بإعلانه التحول من الجانب العقلاني الصرف، لينحاز إلى الجانب التداولي (الاستعمالي) والدلالة."[41]

ونشير إلى أن النظرية الأمثلية لا تمثل قطيعة مع ما سبقها من النظريات اللسانية، بل هي امتداد لها، كما أنها تستثمر بعض معطيات النظريات السالفة في تحليلها للأنساق اللغوية. " فعلى سبيل المثال، نجد أن أغلب أدبيات النظرية الأمثلية التي طرحت في حقل الصواتة تتبنى أبجديات التمثيل المعتمدة في التحليل اللاخطي (الصواتة القطع– ذاتية أو العروضية)... حيث إن العديد من النتائج والنجاحات المهمة التي تمكنت النظرية الأمثلية من تحقيقها تقع ضمن ميدان الظواهر المحكومة تطريزيا، مثل عمليات الإقحام المعتمدة على المقطع، والتفاعل بين وزن المقطع والتركيبة العروضية، وكذلك تلك الفئات المستهدفة في عمليات التكرار."[42]

[41] عباينة يحيى، الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تدريس اللسان العربي، نشر ضمن أعمال مؤتمر سبل النهوض باللسان العربي، الموسم الثقافي الثلاثون لمجمع اللسان العربي الأردني، 2012، ص 249.

[42] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، مقدمة المؤلف.

3-1 عناصر النظرية الأمثلية:

شرع ألان برانس Alan Prince وبول سمولنسكي Paul Smolenski مطلع سنة 1991، في إعداد تصورهما لمقاربة لسانية جديدة، وهذا ما طوراه سنة 1993م، ليسفر عملهما عن نظرية الأمثلية، التي سرعان ما ستعرف انتشارا واسعا بفضل أعمال الباحثيْن سواء بمفردهما أو بمعية باحثين آخرين، مثل مكارثي وبرانس(1993)، ومكارثي (1993 و2001)، وكاجر (1999 و2004)... ومن ثم بدأت النظرية تستأثر باهتمام الباحثين في اللسانيات، وليس في الصواتة فحسب، وإنما في المستويات اللسانية جميعها بما فيها الدلالة والتداول. وتتبنى النظرية على ثلاثة عناصر أساس هي:

أ- المُوَلِّد Générateur

حسب برانس وسمولنسكي (Smolenski &Prince) (2004)،" فإن المولد منتج ذي طابع كوني للمرشحات، وله وظيفتان وثيقتا الصلة في ما بينهما: أولاهما هي بناء صيغ الخرج المرشحة لدخل ما، وتكمن الأخرى في تحديد علاقة صور الخروج المرشحة بالدخل."[43]

فالمولد، إذن هو المتكفل بتوليد صيغ التراكيب اللغوية، وبما يتعلق بها من تقديم أو تأخير، أو إقحام، أو حذف...

[43] Prince, Alan & Smolensky, Paul (2004). Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar. Blackwell Publishing Ltd. P05.

ويذهب مكارثي وبرانس (McCarthy& Prince) (1993) إلى اعتبار "المولد وظيفة تحاول أن تعين لكل دخل محتمل مجموعة من التحليلات اللسانية للمرشحات الممكنة لهذا الدخل."[44] والمولد بذلك يقوم بوظيفة المعالجة والتحليل اللازمة لتحديد العناصر المرشحة المناسبة لكل دخل على حدة. وبالعودة إلى مكارثي McCarthy (2008)، نجد أن " العلاقة بين الدخل والمولد والعناصر المرشحة، يمكن تمثيلها في صورة مخطط تنظيمي جزئي، كما يأتي:

- الشكل 14:

الدخل ⟵ المولد ⟵ { المرشح 1، المرشح 2، ...،}[45]

وتتعلق تفاصيل الدخل والمولد بمستوى التحليل اللساني الذي نشتغل فيه مثل الصواتة أو الصرافة أو التركيب أو الدلالة.

وباختصار يمكن القول إنَّ للمولّد قدرة مطلقة غير مقيدة على توليد عدد مفتوح من المترّشحات أيْ الصيغ اللغوية الممكنة المتمتعة بمقبولية استعمالية لأيّ دخل (المعجم) معطى. وهذه القدرة غير المقيدة بإمكانها أن تضيف عنصراً، أو تحذف آخر، أو تغير ترتيب العناصر، في حدود ما تسمح به اللغة بعيدا عن الخضوع للقواعد الصارمة.

---

[44]McCarthy John. & Prince Alan, Prosodic Morphology : Constraint Interaction and Satisfaction. Linguistic Department Faculty Publication Series. Paper 14. P 04.

[45] McCarthy John, Doing Optimality Theory. Malden, MA: Wiley- Blackwell. p16.

ب- القيود Contraintes

تستعمل النظرية الأمثلية مصطلح القيود بديلا عن القواعد الصارمة، وما يميزها عن باقي النظريات هو إمكانية خرق قيد أو أكثر مع الاحتفاظ بالمقبولية الاستعمالية. فالألسن الطبيعية تخضع لقيود كلية (كونية)، كما تستبطن نحوا كليا. وما يميز كل لسان على حدة هو ترتيبه للقيود حسب خصوصياته. ومن خلال القيود نعمل على فهم كيف ينتج المتكلم خرجا معينا بالنظر إلى دخل معطى؛ مع الإشارة إلى أن لكل دخل أكثر من خرج محتمل، مما يضعنا أمام تفاعل/ تنافس المرشحات. وما تضيفه النظرية الأمثلية هي قابلية كل القيود للانتهاك والخرق.

إن القيود هي: "متطلب بنيوي يمكن موافقته، أو انتهاكه من خلال الصيغة التي يولدها المولد، فيمكن لصيغة ما أن توافق أحد القيود إذا توافقت تماما مع المتطلب البنيوي، بينما يمكن القول بأن الصيغة التي لا توافق هذا المتطلب هي الصيغة التي تنتهك ذلك القيد، وتقسم هذه القيود في نظرية الأمثلية اللغوية إلى قسمين: قيود المحافظة (الوفاء)، والقيود الموسومة (قيود الوسم)."[46]

- قيود الوفاء :(Contraintes de fidélité) تتطلب هذه القيود أن تكون الخروج متماثلة مع الدخول.
- قيود الوسم :(Contraintes de marquage) بما أن القيود في نظرية الأمثلية تتميز بالكلية فإن مفهوم الوسم يحيل على قيمتين لأنماط البيانات، فإما أن تكون

[46] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص 10.

موسومة أو غير موسومة. وما هو غير موسوم تحتفظ به كل الأنحاء، أما الموسوم فلا تلتجئ إليه الأنحاء إلا لخلق التقابل. وبناء على ذلك تفترض قيود الوسم متطلبات في التشكيل البنيوي الصّحيح للخرج.

ويتم توظيف القيود من خلال "عرض الأنماط التركيبية اللغوية على مجموعة من العناصر القواعديّة. فإذا ما تحقَّقت هذه العناصر فإنّ النمط يكون قد حقَّق الأمثلية القواعدية والاستعمالية، مما يعني أنه حقَّق شرط الأمثلية. وأما إذا اختلَّ عنصر من عناصر الأمثلية فإنهم (المُحلّلين) يضعون تحت خانة العنصر إشارة (x) لتدل على هذا الاختلال. وترّتب هذه العناصر(القيود) ترتيباً يشير إلى أهمية كل عنصر. فإذا اختل العنصر (القيد) الأكثر أهميةً، ووضعت إشارة (x) تحته، فإنه لا فائدة من وجود العناصر الأخرى، ولكن القاعدة قد تسمح ببعض الأداءات المبتذلة قواعدياً على ألاَّ تكونَ من العناصر (القيود) المهمّة أو الأساسية التي تؤدِّي إلى الاختلال التركيبيّ الذي يفقدها شروط الصحة."[47]

والمقصود هنا صحة الاستعمال اللساني، وليست الصحة النحوية الخاضعة لصرامة القواعد.

[47] عبابنة يحيى، القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو المفعول المطلق أنموذجاً، جزء من كتاب في أروقة العربية، ماجد عيث الحجيلي، بحوث لسانية مهداة إلى الدكتور إسماعيل عمايرة، سلسلة دراسات لسانية (3)، عالم الكتب الحديث، إربد، 2016، ص582.

ج- المقوّم Évaluateur

يتولى مهمة تقييم القائمة المرشحة، ويختلف من لسان إلى آخر استنادا إلى قيد التراتبية الخاص بكل لسان. إنه المكون الذي " يقوم صيغ الخرج المرشحة بالنظر إلى قيمتها التلاؤمية، ويختار المرشح الأمثل."[48]

فالمولد ينتج القائمة المرشحة من خلال دخل معين، وهذه القائمة تمر عبر المقوّم الذي يحكم بأفضلية تركيب ما على ما دونه. ومن ثم يكتمل الشكل 14 أعلاه ليأخذ صورة الشكل 15 الآتي:

- الشكل 15:

الدخل ← المولد ← { المرشح 1، المرشح 2، ...،} ← المقوّم ← الخرج[49]

3-2 مبادئ النظرية الأمثلية:

لقد أشرنا سابقا إلى أن النظرية الأمثلية هي صورة مطورة من النحو الكلي، وهي نظرية تعمل على الوصف الصوري، وتبحث عن المبادئ العامة المشتركة بين سائر الألسن الطبيعية.

[48] كاحر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص 22.

[49] McCarthy John, Doing Optimality Theory. Malden, MA: Wiley- Blackwell.p.19.

لكن ما تتميز به النظرية الأمثلية هو عدم تبنيها للقواعد الصارمة، ومن ثم فالبنى السطحية للكلام تنتج عن تفاعل القيود المتنافسة. وتقوم هذه النظرية على خمسة مبادئ؛ وهي[50]:

أ- الكلية Universalité:

وتعني إمكانية تطبيقها على الألسن الطبيعية جميعها. فالنحو الكلي يشترط مجموعة من القيود الكلية ومن القواعد المشتركة مثلا ضرورة تشكل المقطع من نواة. ويرى مكارثي McCarthy (2002) " أن الألسن الإنسانية تشترك جميعها في وجود نظام قواعدي لكلِّ لغة، ووجود هذا النظام القواعدي يعد شرطًا ضروريا لتطبيق نظرية الأمثلية، لأن القيود التي تعتمد عليها هذه النظرية في المفاضلة بين التراكيب اللغوية هي ركن أساس من أركان بناء النظرية. وهذه القيود في نظر مكارثي قيود مشتركة في الألسن الإنسانية جميعها."[51] والرأي نفسه نجده عند برانس وسمولنسكي Smolenski (1993) اللذين يؤكدان كون القيود ذات بعد مشترك، ومن هذه القيود تفرعت معايير الترتيب الخاصة بكل لسان. يقول برانس وسمولنسكي (1993):" الفكرة الأساس التي سنكتشفها هي أن النحو الكلي يوفر قائمة من القيود العامة... وهذه القيود غالبا ما تكون مختلفة الترتيب بين الألسن."[52]

---

[50] Prince, Alan & Smolensky, Paul. Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, Blackwell Pub, Malden, MA, 2004.

[51] القيسي أحمد عبد المجيد، توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، دراسة في علم اللغة المعاصر، ص 17.

[52] Prince, Alan & Smolensky, Paul. Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar. P03.

وقد أشار تشومسكي (Chomsky 1981) إلى هذه المبادئ الكلية في إطار مقاربة المبادئ والوسائط (Principles and Parameters) التي اقترحها ضمن تصوره لنظرية الربط العاملي (Government and Binding Theory)، والتي شكلت تحولا نظريا كبيرا في المسيرة العلمية للسانيات التوليدية. وتفترض هذه المقاربة وجود مبادئ عامة تؤطر اشتغال اللسان وفق أساس بيولوجي لهذه المبادئ، وتراهن بذلك على رصد المبادئ الكلية (النحو الكلي)، ثم تحديد المتغيرات التي يتميز بها كل لسان على حدة، وهذه المتغيرات تتعلق باختلافات ظاهرية شكلية تحكمها المبادئ الكلية.

ب- الانتهاكية / القابلية للخرق Violabilité:

تسمح النظرية الأمثلية بخرق بعض القيود الدنيا شريطة ألا يختل التركيب أو المعنى. ويتم انتهاك القيود تدريجيا وفق سيرورة تفاضلية. فالقيود إذن قابلة للخرق، لكن الخرق محكوم بالدنيوية، أي يسمح به في القيود الدنيا.

ج- السُّلَّمية/ الهرمية Hiérarchisation:

إذ يجب ترتيب القيود والتراكيب المرشحة حسب درجة الأولوية، أي بحسب المبادئ الكلية، فيشترط في التركيب الأعلى مرتبة أن يكون خرقه للمبادئ الكلية بدرجة أقل وأدنى من التراكيب الأخرى دونه. ومن ثم يكون المرشح الأمثل هو الأكثر التزاما واستجابة للقيود العليا دون الدنيا بالضرورة. ولهذا "التسلسل الهرمي وظيفة رئيسة هي إيجاد الخرج الأفضل والأكثر توافقا

مـع قيـود المفاضـلة مـن بـين الـدخول كلهـا."[53] فـالقيود إذن، تتفاضـل بمـدى صـمودها أمـام الانتهاكات الممكنة، والقيود الصارمة والصامدة تأتي في أعلى سلمية الترتيب.

د- الاحتواء/ التضمن Inclusivité:

فترتيب القيود يقوِّم تحليل القائمة المرشحة التي تحددها شروط عامة مؤلفة بصورة صحيحة. وتعمل النظرية الأمثلية على تحقيق التضمن من خلال قبول مختلف التراكيب اللغوية سواء المستجيبة للقواعد، أو التي تكتسي قوة استعمالية، مما يسمح بمعالجة بعض الإشكالات التي ظلت تطرح في التراث النحوي العربي عند التمييز بين المطرد المنسجم مع القاعدة و"الشاذ" الخارج عنها.

هـ- التوازي Parallélisme:

تتفاعل جميع القيود المقترنة بنوع من التركيب داخل سلمية ترتيبية واحدة. والتوازي هو ما يتنبأ بإمكان تفاعل قيود الوفاء مع قيود الوسم داخل السلمية نفسها. إذ "يعد مبدأ التوازي من أهم خصائص النظرية الأمثلية، ويقتضي بوجوب تقييم جميع القيود المتعلقة بتركيب بنيوي ما من خلال تسلسلية واحدة للقيود."[54]

---

[53] كاحر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص 05.

[54] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، مقدمة المؤلف.

الفصل الأول: عدم الاطراد ومعالجة النسبة في البحث اللغوي العربي

تمهيد:

إن معالجة ظاهرة النسبة وما ينتابها من مظاهر عدم الاطراد، يدفعنا إلى رصد كيفية التعامل معها في التصورين العربيين القديم والحديث. وسنقسم الفصل إلى فقرتين أساسيتين، حيث سنتناول في أولاهما مراجعة للمنجزين القديم والحديث في عدم الاطراد عموما، على أن نخصص الفقرة الثانية لرصد معالم التصورين في ما يتصل بعدم اطراد النسبة في الصرافة العربية. وفي ختام هذا الفصل سنورد خلاصة توجز أهم ما كشفت عنه مراجعة التصورين معا في ما يتعلق بعدم اطراد الصرافة عموما، وفي ما يتصل بعدم اطراد النسبة تحديدا.

وفي ثنايا تتبعنا للمنجزين القديم والحديث، نفترض أن عددا كبيرا من مظاهر عدم الاطراد في الظواهر الصرافية العربية عموما أو في النسبة تحديدا قد يكون مرده ما تعرضت له بعض لغات العرب من إقصاء للفظها، مع احتمال أن مستعمليه كانوا يعُدُّونه أفصح من غيره، وله قوة استعمالية عندهم، لذلك نجد له أثرا في العربية رغم تراكم السنين وتبدل الأحوال. يقول السيوطي (ت 911هـ): " إن الذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اُقْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."[1]

وقد تناول هذا التردد في الاحتكام إلى أصول العربية مجموعة من المفكرين والباحثين العرب، ومنهم أحمد أمين (2012) الذي يقول: "هذا وقد عدُّوا قريشًا أفصح العرب، وقالوا:

[1] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مطبعة السعادة، مصر 1325هـ، ص 128.

[أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة.] وقد شك بعضهم في هذا القول؛ لأن قريشًا كانت تسكن مكة وما حولها وهم من أهل المدر، وقريش تجار، والتجارة تفسد اللغة، وكان هذا مما عيب على اليمن من ناحية لغتهم؛ ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن واسْتُرضِع فيهم، فتعلَّمَ الفصاحة منهم، وأن كثيرًا من غلمان قريش في عهد محمد صلى الله عليه وسلم كان يُرْسَل إلى بني سعد لتعلُّم اللغة والفصاحة، ومن أجل هذا ظنوا أن هذا الرأي موضوع لإعلاء شأن قريش في اللغة؛ لأن رسول الله منهم."[2]

ومما يستفاد من هذا القول إن ما زعمه القدماء من حرص على الأخذ من أهل الوبر دون المدر لما في لغاتهم من اختلاط بالدخيل مردود إذا اعتبرنا قريشا أقرب إلى المدر منها إلى الوبر، واختلاط أهلها باليمن وغيرها من البلدان التي عيبت لغاتها، وهذا ما يؤكده إجماع المؤرخين على أن قريشا كانت ترسل أبناءها إلى البادية لاكتساب الفصاحة. ولكن ما يهمنا في هذا الشأن هو استمرار بعض الألفاظ وصمودها رغم مزاعم مخالفتها للقياس الذي وضعوه، فوسمت بعدم الاطراد، لكن في صمودها مع تبدل الأزمان ما يثبت أصالتها، ويدفع إلى البحث عن حقيقة عدم اطرادها. إذ يسهل للناظر أن يكتشف حرص النحاة القدامى على ضبط القياس في الاشتقاق واطراده، وفي ذلك ما يحفز للعمل على كشف أسرار وجود العديد من المشتقات غير المطردة في كتب النحو واللغة القديمة، ولا أدل على ذلك من اختلاف العلماء وتخطيء بعضهم بعضا، كما هو الشأن مع الزجاج (ت 310هـ) الذي يخطئ الكسائي (ت 189هـ) بقوله

[2] أمين أحمد، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، طبعة 2012، ص 576.

على سبيل المثال: " وقد أجمع البصريّون وأكثر الكوفيّين على أنّ قول الكسائيّ خطأ في هذا وألزموه أن لا يصرف أبناء وأسماء".[3] إشارة إلى رأي الكسائي في وزن كلمة (أشياء) وتنوينها، حيث يرى أنها شبيهة لكلمة (حمراء) في الآخر، وكثر استعمالها، ولم تصرف.

ويزداد الأمر حدة بالنظر إلى أن تدوين العربية وتقعيدها قام على أساس الاستقراء، مما يوحي بضيق مجال الاختلاف، لكن قد يختلط الأمر على الدارس فيتوهم أحيانا أنهم وضعوا القواعد ثم قاسوا عليها، ولم يعتمدوا الاستقراء، مما جعل الاستعمال يخالف بكثرة ما توافقت عليه القواعد الموضوعة. ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من عدم الاطراد إلى الخلافات بين العلماء في طرق التقعيد وعلله، إذ كثيرا ما نجد قضايا صرافية لا يحسم فيها إلا عبر الآراء الشخصية، لا على الإجماع؛ وهذا ما تؤكده بعض العبارات التي تتخلل المصنفات القديمة من قبيل: " والقياس عندي أن أقول..." "والرأي عندي..." "يجوز تقديمها عندي..." وهذا يقرب من الانطباع ويبعد عن الموضوعية. وقد أشار ابن جني (ت 392هـ) إلى هذه الخلافات التي تأخذ طابعا علميا أكثر منه لغويا بقوله في "باب تعارض العلل": " فالخلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب. وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا في ما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا."[4] فهذا القول يفتح الباب للنقاش في حدود الاستقراء المعتمد لتأصيل قواعد اللسان العربي، وعن مدى الاحتكام إلى القياس

[3] ابن منظور، لسان العرب، تح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1999، (مادة ش ي أ)، الجزء07، ص 249

[4] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الجزء01، ص 168.

على المسموع، وعن حدود تعميم القواعد، مما يوقع في الاضطراب والارتباك الذي يفضي لا محالة إلى كثرة الاستثناءات والحالات غير المطردة.

1- عدم الاطراد الصرافي:

كان تداخل الأبواب النحوية والصرافية سمة غالبة على التأليف التراثي عموما، ويلاحظ أن القدماء لم يفردوا باب الاطراد وعدمه، في الصرف ولا في النحو، بمصنفات خاصة. ولكن هذا لا يمنع من أن تناولهم للقضايا الصرافية لا يخلو من إشارات مبثوثة في ثنايا كتبهم عن الاطراد و"الشذوذ"، رغم أن غالبية الصرفيين القدامى يحاولون تعميم القواعد الموضوعة والدفاع عن شموليتها لتحاشي التركيز على ما خالف أقيستهم التي استخلصوها، وينفرون من كل ما لم يوافقها برده إلى "الشذوذ" والندرة، أو يبررونه بكونه من لغات القبائل ولهجاتها. فكان مذهبهم في التقعيد قائما على استقراء ما في أيديهم من نصوص اللغة، وتحروا فيه الشيوع والقياس، ثم استنباط الصحيح المطرد.

وسأتتبع منهجية دياكرونية لرصد ما جاء في المصنفات القديمة مما أوصلني استقرائي لهذه الكتب في العثور عليه وتدوينه. لذلك سأبدأ بقول ينسب لأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) في جوابه لمن سأله عن منهجه في انتقاء كلام العرب وتصنيفه ضمن ما أسماه العربية. "عن ابن أبي سعد قال: قال ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء :أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه

العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات."[5] ولا نستطيع القدح في ما انتهجوه، لأن لكل مقام مقالا، ولكل جيل ظروفه الخاصة، أي حاجة عصرهم ربما كان لها أثر في توجيه بحثهم وطريقة نظرهم إلى وضع القواعد في حينها. لكن ما نفتقده في كلامهم هو التنويه بالمعايير التي اعتمدوها في تصنيف الكلام إلى الأكثر والأقل، حيث نلمس نوعا من الذاتية في مثل قول أبي العلاء السابق (ما خالفني). فما خالفه هو قد لا يخالف غيره بالضرورة، وقد يكون حجة عند مخالفه. وهذا منشأ الاضطراب الذي أشرنا إليه في تمهيد هذا الفصل.

وأنتقل إلى كتاب سيبويه (ت 180هـ) الذي لا يعدم إشارات لآراء أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ). والحقيقة أن معظم حديث سيبويه عن عدم الاطراد وهو "الشذوذ" في اصطلاح القدماء، يرد ضمن مجال بحثنا وهو النسبة. وقد أفرد لها بابا سنتناوله في معرض حديثنا عن النسبة، وَسَمَهُ ب "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة"؛ وفي تقديمه لباب النسبة يقول: " فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياس الجاري في كلامهم...قال الخليل: كل شيء من ذلك عدَلته العرب تركته على ما عدَلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس... وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فعلان، وإنما كان القياس أن يقولوا: بحريٌّ."[6] ومما يستخلص من هذا المقطع المأخوذ من الكتاب، أن سيبويه تبنى منهجا يحتكم فيه إلى أستاذه الخليل متى دفعته إلى ذلك قضية غير مطردة، لكنه يحرص على التزام

---

[5] الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، سلسلة ذخائر العرب العدد 50، ، الطبعة الثانية، 1984، دار المعارف، ص 39.

[6] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، الطبعة الثالثة، 1988. الجزء03 ص 335-336.

الحياد في نقل آراء شيخه من دون تأكيد أو تصحيح، وهذا ما يدل عليه قوله المتكرر في أبواب الكتاب: "زعم الخليل..."، كما يلاحظ أن سيبويه يتحرى عدم الجزم في ما يعتريه اضطراب؛ حيث يقول: "وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام."[7] وهذا القول يؤكد ما استنتجناه من القول السابق باعتبار سيبويه يحرص على الحياد، فلا يتدخل بتفسير، ويكتفي بالتلميح إلى ما توصل إليه من كلام العرب أو من أقوال أستاذه الخليل، من دون تفصيل أو تعديل. ويظهر هذا التلميح أيضا في إشارته بين الفينة والأخرى إلى الضرورة خصوصا في ما يتعلق بالشعر. ومن أمثلة ذلك قوله: "ومن العرب من يثقِّل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سبسبًا وكلكلًا [لأنهم قد يثقلونه في الوقف]، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعًا، وإنما حذفه في الوقف." وقوله "لنفسه مقنعا" إشارة إلى ما ورد في بيت شعري استشهد به في الصفحة السابقة من كتابه. وإذا كانت الأمثلة السابقة تبين مدى حرص سيبويه على نقل الكلام من دون تدخل أو تعليل، فإن الكتاب يضم في أبوابه شواهد أخرى توضح رأي المصنف بوضوح، وتعكس عرضه لتفاصيل هذا الرأي سواء أتعلق الأمر بالتبرير الصوتي أو بالتحليل الصرافي. ومن أمثلة ذلك نذكر قوله: " وأما ما كان يفعُل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحا، ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مفعُل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما... وأما المسجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت

[7] نفسه، ج01، ص28.

مسجَد."[8] فقد فسر اللجوء إلى مفعِل بدل مفعُل صوتيا باختيار أخف الحركتين لما استحال وجود مفعُل في الكلام العربي، ومعيار الخفة يحضر باستمرار في الكلام الإنساني بصفة عامة. أما تفسيره لمسجِد باعتباره اسما للبيت الذي يسجد فيه عامة لا لموضع السجود ووضع الجبهة الذي اختار له مسجَد، فهذا يعكس مدى حرص المتقدمين على استحضار القيود الدلالية في تقعيد الصيغ الصرافية. ومن التبريرات التي استند إليها سيبويه في تعاطيه مع المطرد وغيره من كلام العرب، حديثه عن أمن اللبس؛ ويتردد هذا الاعتبار في كتابه؛ ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى قوله: " واعلم أن كل شيء كانت ألفه موصولة [مما جاوز ثلاثة أحرف] في فَعَل فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء. وذلك لأنهم أرادوا أن يكسروا أوائلها كما كسروا أوائل فَعَل، فلما أرادوا الأفعال المضارعة على هذا المعنى كسروا أوائلها كأنهم شبهوا هذا بذلك. وإنما منعهم أن يكسروا الثواني في باب فَعَل أنها لم تكن تحرك فوضعوا ذلك في الأوائل. ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلتبس يفعِل بيفعَل وذلك: قولك استغفَر فأنت تِستغفِر، واحرنجَم فأنت تِحرنجم..."[9] يستفاد من قول سيبويه كونه يشترط أمن اللبس لتغيير الحركات باللجوء إلى معيار الخفة، وإذا تم خرق قيد أمن اللبس، فلا يقبل التغيير الصوتي للحركات لأن من شأن هذا التغيير أن يؤثر على المعنى، فيتوهم السامع عكس مقصود المتكلم. كما أن تأمل النص يكشف أن كسر أحرف المضارعة وإن كان غير مطرد في كلام العرب، إلا أنهم وجدوه في لغات بعض القبائل واستشهدوا به. وكسر هذه الأحرف لا يكون إلا في مضارع فَعِل مكسور العين، ومفتوحها في المضارع. وتتردد علة أمن اللبس بكثرة عند سيبويه، فبالعودة إلى باب الإضافة (النسبة) نلفيه

[8] سيبويه، الكتاب، الجزء04 ص 90.

[9] سيبويه، الكتاب، الجزء04 ص 112

يحتكم إليها من جديد مثلا عند حديثه عن النسبة إلى الأسماء المركبة تركيبا إضافيا، (وسنعود إليها في الباب الثاني بطريقة أكثر تفصيلا وتدقيقا.) إذ يقول: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال: أما القياس فكما ذكرتُ لك [ويقصد النسبة إلى الاسم الأول الذي لا يعرَّف بالإضافة إلى الثاني]، إلا أنهم قالوا منافي مخافة الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسما من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس."[10] فالخليل أشار إلى أن الأصل في النسبة إلى المضاف من قبيل عبد قيس هي عبديّ على القياس، لكن أمن اللبس جعلهم يقولون قيسي، وأن النسبة إلى عبد مناف على القياس هي عبديّ لكن مخافة الالتباس اقتضت استعمال منافيّ، والالتباس مرده أن اسم "عبد" يضاف إلى عدة أسماء، فلا يعرف أي منها المقصود. وهذا الكلام لم يوضحه سيبويه ولا الخليل في ما أسند إليه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرائن هذا الالتباس قد تختلف من شخص لآخر، فضلا عن كون اللبس يقع في النسبة إلى الجزء الأول كما قد يقع في النسبة إلى الجزء الثاني.

ومجمل القول بخصوص منهج سيبويه في تعامله مع عدم الاطراد إنه يورد التعليلات التقليدية المعروفة عند القدماء، مثل اختيار الأخف، والضرورة وأمن اللبس من دون إغفال السماع. وإن كان لا يحدد معنى واضحا لعدم الاطراد، حيث استعمل عدة اصطلاحات من قبيل (شذَّ /شاذ/ غير مطرد/ لا يقاس عليه/ قليل ...) وإن حكم على الحالات غير المطردة بأنها

[10] سيبويه، الكتاب،الجزء03، ص 376.

قليلة تحفظ عن العرب؛ يقول سيبويه:" فإنما هذا الأقل نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه."[11]

وبعد سيبويه نتوقف مع كتاب "دقائق التصريف" لصاحبه القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت 228هـ). فقد ضمنه مجموعة من الأحكام الصرافية، ومن بينها أحكام تخص بعض القضايا غير المطردة مثل: (حكم في الأفعال التي لا مصدر لها- حكم في مَفْعَل و مَفْعِل من الأفعال الصحيحة والسقيمة- حكم في شواذ المضاعف- حكم في الشاذ منه[المثال]- حكم في الشواذ من كلام العرب- حكم في شواذ الجمع). ونأخذ مقطعا مما ورد في ثنايا الكتاب في ما يخص نماذج غير مطردة من المضاعف كما يأتي: يقول المؤدب في باب سماه (حكم في شواذ المضاعف): " والأمر من هذا الباب: وَدَّ، بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر، وتحرك الحرف الثاني فيه لمجيء التشديد بعدها. وإن شئت قلت: وَدِّ، بكسر آخره على أنه جزم حُرك فتحرك إلى الكسر كراهية التقاء الساكنين... وإن شئت قلت: اِيددْ، بإظهار التضعيف لسكون اللام، وبالألف لسكون الحرف الثاني في الغابر المبني على الأصل وهو الواو في: يَوْدَد. وفي الاثنين: وَدّا، بترك إظهاره لتحرك اللام."[12] ومما سجلناه بشأن هذا الكتاب أنه يلجأ إلى استقراء الكلام العربي، بطريقة إحصائية، مع حرص صاحبه على التزام نوع من الحياد في نقل ما توصل إليه دون تفسير أو تعليق، باستثناء ما فُسر من قبل سواء عند الفراء أو الخليل أو غيرهما.

---

[11] سيبويه، الكتاب، الجزء04، ص08.

[12] المؤدب أبو القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 218.

وسيستمر هذا الإبهام في رصد معنى المطرد عند النحاة بعد سيبويه، ومع نهاية القرن الثالث الهجري نتوقف مع ابن السراج (ت 316هـ) الذي تحدث عن أنواع من "الشاذ"، حيث جعله على ثلاثة أضرب: متحدثا عن "الشاذ" في الاستعمال المطرد في القياس، ويقابله ما اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، ثم "الشاذ" في القياس والاستعمال معا. وقبل أن أورد قول ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)، أود الوقوف عند ثنائية القياس والاستعمال وما يتصل بهما من "شذوذ" أو اطراد؛ فإيراد اللفظتين باستمرار عند النحاة القدامى، يدل على أنهم اصطدموا بقوة الاستعمال، لكنهم آثروا حصر القواعد التي وضعوها من خلال استقراء كلام العرب الذي قاسوا عليه. وهنا نطرح السؤال من جديد: إذا كان الاستعمال يؤصل ظاهرة لغوية معينة، فما المبرر لاستثنائها؟ ولماذا لم تراجع القواعد القياسية لتسع ما قوي استعماله؟ ولعله من الطبعي أن هذا النوع من الأسئلة هو ما يدفع إلى استقراء ما كتب في التراث، مع التسلح ببعض الجرأة لمساءلة القواعد النمطية، وإعادة الاعتبار للاستعمال قصد تجديد اللسان العربي وإغنائه. وبالعودة إلى ابن السراج في تصنيفه للشاذ والمطرد، فإنه يقول: "واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم... والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا

يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه بترك، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذا، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه."[13] ويظهر من هذا القول أيضا أن الحكم بالاطراد أو "الشذوذ" كان انطباعيا ذاتيا مرده الاحتكام إلى تغليب لغة دون أخرى من لغات العرب، ثم الحرص على إضفاء طابع المقبولية للفظ دون آخر استجابة للرغبة في ضبط النماذج اللغوية المحتكم إليها، فضلا عن مواكبة ما جاء في كلام الله تعالى؛ ففعل "استحوذ" يعززه الاستعمال القرآني. فعرف الاستعمال اللغوي يقتضي اختلاف كل قبيلة عن الأخرى، وهذا مما يثري العربية ولا ينقص منها شيئا. ولكن عند تغليب لغة قبيلة على أخرى يجب إبراز معايير هذا الانتصار بدل الحكم على الألفاظ المنافسة ب"الشذوذ" وبعدم الاطراد فحسب. أما في ما يخص أحكام أصناف عدم الاطراد التي أوردها ابن السراج، فقد ترددت عند ابن جني (ت 392هـ) في الخصائص، وفي هذا يقول: " واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما."[14]

والغريب في هذا الحكم أن اطراد الاستعمال مقصي من الاعتماد في القياس، ومن ثمة كان الأجدر تعميم حكم "الشذوذ" وعدم الاطراد على جميع ما خالف القياس من دون الاحتكام إلى السماع مادام هذا الاحتكام نسبيا ومحدودا لا يقاس عليه. وهذا ما جعل عباس حسن

---

[13] ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1996، الجزء01، ص 56-75.

[14] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، الجزء01، ص 99.

(1966) يحكم على قول ابن جني السابق بالمتناقض، إذ يقول: " وأما التناقض فحيث يقول في ما سبق: إن الشاذ في القياس والاستعمال معا لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ويضرب لذلك مثالا بتتميم (مفعول) في ما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف... مع أن هذا التتميم لغة تميم، تجعله في الواوي العين وفي اليائي كذلك؛ فهي تقول: رجل مديون، كما تقول ثوب مصوون... وقد قرر ابن جني وغيره (أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ)، فكلامه هنا مناقض لما سبق أن قرره هو وسواه."[15]

وفي سياق الحديث عن ابن السراج، ففي القرن الرابع الهجري نجد أن أبا علي النحوي الفارسي (ت 377هـ) قد تناول مسألة الفصاحة و"الشذوذ" بسبب استفحال هذه القضية في عصره، بدعوى "انحسار الأساليب الفصيحة، وشيوع العامية "الشاذة" في التركيب والنطق والكتابة."[16] والذي أثارني بشأن آراء أبي علي الفارسي هو ما جاء في مقدمة محقق الكتاب الذي ما إن أنهى الحديث عن قول أبي علي في قضية الفصاحة و"الشذوذ" حتى استدرك قائلا: "وحينما ننظر إلى النصوص الفصيحة التي استنبطت منها القواعد التي بين أيدينا، نجدها تتكون من لغة واحدة متناسقة تكاد تنعدم فيها اللهجات المنسوبة إلى القبائل، وهذه اللغة [لا يمكن أن تعطي الباحث الوثائق التاريخية التي يهتدي بها إلى العربية التي انتظمت ألوانها ولغاتها المختلفة] ... يضاف إلى ذلك أن هذه اللغة– أي لغة الشعر– وردت بلهجة قريش في غالبيتها تلك اللهجة التي ساعدت العوامل الدينية والاقتصادية على أن تكون مشتركة بين غالبية القبائل

---

[15] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة 1966، ص 54.

[16] الفارسي أبو علي النحوي، المسائل العسكريات، تح علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ، الطبعة الثانية، 1982، ص 40.

العربية، وبالتالي تغلبت على سواها من لهجات القبائل الأخرى."[17] وفي الحقيقة من شأن استقراء هذه الشهادات اللغوية ومثيلاتها أن يقودنا إلى أن العربية "الفصحى" المشتركة التي اعتمدت في القياس والتقعيد، والتي يمكن وسمها باللسان العربي الجامع للغات العرب، تعود في غالبيتها إلى الجمع بين اللهجات أو اللغات العربية، لكن بتغليب كفة لغة قريش التي كان لها كبير الأثر في "الفصحى" بفعل العوامل الاقتصادية والدينية، قبل الإسلام باعتبار رمزية الكعبة والحج، ثم بعده بفضل القرآن الكريم والرغبة في خدمته وحفظه من اللحن، ومن ثمة توافر عوامل السلطة السياسية والسيادة آنذاك. ولعل ما يوصف ب"الشذوذ" وعدم الاطراد هو ما نسميه نحن الآن باللهجات، إذ يستبعد أن تكون اللغة التي جاء بها القرآن ولغة الشعر السامية متداولة بين عامة العرب في مجالسهم وفي معاملاتهم. وحتى إن سلمنا بأن المنطق يقتضي أن يكون اللسان نتاج تلاقح اللغات المختلفة المتداخلة، وهو ما تؤكده عدة ألفاظ من القرآن الكريم، فإن هذا لا يمنع من أن لغة قريش كان لها السهم الوافر في هذا الباب. وهذا ليس حكرا على اللسان العربي فحسب، وإنما يعم سائر اللغات العربية؛ ونجد صدى لهذا الرأي عند فندريس (2014): " تقوم اللغات المشتركة دائما على أساس لغة موجودة، حيث تتخذ هذه اللغة الموجودة لغة مشتركة من جانب أفراد مختلفي التكلم. وتفسر الظروف التاريخية تغلب هذه اللغة التي اتخذت أساسا وتعلل انتشارها في جميع مناطق التكلم المحلي المختلفة. ولكن على العالم اللغوي أن يبدأ بالعمل لتحديد هذه اللغة... وأحيانا نرانا أمام إحدى اللهجات، أي أمام لغة إقليم معين انتشرت في الأقاليم المجاورة

[17] نفسه، ص 41.

وصارت لغتها المشتركة."[18] وفي هذا القول ما يؤيد كون عدم اطراد بعض الظواهر الصرافية في العربية مرده تسربها من لغات القبائل، واستمرار استعمالها شفهيا فقط بسبب تنميط القواعد من جهة، والعجز، أو الحذر من تكييفها لتسع كل الظواهر المستعملة من جهة أخرى.

وقبل أن ننهي حديثنا عن ابن السراج وتصنيفه لغير المطرد، نشير إلى أنه حدد أصناف "الشاذ" وذكر أمثلة لكل منها بحسب ما يتداول في كلام العرب، وبذلك سيضع لبنات منهج في التعامل مع هذه الظاهرة، وهو المنهج نفسه الذي سنجد صداه عند تابعيه مثل ابن جني(ت 392هـ) وابن فارس(ت 395هـ) وابن يعيش (ت 643هـ)، ، مع بعض الاختلافات التي سنتناولها في ما يستقبل من فقرات هذا الفصل.

ويتميز ابن جني (ت 392هـ) عن سابقيه بكونه أفرد بابا في الخصائص وسمه ب "باب القول على الاطراد والشذوذ"[19]؛ وتناول فيه أصل مواضع (ط ر د) في كلام العرب، وقد ربطه مفهومه في غالبية الشروح المقدمة بالتتابع والاستمرار. ثم ذكر مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم، وجعله بمعنى التفرق والتفرد. وبعد ذلك أورد أضرب الكلام على الاطراد و"الشذوذ"، فجعلها أربعة كما هو الشأن عند ابن السراج، وهو ما ذكرناه آنفا. وفي كتاب المنصف، يورد ابن جني أمثلة لما عد ضمن غير المطرد في كلام العرب، من قبيل: [الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا]، [مجيء استحوذ، وأغيلت المرأة من الأفعال الشواذ]، [اختلاف العرب والعلماء

[18] فندريس جوزيف، اللغة (Le langage, introduction linguistique à l'histoire)، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، طبعة 2014، ص 328.

[19] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، الجزء01، ص 96.

في مدائن]...[20] ويردف كل محور من هذه المحاور ببعض الشروحات والتفاصيل، فضلا عن أنه عاد ليذكر الأضرب الأربعة التي صنف وفقها المطرد و"الشاذ". وما يزكي فرادة ابن جني في تعامله مع ظاهرة عدم الاطراد هو ما يقحمه من تعليقات وآراء يوضح فيها أحكامه الخاصة في ما يتناوله من قضايا؛ ونذكر على سبيل المثال ما ذيل به بابا أسماه [اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول من نحو بيع وقيل]؛ حيث يقول بعد أن جرد ما تداولته المصنفات بشكل عام في هذا الشأن: " إنما وجب إسكان عين الفعل من مبيوع ومقوول عندهم جميعا؛ لأن قيل وبيع عندهم معتلان، فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما. ولأن الضمة مستثقلة في الياء والواو. كما ذكر أبو عثمان قبل. ثم حدث من التغيير ما ذكره أبو عثمان (المازني) عن الخليل؛ وسيبويه والأخفش. ولكل واحد من الاعتلال لصحة مذهبه. وما يمكن أن يحتج به عنه ما أذكره. فأما الخليل فيقوي مذهبه في أن المحذوف واو مفعول في ما ذكره قول الشاعر:

1. سيكفيك ضرب القوم لحم مُعرَّض وماء قدور في القصاع مشيب

فقوله مشيب أصله مشوب لأنه من شُبت الشيء أشوبه إذا خلتطه بغيره...." [21] ويسلك الطريقة نفسها مع الآراء النحوية التي أوردها للأخفش أو المازني أو لسيبويه. وبذلك يكون ابن جني قد رسم معالم البحث الخاص به، عبر استخلاص الأحكام وتصنيفها، ثم تفسير أقوال السابقين وأحكامهم.

---

[20] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تح إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ، الطبعة الأولى، 1954، الجزء01، ص 311/276/275/245/231.

[21] نفسه ص 289.

ويعد ابن فارس (ت 395هـ) من العلماء الذين واكبوا الفترة نفسها التي برز فيها ابن جني، لذلك نلمس نوعا من التقارب في منهج المصنفيْن. ففي كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسبب العرب في كلامها) يطالعنا ابن فارس (ت 395هـ) بسلسلة من الأبواب التي تصب في ما يمكن رصده في موضوع الاختلاف وعدم الاطراد من قبيل: (باب القول في اختلاف لغات العرب)[22] الذي تتبع فيه نماذج من الألفاظ التي تستعمل في كلام العرب ببعض الاختلافات الصوتية، مما يعكس اهتمامه بلغات العرب المختلفة وإيمانه بأن استقراء كلام العرب يقتضي بالضرورة وجود عدة تباينات بين مختلف الجماعات الكلامية، مثل قوله: " ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإن من العرب من يقول (هذه البقر) ومنهم من يقول (هذا البقر)، و(هذه النخيل) و(هذا النخيل)... وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار، وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كل."[23] ومما يستنتج من مذهب ابن فارس(ت 395هـ) أن الاختلاف سنة طبيعية في لغات العرب، وهي ليست استثناء بين سائر الألسن الطبيعية، كما أنه يؤكد أن الألفاظ مهما اختلفت فإن تعاورها بين المتكلمين يكسبها قوة استعمالية تؤهلها لتصبح مقبولة في اللسان العربي. ومن بين الأبواب الأخرى التي تحدثنا عنها في ما سبق من فقرات هذا الفصل باب وسمه ب (باب القول في أفصح العرب)[24] ولم يطل ابن فارس (ت 395هـ) الحديث في هذا الباب، كأنه يشير إلى أن أمر الفصاحة في الكلام العربي محسوم فيه؛ إذ في تلك الفترة كان الإجماع على أن (قريشا)

---

[22] ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ، الطبعة الأولى، 1993، ص 50.

[23] نفسه، ص 52-53.

[24] نفسه، ص55.

أفصح العرب. يقول ابن فارس (ت 395هـ) : " أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن (قريشا) أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة."[25] وكل ما سيلي هذا القول، يحاول من خلاله ابن فارس(ت 395هـ) تبرير حكم اختيار لغة قريش دون غيرها مستندا إلى التبريرات التقليدية المعروفة، وعلى رأسها اختيار الله لهم دون سواهم ليبعث فيهم النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، ثم اعتبارهم سكان الحرم الذين تفد إليهم جموع العرب، فينتقون من كلامهم أحسنه ويضمونه إلى كلامهم... ولكن تظل بعض الأسئلة تفرض نفسها: لم كان القرشيون يرسلون أبناءهم إلى البادية وهم فصحاء العرب؟ وماذا لو لم يكن النبي عليه الصلاة والسلام قرشيا؟ أكانت قريش ستحمل لواء الفصاحة؟ هذه أسئلة مشاكسة لا أزعم الإحاطة بأجوبتها، وإنما أتخذها حافزا لي ولغيري من أجل البحث في كنه اللغة ذاتها لعلنا نستخلص مقومات داخلية تجعل هذه اللغة أولى بالفصاحة مما دونها. ويسدل الستار عن هذا الباب بالتنويه بخلو لغة قريش من عنعنة تميم ومن عجرفية قيس ومن كشكشة أسد ومن كسكسة ربيعة، ومن الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس. وبالنظر إلى معيار الخلو من الكسر، نجد نوعا من التناقض بالنظر إلى ما ذهب إليه المصنف في الباب السابق (باب الاختلاف)، إذ جعل الفتح سمة للغة قريش وحدها دون باقي القبائل. فالأولى إذن الاحتكام إلى الأكثر اطرادا عند معظم القبائل. وفي ذلك يقول: "اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها: الاختلاف في الحركات كقولنا نستعين بفتح النون وكسرها. قال الفراء هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد وغيرهم يقولونها

[25] ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص55.

بكسر النون."[26] والشاهد عندنا في هذا الأمر ما اعتمد في استقراء كلام العرب، أي إن اللفظ المقيس عليه يشترط فيه كثرة الاستعمال مع الفصاحة، وليس هناك ما يبرر تقديم ما شأنه القصور على قبيلة مهما كانت خصوصيتها، وترك لفظ أو سمة تطرد عند معظم القبائل؛ ولا مبرر لذلك إلا أن القرآن الكريم جاء معززا للفتح الذي تختص به قريش دون سائر القبائل.

ونختم مجاورتنا لابن فارس (ت 395هـ) في كتابه (الصاحبي) بمسألة مؤثرة في ترجيح كفة اطراد لفظ مقارنة بآخر، وتتعلق بما عنونه ابن فارس (ت 395هـ) ب (باب القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله.)[27] وعنوان الباب يشي بمحتوى هذه الفقرة، إذ تناول فيها ابن فارس(ت 395هـ) أقوال العلماء الذين يؤكدون ضياع أكثر كلام العرب، ثم يذكر رأيه الصريح مع تبريره، حيث يقول: "وأحر بهذا القول أن يكون صحيحا. لأنا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يخبّر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان."[28] ويستطرد المؤلف في جرد نماذج من الألفاظ التي وقع ويقع فيها الاختلاف بين العلماء دون التمكن من الحسم فيها. ولعلنا نجد في ما ذهب إليه ابن فارس (ت 395هـ) بهذا الخصوص تفسيرا لما سبق وتحدثنا عنه بشأن غلبة الذاتية في أحكام العلماء، أي إنهم يميلون إلى تغليب الاحتمال والإمكان بحسب ما يستوي لكل منهم على حدة.

---

[26] نفسه ص 50.

[27] ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص67.

[28] نفسه، ص 57-58.

ونعرج في القرن السابع الهجري على (شرح المفصل) لابن يعيش (ت 643هـ)، الذي تناثرت في كتابه مجموعة من الإشارات إلى مظاهر الاطراد وعدمه سواء أتعلق الأمر بباب أفرده لذلك، أم بمجرد ملاحظات ترد في سياق حديثه عن القياس في ظاهرة معينة من الظواهر النحوية أو الصرفية أو الصوتية التي أوردها. ففي معرض حديثه عن القواعد الناظمة للكلام العربي، وعما يتصل بها من عدم الاطراد ينبه إلى ضرورة العلم بالحالات التي لا تعرف اطرادا في جمع تكسير الاسم الثلاثي والتي قد يضطر المتكلم توظيفها في كلامه مستندا إلى أصل من استعمالات العرب لها. يقول ابن يعيش(ت 643هـ): " واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله، كثرت أبنية تكسيره، وكثر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ... ولا بد من ذكر ما شذ من ذلك ليعلم، حتى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثله، لم يكن مخطئا؛ لأنه استند إلى أصل من استعمالهم."[29] وإذا كان ابن يعيش(ت 643هـ) يدعو إلى تعميم استعمال غير المطرد على رواد الشعر والسجع في عصر له خصوصيته، فإننا في عصرنا هذا أحوج إلى هذه الدعوة، لكن شريطة تعميمها على الاستعمال دون تقييد بنمط تعبيري دون سواه؛ ولعلنا بذلك لن نخالف سنن العرب في كلامهم، فهم الفصحاء الذين لا يتحرجون من الخروج عن القواعد، بل إنهم يكيفون كلامهم بحسب حاجتهم التعبيرية، ولذلك تكثر الاختلافات، ويبرز عدم الاطراد.

وفي الجزء الثالث من كتاب المفصل، يعود ابن يعيش (ت 643هـ) لمناقشة بعض الحالات غير المطردة في جموع التكسير، والتي ترد مكررة في كتب القدماء، ومن بينها جمع

[29] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء،، شرح المفصل للزمخشري، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، الطبعة الأولى، 2001، الجزء03، ص 234.

(ودود) على (وِدداء)، ومرد ذلك أنهم لجؤوا إلى قياس (فعول) على (فعيل)، ومبرر القياس عندهم أن البنيتين تتفقان حركة وسكونا. لكن ابن يعيش (ت 643هـ) يحكم على النوع من القياس بعدم الاطراد، ويعلل حكمه بما أسماه وجهين "للشذوذ". وهذا الحكم مع تعليله نجده مترددا أيضا عند الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب. يقول ابن يعيش(ت 643هـ):" قالوا (ودود) و(وِدداء)، شبهوه ب (فعيل)، إذ كان مثله في العدة، والواو أخت الياء، ولذلك يتفقان في الردف. وفيه شذوذ من وجهين: أحدهما أن (فعولا) لا يجمع على (فعلاء)، إنما بابه فعيل ك (كريم)، و(كرماء)، فهو في (فعول) شاذ. والثاني إنه إنما جاء هذا البناء في الجمع على التشبيه في (فعيل)، فلا يكون هذا البناء في المضاعف من (فعيل)، فلا يقال (شديد)، و(شدداء)، و(جليل)، و(جلاء)، فهو في (فعول) المشبه به أشد امتناعا، فكان فيه شاذا."[30] وسيرا على المنوال نفسه، يقول الاستراباذي(ت 686هـ): " وقالوا (وِدداء)، في جمع ودود، وهو شاذ من وجهين: أحدهما أن فعولا لا يجمع على فعلاء، بل هو قياس فعيل، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونا، والثاني أن المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا، بل أفعلاء نحو شديد وأشداء، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني."[31] وعلى الرغم من اتفاق ابن يعيش(ت 643هـ) والاستراباذي (ت 686هـ) في حكمهما على هذا النوع من الجموع بعدم الاطراد، إلا أن هناك اختلافا في كيفية إصدار الحكم. فقد اتفقا حقيقة في حصر ما أسمياه وجهي الشذوذ في جمع (وِدداء)، وكلاهما استرشد بما ذهب إليه سيبويه في جمع (خُششاء)، غير أن ابن يعيش

---

[30] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء،، شرح المفصل للزمخشري، الجزء03، ص 290.

[31] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، الجزء02، ص 140.

ينسب هذا الرأي لسيبويه، بينما لم يشر الاستراباذي (ت 686هـ) إلى ذلك، بل رده إلى أنهم احتملوا قياس جمع ودود على ما ذكره سيبويه (خُشْشاء)، فصار لديهم وُدداء. والغريب أن الاحتمال الثاني أيضا يفتقر إلى الاطراد.

ولا يكاد يخلو أي جزء من كتاب ابن يعيش من إشارات إلى مواضع "الشذوذ" في اللسان العربي عموما على مستوى الصوت والصرف أو التركيب؛ ففي الجزء الرابع، يجرد مجموعة من الأبنية الصرفية المشتقة للتفضيل على غير قياس، وجمعها في فصل سماه (فصل ما شذ منه)[32]، والهاء تعود على ما قبلها أي من أفعل للتفضيل. ثم يستمر في تفصيله لخصوصيات اشتقاق اسم التفضيل، ليتوقف عند صياغة اسم التفضيل مما لا فعل له، وينهي حديثه عن اسم التفضيل ومدى قياسية اشتقاقه بفصل يذكر فيه ما لم يطرد منه بعنوان (فصل قياسه وشذوذه).[33] وفي الجزء الخامس يورد فصلا يتحدث فيه عن مظاهر عدم الاطراد في الإمالة، وعنون هذا الفصل ب (فصل ما أُميل شذوذا).[34]

وبتتبع مختلف الآراء السابقة في ما يتصل بعدم الاطراد وبكيفية النظر إليه في التراث العربي، يسهل علينا أن نلمس النمطية التي تطغى على طبيعة الأمثلة التي يتم اختيارها لبناء هذه الآراء، مما يجعل الأحكام متشابهة، بل تتكرر بطريقة أقرب إلى الحرفية؛ وهذا كله يقلص مساحة التدخل والتفسير. باستثناء بعض الاختلافات البسيطة في كيفية صياغة بعض الأحكام،

---

[32] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء،، شرح المفصل للزمخشري، الجزء04، ص 121.

[33] نفسه، ص 126.

[34] نفسه، الجزء05، ص 201.

أو الزيادة عليها من دون تقديم تأويلات ممكنة لما يفسر ترجيح كفة التصنيف ضمن غير المطرد.

وبالوصول إلى القرن العاشر الهجري يستوقفنا كتاب (المزهر) للسيوطي (ت 911هـ) الذي عالج بدوره بعض مظاهر عدم الاطراد سيرا على نهج سابقيه؛ حيث صنف كتابه إلى سلسلة من الأنواع والفصول. ومن العناوين التي تهمنا في بحثنا ما وسمه ب (النوع الثاني عشر معرفة المطرد والشاذ). وقد استهل هذا الموضوع بالإحالة على ما ورد في الخصائص لابن جني (ت 392هـ) في مفهومي الاطراد و"الشذوذ" ودلالتهما في كلام العرب، ثم ذكر الأضرب الأربعة للكلام في الاطراد و"الشذوذ" كما وردت في ما سبق عند الأوائل. وانتهى إلى توضيح كيفية التعامل مع ما قد يصادفه الباحث من كلمات "شاذة"؛ إذ يقول: "فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجربت في نظيره على الواجب في أمثاله (من ذلك) امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما (ومن ذلك) استعمال أن بعد كاد نحو قولك كاد زيد أن يقوم، وهو قول شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس."[35] والحقيقة أن السيوطي لا يضيف شيئا مخصوصا لما ورد في شأن الاطراد وعدمه عند سابقيه، بل اكتفى بالاستشهاد بما جاء على لسان ابن جني بالتحديد في كتابه الخصائص الذي ذكرناه في ما سبق من هذا الفصل. ولعلنا نجد ما يبرر اكتفاء السيوطي بالنقل والتكرار في مقدمات المزهر التي يشير فيها صاحب الكتاب إلى أنه لا يدعي الإتيان بالجديد، وإنما احتفظ لنفسه بفضل السبق إلى تجميع ما تناثر في كتب

[35] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (كتاب بصيغة PDF)، طبعة المكتبة الأزهرية، 1325 هـ، ص 136.

السالفين. وهذا قوله: "... وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك. ويعتنى في بيانها بتمهيد المسالك. غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق. ولا طرق سبيله قبلي طارق."[36]

وفي العصر الحديث، نلمس ميلا نحو التخصيص والتدقيق بفعل التأثر بالدراسات اللسانية الحديثة، كما نلفي دراسات تنكب على مواضيع الصرافة تحديدا، يتناولها الباحثون من جهة رصد مظاهر عدم الاطراد فيها. وسأتناول أربع دراسات تصب في موضوع البحث تباعا كما يأتي:

- فياض سلمان (1996): الأفعال العربية الشاذة[37]: وفي هذا الكتاب الواقع في خمسة وأربعين ومئة صفحة، قام الباحث بعمل فريد، لم يضف في الحقيقة جديدا على ما تناقله الأقدمون في كتبهم، لكنه يتميز بتركيزه على الأفعال غير المطردة في العربية بصفة عامة، حيث جمعها الكاتب وقسمها إلى أبواب بعينها محتكما في عمله إلى الإحصاء والتدرج. وهذا ما جعل الكتاب يتسم بنوع من التفصيل في ما كان مختصرا ومتناثرا في الكتب التراثية. ويعلل الباحث اختياره للأفعال بكونها من البنى التي تتصل بها أكثر ألوان عدم الاطراد من حيث التصريف. لكنه لا يتوقف عند مظاهر عدم الاطراد الصرفي فحسب، وإنما وسع الدائرة لتشمل عدة أبواب مثل: عدم الاطراد التصريفي، ويقصد به ما تعرفه الأفعال العربية المجردة والمزيدة من عدم انضباط للتصريف زمنيا، أو اشتقاقيا، فضلا عن تغير بنياتها الداخلية. وعدم الاطراد الصوتي المتمثل في ورود العديد من

[36] نفسه، ص 02.

[37] فياض سليمان، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.

الأفعال الثلاثية في غير الباب المطرد في مثائلها ونظائرها من حيث تغير حركة عين الفعل. ثم عدم الاطراد النحوي، وهنا سيركز على بعض الأفعال الثلاثية المضعفة بالخصوص التي لا تطرد قياسيا بين التعدي واللزوم. إضافة إلى ما أسماه بعدم الاطراد الإلحاقي، وتناول فيه أفعالا ثلاثية مزيدة وردت في غير أوزانها. أما عدم الاطراد المعجمي، فخصه ببعض مزيدات الأفعال الثلاثية التي لا ثلاثي مجرد لها، ونظيراتها من مزيدات الرباعي التي لا مجرد رباعي لها، مما يجعل البحث المعجمي عن أصول هذه الأفعال يوقع في الحيرة والاضطراب. ويختم هذه الأقسام بباب وسمه بباب عدم الاطراد في الأفعال المبنية للمجهول، ويقصد الأفعال الثلاثية المجرد أو المزيدة التي ليست لها نظائر مبنية للمعلوم. والملاحظ أن هذا الباب يمكن إدراجه ضمن عدم الاطراد النحوي (التركيبي)، لكن ربما أراد الكاتب التفصيل فيه، فخصه بباب محدد لأن ما تناوله في الأبواب السابقة يشمله البناء للمعلوم.

- الرفايعة حسين عباس (2006): ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،[38] وهو كتاب وجهه صاحبه ليسع مختلف مظاهر "الشذوذ" في أبواب الصرف العربي، حيث بدأ بتحديد مفهوم الشذوذ ومسوغاته، مشيرا إلى نظرتي القدامى والمحدثين إلى "الشاذ" وإلى تعليلات ما يعرض عليهم من المسائل في هذا الباب. ثم انتقل إلى رصد ما أسماه ميادين "الشذوذ" في الصرف العربي بدءا بأبنية الأسماء، فأبنية الأفعال، ثم الإعلال و"الشذوذ"، وانتهاء ب"الشذوذ" في الأصوات من وجهة نظر صرفية. ومن أبواب "الشذوذ" التي تناولها نذكر:

[38] الرفايعة حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

الأسماء "الشاذة" (المثنى / جمع التكسير / المصادر/ المشتقات/ التصغير/ النسب)، وشواذ الإعلال، وما شذ في الأصوات من وجهة نظر صرفية... وتكتسي الدراسة بأهمية كبيرة في ما يتعلق بإحصاء الظواهر "الشاذة" في مختلف أبواب الصرف، لكن شموليتها جعلتها تقع في الاختصار في كثير من الأبواب.

- الشريف يحيى بن عبد الله بن حسن (شواذ التصغير؛ دراسة صرفية لغوية 2009)[39]، تعنى هذه الدراسة بقضية عدم الاطراد في جانب صرفي محدد وهو التصغير، وقد بدأ الكاتب دراسته على غرار القدماء بالتنويه إلى أن عدم الاطراد (الشذوذ) مظهر من مظاهر الخروج على القواعد على مختلف مستويات النظام اللغوي، تعرفه كل اللغات وتعترف به. ويراهن الدارس على تفسير مظاهر عدم الاطراد الصرفي المتعلق بالتصغير، مستحضرا التعالق القائم بين صيغ التصغير ومقابلاتها في جموع التكسير. كما عمل على تتبع أمثلة التصغير الموسومة بعدم الاطراد، والتي وردت عند الصرفيين واللغويين، ثم صنفها في سبعة أبواب جعل لكل منها معيارا مخصوصا مثل المخالفة، بالتغيير، أو الحذف، أو الزيادة. فضلا عن إشارته إلى بعض الأخطاء التي تخللت كلام العرب في التصغير. وفي الأخير سجل جملة من النتائج والملاحظات التي من شأنها التوجيه نحو إعادة النظر في كيفية اشتغال التصغير في الصرافة العربية. وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من جانب التحديد في ظاهرة التصغير بعينها مما أتاح للباحث التعمق في هذا الجانب الصرفي.

[39] الشريف يحيى بن عبد الله بن حسن، شواذ التصغير دراسة صرفية لغوية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 11، العدد 04، شوال– ذو الحجة 1430هـ/ أكتوبر– ديسمبر 2009.

- الطويسي سونيا محمد موسى (مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب 2016)،[40] ويعد هذا البحث دراسة تطبيقية، تقدمت بها الباحثة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية بجامعة مؤتة الأردنية. وقد تناولت الباحثة في رسالتها بالدرس والتحليل ما حمل على عدم الاطراد الذي أسمته "الشذوذ" في مسائل الصرف ضمن معجم لسان العرب في ضوء استعمال القياس الذي نص عليه ابن منظور(ت 711هـ). وقد عملت الدارسة على استقصاء مظاهر " الشذوذ" الصرفي في المعجم، كما ذكرت منهج ابن منظور (ت 711هـ) في تناول هذه القضايا مثل التصغير والمصادر والمشتقات والجموع، إضافة إلى باب النسب الذي خصته بالدراسة في الفصل الأول من الرسالة، وفي ثنايا عرض واستقصاء كل باب، تقوم الباحثة بجرد آراء العلماء لتسويغ عدم الاطراد. ورغم حداثة البحث إلا أنه لم يخرج عن التصورات التقليدية لعدم الاطراد الصرفي سواء في باب النسب أو في غيره من الأبواب المطروحة في الدراسة؛ إذ لم تعمل الباحثة على إيجاد تصور حديث لعدم الاطراد، ومرد ذلك أن الدارسة راهنت على وصف وتحليل مظاهر عدم الاطراد الاسمي في معجم لسان العرب، مع الوقوف على البعد التداولي في تفسير شيوع التفاوت بين القاعدة والاستعمال، دون التقيد بوضع تصور جديد لهذه الظاهرة التي تعتري الصرافة العربية بكثرة.

[40] الطويسي سونيا محمد موسى، مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب، رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016.

2- عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية

تعد النسبة من أكثر المباحث اللغوية التي عرفت خلافا كبيرا بين الباحثين والمهتمين بالشأن اللغوي قديما وحديثا، كما أنها تصنف ضمن أكثر الظواهر الصرافية التي يعتريها عدم الاطراد. ويمكن إرجاع ذلك إلى كثرة استعمالها في الكلام. لذلك بسط فيها الدارسون أقوالهم، إما بالرجوع إلى القواعد المنقولة من جيل إلى آخر مع الانضباط لها، أو بالسعي إلى تجديدها لتواكب ما تعرفه اللغات عموما من تطور، حتى تستجيب لمقومات البحث العلمي الحديث. ومن العلماء من يجعلون عدم الاطراد (الشذوذ) في النسبة عاملا مؤثرا في غنى العربية، إذ من شأنه أن يتيح تنوعا في المعاني وتوسعا في الدلالة. وقد اهتمت الدراسات الصرافية بموضوع النسبة، ورصدت مفهومها وكيفية تحقق النسبة إلى كل لفظ على حدة، وكانت حدود قواعد النحاة القدامى هي التي توجه نظرتهم إلى مباحث النسبة، وكذا تصنيف أحكامهم بشأنها بناء على مدى الاستجابة لمبادئ التقعيد أو عدمها. وهذا التوجه جعل الكتب تراكم القواعد التنظيرية الخاصة بإلحاق ياء النسبة، أو تعيد إنتاجها من دون تدقيق اشتغالها وتأثيرها الصرافي والصوتي ثم التركيبي على بنية الكلمة المنسوب إليها عموما. وسأعمل في ما يأتي من فقرات هذا الفصل على تتبع ما ورد في موضوع عدم اطراد النسبة عند اللغويين القدامى والمحدثين.

وكما بدأت بكتاب سيبويه (ت 180هـ) في جرد ملامح عدم الاطراد الصرافي عموما عند النحاة القدامى واللغويين المحدثين، فإني سأفتتح به من جديد هذه الفقرة الخاصة بتتبع ملامح عدم الاطراد في النسبة في التأليف الصرافي العربي قديما وحديثا. فسيبويه يسمي هذه الظاهرة

الصرافية بالإضافة، وقد خصها بباب سماه (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة)،[41] وبعد توضيحه لمعنى الإضافة المقصودة عند زيادة الياءين، يشير إلى أن من هذا الباب ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل، وهو القياس الجاري في كلام العرب. ثم ينتقل إلى جرد مختلف الحالات المتعلقة بالنسبة إلى كلام العرب، متخذا تصنيفات يسميها أبوابا، فيوردها تباعا بحسب بنية كل كلمة على حدة، مع الوقوف عند ما يطرأ عليها من تغييرات بعد إلحاق ياءي الإضافة. وفي ثنايا هذا العرض المتسلسل يتوقف بين الفينة والأخرى للحديث عن بعض الحالات التي خالفت القياس. وسنعمل بدورنا على إيراد أقواله بشأن هذه الاستثناءات، مع رصد ما يذكره من تفسير بشأنها متى أمكن ذلك. يقول سيبويه(ت 180ه): "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سليمة: سليمي، وفي عَميرة كلبٍ: عَميريّ. وقال يونس[42]: هذا قليل خبيث. وقالوا في خُريبة: خُريبيّ. وقالوا سَليقيّ للرجل يكون من أهل السليقة. وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف."[43] وفي ضوء هذا القول، يمكن استنتاج منهج سيبويه في تصنيف ما يراه غير منضبط للقياس، إذ يكتفي بإيراد الحالات التي يُحكم عليها بعدم الاطراد، من دون تبرير، إلا ما يورده من أقوال لمن أخذ عنهم، ويستشهد بها لتبرير التصنيف، مثل ما قاله يونس بن حبيب (ت 182ه) عن كراهة التقاء المتماثلين. ومما يزكي ما ذكرناه بشأن هذا التوجه العام لسيبويه، ما يورده في موضع آخر ضمن حديثه عن باب الإضافة:" وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية: ظبْيِيّ. ولا

---

[41] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص335.

[42] هو يونس بن حبيب الضبي النحوي (ت 182ه)، من أشهر النحويين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب، وأخذ عنه سيبويه.

[43] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 339.

ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذا جاز في أُمَيّة وهي معتلة، وهي أثقل من رَمْيِيّ. وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظَبَوِيّ، وفي دُمْية: دُمَوِيّ، وفي فِتية: فِتَوِيّ. فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلت الهاء بِفَعِلةٍ؛ لأن اللفظ بِفَعِلةٍ إذا أسكنتَ العين وفَعْلة من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيتَ فَعِلةَ من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دمية كفُعِلة، وجعلوا فِتية بمنزلة فِعِلة."[44] وبذلك يتأكد أن سيبويه يتحرى الحياد في نقل أقوال من أخذ عنهم مثل أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد إضافة إلى يونس بن حبيب، كما يورد حكم كل منهم على أقوال الآخر بحذافيره. والحقيقة أن اختلاف هؤلاء الأعلام في ما يصدرونه من أحكام يبين أن الكثير مما سيصنف في ما بعد عند النحاة ضمن "الشاذ" وغير المطرد، إنما كان مرده تعميم القاعدة، ورفض ما خالفها، ما دام من سمعوا عن العرب مباشرة أنفسهم يتفاوتون في أحكامهم وتصنيفاتهم. وهذا سيبويه يستشهد بآرائهم مهما اختلفت من غير أن يرفضها أو يضعفها. ولا يقف سيبويه عند نسبة ما يستشهد به إلى قائليه فحسب، وإنما يتجاوزه إلى نوع من حسن التخلص عبر نسبة القول إلى مبهم غير محدد، كما في قوله: "وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول في بني جَذيمة جُذَمِيّ، فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَديّ. وقالوا في بني الحُبلى من الأنصار: حُبَليّ، وقالوا في صنعاء: صنعانيّ، وفي شتاء: شَتَوِيّ، وفي بهراء قبيلة من قضاعة: بهْرانيّ، وفي دستواء: دَسْتَوانيّ مثل بَحْرانيّ. وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فَعْلان، وإنما كان

[44] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 347.

القياس أن يقولوا: بَحْريّ."[45] والحقيقة أن جميع ما ورد ضمن هذه القولة لا ينسبه سيبويه إلى نفسه، بل قد يظهر من طريقة نقله، أنه قد لا يتبناه بالضرورة، فهو يعمم مصدر الحكم تارة (حدثنا من نثق به/ بعضهم يقول/ قالوا/ ومن العرب من يقول...)، وتارة أخرى يقصره على صاحبه (زعم الخليل...). والغريب أن كتب اللغة عامة تنسب كل ما ورد في الكتاب إلى سيبويه، مما يزيد من تقوية الأحكام التي تتضمنها هذه الكتب، بالرغم من أن بعضها يُظهر مخالفة سَنن كلام العرب، كما يتضح ذلك من قول الخليل الذي استشهد به سيبويه لتعليل استعمال (بحراني) ببناء البحر على فعْلان، وأن القياس بَحْريّ. وبإنعام النظر في (بحراني) نجدها منسوبة إلى المثنى (بحران)، وهذا مخالف للقياس، وحتى إذا اتفقنا مع الخليل أنهم بنوا البحر على فعلان، ففي هذا المذهب تكلف كبير سيفضي لا محالة إلى المزيد من الاضطراب في ضبط الاستعمال اللغوي، فكان من الأولى احترام النسبة إلى المفرد، وبذلك نكفي اللاحقين مغبة التخبط بين الترجيحات التي في الغالب تنزع نحو الذاتية، أو التنميط. وهذه صورة مصغرة لما يعرفه الصرف والنحو عامة من ارتباك وعدم اطراد.

وقد يشتبه الحكم على سيبويه، فيتحرى فيه الحياد، ويحاول أن يتنبأ بما زعمه صاحب الحكم، من دون أن يحسم فيه كما في قوله: "وكأن الذين قالوا: تَغْلبيّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفَعَل، كما جعلوا فَعِل كفعَل للكسرتين مع الياءين، إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنه ليس توالى ثلاث حركات. والذين قالوا: حانَويّ شبهوه بعَمَويّ."[46] ولعلنا بقراءة مثل هذه الآراء وما تضمنته من مزاعم في تصنيف الكلام وتقعيده، يمكننا القول إن النحاة الأوائل

[45] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 336.

[46] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 343.

أتعبوا من خلفهم، فلوا حسموا في ما نقلوه وفسروه وعللوه، لما وقعنا في كثرة الالتباس والغموض. إذ نلاحظ وكأن سيبويه يتفادى الرد على بعض المزاعم، ويحاول الاكتفاء بما أصدره سابقوه من أحكام، وإن بدا من خلال نقله لها أنها لا يوافقها تماما. فضلا عن أن الكثير من الأحكام تحتاج إلى سند قوي حتى يتم الاستئناس بها واستعمالها، لذلك نلمس أن سيبويه يلتمس لها تعليلا وإن كان يستبعد قبوله، لذلك يوظف عبارات من قبيل (وكأن الذين قالوا/ كما جعلوا / إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم/ وإنما هو تغيير/ والذين قالوا... شبهوه ب...) فسيبويه لم يفصل في مخالفة القياس عند هؤلاء، وإن كان يستطيع ذلك، وإنما احتفظ لهم بحظهم من القياس الذي لا يرقى عنده إلى القياس اللازم.

ومعلوم أن اللسان العربي في علاقته بالفصاحة ينفر من كل ما من شأنه أن يثير التباسا أو يحدث تعمية في الفهم والإفهام، ويحاول إيصال المعنى وتبليغه بوضوح وسلاسة في أحسن صورة من اللفظ، بعيدا عن الحشو أو التعقيد. لذلك نستغرب من الإصرار على إيراد بعض الألفاظ المحفوفة باللبس والغموض ضدا على شروط الاستعمال والفصاحة. يقول سيبويه: "وأما الإضافة إلى رجل ذو مال فإنك تقول: ذَوَويّ، كأنك أضفت إلى ذوًا... وكذلك الإضافة إلى ذاه ذوويّ... وإذا أضفت إلى رجل اسمه فوزيد فكأنك إنما تضيف إلى فم... وأما الإضافة إلى امرئٍ فعلى القياس، تقول: امرَئيّ، وتقديرها: امرعيّ... وإن أضفت إلى امرأة فكذلك، تقول: امرَئِيّ، لأنك كأنك تضيف إلى امرئ، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثة إذا قلت: استغاثيّ. وقد قالوا: مَرَئيّ تقديرها: مَرَعِيّ في امرئ القيس، وهو [شاذ]."[47] فإن كان من يرددون هذا الكلام

[47] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 368/366.

يزعمون حرصهم على توقي اللبس، فيصح القول فيهم: ألا إنهم في اللبس قد سقطوا! فيكفي النظر إلى منسوب واحد مثل مرئيّ، ليتبين ما سيقع فيه المتلقي من التباس في تحديد المنسوب إليه أهو امرئ أم امرأة أم مثناهما أم امرئ القيس؟ وسنقف عند هذا المثال وغيره من المنسوبات التي تطرح إشكالات كبيرة في التصنيف في ما سيأتي من فصول هذا البحث.

أما المبرد (ت 286هـ)، فقد سار على نهج سيبويه، وأفرد بابا في كتابه المقتضب، سماه (هذا باب الإضافة وهو باب النسب)، ويتبعه بسلسلة من الأبواب التي خص كلا منها بصنف من أصناف الأسماء المنسوب إليها بحسب بنيتها الصرفية أو حالتها التركيبية. وإن لم يفرد لعدم الاطراد بابا ضمن هذه الأبواب المتعددة التي صنفها في النسبة، فلا يفوته أن يشير في ثناياها إلى بعض الحالات التي تستعمل في كلام العرب على غير القياس الموضوع والمرتضى للنسبة، محتكما في الغالب إلى ما تضمنته كتب السالفين، مع بعض الاجتهادات في التعليل والتفسير. ومن أمثلة ذلك قوله: "واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى سُليم: سُلَميّ، وإلى ثقيف: ثَقَفيّ، وإلى قُريش: قرَشيّ. وإثباتها كقولك في نُمير: نُمَيْريّ، وقُشَيْر: قُشَيْريّ، وعقيل: عقيليّ، وتميم: تميميّ. فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء؛ لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير. وذلك قولك في ربيعة: رَبَعيّ، وفي حنيفة: حَنَفيّ."[48] وما نستشفه من استقراء هذه الأحكام، أن المبرد يلجأ إلى بعض الروائز الصوتية والتركيبية

[48] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994، الجزء03، ص 133/.134.

والصرفية في تعليله لحذف الياء أو إثباتها في ما ذكره من أسماء في القول السابق، إذ يميز بين الياء المتحركة والياء الساكنة، ويفسر الحذف بكسر آخر الاسم لياء النسب، ويرى أن الياء الساكنة حرف ميت، كما أنه يفصل بين التذكير والتأنيث في هذا الإجراء (حذف الياء أو إثباتها)، إذ يرى أن هاء التأنيث تلزم الحذف... وقد يحدث أن يخالف رأيه ما كان عليه بعض المتقدمين، لكنه يتشبث برأيه من خلال ما توصل إليه من استدلال، ومن ذلك قوله في النسبة إلى (ظبي):" وذلك قولك: هذا ظبي، ودلو ونحي، وجرو فاعلم على هذا يجري جميع هذا. فإذا نسبت إليه قلت: ظبييّ ونِحْييّ، وكذلك إن لحقت شيئا منه الهاء، لأن ياء النسب تعاقب هاء التأنيث. فكل ما نسبت إليه فالهاء ملغاة منه، فكأنه لم تكن هاء. ألا ترى أنك تقول في النسب إلى طلحة: طلحيّ، وإلى حمدة: حمديّ. فأما قول يونس في النسبة إلى ظبية: ظَبَويّ فليس بشيء[49]. إنما القول ما ذكرت لك."[50] والرأي عنده أن الياء في (ظبية) ليست مشددة مما ينفي عنها الثقل عند النسب، ويؤكد ذلك قوله في (حيّة) حيويّ، ويقول أن تركها على حالها بدل قلبها واوا، (تحرك ما قبل الياء الثانية، لتقلبها ألفا، ثم تنقلب واوا في النسبة) جائز، وفيه قبح لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة. وإذا كان كتاب سيبويه يميز بين (أَمويّ) بفتح الهمزة و(أُمويّ) بضمها من خلال الفصل بين (أَمَة) ومصغرها (أُميّة)، فإن المبرد (ت 286هـ)، يتبنى الحكم نفسه، لكنه يقدم تصوره بطريقة مخالفة، لعلها أكثر وضوحا وعملية؛ يقول المبرد: " ومثل ذلك النسب إلى

[49] إشارة إلى ما ذكره سيبويه في ما أشرنا إليه آنفا، بشأن قول يونس بن حبيب أن أبا عمرو كان يقول في ظبية: ظبيي، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذا جاز في أمية وهي معتلة، وهي أثقل من رميي. انظر سيبويه الكتاب، الجزء03، ص 347.

[50] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، الجزء03، ص 137.

أُمَيّة. تقول: أُمويّ. تحذف ياء التصغير، فيصير كأنك نسبت إلى (فُعَل)."[51] ومن المواضع الأخرى التي نستشعر فيها نوعا من الارتباك في إصدار الأحكام الصرافية بخصوص النسبة، ما يذهب إليه المبرد في شأن النسبة إلى الأسماء المركبة تركيبا إضافيا، ضمن ما أسماه (باب النسب إلى المضاف من الأسماء)، إذ يقسم الإضافة إلى ضربين، أولهما ما يكون فيه الأول معروفا بالثاني مثل (غلام زيد/ دار عبد الله)، أما الآخر وهو الشاهد عندنا، وهو ما وقع فيه المضاف علما، والمضاف إليه لازم لتمامه. يقول المبرد: "والوجه الآخر في الإضافة: أن يكون المضاف وقع علما، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النسب إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: عبديّ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار: عبديّ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم."[52]

وقد سبقت الإشارة إلى ما يكتنف هذا النوع من المجازفة في تعميم قاعدة النسبة، وجعلها مطلقة إلى المضاف، مع إن المضاف إليه يتعدد للمضاف نفسه، مما يوقع في اللبس لا محالة. وتزداد حدة الصعوبة حين يتعلق الأمر بتدريس هذه القواعد وتنزيلها عمليا. وهذا ما جعل المبرد يستدرك بعد ذلك بالإشارة إلى هذا اللبس بقوله: "وقد تشتق العرب من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس،؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا، فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عبْقَسيّ، وإلى عبد الدار: عبْدَريّ، وإلى عبد شمس: عبْشَميّ. والوجه ما ذكرت لك أولا. وإنما فُعل هذا لعلة اللبس."[53] ونسجل أن نهاية القولة غير بدايتها، حيث ينهيها المبرد بالتنويه

---

[51] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، الجزء03، ص 140.

[52] نفسه، ص 141.

[53] نفسه، ص 142.

بأن ما رآه في ما سبق بكون النسبة في هذا النوع من الأسماء إنما تنصرف إلى المضاف بدل المضاف إليه، وجعل ما خالف ذلك مبررا بتجنب اللبس ليس إلا. ومعلوم أن توقي اللبس من المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها النحاة في تقعيدهم لمختلف المباحث الصرافية والنحوية عموما. ولا يفوت المبرد أن يستحضر علة أمن اللبس في ما تواتر من أحوال المنسوبات في كلام العرب، إضافة إلى الميل جهة الخفة والنفور من كل ما يستثقل على اللسان، وفي ذلك يقول: "واعلم أن أشياء قد نسب إليها على غير القياس للبس مرة، وللاستثقال أخرى، وللعلاقة أخرى. والنسب إليها على القياس هو الباب."[54] ومما يستفاد من هذا الرأي أن المبرد يميل إلى تعميم قاعدة النسب مهما خيف الوقوع في اللبس أو حدوث استثقال في اللفظ بتوالي المماثلات (الياءات أو صوائت الكسر عند النسبة).

ومن أسباب اختلاف المنسوبات ما كان بين العلماء أنفسهم في بعض الألفاظ، ومن أمثلة ذلك ما نجده في المقتضب بشأن بعض الألفاظ ثنائية صوامت الجذر (يد/ دم). فسيبويه يرى في النسبة إليهما تباعا إمكانية إقحام الواو أو الاستغناء عنها، فتكون المنسوبات إليهما هي (يديّ ويَدَويّ/ دَميّ ودَمَويّ)، بينما ذهب الأخفش (ت 215هـ) إلى أن أصل (يدٍ) (فَعْل) (يَدْي) وعند النسبة إليها ترجعها إلى أصلها، فيكون المنسوب (يَدْييّ) أو (يديّ) . وسيبويه يزعم أن (دما) (فَعْل) في الأصل. ويخطئه المبرد معللا ذلك بأنك تقول: دَمِيَ يَدْمى فهو دَمٍ والمصدر في مثل هذه الحالة لا يكون إلا (فَعَل).[55] ويتكرر الأمر نفسه مع (فم)، ويزعم المبرد أن النسبة إليه إنما تتحقق بالتثنية، فمن ثنى (فم) على (فمان) قال في النسب، (فميّ) أو (فمويّ)، ومن قال في

[54] نفسه، ص 145.

[55] للمزيد من التفاصيل، ينظر المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، الجزء03، ص153/152.

الثنية: (فموان) لم يجز في النسب إلا (فموي)."[56] وهنا يحق لنا التساؤل: إذا كان هذا حال الرعيل الأول ومن تبعهم من النحاة المتمكنين من أصول العربية؟ فكيف بمن بعدت الشقة بينهم وبين العربية؟ ثم نجيب مجازفين أن العربية لم يكن فيها من الخلاف بقدر ما كان بين العلماء، وبتأريخهم لهذه التناقضات ظلموا من بعدهم، إذ يمكن القول إن هذه الخلافات جنت الكثير على تعليم العربية وتعلمها.

وبالوصول إلى القرن السابع الهجري، يخصص ابن يعيش (ت 643هـ)، في شرح المفصل للزمخشري (ت 538هـ)، فصلا عنونه ب (ما شذ في النسبة عن القياس). ويتضح من خلال تتبع محتويات هذا الفصل أن الزمخشري قد سار بدوره على نهج سيبويه، إذ أغلب ما تضمنه هذا الفصل عبارة عن استقراء لأقوال السابقين وفي طليعتهم صاحب الكتاب. لكن ابن يعيش يذيل كل قول بشروح تفصل مضمونه، أو توضحه، أو تعبر عن موقفه مما ذهب إليه النحاة في ما زعموه بشأن بعض المنسوبات التي يصنفونها في خانة عدم الاطراد بصفتها لا تنسجم مع ما وضعوه من قواعد. ومن أمثلة هذه الشروحات التي يتدخل بها ابن يعيش(ت 643هـ): " قال الشارح: اعلم أن العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فما جاء مما لا نعلم على مذهب العرب فيه، فهو على غير القياس، وهذا "الشذوذ" يجيء على ضروب: منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه. فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: (بدويّ)، والقياس (باديّ) أو (بادويّ) على حد قاض، وقاضية، وغاز،

[56] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، الجزء03، ص 158/157.

وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسما على (فَعَل) حملوه على ضده، وهو الحضَر، فقالوا: (بدويّ) كما قالوا (حضَريّ)."[57]

إن ابن يعيش التزم بما يشي به عنوان كتابه (شرح المفصل)، فهو يشرح كلام الزمخشري المنقول عن سابقيه، كما يفصل فيه الحديث. فبين أحكام ما أسماه بالشذوذ أي غير المطرد، وحدد ضروبه، كما قدم أمثلة له. لكنه يجعل الميل نحو التخفيف والنفور من الثِّقل من صنوف عدم الاطراد، مع أن هذه النزعة سمة مميزة لكلام العرب الفصحاء الذين يفضلون الخفة على الثقل، ويكفي النظر إلى تخفيف الهمز، والمفاضلة بين الحركات بحسب الخفة والثقل، وتحري عدم الجمع أو المجاورة بين ثقيلين. وهذه إجراءات لجأ إليها النحاة باستقراء كلام العرب. أم قوله بقياس بادية على (حضر) أو على قاض وقاضية، فهذا أيضا مثير للنقاش، إذ البادية قد تكون مقابة للحاضرة مثل قولنا (حاضرة الأمويين) و(حاضرة العباسيين)، والحضَر ضد البدو. كما أن (بادية) قد تكون مؤنثا للمنقوص (بادٍ)، ومن هنا وجد النحاة أن (باديّ) منسحب على المنقوص، ومن ثم خيف اللبس فحذفوا الألف في البادية كما حذفوها في الحاضرة من الحَضَر وليست من الحضور (حاضر وحاضرة) اللذين لا تحذف فيهما الألف بالضرورة في النسبة. ويقول ابن يعيش في موضع آخر: " وقالوا في النسب إلى أُمَيّة (أُمَويّ) بالضم، وهو القياس، ومن العرب من يقول: (أَمويّ) بفتح الهمزة، كأنه رده إلى المُكبّر؛ لأن (أُميّة) تصغير (أَمَة)، وأصل (أَمَة) (أَموَة) فحذفت اللام تخفيفا... وقالوا (ثَقَفيّ) في النسبة إلى (ثقيف)، وهو أبو قبيلة من هوازن، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس (ثقيفيّ)، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها، وقد كثر ذلك

[57] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، الجزء 03، ص 475.

عنهم حتى كاد يكون قياسا."[58] والإشكال الذي أثاره ابن يعيش ومن قبله بشأن (أمية وأمة) والنسبة إليهما تواليا ب (أُمَويّ) بضم الهمزة أو ب(أَمويّ) بفتحها، ما يزال مطروحا إلى الآن في كتبنا اللغوية أو المدرسية، وما يثير الدهشة أن النحاة القدامى قبلوا اللفظين، وجعلوا لكل منهما أصلا يبرر استعماله في العربية، غير أن بعض اللغويين يصرون على إجراء المفاضلة ورفض ما يرونه مخالفا لقياسهم. فما يضر بني أمية إن نسبوا إلى (أُميّة) أم إلى (أَمَة)؛ وهما معا اسمان يحملان الدلالة نفسها؟ أما الخلاف الذي نجده في النسبة إلى (فَعيل) بين من يرى بوجوب إبقاء الياء مثل سيبويه والسيرافي، وبين من يرى إمكان حذفها مثل المبرد، فالإشكال يسهل حله إذا انتبهنا إلى ما قد يحصل من تداخل بين الأصول المنسوب إليها في حال حذفت الياء:

2. شريف = شرَفيّ
3. شَرَف = شرَفيّ
4. جميل = جمَليّ
5. جَمَل = جمَليّ
6. كريم = كَرَميّ
7. كَرَم = كَرَميّ
8. عَميل = عَمليّ
9. عَمَل = عَمليّ

[58] نفسه، ج 03، ص 476.

وغير هذه الأمثلة كثير، لذلك فضل غالبية النحاة النسبة إلى (فَعيل) من دون حذف الياء توقيا للالتباس. وتكفي المقارنة ب (عُقيل) لنجدهم يجيزون حذف الياء أو إبقاءها لأنها أقل إثارة للتداخل الصيغي من سابقتها، فضلا عن اشتراكهما في الأصل الاشتقاقي نفسه مهما حدث التداخل، كما هو الشأن بين (عُمَر) و(عُمَيْر) فالثاني تصغير للأول، ومن ثم فالنسبة إليهما معا (عُمَرِيّ)، وإن خيف الالتباس احتفظ بالياء في النسبة إلى المصغر (عُمَيْريّ)، وهما معا مستعملان في العربية.

ويستمر ابن يعيش(ت 643هـ) في ثنايا شرحه لكتاب الزمخشري عارضا أمثلة لما استقرأه من حالات لا تطرد للقاعدة مثل ما ينسب بزيادة ألف ونون، وهذا مدخل فيه جدل كثير، سنعالجه في مبحث خاص بالتغيرات اللاحقة ببنية الكلمة عند النسبة في الباب الموالي من الدراسة. يقول ابن يعيش: "ومن "الشاذ" قولهم: (بحرانيّ) في النسب إلى (البحرين) و (صنعانيّ) في النسب إلى (صنعاء)؛ فأما بحراني ف"شاذ"، والقياس (بحريّ)، تحذف علامة التثنية في النسبة، كما تحذف تاء التأنيث، لكنهم كرهوا اللبس، ففرقوا بين النسب إلى (البحر)...و(البحرين): موضع بعينه، وأما (صنعانيّ)، فهو "شاذ"، والقياس (صنعاويّ)، ومن العرب من يقوله، ووجهه أنهم أبدلوا من الهمزة النون، لأن الألف والنون يجريان مجرى ألفي التأنيث."

ومن السهل ملاحظة مدى حرص ابن يعيش، وكذا الزمخشري في تقديم جملة من التعليلات مقارنة بسابقيهما، علاوة على أنهما يفسران ما يستقرئانه من الأحكام. فتفسيرهما للبحرانيّ على أنه نسبة للموضع، أي لاسم علم (دولة البحرين حاليا)، وتحري عدم الوقوع في

اللبس والتداخل مع النسبة إلى البحر. وهو ما سجلناه في تعليقنا على ما أورده سيبويه نقلا عن الخليل بخصوص المنسوب نفسه. ولا بأس من التذكير بقول سيبويه للوقوف على ملامح الاختلاف بين الأحكام المتضمنة عند كل عالم على حدة. يقول سيبويه: "وقالوا في صنعاء: صنعانيّ، وفي شتاء: شَتَوِيّ، وفي بهراء قبيلة من قضاعة: بهْرانيّ، وفي دستواء: دَسْتَوانيّ مثل بَحْرانيّ. وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فَعْلان، وإنما كان القياس أن يقولوا: بَحْريّ."[59] فسيبويه يتحدث عن بناء البحر مفردا على فعلان، بينما ابن يعيش يفصل بين المفرد والمثنى الدال على اسم العلم، ويرى أن النسبة إنما تكون إلى المفرد لا إلى المثنى، حيث أوجبوا حذف علامة التثنية كما تحذف علامة التأنيث. وفي هذا أيضا خلاف، إذ متى تعلق الأمر بالعلمية، فقد أجازوا النسبة إلى اسم العلم مفردا كان أو مثنى أو جمعا كما هو الحال بالنسبة إلى اسم العلم (أنصار) وهم الأوس والخزرج ممن آووا الرسول عليه الصلاة والسلام ونصروه، فينسب إليه على (أنصاريّ).

ويؤكد ابن يعيش كثرة غير المطرد قياسا بما ذكره من أمثلة، مما يعزز تصورنا بأن ما تم تدوينه قياسا على ما استقرئ من كلام العرب يظل قليلا مقارنة بعموم ما تكلم به العربي الفصيح، وأن ما تم إقصاؤه لسبب من الأسباب هو السواد الأعظم الذي صمد في الاستعمال والتداول. يقول ابن يعيش: "وقد جاء عنهم من "الشاذ" أكثر مما ذكر، قالوا في النسب إلى (الأفُق): (أَفَقيّ) بالفتح، لأن (فُعَلا) و(فَعَلا) يجتمعان كثيرا ك(عُجُم) و(عَجَم)، و(عُرُب) و(عَرَب). وقد قالوا (أُفْقيّ) بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياس؛ لأن (فُعُلا) يجوز أن

[59] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 336.

يسكن ثانيه قياسا مطردا."[60] ويمكننا من خلال هذا القول أن نلاحظ من جديد مدى تساهل الجيل الثاني من النحاة في الأحكام التي يصدرونها على ما تناهى إليهم من الألفاظ التي ربما كانت مستمرة في الاستعمال إلى عهدهم، مما جعلهم يصطدمون بما تم تقييده في القواعد، لذلك فتحوا المجال لقبول العديد من الخيارات، التي يمكن تفسيرها بتعدد لغات العرب. فما يقولون عنه لغة لقوم معينين هي في حقيقة الأمر عربية من بين العربيات التي ما يزال صداها صامدا. وهذا ما يبرر كثرة الاحتمالات الواردة في النسبة إلى أصل محدد مثل ما تحدث عنه ابن يعيش بخصوص (أَفَقيّ) وَ(أُفْقيّ) وَ(أُفُقيّ) وكلها منسوبات إلى (الأفق). وبالنظر إلى هذا التنوع، نجد أن هناك سندا يدعم الدعوة إلى تيسير الصرف العربي ومن خلاله النحو عامة، عبر التخلص من نمطية القواعد، وإعطاء الأولوية للتعبير والاستعمال.

وفي القرن نفسه غير بعيد عن ابن يعيش، نعرج على ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) في شرحه لجمل الزجاجي، حيث خص عدم اطراد النسبة بمبحث وسمه ب (فصل في شواذ النسب). وقد استهله بتصنيف ما يراه غير مطرد إلى ثلاثة أصناف يقول فيها: "هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع: نوع بابه أن يغير فلم يغير، ونوع كان بابه ألا يغير فغُير، ونوع كان بابه أن يتغير نوعا ما من التغيير، فتغير تغييرا آخر بخلاف تغيره المعهود."[61] والملاحظ أن ابن عصفور قد نحا هذا المنحى التصنيفي، مما جعله يكتفي بنماذج قليلة مما خالف القياس في النسبة، مصنفا كل حالة بحسب ما طرأ عليها من أحد التغييرات التي ذكرها في قوله السابق؛

---

[60] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، الجزء03، ص 479.

[61] ابن عصفور أبو الحسن علي بن مومن بن محمد بن علي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م، الجزء 02، ص 467.

فمما لم يغير وكان يحق فيه التغيير قولهم (هُذَليّ) وَ(سُلَميّ) وَ(ثَقَفيّ) وكان الأولى تغيير النسبة بإبقاء الياء. ومما ترك تغييره، وكان من الأجدر تغييره قولهم (سليقيّ) وَ(سليميّ)، أما ما غير خلاف تغييره فمنه قولهم: (صناعانيّ) بدل (صنعاويَ) وَ(بَدَويّ) بدل (باديّ) أو (بادويّ). وهذه لا تعدو كونها اجتهادات لابن عصفور استغل فيها ما جُمع له من نواميس التصنيف والحكم، بيد أننا قد لا نجانب الصواب إن قلنا أن ما بين هذه المنسوبات (صنعانيّ) أو(صنعاويَ)، وَ(بَدَويّ) أو (باديّ) أو (بادويّ) من اختلافات قد يكون مردها اختلاف اللهجات العربية، وتنوع مظاهر نطق الأصوات وتحقيقها، فضلا عن تكييف الألفاظ بحسب استعمالها عند كل جماعة لغوية بعينها.

وفي شرحه لشافية ابن الحاجب يورد الاستراباذي (ت 686هـ) جملة من الأحكام المتعلقة ببعض حالات عدم الاطراد في النسبة. وسنعمل على تتبع أقواله فيها، مع التركيز على ما قد يخصه من اجتهاد في التعليل أو التفسير مقارنة بغيره من النحاة واللغويين من معاصريه أو ممن سبقوه. يقول الاستراباذي(ت 686هـ): " اعلم أنه قد جاءت ألفاظ على غير ما هو قياس النسب."[62] بهذا القول يبدأ الاستراباذي النحوي (ت 686هـ) حديثه عن ما أسماه (شواذ النسب)، مؤكدا أن عدم الاطراد سمة بارزة للنسب في اللسان العربي. وهذه هي الحقيقة التي تحاول بعض المصنفات اللغوية تحاشيها عبر محاولات يائسة لتعميم القواعد التي تنحو نحو التحجر والجمود، مما يقلص من دائرة العربية بدل توسيعها، وهو الرهان الذي ينشده كل منافح عن العربية اليوم. ويستحسن النظر إلى تصورات هؤلاء المتقدمين من زاوية المقارنة بين ما فسر به كل منهم حالة

[62] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م، الجزء02، ص 81.

من حالات عدم الاطراد الصرافي؛ فقد رأينا في ما سبق أن ابن يعيش يفسر المنسوب (بَدَويّ)، بقياس المنسوب إليه (البادية) عل (القاضي) و(القاضية)، أو بالبناء على (فَعَل) حملا على ضده (حضر). يقول ابن يعيش: "فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: (بدويّ)، والقياس (باديّ) أو (بادويّ) على حد قاض، وقاضية، وغاز، وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسما على (فَعَل) حملوه على ضده، وهو الحضَر، فقالوا: (بدويّ) كما قالوا (حضَريّ)."[63] أما الاستراباذي(ت 686ه) فيرى غير ذلك تماما، إذ يزعم أن (بَدَويّ) منسوب إلى البدْو خلافا للقياس، وأنهم فتحو عينه قياسا على قرينه الحضَر، ويقول في هذا الشأن: "وقالوا: بَدَويّ، والقياس إسكان العين لكونه منسوبا إلى البَدْو، وإنما فتح ليكون كالحضري لأنه قرينه."[64] تكشف هذه المقارنة عن مظهرين يزكي أولهما الاختلاف في التقديرات بين العالمين فابن يعيش يقول بنسبة (بَدَويّ) إلى البادية، ويذهب الاستراباذي(ت 686ه) إلى أنه منسوب إلى البدْو، وكلتا النسبتين على غير القياس عندهما معا، بينما ينحو المظهر الآخر إلى التوافق في القياس على الضد أو القرين (الحضَر). والحقيقة أن هذه الخلافات ليست بالهينة، إذ تعكس اجتهاد كل باحث وتصوره الذي يراه مناسبا بحسب المعطيات التي توفرت له. وقد أشرنا في ما تقدم إلى الاختلاف بين ابن يعيش وسيبويه في نسبة (بحرانيّ) إلى البحر أو إلى البحرين وهو اسم موضع. وها هو الاستراباذي(ت 686ه) يقدم تفسيرا ثالثا مخالفا يبنيه على قيد الإعراب آخذا بعين الاعتبار استعمال اسم العلم (البحرين) الذي يأخذ الحركات الإعرابية الثلاث بحسب الموقع بدل إعراب المثنى، ويرى أن النسبة (بحرانيّ) كانت بناء على جعل نونه معتقب الإعراب، وأن إلزام

---

[63] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، الجزء03، ص 475.

[64] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 82.

(البحرين) الياء "شاذ". يقول صاحب شرح الشافية: "وقالوا: بحراني، في النسبة إلى البحرين، المجعول نونه معتقب الإعراب، والقياس بحرينيّ ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب، وقياس المثنى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في العلم، فإلزام البحرين الياء "شاذ" إذن. وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لا هو ولا الألف فقيل: بحرانيّ، على أنه منسوب إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس في المثنى المجعول نونه كذلك، وإن قل استعماله."[65]

وبالوصول إلى القرن العاشر الهجري، نستأنس مع السيوطي (ت 911هـ) بعنوان طريف في كتابه (المزهر)، سماه ب (طرائف النسب)، وعلى غير عادة من سبقوه من النحاة، فإن السيوطي لم يجر تصنيفه على معايير الاطراد والخروج عن القاعدة القياسية، وإنما جمع بعضا من المنسوبات التي فيها نوع من المبالغة والإثارة في كيفية نسبتها إلى أصولها، لذلك وسمها بالطرائف، إذ تدفع بالفعل إلى التفكير في نوع القياس المزعوم، ومن ثم فالمرجح أنها أيضا أقوال تندرج ضمن لغة من لغات العرب. وقد استند السيوطي في تأصيل معظم هذه النوادر إلى ما ذكره الأزدي[66] في كتابه الترقيص. يقول السيوطي: "في كتاب الترقيص للأزدي: من طرائف النسب رازي إلى الري، وداروردي إلى دارا بجرد، ومروزي إلى مرو، وإصطخرزي إلى إصطخر، وسبكري إلى سبك، قال: وقال أبو الحسن يقال: جفنة شيرا؛ منسوبة إلى الشيري، وهذا قليل لا أعرف له مثلا. وقال ثعلب في أماليه: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا

---

[65] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 83..

[66] هو أبو عبد الله محمد بن المعلّى الأزدي، من علماء القرن الرابع الهجري، بحسب رواية بروكلمان، جمع أغاني المهد المعروفة عند العرب، وضمها في كتاب سماه (الترقيص).

فيه شيئا من كلام الأعاجم. وفي الصحاح: الهنادكة: الهنود؛ والكاف زائدة نسبوا إل الهند على غير قياس. وقال الأزهري: سيوف هندكية، أي هندية والكاف زائدة. قال ياقوت: ولم أسمع بزيادة الكاف إلا في هذا الحرف."[67] وقد تقدمت الإشارة إلى أن السيوطي لم يتعمد إصدار الأحكام بشأن ما أورده من غرائب المنسوبات في هذا القول، كما أنه اكتفى بجمع ما تناثر منها في مصادر عدة مثل الترقيص والصحاح (الجوهري ت 393هـ) والأمالي (أبو علي القالي ت 356هـ)، أو على لسان أصحابها مثل الأزدي (ق الرابع الهجري) والأزهري (ت 370هـ) وثعلب (ت 291هـ) وغيرهم. وهو في ذلك وفي لمنهجه الذي ارتضاه لنفسه منذ بداية كتابه، حيث يقول إنه يحتفظ لنفسه بالسبق إلى هذا المجموع الذي ظل قبله متناثرا.

وفي العصر الحديث تتخذ الدراسات الصرافية عموما طابع التخصص والتدقيق في مبحث معين من المباحث، مما يسمح بالوقوف على أكثر التفاصيل التي تناولتها الدراسات القديمة بصورة تميل في الغالب نحو الشمولية. وهذا ما سنلاحظه من عناوين هذه الدراسات مثل:

- "شواذ" النسب: العايد (1987).[68] ويرى الباحث في هذه الدراسة أن مجال البحث اللغوي مازال مفتوحا، وأن الباحثين مستمرون في كشف الجديد مما يجلي العربية للدارسين، مؤكدا أن المعاجم والكتب القديمة تنطوي على العديد من المسائل التي تحتاج إلى تحليل ومناقشة، غير أن الناس تضيق بها ولا تجرؤ على سبر أغوارها. كما يشير إلى أن دراسة عدم

[67] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، طبعة محمد سعيد الرافع، المكتبة الأزهرية، 1325هـ، الجزء02، ص 162 (ب162). (نسخة رقمية من الكتاب بصيغة pdf).

[68] العايد سليمان بن إبراهيم، شواذ النسب، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الأول سنة 1997، ص 125/172.

اطراد النسب(شواذ النسب) من شأنها ترسيخ الضوابط الصرافية المتحكمة في النسبة عموما، مما ينمي الأداء الصحيح، ويفتح الباب لتنوع المعنى وتوسيع دائرته. وانتقل بعدها إلى إجمال ما استقرأه في كتب النحاة من قواعد النسبة، مستدلا على ذلك بأقوالهم وما أوردوه من أحكام. وقد خلص في نهاية هذا الاستقراء إلى أن ما سيصنفه ضمن خانة عدم الاطراد ليس بالضرورة كذلك عند جميع النحاة، بل إن بينهم اختلافات في التصنيف بحسب ما يحملها عليه من علل أو مخارج. يقول العايد (1987): "وليعلم أن الكلمات الآتي ذكرها ليست كل الشاذ في باب النسبة من العربية، وليس من الضروري أن تكون شاذة عند جميع النحاة، إذ قد يعتبرها بعضٌ شاذة، وبعضٌ آخر غير شاذة، فيجد مخرجا يحملها عليه."[69]

وبعد أن أورد تصنيفا للحالات غير المطردة بحسب أوائلها، انتقل إلى تحديد أوجه عدم الاطراد وأسبابه المختلفة من كلمة إلى أخرى، ومن ذلك ما كان بالحذف أو بعدمه، أو بتغيير الحركة، أو بإبدال حرف مكان آخر، أو بالزيادة أو بتكرار الياء، أو بالخروج عن الأصل... ثم شرع في تفصيل كل وجه من هذه الأوجه على حدة.

- نحو اللغة العربية: النادري (1997). وقد تناول في ثنايا فصول كتابه مبحثا بعنوان (شواذ النسب) يأتي عقب دراسة أحوال النسبة في الصرافة العربية ضمن الفصل السادس من كتابه، وجرد جميع ما يتعلق بها من قواعد بحسب حالات المنسوبات والمنسوبات إليها. ليشير بعدها إلى أن الكلام العربي يعج بالألفاظ المنسوبة على غير قياس. ومن ذلك سُهليّ، ودُهريّ، وشَتويّ، وخرفيّ، وبِصريّ، ورازيّ، وصنعانيّ، وتحتانيّ... وينهي هذا الجرد بقوله:

[69] العايد سليمان بن إبراهيم، شواذ النسب، ص 80.

"وشواذ النسب تُحفظ ولا يقاس عليها، ولكنك إذا نسبت إلى اسم شذ نسبهم إليه بعدَ أن تجعله علما كدهر أو تجعله علما لغير ما كان له في الأول كبصرة علما لبنت فإنك تعود إلى القياس في النسب إليه، فتقول: دَهريّ وبَصريّ."[70] والواضح أن الكاتب يصدر أحكاما عامة من دون تعليل وتدقيق، فإرجاع غير المقيس إلى القياس لن يحل مشكل عدم الاطراد، بل من شأنه أن يوقع في اللبس والارتباك، لأن الظواهر الصرافية غير المقيسة تعكس في الغالب تنوعا في المعنى، واختلافا في النظرة إلى الأصول المنسوب إليها، أو اختلافا في اللغات.

- المنسوبات السماعية: النجار طارق (2004). يطرح الباحث في مقدمة دراسته إشكال ترادف مصطلحات النسب والنسبة والإضافة، ويقسم المنسوبات كما جرت في عرف النحاة إلى قياسية ومسموعة، مشيرا إلى صعوبة تعريف المنسوب السماعي، لأنه مرتبط عند النحاة بما دون المنسوب القياسي، ليخلص إلى أن المنسوب السماعي هو: " الاسم الذي يعدل في نسبه عن القياس بوجه من أوجه العدول، أو جاء على صيغة صرفية بغير الياء غير محمول على الفعل."[71] والملاحظ أن النجار يساير أحكام النحاة في تصنيفهم للقياس وما لا يطرد فيه. وفي جرده للحالات غير المطردة في النسبة، اعتمد تصنيف خالد الأزهري النحوي (ت 905هـ) لأوجه العدول، وترتيبها في تسعة أقسام. والمقصود بالمنسوبات السماعية عند النجار هي كل ما خالف النسب القياسية، إما لعدم وجود فعل يعود إليه النسب كما في صيغة" فعَّال "الدالة على صاحب الصنعة نحو: نجّار ولبَّان وحدّاد، أو مع وجود فعل للنسب، ولكن المتكلم لم يقصد

---

[70] النادري محمد أسعد، نحو اللغة العربية: كتاب في قواعد النحو والصرف مفصلة موثقة مؤيدة بالشواهد والأمثلة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1997، ص 309.

[71] النجار طارق، المنسوبات السماعية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طبعة 2004، ص06.

إجراء الوصف على الفعل مثلا: امرأة حائض، وعاقر، وقد جمع الباحث في دراسته كل ما ورد في كتب اللغة والنحو من منسوبات سماعية، وجعل الدراسة في فصلين، خص أولهما للمنسوبات بالياء، حسب الترتيب الألفبائي. أما الفصل الثاني، فجمع فيه المنسوبات بغير الياء، وهي المنسوبات التي جاءت على صيغ صرفية كفاعل وفَعِل وغيرها. وقاده البحث في النهاية إلى أن بعض المنسوبات السماعية في حكم النحاة ليست بالضرورة منسوبة، كما أكد أن ما يوجه على النسبة ليس متفقا عليه بين اللغويين والنحاة جميعا.

- ظاهرة "الشذوذ" في الصرف: الرفايعة حسين عباس (2006). وسبقت الإشارة إلى المرجع نفسه عند جرد الدراسات السابقة في الموضوع، إذ تناول الكاتب جملة من المباحث الصرافية التي تعرف حضور الحالات غير المطردة. وفي ما يتعلق بالنسبة، فقد أفرد لها الرفايعة بابا بعنوان: "باب النسب والشذوذ."[72] يبدؤه الباحث منوها بقواعد النسبة التي وضعها القدماء، ومشيرا إلى ما يعتريها من عثرات ناجمة عن مواجهة العديد من المفردات المخالفة للقواعد المستنبطة، فكان الحكم ب"شذوذ" تلكم المفردات، وهذا ما نعده نوعا من العنف الذي مورس على الألفاظ التي يسهل التصرف فيها، وتفييئها بناء على أحكام موضوعة مسبقا، في مقابل القاعدة التي ينظر إليها بطريقة متحجرة لا تقبل التغيير أو التكييف. وبعد أن أثار محاولات التأويل التي ذهب إليها اللغويون القدماء في هذا الباب، مبديا رأيه بأنهم لم يبسطوا القول في التعليل والتفسير، انتقل إلى جرد الحالات من خلال تصنيفها بحسب مظاهر عدم الاطراد فيها كما يأتي:

[72] الرفايعة حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 240.

(– التعاقب بين الحركات الصرفية على غير قياس – التصرف في أصوات اللين الواقعة قبل الحرف الأخير في الكلمة في أوزان مخصوصة – التصرف في بنية الكلمة بالزيادة أو النقص – إجراء الإبدال والإعلال بالقلب مع غير موجب لهما – المخالفة في النسب إلى الجمع– النسب إلى الأسماء المنحوتة على غير قياس.)

- أسس الدرس الصرفي في العربية: زرندح كرم محمد (2007). في الباب الثاني من الكتاب الذي خصصه الكاتب للاسم، وبعد أن حدد أقسام الاسم بحسب معايير مختلفة مثل الاشتقاق والجمود والتجرد والزيادة وغيرها، أفرد الفصل الثاني للتصغير والنسب، حيث تناول قواعد النسب في العربية بناء على طبيعة الأسماء المنسوب إليها وبنيتها الصرافية، وختم هذا المبحث بالإشارة إلى (شواذ النسب)[73] ويستهل دراسته لعدم الاطراد بتأكيد تصور القدماء بأن ما خالف القواعد التي ذكرها من قبل فهو غير مطرد (شاذ)، ثم يذكر بعض الحالات التي صنفها بناء على ما أسماه مخالفة القواعد، مقارنا إياها بالقياس في كل منها، من دون أي تعليل أو تفسير.

- المهذب في علم التصريف: الفرطوسي صلاح مهدي وشلاش طه هشام (2011). مقارنة بالكتاب السابق، فإن صاحبي المهذب تتبعا قواعد النسب سيرا على نهج القدماء، وأسدلا الستار عليها بدراسة (النسب السماعي)، لكنهما لا يكتفيان بجرد الحالات السماعية وإحصائها، مع بيان مخالفتها للقواعد المستنبطة بهذا الخصوص، وإنما يضيفان إليها تعليقات من خلال الإحالة إلى بعض الاستثناءات أو الأحكام التي ذهب إليه أحد النحاة أو اللغويين مقارنة بغيره.

[73] زرندح كرم محمد، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد للطباعة والنشر، غزة، فلسطين، الطبعة الرابعة، 2007، ص 195.

فالنسبة إلى (شتاء) على (شتْوي) مثلا استدركا عليها بالإشارة إلى قياسيتها عند المبرد، وألا "شذوذ" فيها، أما (هُذَلي) فهي لغة عند بعض العرب بحسب ما جاء في شرح الشافية. والملاحظ أن ما يسميه الباحثان بالنسب السماعي هو ما يصطلح عليه في عرف النحاة ب(الشاذ)، وهذا ما يفهم من قولهما في الأخير بأن "هناك أمثلة أخرى للنسب (الشاذ) المسموع يمكن مراجعتها في شرح الشافية للرضي الاسترابادي."[74]

- الصرف العربي أحكام ومعان: السامرائي محمد فاضل (2013). بعد تفصيل القول في تعريف النسب، وبيان ما يحدثه من تغييرات في المنسوب، انتقل السامرائي إلى تتبع حالات النسبة بحسب خصوصية كل اسم على حدة. وأنهى حديثه عن النسب بالفصل في بعض المنسوبات التي تثير التباسا في حال النسبة إلى المفرد أو الجمع مثل (الجزائر/ الجزيرة / جزائري/ جَزَري)، ثم انتقل إلى تتبع ما جرى على ألسنة اللغويين قدمائهم والمحدثين ب (شواذ النسب)، وجمع فيه ما جاء في النسب مخالفا للقواعد، أي "ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره (مشيرا إلى القواعد المجرودة في ما سبق من البحث) يقتصر على الذي نقل منه، ولا يقاس عليه، أي أنه من "شواذ" النسب."[75] وقد اكتفى الباحث بذكر بعض من المنسوبات التي تناقلتها الكتب من دون أي تعقيب. وأردفها بفقرة تناول فيها ما نسب بلا ياء مما جاء على أوزان (فاعل/ فعّال/ فعِل) في الحرف غالبا، لكن هذا يفتح الباب لطرح إشكال التداخل الصيغي بين المشتقات.

---

[74] الفرطوسي صلاح مهدي وشلاش طه هشام، المهذب في علم التصريف، مطابع بيروت الحديثة، الطبعة الأولى، 2011، ص 354.

[75] السامرائي محمد فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان، كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 215.

خلاصة:

تناولت في ثنايا هذا الفصل بعضا من مظاهر عدم الاطراد الصرافي عموما، ثم في النسبة تحديدا، وتحضر تلكم المظاهر في التراث الصرافي قديما، وفي الدراسات الحديثة. وقد حاولت تتبع مسار هذه الدراسات وفق تسلسل دياكروني يجعل السابق قبل اللاحق، كما عملت على رصد مظاهر الائتلاف أو الاختلاف بين تلك الدراسات. وخلصت في النهاية إلى أن أغلب الدراسات القديمة أو الحديثة التي توقفت عندها في هذا الفصل لم تستطع التخلص من مصطلح (الشذوذ) الذي تستعمله مقابلا للاطراد، كما أن المعيار الموجه لأحكامها يغلب عليه طابع تنميط القواعد، حيث تعزى كل حالة غير مطردة إلى عدم الانضباط للقاعدة، غير أننا نصادف في هذه الدراسات جميعها إشارات إلى تأرجح الكلام العربي عموما بين صلابة القاعدة من جهة، وبين قوة الاستعمال أو التفسير بالسماع من جهة أخرى . والغريب أن التداول والاستعمال يمتدان أحيانا كثيرة ليحرجا القاعدة، ومن ثمة تطرح عدة تساؤلات بشأن وضع هذه القواعد عموما؛ وهذا يقودنا إلى الحكم الذي انطلقنا منه في بداية التفكير في موضوع بحثنا، ألا وهو إمكانية اعتبار الاطراد وعدمه متعلقا بالقاعدة أكثر من ارتباطه بالظاهرة الصرافية المدروسة، أي إن القاعدة قاصرة عن رصد مختلف الظواهر المتضمنة في كلام العرب بلغاته أو لهجاته. ولعلنا لن نجانب الصواب إذا ذهبنا في تصورنا لعلاقة القواعد النحوية الموضوعة في حينها إلى أن طريقة وضعها يشوبها الكثير من الاضطراب، وهذا القول ليس وليد اليوم، وإنما نجد في التراث العربي ما يزكيه. فهذا جلال الدين السيوطي (ت911هـ) يورد في كتابه (بغية الوعاة) أحكاما موغلة في التشكيك في كفاءة النحاة وفي أخلاقهم، بل وتصفهم بالضعف الشامل في النحو عموما. يقول

السيوطي: "وقال ابن الأعرابي:[كان الكسائي أعلم الناس، ضابطا عالما بالعربية، قارئا صدوقا، إلا أنه كان يديم شرب النبيذ، ويأتي الغلمان...] وعن الفراء، قال:[قال لي رجل: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في النحو؟ فأعجبتني نفسي، فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأني كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر]. وعنه أيضا، قال: [مات الكسائي وهو لا يحسن حد (نعم) و(بئس) و(أن) المفتوحة والحكاية؛] قال:[ولم يكن الخليل يحسن النداء ولا سيبويه يدري حد التعجب.]... وقال ابن درستويه: [كان الكسائي يسمع (الشاذ) الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو."[76] إن ما يوحي به هذا القول وما سار في نهجه، يسفر عن مصدر التردد والاضطراب الذي يشوب القواعد النحوية عموما والصرافية تحديدا، فإذا كان واضعوها يجدون صعوبات جمة في ضبطها، فمن باب أولى أن تتعلق الصعوبة بغيرهم، ومن ثمة فإن الاطراد أو عدمه سينتج لا محالة عن هذه القواعد الموضوعة استجابة لنوازع ذاتية، أو ترجيحية للغة جماعة ما دون أخرى، استنادا إلى معايير قد تكون غير علمية محضة، ولا تخضع المادة الكلامية المستقرأة في ذاتها للاختبار والقياس. ونتج عن هذا كله ما يوسم به النحو العربي عموما من صعوبة وتعقيد. وهذا ما دفع الشيخ علي الطنطاوي (1988) إلى كتابة مقال عنونه ب (آفة اللغة هذا النحو)، وذكر في ثنايا الدراسة مجموعة من الحوادث المرتبطة بالنحاة، والتي تشي بتعمدهم تعقيد القواعد، حتى يفرضوا على الدارس والباحث الرجوع إليهم في كل المسائل، فيفصحون عن أسرارها التي يملكونها مقابل أجر يدفعه الباحث. يقول الطنطاوي:" ومن يقبل على النحو، وهو يرى هذه الشروح وهذه الحواشي التي تحوي كل مختلف من القول، وكل بعيد

[76] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، 1965، الجزء02، ص 163-164.

من التعليل، وفيها كل تعقيد، حتى ما ينجو العالم من مشاكلها مهما درس وبحث ونقب، ولا يستقر في المسألة على قول حتى يبدو له غيره أو يجد ما يرده ويعارضه... وسبب هذا التعقيد – في ما أحسب– أن النحاة اتخذوا النحو وسيلة إلى الغنى، وطريقا إلى المال، وابتغوه تجارة وعرضا من أعراض الدنيا، فعقدوه هذا التعقيد وهولوا أمره، حتى يعجز الناس عن فهمه إلا بهم، فيأتوهم، فيسألوهم، فيعطوهم، فيغتنوا."[77] وتجدر الإشارة إلى أن ما نقصده بالنحو لا يقف عند حدود التركيب أو الإعراب فحسب، وإنما يمتد إلى النحو الكلي الذي يشمل مباحث الصرافة بدورها.

وإذا كان هذا شأن الظواهر الصرافية ككل، فإن ما أوردناه من قصور في القواعد الصرافية وكيفية التعامل معها في كتب النحاة عموما، يحضر بصورة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بمبحث النسبة في الصرافة العربية. وهذا ما كشفته الفقرة الثانية من الفصل نفسه، فقد تناولتها الدراسات القديمة والحديثة، ورصدت كيفيات تحققها في الألفاظ العربية، مميزة ما تحدثه من تغييرات في بنية أصولها. ومنهم من ينظر إلى عدم اطراد النسبة باعتباره عاملا مؤثرا في غنى العربية، إذ من شأنه أن يتيح تنوعا في المعاني وتوسعا في الدلالة. لكن الملاحظة الأولى المستقاة من تتبع نظرة اللغويين إلى عدم اطراد النسبة هي أن حدود قواعد النحاة القدامى ظلت توجه تصور مباحث النسبة، وكذا تصنيف أحكامها بناء على مدى الاستجابة لمبادئ التقعيد أو عدمها. وهذا التوجه جعل الكتب تراكم القواعد التنظيرية الخاصة بإلحاق ياء النسب، أو تعيد

[77] الطنطاوي علي، آفة اللغة هذا النحو، فكر ومباحث، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1988، ص 15.

إنتاجها دون تدقيق اشتغالها وتأثيرها الصرافي والصوتي ثم التركيبي على بنية الكلمة المنسوب إليها عموما. والملاحظة الأخرى تتصل بتعميم التصورات، واجترار الأحكام نفسها من دون تعليق أو تفسير، مما قد يوهم بتعالي القواعد وتنزيهها عن كل نقص أو قصور، فتنصب الدراسة على مظاهر عدم الاطراد بدل التركيز على القاعدة والحكم، وهذا مدار بحثنا، إذ بإمكان مساءلة القواعد أن تكشف عن سهولة توسيعها وتكييف أحكامها لترصد ما تم إغفاله من مواد لغوية في النسبة وغيرها.

الفصل الثاني: لاصقة النسبة في العربية ولغات أخرى

تمهيد:

تحاول الدراسة في هذا الفصل أن ترصد كيفية اشتغال لاصقة النسبة ضمن أنساق لسانية تختلف في سمات، وتتقاطع في أخرى. وإذا كان البحث يتناول ظاهرة النسبة وعدم اطرادها في العربية المعيار، فستتم مقارنتها بالدارجة المغربية والأمازيغية ثم الفرنسية والإنجليزية. وسيتم التركيز على السمات التصريفية المميزة لكل لسان على حدة؛ فالعربية ذات صرافة غير سلسلية، بينما الفرنسية والأمازيغية يغلب عليهما النظام السلسلي، في حين تحتل الدارجة المغربية منزلة وسيطة بين النمطين، وهي نتاج تفاعل بين هذه الأنساق وغيرها.

وسينتظم الفصل في فقرتين محوريتين، تخصص الأولى لجرد نماذج للمنسوبات في الأنساق اللسانية المذكورة، أما الفقرة الأخرى فتوجه لوصف سلوك لاصقة النسبة وتفسيره في كل نسق على حدة، مع رصد أهم الإجراءات التي تنجم عن اتصال لاصقة النسبة بالأسماء المنسوب إليها، ومن ثم ستحدد القواسم المشتركة بين الأنساق جميعها أو بعضها، مع تدقيق ما يختص به لسان دون آخر.

وقد تم اختيار الأنساق اللسانية موضوع المقارنة بناء على معيار السمات الصرافية المميزة، فالعربية المعيار ذات بنية صرافية لا سلسلية، إذ لا تكتفي بالسوابق واللواحق في عملياتها الاشتقاقية، بل تضيف الأواسط (Infixes/ infixs)، مع ما ينجم عنها من تغييرات داخلية في بنية الكلمات، وهذا ما نفترض أنه يتحقق أيضا في العربية المغربية، أما الأمازيغية فننطلق من كونها سامية حامية، ومن ثم سنجد أوجه الائتلاف بينها وبين العربيتين المعيار والمغربية، وبعد

ذلك نرصد ما تختص به دونهما. وفي ما يخص الفرنسية والإنجليزية، فإننا نبني اختيارنا لهذين النسقين اللسانيين على اختلافهما مقارنة بالعربية المعيار لكونهما ينتميان للغات الأوربية التي تتميز بطابعها الإلصاقي السلسلي. ولعل هذه الأنساق جميعها كفيلة بتوفير عينات كافية لتحديد أهم الإجراءات الصرافية التي تتحكم في سلوك لاصقة النسبة.

1-لاحقة النسبة في العربية المعيار

إن لاحقة النسبة في العربية تتمثل في ياء مشددة مكسور ما قبلها (ـِ ي ي)، وهي بذلك لا تمثل مقطعا مستقلا يمكن إقحامه آخر الاسم، وإنما تندمج مع البنية المقطعية الأصلية لتؤثر في عدد المقاطع ونوعها. ولا يتعلق الأمر بدمج اللاصقة في نهاية الكلمة فحسب، وإنما قد ينجم عن ذلك تغير في البنية المقطعية للكلمة، وتتنوع التغييرات بحسب نوع الكلمة وعدد أحرفها، وعناصرها الصائتية وغيرها. وهذا ما يميز صرافة اللغة العربية غير السلسلية. وما ينبغي التأكيد عليه بهذا الخصوص هو أن لاصقة النسبة تلحق آخر الاسم المنسوب إليه مهما أحدثت فيه من تغييرات.

المنسوب إليه	نوعه	المنسوب
مكتب	س ذ ص	مكتبِيّ
مَدرسَة	س ث ص	مدرسِيّ
عصا	س ث مق(3)	عصوِيّ
الشجي	س ذ من (3)	الشجوِيّ
مرْمى	س ذ مق(4)	مرمِيّ/ مرْموِيّ
النادي	س ذ من (4)	النادِيّ/ النادَوِيّ
كنَدا	س ث مق(4)	كنَدِيّ

منتدى	س ذ مق(5)	منتدِيّ
مستشفى	س ذ مق(6)	مستشفِيّ
موسيقى	س ث مق(6)	موسيقِيّ
سينما	س ث مق(5)	سينمائيّ
رواية	س ث ص	روائيّ
المحامي	س ذ من (5)	المحامِيّ
المستسقي	س ذ من (6)	المستسقِيّ
صحراء	س مم	صحراوِيّ
بناء	س مم	بنائِيّ/ بناوِيّ
دعاء	س مم	دعائِيّ/ دعاوِيّ
مدينة	س ث ص (فعيلة)	مدَنِيّ
حقيقة	س ث ص (فعيلة)	حقيقيّ
وثيقة	س ث ص (فعيلة)	وَثَقيّ
ملِك	س ذ ص (فَعِل)	مَلَكِيّ
قرية	س ث ص (4)	قَرَوِيّ
كرة	س ث ص (3)	كرَوِيّ
نهضة	س ث ص (4)	نهضِيّ/ نهضوِيّ
ابن عمار	س ذ مركب	عملريّ

أبو بكر	س ذ مركب	بكريّ
أم كلثوم	س ث مركب	كلثوميّ
بنو أمية	س ذ مركب	أمويّ
ذو مال	س ذ مركب	ماليّ
معلوميات	س جمع	معلوماتيّ
الأنصار	س جمع	الأنصاريّ

تكشف معطيات الجدول أن النسبة تتحقق من خلال لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها، لكن إقحام هذه اللاحقة يفرز تغييرات متنوعة بحسب طبيعة المنسوب إليه وبنيته. وسنحاول وصف أهم التغييرات التي تنجم عن النسبة في العربية المعيار كما يأتي:

- الاسم الصحيح (مكتب): يكفي إلصاق لاحقة النسبة آخر الاسم، أي الياء المكسور ما قبلها = مكتبِيّ
- الاسم الصحيح المؤنث (مكتبة): تحذف تاء التأنيث، مع إلصاق لاحقة النسبة.
- الاسم الثلاثي المكسور العين (ملِك): تفتح عينه عند إلصاق لاحقة النسبة تجنبا لتوالي المتماثلات.
- إذا كانت ياء المنقوص أو ألف المقصور أو تاء التأنيث ثالثة في ترتيب حروف الاسم المنسوب إليه، فإنها تقلب واوا من دون النظر إلى أصل

المحذوف، والأمر نفسه بالنسبة إلى الأسماء ذوات الحرفين مثل (أخ – دم– يد...)، ومن شأن هذا التوجه أن يخفف من صعوبات تفسير النسبة وتحقيقها، إذ يكفي النظر إلى بنية الكلمة، فمتى تألفت من حرفين فقط أقحمت الواو، بعيدا عن البحث في أصل الكلمت، وما لحقه من تغييرات.

- تحذف ألف المقصور وياء المنقوص إذا كانت خامسة فما فوق، ثم تلصق لاحقة النسبة، لكن الاسم المعرب (سينما) يخرق هذه القاعدة، إذ القياس النسبة إليه على (سينمِيّ)، مع الإشارة إلى غياب أي مانع يحول دون اعتماد هذه النسبة، لكن الاستعمال هو (سينمائي) بإقحام الهمزة، وحتى لو افترضنا القياس على الممدود (سينماء)، فستكون الهمزة للتأنيث، ومن ثم تكون النسبة بقلب الهمزة واوا (سينماوِيّ). ويحدث هذا أيضا في النسبة إلى (رواية)، فلتفادي توالي المتماثلات، تتحقق النسبة إليها ب (روائيّ)، نظرا لاستثقال كل من (روايِيّ) و(رواوِيّ).
- كل اسم على وزن (فَعيلة) تحذف ياؤه مع تاء التأنيث، وتفتح عين الكلمة (لذلك تحذف ياؤه)، ثم تلصق به لاحقة النسبة. غير أن منسوبات تثير جدلا بعد أن اعتاد الناس استعمال (طبيعي/ بديهي) بدل القياس (طَبَعِيّ/ بَدَهِيّ). وتحذف الياء أيضا في تصغير (فَعيلة) وهو (فُعَيْلة). مع الإشارة إلى أن الياء لا تحذف في البنيتين إذا تكررت عين الكلمة (حقيقيّ/ أُميْمِيّ...) أو كانت العين واوا (عويصِيّ/ نُوَيْرِيّ...).

- في الاسم المركب تتحقق النسبة بحسب أمن اللبس، فتتم النسبة إلى الجزء الأول من المركب:

1. عبد الله = عبديّ

2. بعلبك = بعليّ

أو تتم النسبة إلى الجزء الثاني، وهي الحالة المطردة في العربية المعيار:

3. ابن عمار = عماريّ

4. أبو بكر = بكرِيّ

5. أم كلثوم = كلثوميّ

6. بنوأمية = أمويّ

7. ذو مال = ماليّ

8. الميتافيزيقا = ميتافيزيقيّ

9. سيبرنيطيقا= سيبرنيطيقيّ

- تؤكد قواعد النسبة على أنها تتحقق في العربية المعيار بعد إزالة علامات الجنس (التأنيث) والعدد (التثنية والجمع)، بمعنى أن النسبة تتم إلى المفرد المذكر، بيد أننا نصادف منسوبات كثيرة إلى الجمع، منها ما حسم في أمرها إذ لا مفرد لها من جنسها (نسائيّ/ نسوِيّ)، أو إنها اسم جنس جمعي (نمْلِيّ)، او إنها تلحق باسم العلم (أنصاريّ)، ومنها جموع أخرى حفظت الكتب قديما وحديثا منسوبات إليها من دون إرجاعها إلى المفرد مثل (وثائقيّ/ أخلاقي/ مغاربي/ ملوكي...)

على أننا سنقف عند هذه المنسوبات، محاولين تفسير كل منها، مع اقتراح بدائل في الفصل الثالث من هذا البحث، حيث سنناقش مجموعة من القضايا والإشكالات المتعلقة بعدم اطراد النسبة.

2-لاحقة النسبة في العربية المغربية

وننتقل إلى الدارجة المغربية لنتوقف عند خصوصيات تحقق النسبة فيها من خلال تتبع معطيات الجدول الآتي:

المنسوب إليه	المنسوب
مغرب	مغرِبي
الرباط	رباطي
الدار البيضاء	بيضاوي
فاس	فاسي
سلا	سلاوي
طنجة	طنجاوي
تارودانت	رودانـي
برا	براني
زنقة	زنقاوي
بني ملال	ملالي

عبد الله	عبدلاوي/ عبدلي
أولاد عبد الله	عبدلاوي/ عبدلي
تونس	تونسي
فم الجمعة	جمعاوي
كازا	كازاوي
كرة	كوايري
كمنجة	كوامنجي
الحبس	محابسي
كتاب(ة)	كتاتبي
سرغينة	سرغيني
كروسة	كرارسي
مدينة	مديني
صحرا(ء)	صحراوي
عروبية	عروبي
شياظمة	شياظمي
دكالة	دكالي
رحامنة	رحماني
السليت	سلايتي

نكتة	نكايتي
جبهة	جبهاوي/ جبايهي
فلوس	فلايسي
أولاد يعيش	يعيشي
عيسى	عيساوي
بني عمير	عميري
حلقة	حلقاوي/حلايقي
الزوايز	زايري
قهوة	قهواجي
إخوان	إخواني / (ا)خوانجي

لعل العينات المتضمنة في الجدول تكفي لرصد بعض ملامح كيفية تحقق النسبة في الدارجة المغربية. والدارجة أو العامية أو اللهجة تعكس مستوى لغويا يستخدمه عامة أفراد مجتمع ما في مخاطباتهم اليومية بصورة عفوية تتخلص إلى حد كبير من قيود وقواعد النحو، وتروم الخفة والاقتصاد والمجهود الأقل في الأداء الصوتي بتكييف مخارج الأصوات وصفاتها بحسب البيئة الاجتماعية والثقافية التي تنتجها. واللهجات العربية التي ما تزال مستمرة إلى يوم الناس هذا هي ما كان يسميه النحاة ب"اللغات"، وكانوا يقصدون بها ما خالف المطرد بالنسبة إلى القواعد التي استنبطوها من اللسان العربي المعتمد في التقعيد. وما نود التأكيد عليها هنا هو أن مجموعة

من القواعد الموضوعة تجد نفسها عاجزة عن الإحاطة ببعض الظواهر اللغوية التي يفرضها الاستعمال، ومن ثمة ضمنت الصمود رغم تبدل الأزمان والأقوام. فقواعد النسبة في العربية ترفض النسبة إلى الجمع إلا بقيود محددة، كما تحاول ضبط النسبة إلى المركب وفق ما اصطلح عليه ب"أمن اللبس"، غير أن حقيقة الاستعمال تثبت عكس ذلك تماما، وسيأتي تفصيل ذلك في الباب الثاني. وقد نجد في اللهجات العربية ما يفسر استمرار ورود بعض هذه الحالات؛ وهذا ما سنتوقف عنده من خلال دراسة معطيات الجدول الخاص بالنسبة في الدارجة المغربية:

- مغربي/ رباطي/ فاسي... القاعدة العامة للنسبة تقتضي زيادة ياء مكسور ما قبلها آخر المنسوب إليه، ولكن الاختلاف يكمن على مستوى التحقق الصوتي إذ لا تشدد الياء كما في اللسان العربي، ومرد ذلك إلى أن الدارجة تتخلص من الإعراب الذي يقع هنا على ياء النسبة.
- سلاوي... تتم النسبة إلى المقصور الثلاثي كما في اللسان العربي بإقحام الواو محل الألف الثالثة.
- طنجاوي/ زنقاوي/ بهجاوي/ مكاوي... الملاحظ أننا أمام أسماء مؤنثة مختومة بتاء التأنيث المربوطة التي تحذف في النسبة من دون الحاجة إلى تغيير في الغالب، لكن نلاحظ إقحام الواو، وهو الأمر نفسه الذي نجده في اللسان العربي (نخبوي/ نهضوي...). ولعل تفسير هذه الظاهرة يكمن في أن من علامات التأنيث نجد التاء المربوطة والألفين المقصورة والممدودة، وتحقيقها جميعا في الدارجة يكون عبارة عن ألف (طنجا/ بهجا/ زنقا/ مكّا)، وهنا نغدو

أمام أسماء مقصورة وثانيها ساكن، وهذا ما اصطدم به النحاة عند استقراء كلام العرب، فأجازوا النسبة (ملهوِيّ) أو (ملهيّ) إلى (ملهى)، واشترطوا سكون الحرف الثاني.

- عميري/ جمعاوي/ عبدلاوي/ عبدلي/ بكراوي... في النسبة إلى المركب تتجنب الدارجة النسبة إلى الجزء الأول، لأن لاحقة النسبة ترد آخر الاسم، لذلك تنسب إلى الجزء الأخير مهما كانت طبيعة المركب ف (بكراوي)أو (بكري) مثلا منسوب إلى (أولاد بو بكر) وهذا مركب ثلاثي لا يلتفت فيه إلى الجزأين الأولين بقدر ما يتم التركيز على الجزء الأخير، والاستثناء بهذا الخصوص يكمن في النسبة إلى (عبد الله) حيث يتم دمج الجزأين معا، وهو الأسلم قياسا على (عبدري) المنسوب إلى (عبد الدار) في اللسان العربي.
- كوايري/ نكايتي/ كرارسي... تلجأ الدارجة المغربية إلى النسبة إلى الجمع في العديد من الألفاظ، وهو ما نجده في اللسان العربي أيضا (أخلاقي/ وثائقي...) مع التنويه بأن هذه الصيغ قد تدل على المبالغة، ف (كوايري) تعبير عن مداعبة الكرة، مع حملها لدلالة التميز والمهارة في ذلك.
- قهوة= قهوجي/قهواجي * إخوان= إخواني/ خوانجي : في هذا النوع من المنسوبات تقحم الجيم وهي غير أصلية في المنسوب إليه؛ ونلاحظ في ذلك تأثرا للعربية المغربية باللغة التركية، ونستغرب هذا التأثر بالنظر إلى عدم

خضـوع المغـرب للامتـداد العثمـاني التركـي، لكـن ربمـا كـان مـرد ذلـك إلـى الاحتكاك بالعربية الجزائرية والمصرية اللتين تأثرتا فعليا باللغة التركية.

- تارودانت= روداني: حذفت التاء والألف من بداية الكلمة، كما حذفت التاء من نهايتها، وبما أن التسمية أمازيغية، فالتاءان معا تفيدان التأنيث ثم التصغير والتحبيب، لذلك حذفتا معا.
- برا= براني: إقحام النون وهي غير أصلية في المنسوب إليه، وهذا الإقحام نجده في العربية المعيار. (نوراني- رباني- فوقاني...)

3-لاصقة النسبة في الأمازيغية

تحضر النسبة اللغة الأمازيغية بصور تختلف عن اللسان العربي والدارجة المغربية أحيانا، وتلتقي معهما أحيانا أخرى؛ فهي لغة سامية حامية ذات صرافة تميل أكثر إلى السلسلية. وهذا ما ستكشف عنه معطيات الجدول الآتي:

المنسوب إليه		المنسوب	
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ	تمازيرت/ الوطن	ⵓ(ⵅ)ⵜ(ⴰ)ⵎⴰⵣⵉⵖⵜ	أُ تمازيرت
		ⵓ(ⵜ)ⵜ(ⴰ)ⵎⴰⵣⵉⵖⵜ	أُت تمازيرت
ⵜⵎⵎⴰ	إمّا/الأم	ⵓ(ⵅ)ⵎⴰ	أُ(ك) ما /الأخ
		ⵓⵜⵎⴰ	أُت ما /الأخت
ⵊⵓⴽⵎⴰⵙ	بوكماز	ⵓ(ⵅ)ⵊⵓⴽⵎⴰⵙ	أُ بوكماز
		ⵓⵜⵊⵓⴽⵎⴰⵙ	أُت بوكماز

ⵓⵣⴰⵖⴰⵔ	أزاغار / السهل	ⵜⵓⵣⴰⵖⴰⵔ	أُك أزاغار
		ⵜⵜⵓⵣⴰⵖⴰⵔ	أُت أزاغار
ⵜⵓⵔⴰⵏⵜ	تارودانت	ⵜⵏⵔⴰⵏⵜ	أُ تْرودانت
		ⵜⵜⵔⴰⵏⵜ	أُتْ ترودانت
ⵙⵓⵙ	سوس	ⵓⵙⵓⵙ	أَسوسي
		ⵜⵓⵙⵓⵙⵜ	تَسوسيت
ⵔⵉⴼ	الريف	ⵓⵔⵉⴼⵉ	أَريفي
		ⵜⵓⵔⵉⴼⵉⵜ	تَريفيت
ⴼⴰⵙ	فاس	ⵓⴼⴰⵙⵉ	أَفاسي
		ⵜⵓⴼⴰⵙⵉⵜ	تَفاسيت
ⵜⵓⵏⵙ	تونس	ⵓⵜⵓⵏⵙⵉ	أَتونسي
		ⵜⵓⵜⵓⵏⵙⵉⵜ	تَتونسيت
ⵚⵃⴰⵔⴰ	صحراء	ⵓⵚⵓⵃⴰⵔⴰⵡⵉ	أَصحراوي
		ⵜⵓⵚⵓⵃⴰⵔⴰⵡⵉⵜ	تَصحراويت
ⴱⵏⵉ ⵎⵍⴰⵍ	بني ملال	ⵓⵎⵍⴰⵍⵉ	أَملالي
		ⵜⵓⵎⵍⴰⵍⵉⵜ	تَملاليت
ⴱⵔⵔⴰ	برّا/ خارج	ⵓⴱⵔⵔⴰⵉ	أَبراني
		ⵜⵓⴱⵔⵔⴰⵉⵜ	تَبرانيت

ⵎⵙⵣⵉⵢⵓ	القصيبية	ⵓⵣⵉⵢⵓⵍⵅ	أَقصباوي
		ⵜⵓⵣⵉⵢⵓⵍⵅⵜ	تَقصباويت
ⵣⵓⵢⵏ	زايان	ⵓⵣⵓⵢⵅ	أَزايي
		ⵜⵓⵣⵓⵢⵅⵜ	تَزاييت
ⵓⵢⵜ ⵎⵄⵏⵙ	أيت امحند	ⵙ(ⵅ)ⵎⵄⵏⵙ	أُمحند
		ⵙⵜⵎⵄⵏⵙ	أُتْ محند

تؤكد العينات الواردة في الجدول ما سبقت الإشارة إليه بكون الأمازيغية تلتقي مع العربية والدارجة المغربية في كيفية تحقيقها للنسبة أحيانا، كما تختلف عنهما أحيانا أخرى. فلاصقة النسبة تتنوع بين سابقة ولاحقة، أو الجمع بينهما. فتارة تتحقق النسبة بالسابقة (أُگْⵅⵙ) للمذكر و(أُتْ ⵜⵙ) للمؤنث، وتدغم الگاف قبل كل صامت، بينما تنطق حين يبدأ المنسوب إليه بصائت (ⵅⵙⵣⵓⵇ) (أُك أزاغار)، أما التاء في المؤنث فتدغم مع الصوامت المجانسة لها كما هو الحال في العربية. وتلتقي الأمازيغية مع العربية والدارجة المغربية في توظيف لاحقة الياء المكسور ما قبلها ومن دون تشديد كما في العربية المغربية لتجسيد النسبة، لكنها تضيف إليها سابقة (أَ/ ⵓ) في المذكر، وسابقة (تَ/ ⵜⵓ) ولاحقة (ت/ⵜ) في المؤنث: (ⵜⵓⵙⵍ ⵇ أتونسي) / (ⵜⵜⵓⵙⵍ ⵇⵜ تَتونسيت). وتلجأ الأمازيغية إلى إقحام بعض الزوائد لتحقيق النسبة كالواو في (أصحراوي) والألف والنون في (أبراني)، وقد تستعين بالحذف كما في (أزايي) المنسوب إلى منطقة (زايان). وفي المركب تكتفي بالنسبة إلى الجزء الثاني كما في (أملالي)

المنسوب إلى (بني ملال) أو (أُمْحند) المنسوب إلى (أيت مْحند) أو (أُبوزيد) المنسوب إلى (سيدي بوزيد)...

4-لاحقة النسبة في الفرنسية

وبالانتقال نحو الفرنسية، سنلمس الاختلاف القائم بينها وبين العربية في كيفية توليد المشتقات، إذ تتحدد لاحقة النسبة العربية في ياء مشددة مكسور ما قبلها، وقد تعتري المنسوبات تغييرات تختلف بحسب طبيعة الاسم المنسوب إليه من حيث بنيته وعدد أحرفه، لكن لاحقة النسبة تظل دائما تتذيل الاسم المنسوب بالصورة نفسها(ـِ ي ي)، أما في الفرنسية فتأخذ لاحقة النسبة صورا متعددة، كما توضح ذلك معطيات الجدول الآتي:

المنسوب **Adj. Relationnel**	**المنسوب إليه** **Nom**
Africain	Afrique
Alpin	Alpes
Alphabétique	Alphabet
Amical	Ami
Angélique	Ange
Saoudien	Arabie Saoudite
Argélique	Argile

Automnale	Automne
Belge	Belgique
Boueux	Boue
Caillouteux	Cailloux
casablancais	Casablanca
Cérébral	Cerveau
Capillaire	Cheveux
Chinois	Chine
Céleste	Ciel
Classique	Classe
Comptable	Compte
Criminel	Crime
Culinaire	Cuisine
Dentaire	Dent
Diabolique	Diable
Digestif	Digestion
Dorsal	Dos
Dramatique	Drame

Aquatique	Eau
Scolaire	Ecole
Elastique	Elasticité
Emirati	Emirats Arabes Unies
Infernal	Enfer
Espagnol	Espagne
Estival	Eté
Familial	Famille
Festif	Fête
Français	France
Fruitier	Fruit
Gazeux	Gaz
Géographique	Géographie
Historique	Histoire
Hivernal	Hiver
Humain	Homme
Hospitalier	Hôpital
Huileux	Huile

Hygiénique	Hygiène
Italien	Italie
Diurne	Jour
Laitier	Lait
Légumineux	Légume
Labial	Lèvre
Lombaire	Lombes
Madrilène	Madrid
Manuel	Main
Marocain	Maroc
Médicinal	Médecine
Marin	Mer
Maternel	Mère
Montagnard/ Montagneux	Montagne
Musical	Musique
Nerveux	Nerf
Nitrique	Nitre

Nominal	Nom
Nordiste	Nord
Normand	Normandie
Nutritif	Nourriture
Nocturne	Nuit
Océanique	Océan
Olfactif	Odorat
Osseux	Os
Paisible/ pacifique	Paix
Palatal	Palais
Parisien	Paris
Cutané	Peau
Peineux	Peine
Pédestre	Pied
Poétique	Poésie
Polaire	Pôle
Porcin	Porc
Postal	Poste

Présidentiel	Président
Printanier	Printemps
Relatif/ Relationnel	Relation
Stéphanois	Saint Etienne
Sanguin	Sang
Suédois	Suède
Terrestre	Terre
Verbal	Verbe
Vipérin	Vipère

إن الملاحظة التي يمكن تسجيلها بعد استقراء العناصر الواردة ضمن الجدول السابق، هي كون النسبة في اللغات المقارنة (العربية المعيار والعربية المغربية والأمازيغية ثم الفرنسية) تتحقق عبر لاحقة، لكن طبيعة اللاحقة وما قد يرافقها من تغييرات تختلف من لغة إلى أخرى، مع الإشارة إلى أن الأمازيغية قد تجمع بين لاحقة وسابقة، وقد تكتفي بإحداهما فقط. والفرنسية إذن تعبر عن النسبة بإلصاق لاحقة آخر المنسوب إليه، لكن بخلاف العربية التي تختص فيها لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها بالنسبة، فإن الفرنسية تستدعي عددا كبيرا من اللواحق المجسدة للنسبة بحسب الاسم المنسوب إليه، أو بحسب ما تمت المواضعة عليه من خلال الاستعمال اللغوي، حيث يمكن تفسير بعض المنسوبات ببنية الكلمة وما تقتضيه من تغييرات صواتية

وصرافية (Porc/ Porcin)، كما يمكن تفسير حالات أخرى بالقياس (Père/Paternel- Mère/ Maternel)، وقد تتم العودة إلى الأصل اللاتيني لتفسير حالات أخرى (Diurne/ nocturne). وما نود التأكيد عليه هو أن النسبة في الفرنسية تعرف عدم اطراد، ويكتفى فيها بالعودة إلى المعاجم والاستعمال الذي ينمي الذخيرة اللغوية ويغنيها، إذ يصعب إخضاع المواد اللغوية لنظام أو قاعدة معينة تحقق النسبة مهما حاولنا ذلك.

ومن الإجراءات الصرافية التي تلجأ إليها الفرنسية في مسار تحقيق النسبة نذكر ما يأتي:

- **إقحام اللاحقة من دون تغيير في المنسوب إليه:**

Laitier	Lait
Marocain	Maroc
Sanguin	Sang
Terrestre	Terre

تبين هذه الأمثلة وغيرها أن تحقيق النسبة يتم من خلال إقحام لاحقة معينة آخر المنسوب إليه من دون تغيير ملحوظ باستثناء التغييرات الصوتية النجمة عن اتصال الصوامت بالصوائت.

- **إقحام اللاحقة مع الحذف:**

Belge	Belgique

Digestif	Digestion
Elastique	Elasticité
Emirati	Emirats Arabes Unies
Normand	Normandie
Saoudien	Arabie Saoudite

تكشف مقارنة المنسوبات بالأسماء التي نسبت إليها عن تغييرات تتجسد في حذف بعض عناصر المنسوب إليه، مع إقحام لاحقة النسبة الملائمة. وهذا الإجراء يحضر في العربية المعيار وفي الأمتزيغية وفي العربية المغربية.

- **إقحام اللاحقة مع الزيادة:**

Amical	Ami
Angélique	Ange
Dorsal	Dos
Osseux	Os

تشترك المنسوبات الواردة ضمن هذه الأمثلة في ويادة صوت أو أكثر إلى المنسوب إليه عند إلصاق لاحقة النسبة، وما ينتج عنها من تغييرات في بنية الاسم وعناصره الصامتية والصائتية.

- **إقحام اللاحقة مع تغيير تام في بنية المنسوب إليه:**

Capillaire	Cheveux
Culinaire	Cuisine
Scolaire	Ecole
Estival	Eté
Diurne	Jour
Labial	Lèvre
Madrilène	Madrid
Maternel	Mère
Nutritif	Nourriture
Nocturne	Nuit
Olfactif	Odorat
Cutané	Peau
Stéphanois	Saint Etienne

وهذا النوع من التغييرات يحضر بكثرة في النسق اللساني الفرنسي، وهو راجع بالأساس إلى أن المنسوبات تعود في الغالب إلى أصولها اللاتينية تحديدا.

5-لاحقة النسبة في الإنجليزية

المنسوب **Relational Adjective/** **Propre Adjective**	المنسوب إليه **Nom**
Alpine	Alps
American	America
Australian	Australia
Bavarian	Bavaria
Belgian	Belgium
British	Britain
Carthaginian	Carthage
Catalan/ Catalonian	Catalonia
Chinese	China
Computational	Computer
Costa Rican	Costa Rica
Cypriot	Cyprus
Economic	Economy

English	England
European	Europe
Foundational	Foundation
French	France
German	Germany
Hamburgish	Hamburg
Dutch	Holland
Indonesian	Indonesia
Informational	Information
Islamic	Islam
Italian	Italy
Christian	Jesus Christ
Laotian	Laos
Madagascan/ Malgasy	Madagascar
Malaysian	Malaysia
Mexican	Mexico
Middle Eastern	Middle East
Ministerial	Ministry

Moroccan	Morocco
Moscovite	Moscow
New Zealander	New Zealand
North American	North America
Polish	Poland
Primary	Prime
Prophetic	Prohet
Roman	Rome
Russian	Russia
Saxon	Saxony
Scientific	Science
Swiss	Switzerland
Trojan	Troy
Turkish	Turkey
Ugandan	Uganda
Uzbek	Uzbekistan
Viennese	Vienna
Youthful	Youth

تلتقي الإنجليزية مع الفرنسية في كونها تحقق النسبة عبر مجموعات من الإجراءات نذكرها كما يأتي:

❖ **الحذف:**

Uzbek	Uzbekistan
Swiss	Switzerland
Saxon	Saxony
Polish	Poland
Madagascan/ Malgasy	Madagascar
German	Germany

فهذه المنسوبات تتحقق بحذف عنصر أو أكثر من المنسوب إليه سواء أكان المحذوف عنصرا صامتيا أم صائتيا، أم كليهما.

❖ **الزيادة:**

Australian	Australia
Carthaginian	Carthage
Computational	Computer
Foundational	Foundation
Informational	Information

Primary	Prime

تتم النسبة في هذه الأمثلة بزيادة لاحقة النسبة آخر المنسوب إليه، أو بإلحاق زيادات وتغييرات أخرى مع لاحقة النسبة بحسب بنية المنسوب إليه وطبيعة العنصر الذي ينتهي به أهو صامتي أم صائتي.

❖ تغيير بنية المنسوب إليه:

Chinese	China
British	Britain
Belgian	Belgium
Alpine	Alps
Cypriot	Cyprus
English	England
French	France
Dutch	Holland

تعكس هذه الفئة من المنسوبات أن التغيير قد يحدث على مستوى الصوائت أو الصوامت أو على مستوييهما معا، كما قد تتحقق النسبة بتوليد لفظ جديد لا يتضمن العناصر الجذرية للمنسوب إليه كما هو الحال بالنسبة إلى (Holland) / (Dutch).

ومما يثير الانتباه في ما يخص ظاهرة النسبة في النسق اللساني الإنجليزي نجد النسبة إلى الاسم المركب، إذ تحضر في الإنجليزية مجموعة من المنسوبات التي يُحتفظ فيها بجزأي المركبا معا، وتقحم لاحقة النسبة آخر الجزء الثاني، مما يعني أن المركب يعامل معاملة الاسم المفرد عند النسبة:

Afro- Eurasian	Afro- Eurasia
Central American	Central America
Middle Eastern	Middle East
New Zealander	New Zealand
North American	North America
South African	South Africa

والنسبة بهذه الطريقة تجنب الوقوع في الالتباس الذي نلحظه في النسبة إلى المركب في العربية المعيار مثلا، حيث تتحقق النسبة إلى المركب بترجيح أحد الجزأين، لكن غالبا ما يؤدي هذا الاختيار إلى تداخل بين المنسوبات، ومن ثم يخلق التباسا. وقد نصادف في الإنجليزية حالات خاصة ينسب فيها إلى جزء دون الآخر إذا كان يدل عليه في الاستعمال كما هو الحال في المثال الآتي:

Christian	Jesus Christ

خلاصة:

راهنت الدراسة من خلال هذا الفصل على مقارنة كيفية تحقق النسبة في خمسة أنساق لسانية مختلفة، وهي العربية المعيار والعربية المغربية والأمازيغية، ثم الفرنسية والإنجليزية، وقد تم اختيار هذه الأنساق اللسانية بالنظر إلى السمات الاشتقاقية لكل نسق على حدة، إذ تختلف من حيث كونها لغات إلصاقية سلسلية أو اشتقاقية غير سلسلية. وحاولت الدراسة تتبع اشتغال لاصقة النسبة في الألسن المذكورة عبر الوصف والتفسير، ليتبين أن هناك اختلافات وتقاطعات بين هذه الألسن في كيفية تحقيقها للنسبة، ويمكن إجمال الملاحظات والخلاصات في ما يأتي:

- تتحقق النسبة في العربية المعيار من خلال لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها، لكن إقحام هذه اللاحقة يفرز تغييرات متنوعة بحسب طبيعة المنسوب إليه وبنيته.
- تؤكد الحالات المدروسة في العربية المغربية أن ما كان يسميه النحاة ب(اللغات) هو ما نعيشه بين ظهرانينا من امتداد للهجات العربية مع ما يعتريها من تحول بفعل الاحتكاك بالألسن والثقافات الأخرى.
- يمكن استثمار معطيات العاميات في تفسير بعض الظواهر اللسانية التي يغلب عليها عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة على وجه التحديد.
- تتحقق النسبة في العربية المغربية بإلحاق ياء مكسور ما قبلها، مع اختلاف صوتي مقارنة بالعربية المعيار، حيث تميل الدارجة إلى التخفيف عموما، وهو ما

ينعكس على تحقق ياء النسبة التي لا تشدد غالبا (على مستوى النطق)، وفي ذلك تخلص من الإعراب الذي يتحقق أصلا على الياء المشددة.

- تلجأ العربية المغربية إلى إقحام الواو لملء الهيكل التطريزي للكلمة عند النسبة، كما أنها تزيد عليها الألف في حالات عدة منها بعض الأسماء المختومة بتاء التأنيث (طنجة/ بهجة/ زنقة/ مكّة) والتي تتحقق على مستوى الأداء الصوتي بألف بدل التاء علامة للتأنيث، وهذا ما يلحقها بالمقصور، وبذلك تجري عليها أحكامه (طنجا- طنجاوي/ بهجا- بهجاوي/ زنقا- زنقاوي/ مكّا- مكاوي)...
- لا تنسب العربية المغربية إلى الجزء الأول من الاسم المركب، لأن لاحقة النسبة ترد آخر الاسم، لذلك تنسب إلى الجزء الأخير مهما كانت طبيعة المركب.
- تنسب العربية المغربية إلى الجمع، كما يحدث ذلك في العربية المعيار، وقد يحدث أن تدل النسبة على المبالغة كما في (كوايري/ نكايتي/ قشاشبي...)
- تلتقي الأمازيغية مع العربية المعيار والعربية المغربية في كيفية إنجازها للنسبة أحيانا، وتختلف عنها أخرى؛ فبينما يكتفي النسقان العربيان بلاحقة الياء المكسور ما قبلها، تستعين الأمازيغية بسابقة إلى جانب لاحقة الياء أو قد تكتفي بإحداهما من دون الأخرى. فقد تتحقق النسبة بالسابقة (أُگْⵅ) للمذكر و(أُتْ ⵜ) للمؤنث، وتدغم الگاف قبل كل صامت، بينما تنطق حين يبدأ المنسوب إليه بصائت (ⵅⴰⵖⴰⵔ) (أُك أزاغار)، أما التاء في المؤنث فتدغم مع الصوامت المجانسة لها كما هو الحال في العربية.

- تلتقي الأمازيغية مع العربية والدارجة المغربية في توظيف لاحقة الياء المكسور ما قبلها ومن دون تشديد كما في الدارجة المغربية لتجسيد النسبة، لكنها تضيف إليها سابقة (أَ/ ه) في المذكر، وسابقة (تَ/ ه+) ولاحقة (ت/+).
- تلجأ الأمازيغية إلى إقحام بعض الزوائد لتحقيق النسبة كالواو (أصحراوي) والألف والنون في (أبراني)، وقد تستعين بالحذف (أزايي).
- في المركب تكتفي الأمازيغية (كما في العربية المغربية) بالنسبة إلى الجزء الثاني.
- تأخذ لاحقة النسبة في الفرنسية صورا متعددة.
- يغلب عدم الاطراد على تحقق النسبة في الفرنسية. ويصعب ضبط لاحقة النسبة فيها بقياس أو قاعدة.
- تتنوع لاحقة النسبة في الإنجليزية، بحسب بنية المنسوب إليه وطبيعة العناصر الصامتية أو الصائتية التي ينتهي بها.
- تنسب الإنجليزية إلى المركب بجزأيه من دون حذف، مقارنة بالعربية المعيار، إذ تقحم لاحقة النسبة في الإنجليزية آخر الجزء الثاني من المركب وكأنه اسم مفرد.
- تتحقق النسبة في الأنساق اللسانية الواردة ضمن هذه المقارنة عبر إجراءات متنوعة مثل الحذف أو القلب أو الزيادة أو تغيير بنية المنسوب إليه أو عبر توليد لفظ جديد لا يتضمن العناصر الجذرية المؤلفة للمنسوب إليه.

الفصل الثالث: عدم اطراد النسبة: قضايا وإشكالات

تمهيد:

كثيرا ما يفضي البحث في موضوع النسبة في الصرافة العربية إلى ملاحظة تكرار طريقة عرضه في المؤلفات النحوية أو الصرافية، إذ غالبا ما تتراكم أحكام النسبة بصورة تنظيرية تعرض القواعد من دون معالجة البنية الصرافية للكلمة، وما يحدث لها من تغييرات بعد إلحاق لاصقة النسبة بها. وقد سجل علماء الصرافة العربية قديما وحديثا ما ينجم عن إقحام ياء النسبة وكسر ما قبلها على مختلف الأسماء، ووصفوا أثرها المتعلق بوقوع التغيير أو عدمه، سواء بالحذف (حذف تاء التأنيث/ حذف ألف المقصور/ ياء المنقوص/ ياء فعيل وفعيلة)، أو بالقلب (قلب ألف المقصور أو ياء المنقوص واوا/ قلب الحركات مثل قلب الكسرة فتحة/ قلب الهمزة واوا...) أو بإقحام حرف (غالبا الواو) محل حرف أصلي محذوف...) كما اهتموا بكيفية النسبة إلى المثنى والجمع. لكن الملاحظ أن الوصف المقدم نمطي يكرر التعليلات نفسها. وبعد تدقيق البحث في تلك التعليلات نجدها قاصرة عن التعميم، ويتولد عنها التباس وتشويش كبيرين، مما يؤثر على تعليم هذه الظواهر وتعلمها، خصوصا عندما نلاحظ كثرة الاستثناءات التي يتم إحصاؤها لكل حكم من الأحكام الموضوعة. بل يمتد هذا الاضطراب إلى الأحكام بدورها، حيث نصادف تباينا بشأنها بين اللغويين الذين اختلفوا في قياسية بعض الأمور وعدمها. وبسبب تنميط القواعد، يحبذ العلماء التركيز على الظواهر المخالفة، وتصنيفها في خانة عدم الاطراد، مع تعليل ذلك بالميل إلى سلامة المنطق اللغوي، وتحري أمن اللبس، من دون إقناع علمي دقيق. يقول المبرد (ت 286هـ): " واعلم أن أشياء قد نسب إليها على غير القياس للبس مرة، وللاستثقال

أخرى، وللعلاقة أخرى. والنسب إليها على القياس هو الباب."[1] والحقيقة أن دلالة اللبس في موضوع النسبة تظل بدورها ملتبسة، إذ نجد العديد من مظاهر الالتباس تتخلل المواطن التي يُزْعَمُ التخلص فيها منه (مثل النسبة إلى جمع التكسير أو إلى الأسماء المركبة). وبذلك تكون اجتهادات النحاة قد زادت من اضطراب النسبة، فمعظمها يخالف القياس، وهذا ما يفتح الباب لترجيح الجمع بين القياس والاستعمال في ما ينتابه الاختلاف والتردد. ومن شأن التدقيق في الحالات غير المطردة أن يفيد كذلك في ترسيخ ضوابط المطرد وتثبيتها، فيكون لذلك جميل أثر على موضوع النسبة بشكل خاص وعلى الصرافة العربية بصورة عامة.

[1] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994، الجزء03، ص 145.

1- مظاهر عدم الاطراد في الصرافة العربية:

إن من شأن بسط النظر في موضوعات الصرافة العربية أن يكشف عن تراكم جملة من المسائل التي تصنف في خانة عدم الاطراد، فيكون من تبعات هذا التصنيف تجنب القياس عليها أو تحديد عوامل خصوصياتها بدعوى أنها سماعية، ومن ثمة لا داعي للبحث عن مسوغات اختلافها. وفي مقابل هذا التصور القائم على إصدار أحكام قيمة تميز مواد اللغة بناء على معايير خارجية، فإننا نحاول أن نثبت أن ما خالف القياس في الصرافة العربية ليس بالضرورة لحنا أو خطأ، وإنما قد نجد له مبررات فرضها الاستعمال اللغوي في اللسان العربي، لذلك صمدت الحالات غير المطردة بصفتها مقصودة في الكلام وليست اعتباطية، بل إنها تحدث استجابة لأحكام تقتضيها طبيعة اللسان الذي يرجح هذه الألفاظ مقارنة بأخرى تم استقراؤها من قبل الأقدمين تبعا لأحكامهم المستنبطة. ولا يقتصر عدم الاطراد على مبحث دون آخر، بل يمتد ليشمل غالبية مكونات الصرافة العربية، ولكنه في ثنايا ذلك يحضر بدرجات متفاوتة بين المباحث، فمباحث من قبيل (النسبة وجموع التكسير والتصغير والمصادر...) تعرف تراكما للظواهر غير المطردة بدرجة توازي ما يطرد في بعضها أو تتجاوزه. وسأعمل في هذه الفقرة على رصد بعض مظاهر عدم الاطراد في مجموعة من موضوعات الصرافة، مع الإشارة إلى أننا سنؤجل ما يتعلق بالنسبة من صور عدم الاطراد إلى الفصول الموالية من البحث. وهكذا نأخذ النماذج الآتية باعتبارها عينات تؤشر على الحضور المكثف لعدم الاطراد في الصرافة العربية:

1-2 عدم الاطراد في أصل الاشتقاق وفرعه:

تتخلل كتب اللغة والمقررات التعليمية صعوبات كبيرة بسبب أخطاء منهجية في التصور والتنزيل تجعل دروس النحو والصرافة محشوة بمباحث يشوبها الاضطراب، فتوقع في الالتباس والغموض بسبب امتداد اختلاف النحاة في مواطن صرافية عدة لعل أبرزها أصل الاشتقاق وفرعه بين المصدر والفعل. وكتب العربية المقررة في التعليم المدرسي بالمغرب غالبا ما تقدم المصدر بكونه اسما دالا على حدث غير مقترن بزمن محدد، مقارنة بالفعل، ويضاف إلى ذلك عبارة (وهو أصل المشتقات جميعها). ويطرح الإشكال عندما يهمُّ الأستاذ بتقديم بعض المشتقات الأخرى، ليجد أن الكتاب المدرسي يقدمها جميعا على أن مسارها الاشتقاقي يعتمد على طبيعة الفعل المشتق منه وبنيته. وهذا ما يجعل المدرس والمتعلم معا أمام أصلين للاشتقاق، فتارة يعد المصدر أصل المشتقات جميعها (وهذا ما تدل عليه تسميته كذلك)، وتارة أخرى تتناسل المشتقات من الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي، أو من الفعل المتعدي أو اللازم. فعند تقديم اسم الفاعل مثلا، نفصل فيه بين طريقتي اشتقاقه من الفعل الثلاثي ومن غير الثلاثي، ويشترط في فعله التعدي والحدوث والتحول مقارنة بالصفة المشبهة... وهكذا في غيره من المشتقات.

وإذا افترضنا مع النحاة أن الاشتقاق هو توليد فرع من أصل، فإننا سرعان ما نصطدم باختلافهم في تحديد كل من الأصل والفرع، بل إنهم اختلفوا حتى في حقيقة الاشتقاق؛ وقد ذكر السيوطي (ت 911هـ) أن "لأهل اللغة ثلاثة مذاهب في هذا الباب: أولها أن كلام العرب كله مشتق بعضه من بعض، ومدار الثاني أن الكلام كله أصل (وعزاه إلى فئة من المتكلمين)،

والثالث وهو الأكثر اعتدالا وتوسطا، وهو أن بعض الكلام مشتق، وبعضه غير مشتق."[2] لكن وجه الخلاف الذي ما يزال يثير إشكالات في تعلم النحو وتعليمه يتعلق بالأصل والفرع في الاشتقاق، فقد ذهب فريق من النحاة واللغويين إلى أن المصدر أصل والفعل فرع، بينما قلب المخالفون مسار الاشتقاق، فجعلوا الفعل أصلا. وفي ذلك يقول الأنباري (ت 577هـ): "ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه... والصحيح ما ذهب إليه البصريون. وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد."[3] وقد ناقش الأنباري كل قول، وجرد حجج كل فريق، لكن الحسم في هذا الأمر يظل مستبعدا، ما لم يحتكم فيه إلى العلم بعيدا عن كل ما من شأنه توجيه الحكم. وهكذا استطاع البحث اللساني الحديث أن يهتدي إلى ما نراه أسلم، وهو اعتبار العناصر الجذرية أصلا للاشتقاق، وعليها مدار كل كلمات اللغة. فالاشتقاق، إذن يتصل بتمييز الجذر، وهو ما تتحقق به الصلة بين كلمات اللغة. وهي صلة تقوم على جذر أصلي تشترك فيه كل المشتقات. فالجذر [خ ر ج] يسمح بتوليد: خُروج/ خَرَج/خَرْج/ خَراج/ خِرّيج/ خارج/ مَخروج/ خَرَّج/ تَخَرّج/ مَخرج/ ... وقد نجد آراء تقول بأن الجذع (جذر+ قالب صرافي) هو أصل الاشتقاق، وهي لا تحدث إشكالا كبيرا لأن الجذع متصل بالجذر. وهذا كله

[2] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة 1986، الجزء01، ص 348.

[3] الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح محمد راضي محمد مدكور ووائل محمود سعد عبد الباري، منشورات الوعي الإسلامي، الكويت،الإصدار95، 2015، ص 125/124.

يقلص مجال الاختلاف، ويسهل اكتساب الذخيرة المعجمية العربية وتنميتها، مع العلم أن المعاجم تستحضر هذا العنصر، لذلك بنيت على أصول الكلمات وجذورها.

ومجمل القول في هذا الموضوع إن الاشتقاق يفيد توليد الكلمات الفروع من أصل محدد، لكن كتب النحو واللغة مليئة بالتصورات والآراء التي تختلف وتتناقض في أحيان كثيرة في تحديد الأصل والفروع، مما يثير جدلا ونقاشا حادين من الأكيد أنهما قد يفيدان في تعميق البحث العلمي في العربية، لكنهما يوقعان في الكثير من التردد والاضطراب، إذ رغم امتداد هذا النقاش لقرون، فلم تستطع الكتب الموجهة للتعليم أن تتخلص من آثاره. لذلك نثمن ما ذهبت إليه بعض الدراسات الحديثة في اعتبار الجذر أصلا للاشتقاق لحصر الخلاف وتخفيف حدته، مع أننا لا ننكر أن هناك دعوات ترى أن عناصر الجذر مادة أولية مجردة من اللفظ والمعنى. وهناك من يرد على هذه الادعاءات لكنه يثير إشكالات جديدة مثل علاقة الجذر بالجذع أو الهيئة، مما قد يتسبب في اضطراب آخر مرده عدم الفصل بين ثنائية الجذر والجذع. يقول الخراساني الكاظمي (ت 1365هـ): "فلا يمكن أن يكون مبدأ الاشتقاق المصدر أو اسم المصدر، بل لا بد من أن يكون مبدأ الاشتقاق أمرا معرى عن الهيئة قابلا لعروض كل هيئة عليه، كالضاد والراء والباء في ضرب، ولا يمكن أن يتلفظ به، لأن كل ملفوظ لا بد أن يكون ذا هيئة. وحاصل الكلام: إن مبدأ الاشتقاق لا بد أن يكون أمرا غير متحصل في عالم اللفظ والمعنى، ويكون تحصله في كلتا المرحلتين بواسطة الهيئة... فمبدأ الاشتقاق في الأفعال أسوأ حالا من الحروف، إذ الحروف وإن

لم يكن لها معنى في حد أنفسها، ولكن يمكن التلفظ بها، وهذا بخلاف مبدأ الاشتقاق فإنه لا يمكن التلفظ به، كما عرفت، إلا بتوسط الهيئات.[4]

وأختم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن النظر إلى المادة الجذرية بصفتها أصلا للاشتقاق قديم، بدأ منذ ما يربو عن قرنين من الزمن مع"الحائري محمد شريف (ت 1245هـ)، أستاذ الشيخ الأنصاري، فقد كتب تلميذه إبراهيم القزويني في تقريرات بحثه (ضوابط الأصول): "إن المشتق قد يطلق على ما أخذ من شيئ آخر، بأن كان له مأخذ من الألفاظ ، ويدخل فيه كل الأفعال والمشتقات بل المصادر، فإن لها أيضا (مادة) هي [ض ر ب] مثلا بالترتيب و(هيئة) هي فتح الأول وسكون الثاني، ولا ريب أن الأفعال والمشتقات ليس موادها المصادر، إذ المصدر ليس مأخوذا في المشتقات لا لفظا ولا معنى، فإن المعنى المصدري ليس في المشتقات، كما أن وزن المصدر ليس فيها أيضا، بل مادة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها، فالمصدر أيضا من المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من تلك الهيئات."[5] ويبقى الرهان على مراجعة تسمية المصدر التي توهم الدارس بأنه أصل الاشتقاق في الكتب التعليمية بالخصوص، مع التركيز على المادة الجذرية باعتبارها أصلا للمشتقات جميعها، مما سيخفف من هامش الاختلاف وعدم الاطراد.

---

[4] الخراساني محمد علي الكاظمي، فوائد الأصول، تح الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الجزء01، ص 52.

[5] جمال الدين مصطفي، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، الطبعة الثانية، 1405هـ، ص 94.

1-2 من مظاهر عدم الاطراد في الأفعال:

تتردد حالات عدم الاطراد في الأفعال العربية بكثرة، لكن وجب التمييز في هذه الحالات بين ما هو تركيبي أو صواتي، وبين ما هو صرافي محض وهو محط اهتمامنا في هذا الباب. وسأثير حالات بعينها على أن الإحاطة بها جميعا قد تحيد بنا بعيدا عن موضوع بحثنا الذي نروم فيه التركيز على النسبة تحديدا.

- الفعل الثلاثي المضاعف: تطالعنا كتب اللغة والنحو بألفاظ لا تطرد للقياس الموضوع في ما يتعلق بالأفعال الثلاثية المضاعفة، ومن أمثلة ذلك نذكر: (ظلْت- مسْت- أحَسْت- حسّيْت من جذور [ظ ل ل] [م س س][ح س س]...)، فهذا سيبويه (ت 180هـ) يورد في كتابه بابا بعنوان: (هذا باب ما شذ من المضاعف فشبه باب أقمت، وليس بمثلث)، ويبدؤه بقوله: "وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون: أحسست؛ وأَحَسْنَ، يريدون: أحسسن. وكذلك تفعل به في كل بناء تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة، شبهوها بأقمت، لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة. فإذا قلت لم أُحِسَّ لم تحذف، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُبْن على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها... ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذا. والأصل في هذا عربي كثير. وذلك قولك: أحْسَسْت، ومسِسْتُ، وظَلِلْتُ. وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْتُ فشبهوها بلست، فأجروها في فعِلت مجراها في فَعَل، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا. ولم يقولوا في فَعِلْتُ [لِسْتُ البتة، لأنه لم يتمنك تمكن الفعل. فكما خالف الأفعال المعتلة وغير المعتلة في فَعِل كذلك يخالفها

في فَعِلْت]."[6] وهذا التعدد في صيغ بعض الألفاظ العربية يمكن إرجاعه إلى لغات العرب، وإلى كيفية نطقهم، أي إن تفسير الخلاف يمكن صواتيا بالبحث عن الخفة وتحاشي الثقل في تحقيق الكلام، فحذف أحد طرفي التضعيف مثل السين في (أحسست/ مسست) واللام في (ظللت) إنما مرده تحاشي ثقل اجتماع المثلين، مع تعذر إدغامهما لأن الثاني ساكن. ولذلك يلجأ بعض المتكلمين إلى حذف المثال الأول كما سبق، ويدغم آخرون لكن بإقحام ياء (حسّيتُ). وقد وردت هذه الألفاظ كلها في لسان العرب لابن منظور (ت 711ه) في باب [ح س س]: "ويقال أحسست الخبر وأحسْته وحّسيت وحسْتُ إذا عرفت منه طرفا. وتقول: ما أحسست بالخبر وما أحسْت وما حسيت وما حِسِتُ أي لم أعرف منه شيئا. قال ابن سيده: وقالوا حسست به وحسيته وحسيت به وأحسيت، وهذا كله من محول التضعيف، والاسم من كل ذلك الحِسّ."[7] والحقيقة أن مما يستنتج من هذا القول أن العرب كانت في سعة من أمرها، فتعبر عن معانيها بأيسر الطرق، وتكيف نطقها بحسب ما يتناسب وطلبها الخفة وقلة التكلفة في الكلام، لكن كتب النحو واللغة ضيقت هذا الواسع، واحتكمت إلى الانتقائية التي تقيد اللغة ومستعمليها. فما الضير إذن إذا وجدنا أن مجموعة من اللهجات العربية حاليا ما تزال تستعمل بعضا من هذه الألفاظ مثل (حسيت)

---

[6] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988. الجزء04 ص 422/421.

[7] ابن منظور، لسان العرب، تح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي،بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1999، (مادة ش ي أ)، الجزء03، ص 170.

عندنا في المغرب؟ فيكفي القول إنها صورة من صور تحقق الفعل المضاعف (حسس) بما تقتضيه خصوصية النطق عندنا، لذلك ليست خطأ أو لحنا.

- مضارع الثلاثي المزيد بسابقة الهمزة (أفعل):

نحصل على المضارع بزيادة أحد أحرف المضارعة (أ ن ي ت) على صيغة الماضي، مع ما يقتضيه ذلك من تغيير في بنية الفعل، إذ الماضي الثلاثي يقتضي مضارعا من أربعة أحرف (كَتَبَ / أَكْتُب) وزيادة صوت للماضي تستلزم زيادته في المضارع (كاتب/ يُكاتب)... ومن ثمة كان المضارع المسند إلى ضمير المتكلم المفرد من (أحسن / أكرم/ أجاب) تواليا كما يأتي:(أُوَحْسِنُ/ أُوَكْرِمُ/ أُوْجْوِبُ =أوجيب)، بالتقاء همزتين: أولاهما سابقة المضارعة وهي علامة الإسناد إلى ضمير المتكلم المفرد (الفاعل)، والثانية أصلية وهي العنصر الجذري الأول (فاء الفاعل). ولمسوغ نطقي، يتم حذف الهمزة الثانية لتحاشي توالي المثلين (الهمزتين)، لأن من شأن التقائهما أن يستعصي على النطق بسبب الثقل المتولد عن تماثلهما. وقد حذفت الثانية لأن الأولى هي حرف المضارعة والدالة على الإسناد، فكان التحقق كما يأتي: (أُحْسِن/ أُكْرم/ أُجْوِب = أُجيب). ولما حذفت الهمزة في الإسناد إلى ضمير المتكلم، تم تعميم القاعدة على باقي الضمائر على الرغم من انتفاء شرط التقاء المثلين، بل إن التعميم امتد ليشمل بعض المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول (مُكْرِم / مُكْرَم). يقول الثمانيني (ت 442هـ): "ولما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم، أسقطوها في جميع حروف المضارعة فقالوا: نُكرم وتُكرم ويُكرم؛ حتى يتفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه، ولو خرج على أصله لقال: يؤكرم

وتؤكرم ونؤكرم. ولما حذفوها في الفعل المضارع، حذفوها في اسم الفاعل والمفعول؛ لأنهما مشتقان منه فقالوا: مُكرم والأصل مؤكرم لأنه على وزن مدحرج. فأما المصدر فلم يسقطوا منه شيئا قالوا: إكرام وإحسان، وهذا يدل على أن المصدر ليس بمشتق من الفعل؛ لأنه لو كان مشتقا من الفعل لسقطت منه الهمزة كما سقطت من اسم الفاعل والمفعول نحو: مُكرِم ومُكرَم لما كانا مشتقين من الفعل."[8] وهذا كلام فيه ارتباك كبير من عدة جوانب، أوله أن ادعاء عدم اشتقاق الفعل من المصدر حجته واهية بدعوى ثبوت الهمزة في المصدر وحذفها من الفعل، ومرد الارتباك أن تسمية المصدر تثير إشكالا موازيا، إذ لو ثبت اشتقاق الفعل من المصدر لثبتت فيه الهمزة ولما سقطت منه سيرا على منوال المصدر. ثم إن تعميم حالة واحدة غير مطردة على سائر الحالات المطردة فيه تكلفة أكثر، ومن باب أولى اعتبار حالة المتكلم غير مطردة ومن ثمة يستثنى حكمها إن عد المسوغ الصوتي (تحاشي توالي المثلين) مقبولا. ومن مظان الارتباك في القول أيضا زعمه أن (يؤكرم/ تؤكرم/ نؤكرم) خروج على الأصل، والخروج هو الحذف. وبالعودة إلى مشكل تحري الخفة بالحذف لتفادي التقاء المثلين، يظهر ارتباك آخر مرده أن ألفاظا مماثلة تسوغ التقاء المثلين نفسيهما من دون اختلاف كبير. ولنلاحظ المعطيات الآتية:

1. أَكّد / أوكد
2. أسّس/ أوسس

[8] الثمانيني عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1999، ص 381.

3. أدّب/ أؤدب

4. أكرم / *أؤكرم

5. أخرج / *أؤخرج

6. مؤكد

7. مؤسس

8. مؤدب

9. *مؤكرم

10. *مؤخرج

- ...

إن التعليلات التي يقدمها بعض اللغويين تسير في اتجاه التمييز بين الهمزة في الألفاظ التي تحذف فيها الهمزة الثانية لكونها ليست للإسناد كما ليست أصلية بل مزيدة للسببية والتعدية، بينما الهمزة التي لا تحذف هي فاء الفعل الثلاثي [أ ك د / أ س س/ أ د ب]، ومن ثمة يقولون بجواز قلب هذه الهمزة بدل حذفها. لكن المشكل يكمن في كون تعليل الحذف لا علاقة له بالتجرد أو الزيادة، وإنما مرده ثقل في النطق جراء توالي المثلين، وهذا يحدث في الأمثلة السابقة جميعها، والأكثر من ذلك أن إجراء الحذف أو القلب إنما كان لتحري الخفة وتسهيل النطق بأقل تكلفة وجهد ممكنين. ولا يقف هذا عند صيغة (أفعل يؤفعل) وإنما نجده أيضا في صيغة (فاعل يفاعل) التي فاؤها همزة مثل أامن / آمن / أؤمن / مؤمن/ آنس/ أؤنس / مؤنس...). فتوالي المثلين يتحقق في هذه الأمثلة كذلك، ولكن لم يتخذ الإجراء نفسه بالحذف، مع أن التعليل نفسه

يحضر في السياقين معا. يقول الشمسان (2007): "أما كراهة المتماثل فتفاديه مرتبط بمبدأ لغوي عام هو بذل الجهد الأقل عند الإجراء اللغوي؛ لذا تحدث جملة من التغيرات هي ما يسمى بوسائل التخلص من ذلك التماثل... ومن تلك الوسائل إدغام الصامتين ليتوصل إلى نطقهما بلقاء واحد لأعضاء النطق. ومنها تخفيف أحد الصامتين، ومنها قلبه أو إبداله ليتخالفا، ومنها حذف أحدهما، ومنها إقحام صوت بين المتماثلين."[9] فالعلة في مختلف الإجراءات المتخذة عند التقاء المتماثلين هي الحرص على اقتصاد الجهد ما أمكن. ولا يمكن اللجوء إلى إحدى هذه الوسائل إلا بمراعاة مقتضى كل حالة على حدة. فإجراء الحذف مثلا لا يمكن اللجوء إليه مباشرة، بل حتى تستنفد الإجراءات التي تسبقه من إدغام أو تخفيف أو إبدال، ويتبين أنها متعذرة. وهذا ما يؤكده الشمسان (2007) بقوله: "وتمثل الوسائل السابقة قواعد التخلص من المتماثلات ولها ترتيب؛ إذ القاعدة الأولى هي الإدغام. فإن تعذر الإدغام؛ لأن الأصوات يصعب إدغامها–مثل الهمزتين من كلمتين– طبقت القاعدة الثانية، وهي التخفيف. وقد يتعذر الإدغام لوجود ثلاثة متماثلات، وكذا يتعذر التخفيف؛ لأنها أصوات لا تخفف؛ لذلك تطبق القاعدة الثالثة، وهي القلب والإبدال. ولكن قد يتعذر الإدغام، ويتعذر التخفيف، والقلب؛ ولذلك تطبق القاعدة الرابعة، وهي الحذف. فإن كان الصوت مما يمكن إبداله جاز تطبيق القاعدة الثالثة أو الرابعة والأمر في ذلك اتجاه لهجي. ولكن قد لا يمكن تطبيق قاعدة من القواعد السابقة فتطبق القاعدة الخامسة، وهي إقحام صوت بين مثلين من تلك المتماثلات."[10] وهنا يلوح

---

[9] الشمسان أبو أوس إبراهيم، التخلص من المتماثلات لفظا، الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص9.

[10] الشمسان أبو أوس إبراهيم، التخلص من المتماثلات لفظا، الشاذليات، ص 9.

التشويش والاضطراب من جديد، فإذا كان مسوغ عدم حذف الهمزة في معطيات من قبيل (أؤدب/ أؤكد/ أؤنب...) هي كون الهمزة أصلية (فاء الجذر)، وإنّ بإمكان تخفيف وقعها بإبدالها واوا، فإن السؤال الذي يظل مطروحا هو لماذا لا يتخلص من ثقل الهمزة في (أؤكرم) بالإجراء نفسه؟ والعلة التي تبدو منطقية إلى حد كبير هي ما ورد في نهاية القول السابق بالإشارة إلى أن المسوغ في ذلك كله اتجاه لهجي. حيث يستمر تحقق الهمزة في لهجات عربية مثل المصرية (أُؤْمر)، كما احتفظت به بعض الشواهد الشعرية مثل الشطرين الآتيين:

11. كرات غلام في كساء مؤرنب
12. فإنه أهل لأن يؤكرما[11]

وعند تدقيق المقارنة بين معطيين مثل (أؤكرم وأؤدب)، نحصل على ما يأتي:

13. أؤكرم= ءُ ءَ ك ر ِ م
14. أؤدب= ءُ ءَ د دِ ب

بمعنى أن الاختلاف يكمن في أن (أؤدب) في حال الحذف سيجتمع فيها إجراءان صوتيان أولهما إدغام المثلين (الدال)، ثم حذف الهمزة لذلك اكتفي بالإدغام من دون الحذف، لكن الثقل لا يزول بالإدغام. أضف إلى ذلك أن من المتكلمين من يبدل الهمزة واوا لتسهيل النطق، وهنا أيضا سيجتمع إجراءان هما الإبدال والإدغام. ومن ثمة نخلص إلى أن مدار هذه العمليات يسبب

[11] والشاهدان (مؤرنب ويؤكرما)، وتطبيق الحذف يسفر عن (مرنب ويكرما). والشاهدان وردا في كتب الأقدمين بغير نسبة. الخصائص، الجزء01، ص 144. والمقتضب ، الجزء02، ص 96.

اضطرابا وعدم اطراد. وأن اختلاف لغات العرب هو المبرر لهذه الصور المتباينة، لأن كل لغة أو لهجة تختار الوسيلة الأنسب لتقليل الجهد بحسب خصوصيات الأداء اللغوي لمتكلميها.

1-3 من مظاهر عدم الاطراد في الأسماء والصفات:

يؤدي تنميط القواعد وتعميم أحكامها في النحو العربي عامة وفي الصرافة تحديدا إلى كثرة الاستثناءات والحالات غير المطردة التي تحضر في الأسماء والصفات بصورة لا تقل أهمية عما رأيناه بخصوص الأفعال. وهكذا نجد عدة مباحث يتخللها عدم الاطراد مثل (التثنية والجمع ثم بعض المشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة واسم الزمان أو المكان والمصدر...) وسنتناول نماذج من هذه الحالات التي يشوبها تردد واضطراب يؤثر حتما في تعليم العربية وتعلمها.

- **جمع التكسير:**

تعد جموع التكسير من أكثر مباحث الصرافة العربية خروجا عن ظاهر الأحكام الموضوعة وميلا إلى عدم الاطراد. وحَدُّه اسم يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه وأصله مع تغيير ضروري يحدث لمفرده عند الجمع، أي تتكسر بنية مفرده لزوما مقارنة بالجمع السالم. ويبدأ عدم الاطراد من التعريف نفسه حيث نجد جموعا تطرح إشكالات التصنيف بين جمع التكسير وجمع السلامة مثل (بنت/ بنات) التي يقع بشأنها ارتباك كبير بين النحاة أنفسهم وبين وسائر المهتمين والدارسين. فقد انقسم النحاة إلى فريقين يرى أولهما أن جمع بنات جمع للسلامة، والعلة في ذلك أن أصل المفرد (ابنة)، ومن ثمة تحذف تاء التأنيث كما جرت العادة في جمع

المؤنث السالم. وقد وردت أبيات شعر نصبت فيها تاء (بنات) بالكسرة نيابة عن الفتحة سيرا على قاعدة نصب جمع السلامة المؤنث مثل:

15. عمر بن أبي ربيعة: وترى لها دَلًّا إذا نطقت *** تركتْ بناتِ فؤاده صعرا

16. كثير عزة: نجِدّ لك القول الحلي ونمتطي *** إليك بناتِ الصيعري وشدقم

17. جرير: وهم جروا بناتِ أبيك غصبا *** وما تركوا لجارك من ذمام

قال العكبري (ت 616هـ): « ففعلوا فيها ما فعلوا في (بنت) ووزنها: فعْل (يقصد أخت)، مثل قفل، فإنْ جمعتَ (بِنْتًا) قلت بَناتٍ، فحذفت لَام الْكَلِمَة الَّتِي أبدلت فِي الواحدِ تَاء، فوزنُها الْآن فَعَات وإنْ جمعتَ (أُخْتًا) قلتَ أخَواتٍ، فَلم تَحْذفِ اللاَّمَ، والفرقَ بَينهمَا أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا بُنِي على مُذَكّره، فمذكَّر (بَنَات) فِي الْجمع (بنُون)، فلامُه محذوفة، كَذَلِك مؤنَّثِه، وَالْجمع فِي أَخ إخْوَة من غير حذف كَذَلِك مؤنَّثه»[12] وفي هذا الطرح ما يثير الارتباك أيضا، إذ يقتضي القياس أن تحفظ الواو في(بنوات) قياسا على (أخوات)، أو أن تحفظ التاء في مفرد (بنت) ليكون الجمع (بنتات). وهذا ما ذهب إليه ابن مالك (ت 672هـ): "وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما: بنتات وأختات؛ لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال بنتي وأختي، لكنه وافق هاهنا على الامتناع من بنتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع

[12] العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب علل البناء والإعراب، تح عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1995، الجزء02، ص 338.

أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها في الجمع، واستغنوا عن (ابنات) ببنات، كما استغنوا عن (ابنين) ببنين."[13] وفي ما يزعمه يونس بن حبيب (ت 182هـ)، الذي استشهد به ابن مالك في القول السابق، تلميح إلى أن (بنات) جمع مؤنث سالم ل (ابنة) وحذفت تاء التأنيث قياسا، وحذفت همزة الوصل لتسهيل النطق واقتصاد الجهد.

والوجه الآخر لجمع (بنت) على (بنات) يكمن في عده جمع تكسير لعلة أن التاء عوض عن لام الكلمة، وليست للتأنيث. يقول الاستراباذي (ت686هـ) في هامش شرحه لشافية ابن الحاجب (ت 646هـ): "قال ابن سيدة: والأنثى ابنة وبنت، الأخيرة على غير بناء مذكرها، ولام بنت واو والتاء بدل منها، قال أبو حنيفة: أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حلس، فقالوا: بنت، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان؛ وذلك لسكون ما قبلها. هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال: لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم، على أن سيبويه قد تسامح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت:هي علامة تأنيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا، وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل."[14] ويكفي هذا القول وحده لتأكيد مظاهر التشويش والاضطراب التي توقع فيها أحكام اللغويين والنحاة من يقبل على دراسة الصرافة العربية أو الاستئناس بها، إذ لا يستقر له رأي، ولا يستقيم حكم حتى يجد ما يخالفه أو

[13] ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م، الجزء01، ص 98.

[14] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، الجزء02، ص 255- 256.

يخطئه. وترد في القول السابق أحكام قيمة صريحة: فمن قال بأن تاء (بنت) للتأنيث، لا خبرة له باللسان العربي، ومذهب سيبويه هو الصحيح مقارنة بغيره... وحتى لا يحتج بما قاله سيبويه في موضع آخر، استدرك عليه بأن ما ذهب إليه (في ما يخالف الرأي الصائب المناسب للحكم الأول) وأن التاء في (بنت) قد تكون للتأنيث، مرده تجوز وتساهل في اللفظ، وأنه أرسله غفلا. ومن ثمة لا يقاس عليه، لأن الأخذ بالقول المعلل أولى من المغفل المرسل. وإذا كان هذا التردد في الحكم يقبل من سيبويه، مهما كان المبرر، فمن باب أولى أن يكون التساهل مع متعلمي النحو والصرافة العربيين. ولا ينبغي التشدد في التمسك بالقواعد التي يمكن أن تتعدد فيها الأحكام. وبعبارة أدق فلا ضير في قبول (بنات) جمع تكسير أو (جمع مؤنث سالم) شريطة الالتزام بأحكام كل جمع على حدة.

ومن صور عدم الاطراد في جموع التكسير ما قد يغفل عنه الكثيرون، وهي المتعلقة بتقسيم هذه الجموع بحسب دلالتها على العدد إلى جموع للقلة وأخرى للكثرة. وقد وضعوا شروطا مشتركة وأخرى خاصة بكل قسم على حدة. فمِمّا اشترطوه في جمع التكسير مطلقا أن الأسماء التي تجمع جمع تكسير يجب أن تكون ثلاثية، أو رباعية. ويحذف حرف أو اثنان مما زاد على أربعة أحرف (عنكبوت/ عناكب)، وتستثنى الصفات مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، لأن الأصل فيها أن تجمع جمع سلامة، وجمع التكسير فيها غير مطرد. وهنا يطرح إشكال بعض الصفات مثل (فارس فوارس / محصول محاصيل/ عالم علماء/ فصيح فصحاء/ مجنون مجانين/ سجين سجناء/ مسجون مساجين/ مشهور مشاهير/ مشروع مشاريع/ مُرضِع مراضع). لذلك تقتضي استمرارية اللسان العربي وسلاسته أن نروم التيسير في القواعد والبعد عن

التعقيد، فجمع الأسماء والصفات قد يقبل التكسير والسلامة معا. وجعلوا لجموع القلة أربعة أوزان هي (أفعال– أفعِلة– أَفْعُل– فِعْلَة) ولجموع الكثرة باقي الأوزان التي تصل عندهم إلى ثلاثة وعشرين وزنا. لكن هذه الأبنية لا تخضع للقياس بل كثرتها تعود للسماع، ولا يطرد استعمالها. ولسنا هنا بصدد تفصيل القول في كل وزن وما يشترط فيه، أو ما خالف القياس فيه لأن هذا سيأخذ من حيزا كبيرا قد لا يتناسب وما نراهن عليه في بحثنا هذا. لذلك نكتفي بالإشارة إلى أن من النحاة من لا يقتصر على الأوزان الموضوعة لجموع القلة، ويضيف إليها أوزانا أخرى. يقول الأشموني (ت 929هـ): "ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فُعَل نحو ظُلَم، وفِعَل نحو نِعَم، وفِعَلَة نحو قِرَدة، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلة نحو بَرَرة، نقله ابن الدهان، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أَفْعِلاء نحو أصدقاء، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة."[15] وإذ نبدأ بما انتهى إليه الأشموني في هذا التنبيه، وإصداره حكما مطلقا بأن كل ما أورده عن الفراء (ت 207هـ) وأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وابن الدهان (ت 569هـ) كله مجانب للصواب، واكتفى بالقول إن الصحيح غير ذلك باعتبار كل الأوزان التي أقحموها في جموع القلة كلها للكثرة، من دون تعليل أو تفسير. وهذا هو مدار الاضطراب وعدم الاطراد الذي نتحدث عنه. وأختم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن بعض الجموع توقع في اللبس، ولا يمكن الحديث فيها عن القلة أو الكثرة، وإنما كل جمع قد يدل على معنى مخصوص من دون غيره مثل:

18. بَيْت / أبيات

[15] الأشموني علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955، الجزء03، 124.

19. بَيْت / بيوت

فالظاهر يقتضي أن (أبيات) جمع للقلة لأنها على وزن (أفعال) و(بيوت) وزن للكثرة، لكن الأبيات تستعمل للشعر، فنقول: "قرأت أبيات الشعر"، و(بيوت) تستعمل لمعنى المسكن (بيوت الوبر والمدر).

- **اسم الزمان أو المكان:**

اسم الزمان أو المكان مشتق للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه، وقد حاول النحاة القدامى ضبط المسارات الاشتقاقية لهذا الاسم عبر استنباط القواعد من المادة اللغوية التي استقرؤوها، لكنهم اصطدموا بكثرة الألفاظ التي لا تستجيب بالضرورة للقواعد والأحكام المستنبطة، فاضطروا إلى تصنيف هذه الألفاظ ضمن ما أسموه ب (الشواذ)، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده، مع تفسير طبيعة الأحكام، فضلا عن النظر في خصوصية الاستثناءات غير المطردة. يقول السامرائي (2007) في تعريفه لاسم الزمان أو المكان: "اسم المكان هو مكان وقوع الفعل، واسم الزمان هو زمان وقوعه نحو: مضرَب ومجلِس أي: مكان الضرب والجلوس أو زمانهما."[16] ومن خلال هذا التعريف يتضح أن لاسم الزمان أو المكان في الصرافة العربية وزنان قياسيان من الثلاثي هما (مَفْعَل) و(مَفْعِل)، لكن ما يثير الانتباه أكثر هو الفتحة التي وضعت على الراء في (مضرَب)، إذ لا ندري أهي خطأ في الطباعة أم أنها مقصودة؟ فاحترام القاعدة القياسية يقتضي أن يكون الاشتقاق على وزن (مَفْعِل) أي (مَضرِب) لأنه من الثلاثي الصحيح مكسور العين في المضارع. وفي حال كان وضع الفتحة عن قصد، فهذا خير ما يفتتح به هذا

[16] السامرائي فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، الطبعة الثانية، 2007، ص 36.

الفصل الاشتقاقي، حيث يلخص ما يعتريه من اضطراب، إذ يتداخل هنا اسم الزمان أو المكان مع المصدر الميمي من الفعل الثلاثي، وهذا موضوع يثير نقاشا كبيرا في النحو العربي منذ سيبويه إلى يومنا هذا، وإن كان السامرائي يرى أن من باب تيسير العربية، يستحسن اعتماد الصيغة (مفعل) للدلالة المشتركة بين المشتقات الثلاثة (اسم الزمان أو المكان والمصدر الميمي)، وهذا أيضا سيفضي إلى تغليب السياق والتداول. وكما سبقت الإشارة، فقد قعد النحاة لاشتقاق اسم الزمان أو المكان، بحيث يصاغ على (مَفْعَل) قياسيا من الثلاثي مفتوح العين أو مضمومها في المضارع ما لم يكن مثالا، ولكن قد يكون ناقصا (مَرْمى). و يصاغ على (مَفْعِل) قياسيا من كل فعل ثلاثي صحيح الآخر مكسور العين في المضارع أو من المثال (مَوْعِد). لكن النحاة اصطدموا بكثرة المشتقات التي خرجت عما وضعوه من القواعد، وبعبارة أدق يمكن القول إن القواعد التي وضعوها كانت قاصرة وعاجزة عن الإحاطة بما تكلم به العرب وبما استعملوه من أسماء الزمان أو المكان، وهذا ما يؤدي إلى الانتقائية بين اللغات، بل إن التبريرات المقدمة قد تبدو مضطربة في عدة أحيان.

ويطرح الإشكال أيضا عندما نجد المادة اللغوية المصنفة ضمن كتب اللغة والنحو تستحضر ما يخرج عن القاعدة أكثر مما يسوغها من دون اللجوء إلى توضيحات شافية. إذ يطرح إشكال عدم اطراد القاعدة القياسية في العديد من أسماء الزمان أو المكان المتداولة في الكتب. يقول السامرائي (2007): "وشذت ألفاظ نحو: المسجِد والمشرِق والمرفِق وهو موصل الذراع والعضد، والمنبِت والمنخِر بالكسر، وقياسه فتح العين. وجاء المِطبخ والمِربد بكسر

الميم."[17] وما تحدث عنه السامرائي من مكسورات الميم من شأنه أن يوقع في الالتباس والتداخل مع اسم الآلة الذي يصاغ قياسا بكسر الميم. أما جاء مكسور العين بدل فتحها قياسا، سنعالجه في الفقرات الآتية، مستثمرين معطيات الجدول الآتي لتقربنا من هذا الاضطراب الذي يشوب تلكم الظاهرة الصرافية في اللسان العربي:

الفعل	مضارعه	اسم الزمان أو المكان	القياس
سَجَد	يسجُد	مَسجِد	مسجَد
سَقَط	يسقُط	مَسقِط	مَسْقَط
غَرَب	يغرُب	مَغرِب	مغرَب
شَرَق	يشرُق	مَشرِق	مَشرَق
نبَت	ينبُت	مَنبِت	مَنبَت
رَفَق	يَرْفُق	مَرْفِق	مَرْفَق
فَرَق	يفرُق	مَفرِق	مَفرَق
نسَك	ينسُك	منسِك (سيبويه)	منسَك (سيبويه)

وقبل تفصيل الحديث في ما يستخلص من الجدول، نعود إلى فاضل السامرائي الذي يظهر أنه يوافق النحاة في ما ذهبوا إليه بهذا الخصوص معتبرين أن التغيير الحاصل كان له

[17] السامرائي فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، ص 36.

سبب دعا إليه. ويورد ما يزكي قوله من شواهد استقاها من كتب النحاة: "جاء في شرح الرضي على الشافية: قال سيبويه: [لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسما لبيت. يعني أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول: (المَقْتَل) في كل موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكانا دون مكان... ومثله (المَنسِك) إذ هو مكان نُسُك مخصوص، ولو أردت مكان النسك عموما لقلت (منسَك) بفتح السين، وكذا المفرِق لأنه مفرق الطريق أو الرأس، ولو أريد مكان الفرق عموما لقيل (مفرَق)، وكذا المنخِر صار اسما لثقب الأنف ولا يقصد به معنى النخر، ولو قصد ذلك لقيل منخَر بفتح الخاء.] ونحو هذا: المِطبخ والمِربد بكسر الميم فيهما، فالمِطبخ بيت تُطبخ فيه الأشياء وليس مكان الطبخ عموما لقيل (مَطبَخ) بفتح الميم."[18] ويستمر الباحث في جرد أقوال النحاة في هذه الأسماء من دون تعقيب أو تفسير، والغريب أن الأقوال نفسها تتكرر في المصنفات جميعها باختلافات بسيطة، وإن حاول بعضهم تبرير هذه المزاعم، فإنه يقع في الالتباس ويوقع فيه، وكأنها أسماء فرضها السماع والتداول من دون أن يجد لها المقعدون تبريرا واضحا. فمعظم النحاة والصرفيين يجعلون عدم الاطراد في هذه الأسماء مظهرا يتعلق بتغيير الحركة لتغيير الدلالة حينا، وباختلاف لغات القبائل حينا آخر. فقد ورد في الكتاب لسيبويه (ت 180هـ) قوله: " قالوا: أتيتك عند مطلِع الشمس، أي عند طلوع الشمس. وهذا لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون."[19] والغريب أن سيبويه يورد هذا الاختلاف من دون أن يحاول الفصل فيه، ربما لأن هذا الأمر في حينه لم يكن يطرح بإلحاح كما هو الآن بعد أن

[18] السامرائي فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، ص 37. وضمنه قول لسيبويه، الكتاب، الجزء2، ص 248. وشرح الرضي على الشافية، الجزء1، ص 184.

[19] سيبويه، الكتاب، الجزء04 ص90.

بعدت الشقة بيننا وبين العربية المعتمدة في التدوين، أو لأن الموجه للبحث عندهم كان هو المعنى وليست الصيغة الصرفية بالضرورة. كما أن هذا القول فيه تخصيص لاسم الزمان بالكسر دون اسم المكان، وهذا أيضا يحتاج لتبرير، حيث يثبت الاستعمال اطراد الكسر في اسم المكان كذلك. ثم ينتقل سيبويه إلى تمييز دلالي آخر بقوله: " وأما المسجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مسجَد."[20] وهذا أيضا مثار للاضطراب والتردد، فالسجود لا يتحقق بالجبهة فحسب، وإنما بالجبهة واليدين والركبتين ثم بأصابع القدمين. فضلا عن أن مكان السجود غير مقترن ببيت محدد إذ جعلت الأرض كلها مسجدا. وفي اللسان لابن منظور (ت 711هـ): "ابن الأعرابي: مسجَد بفتح الجيم، محراب البيوت؛ ومصلى الجماعات مسجِد، بكسر الجيم، والمساجد جمعها."[21] وتكفي المقارنة بين القولين لكشف الاضطراب الذي ينتاب تعليلات المصنفين في هذه التقسيمات التي قد تحول دون تيسير تعلم العربية وتعليمها، لذلك قد يُفضل تغليب الاستعمال، فتقدم الصيغ الممكنة لاسم الزمان أو المكان من دون تقييدها بخصوصيات الفعل، مما قد يجنب الوقوع في الارتباك؛ ثم بعد ذلك يتم التنويه بوجود أقيسة تقريبية يمكن الاعتماد عليها مثل ما يتعلق بالفعل المثال الواوي الذي يصاغ منه الاسم على زنة (مَفْعِل: موقِف / موعِد...)، والفعل الناقص الذي يصاغ منه الاسم على زنة (مَفْعَل: مرمى / ملهى / مجرى...)، وترك ما دون ذلك للتداول والاستعمال اللذين يَغْلِبان القاعدة في هذا الباب، حتى نتجنب تحميل اللغة ما لا تحتمل عندما نخضعها كرها لتستجيب للقاعدة.

---

[20] سيبويه، الكتاب، الجزء04 ص90.

[21] ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تح عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، الجزء03، ص 252.

أما من غير الثلاثي، فيصاغ اسم الزمان أو المكان مطابقا لاشتقاق اسم المفعول مثل مُلتقى ومُستوْدَع، وهذا ما يفتح الباب مشرعا لإشكال التداخل بين الصيغ، إذ يتقاطع اسم الزمان أو المكان مع اسم المفعول والمصدر الميمي في الصيغة نفسها من غير الثلاثي.

- **اسم الآلة:**

يشتق اسم الآلة للدلالة على ما يعالج به من أدوات، وله أوزان مختلفة، يقدم بعضها على أنه قياسي، بينما يفسر الباقي بالسماع أو يوصف بعدم الاطراد. ويعرفه عباس حسن (ت 1398هـ) بقوله: " اسم يصاغ –قياسيا– من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف – لازما أو متعديا– بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله."[22] وهذا المبحث من أكثر مباحث المشتقات تأثرا بالركام اللغوي القديم الذي اندثر بعد التدوين، واستمرت ملامحه في صورة ما يسمى ب(الشواذ). حيث جعل النحاة للآلة ثلاثة أوزان قياسية وهي (مِفعل / مِفعلة / مِفعال). ومن اللغويين المحدثين من يوسع دائرة الأوزان القياسية لتسع أوزانا أخرى زيادة على الثلاثة المذكورة. يقول السامرائي (2013) عن اسم الآلة: "هو اسم يشتق من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي للدلالة على الأداة التي يحدث بها الفعل مثل حرث الفلاح الأرض حرثا، وآلة الحرث هي المحراث. وقد يشتق من مصدر الفعل اللازم نحو مصباح ومدخنة ومذياع. ويأتي على الأوزان الآتية: مِفْعال، مِفْعل، مِفْعلة، فَعّالة، فِعال، فاعلة، فاعول. وهناك أسماء آلة جاءت على غير هذه الأوزان شذوذا منها: مُفْعُل وفِعالة، وفاعولة، وفَعّال،

[22] عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، الجزء3، ص 333.

ومُفَعِّل، وفاعِل. وهناك أسماء آلة ليست لها أفعال، فهي أسماء جامدة غير مشتقة وهي لا تنضبط تحت قاعدة معينة مثل سكين وسيف وقدوم وفأس وشوكة وقلم ورمح ودرع وغير ذلك."[23]

وفي ما يطالعنا به السامرائي في هذا التعريف ما يزكي الاضطراب السائد في مباحث الصرافة العربية، حيث بدأه بالتركيز على أن اسم الآلة يشتق من مصدر الفعل متعديا أو لازما، لكنه أنهاه بالإشارة إلى أن أسماء الآلة الجامدة ليست لها أفعال. فمن باب أولى يجب الحرص على تأكيد عدم وجود مصادر لهذه الأسماء ما دام المصدر هو أصل الاشتقاق بالنسبة إلى تصور السامرائي.

ومن الملاحظات التي نود تسجيلها بشأن عدم اطراد اسم الآلة أن كتب اللغة والنحو يجب أن تركز على حركة الكسرة المميزة لاسم الآلة في مقابل حركة الفتحة المميزة لاسمي الزمان أو المكان بالنسبة إلى الجذور الثلاثية. وقد انتبه سيبويه (ت 180هـ) لذلك في ما أسماه (هذا باب ما عالجتَ به):" أما المِقص فالذي يُقص به. والمَقص: المكان والمصدر. وكل شيء يُعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك [قولك]: مِحلب ومِنجل، ومِكسحة... وقد يجيء على مِفعال نحو: مِقراض، ومِفتاح، ومصباح."[24] وقد أشار سيبويه إلى تمييز اسم الآلة بكسر الأول قياسا، كما أورد تلميحا إلى ما يحصل من تداخل بين المشتقات مثل اسم المكان والمصدر الميمي. ويورد سيبويه بعد ذلك نماذج لأسماء آلة تستعمل على غير قياس، والحكم نفسه نجده عند الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه للشافية: " الآلة على مِفعل ومِفعال

---

[23] السامرائي محمد فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان (كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية)، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ص 125-126.

[24] سيبويه، الكتاب، الجزء04 ص94-95.

ومِفعلـة، كالمحلـب والمفتـاح والمكسـحة، ونحـو المُسـعُط والمُنخُـل والمُـدُق والمُـدهُن والمُكحلـة والمُحرُضة ليس بقياس."[25] وإذا كانت هذه الآلات لا تطرح إشكالا استعماليا في العصر الحديث لأن أغلبها مهمل ينتظر نفض الغبار عنه وإعادة الرواء له حتى يسهم في إغناء المعجم العربي، فقد رأى سيبويه أن الفصل فيها يتحقق دلاليا، فالمُكحلة بالضم مثلا اسم لوعاء الكحل وحمل الكسر فيها على آلة التكحيل. غير أن الإشكال يكمن في ما يستجد من آلات مستحدثة، ولكن لا ترصدها القياسات الموضوعة في الكتب المتخصصة، فضلا عن نمطية الأمثلة المقدمة برتابة مستهلكة. وإذا سلمنا بوجود حالات للتداخل بين المشتقات، كما ورد في قول سيبويه السابق، فمن الملاحظ أن العديد من أسماء الآلة تتداخل مع صيغ المبالغة، فمنشار مثلا قد تستعمل للمبالغة في النشر كما تدل على الآلة؛ والحكم نفسه ينصب على مفتاح (مفاتيح للخير...) وعلى معظم الأوزان التي اقترحها السامرائي في القول السابق أعلاه. وفي هذا الصدد نجد صيغة المبالغة فعّال التي صيغت عليها أسماء آلات تجد صداها تداولا من قبيل: سخان / خلاط/ كشاف/ خزان/ نقال/ جوال/ عداد / نشاف/ رشاش/ جرار/ نقار/دوار... علاوة على أن هناك وزنا آخر يمكن اعتماده في هذا الباب بفعل كثرة اطراد ما يرد عليه من أسماء يجوز أن تستعمل آلات وهو وزن (فِعال): قطار/ زناد/ حزام/ ستار/ نطاق /سنان/ جراب/ سلاح/ وشاح/ قناع/لجام/ ثقاب/ سراج/ رباط/غطاء/شراع/ وعاء/ خِياط...

وقد يطرح إشكال الفصل بين الأداة والآلة، لكن الجواب يكمن في أن ما ألفنا تقديمه على أنه آلة أيضا لا يخلو من تداخل في هذا الباب، فالإبرة وهي اسم آلة جامد أقرب إلى الأداة منها

[25] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1982، الجزء01، ص 186.

إلى الآلة. والخيط الناظم بينهما هو ما أسماه سيبويه (باب ما يعالج به) إذ كل ما سبق يدخل في باب معالجة أفعال محددة. والحقيقة أن المهتم بقضايا تدريس الصرافة العربية، سيواجه حتما إشكالات تتصل بما يتردد على ألسنة المتعلمين من آلات لا تعمها القياسات المتواضع عليها. كما أن من شأن توسيع دائرة الاشتقاق والصيغ لتشمل كل المستحدثات المعاصرة أن يؤدي إلى إثراء الذخيرة المعجمية للسان العربي. وما دامت المجامع اللغوية قد قبلت آلات مثل (دراجة وسيارة) فمن باب أولى قبول قطار وسراج وجراب، فضلا عن أوزان أخرى مثل (فاعلة: شاحنة/ ناقلة / قاطرة/ ساقية / عازل (مذكر)...) و(فاعول: ساطور/ حاسوب/ بالوعة (مؤنث)...) وهذا ما دفع مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قبول هذه الأوزان جميعها: (مِفْعَل – مِفْعَلة– مِفْعال– فَعّالة– فِعال– فاعلة– فاعول)[26] ويظل الاستغراب قائما من إصرار المصنفات النحوية مقتصرة على الأوزان الثلاثة التقليدية، مما يفضي إلى تقييد استعمال اسم الآلة، وما يتبعه من تضييق على العربية، بدل توسيع قدرتها الاشتقاقية، وتمكينها من الاستجابة لما يستحدث من آلات خصوصا في هذا العصر المتسارع نحو المكننة والرقمنة. وبالموازاة مع جائحة كورونا التي اكتسحت العالم سنة (2020) فقد ظهرت صيغة (فِعالة) لتفرض نفسها من خلال (الكِمامة)، وقس عليها العِمامة والكنانة وغيرها.

تلكم إطلالة على بعض صور عدم الاطراد الصرافي في العربية عموما، على أنني اكتفيت بنماذج محددة، مع أن مباحث الصرافة جميعها تعرف استثناءات لا تطرد مع طبيعة

[26] شوقي محمد أمين والترزي إبراهيم، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934– 1984)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1984، ص 48/46.

القواعد المستنبطة والمادة اللغوية المستقرأة. وسأركز في ما يأتي من فقرات الدراسة على ما يثيره عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية من قضايا تركيبية وصرافية وصواتية.

2- قضايا عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية:

تعرف النسبة في الصرافة بأنها إلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها في أواخر الأسماء، لإفادة التخصيص والتوضيح. وتحدث هذه العملية تغييرات في بنية الكلمة. والاسم الأصلي قبل إلحاق ياء النسبة يسمى (منسوبا إليه)، وبعد اتصاله بياء النسبة يسمى (منسوبا). يقول سيبويه (ت 180هـ): "واعلم أن ياءي الإضافة[27] إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها،[28] فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن. فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياس الجاري في كلامهم. قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس."[29] فالنسبة إذن تتحقق من خلال إلحاق ياءين أولاهما ساكنة وقبلها كسر، وهذا الإلحاق يغير آخر الاسم لزوما، لكن تأثير إلحاق الياءين قد يتجاوز تغيير آخر الاسم إلى إحداث تغييرات أُخَر تطرح إشكالات صرافية وأخرى صواتية وتركيبية. ومن فوائد النسبة في العربية أنها تعكس الطاقة الاشتقاقية التي تعزز ملكة إنتاج الكلام عند متعلم العربية، علاوة على دورها في الإيجاز والتشخيص. كما أن الاسم المنسوب إليه

---

[27] سبقت الإشارة إلى أن النسبة عند سيبويه والمبرد هي الإضافة (هذا باب الإضافة وهو النسب).

[28] ربما المقصود (منتهاه) أي آخره، وإنما سقطت الهاء في الطباعة.

[29] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثالثة، 1988، الجزء03، ص 335.

بعد اتصال الياءين يكتسب صفة تنسب إليه، وهذا ما يجعله يتقاطع مع بعض الصفات الأخرى مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل (أفعل)، لأن هذه الصفات جميعها تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة محددة، والموصوف هو الذي يخصصها ويوضحها، وهذه فائدة النسبة. وسنقف تباعا عند بعض القضايا التي تثيرها النسبة في عدم اطرادها على مستوى الصرافة والصواتة والتركيب.

2-1 قضايا صرافية في عدم اطراد النسبة:

آثرنا البداية بالقضايا الصرافية التي يطرحها عدم اطراد النسبة اعتبارا لكون النسبة مبحثا من مباحث الصرافة العربية، وإلحاق ياء النسبة ببنية الأسماء الأصول يحدث فيها تغييرات ملموسة، وهذه التغييرات لا تتعلق بلاحقة النسبة وما تحدثه آخر الاسم، بل تمتد إلى حشو الكلمة لتحدث تغييرات في صوامتها وصوائتها بالقلب أو بالحذف أو بالإقحام، أو باثنين منها أو أكثر. وحتى نضبط حدود هذه التغييرات كل على حدة نعتمد معطيات الجدول الآتي:

ر.ت	المنسوب إليه	المنسوب المستعمل	القياس	ملاحظات
21	رُدَيْنَة	رُدَيْنِيّ[30]	رُدَنِيّ	تحذف علامة التأنيث وياء التصغير
22	أُمَيّة	أَمَوِيّ	أُمَوِيّ	تحذف علامة التأنيث وياء التصغير، مع إقحام الواو[31]، ولا مبرر لقلب فتحة ضمة الهمزة فتحة

[30] يقول مالك بن الريب في مرثيته الشهيرة: تذكّرتُ مَنْ يبكي عليَّ فلم أجدْ *** سوى السيفِ والرمح **الرُّدينيِّ** باكيا

[31] بالنسبة إلى إقحام الواو، سنفصل الحديث فيه وفي مبرراته في ثنايا الفصول التطبيقية الموالية.

23	أُمَيّة	أُمَييّ/ أميتيّ	أُمَوِيّ	تفكيك إدغام ياء المصغر / لم تحذف علامتا التأنيث والتصغير (ينظر كتاب التصريح الجزء2 ص614
24	بَصْرَة	بِصْرِيّ	بَصْرِيّ	كسر الباء وحقها الفتح
25	فوق	فوقاني	فَوْقِيّ	زيادة الألف والنون
26	بادية	بَدَوِيّ	بادِيّ/ بادَوِيّ	حذف الألف. وفي هذا خلاف سنعود إليه في التحليل.
27	خريف	خَرْفيّ	خَرَفيّ	تغيير بينية الكلمة (تسكين عين الكلمة بدل فتحها)
28	أنْف	أنافي	أَنْفِيّ	زيادة الألف وفتح النون بدل تسكينها
29	ريّ	رازيّ	رَوَوِيّ	حذف الواو وزيادة الزاي تأثرا بلغة فارس
30	صنعاء	صنعانيّ	صنعاويّ	قلب الهمزة نونا بدل واو
31	بحران	بحرانيّ	بحريّ	حفظ ما يستحق الحذف والتغيير
32	شجٍ	شجيّ	شجويّ	تقلب ياء المنقوص واوا إذا كانت ثالثة
33	أخلاق	أخلاقيّ	خُلُقيّ	النسبة إلى الجمع بدل المفرد
34	أخت	أختيّ	أخويّ	عدم حذف علامة التأنيث
35	عبد الدار	عبديّ	عبدرِيّ	النسبة إلى الجزأين بالنحت أو بالفصل بينهما (عبد الداري) (عبدي الدار) حتى لا نوقع في اللبس
36	دَهْر	دُهْرِيّ	دَهْريّ	ضم الدال بدل فتحها
37	عقبة	عقباوي	عقبي	إقحام الألف والواو

38	غزة	غزاوي	غزي	إقحام الألف والواو
39	قوة	قوتلي[32]	قووي	عدم حذف تاء التأنيث وإقحام اللام
40	نور	نورسي	نوري	إقحام السين

باستقراء معطيات الجدول يتضح أن النسبة ليست بالسهولة التي يتوهمها من يختصرها في إقحام ياء مشددة مكسور ما قبلها، لأن هذا الإقحام تنجم عنه تغييرات تؤثر حتما في البنية الصرافية للكلمة. فقاعدة النسبة العامة تقتضي إقحام ياء مشددة مكسور ما قبلها على البنية الصرافية للاسم المفرد المذكر المجرد من كل زيادة؛ فتحذف علامة التأنيث والتثنية والجمع، لكن النسبة في الصرافة العربية تضعنا أمام فروع متعددة تخالف القاعدة. ونظرا لتعدد هذه الحالات المخالفة نجد أنفسنا ملزمين بتحليل وجه عدم الاطراد فيها وتفسيره. فصيغة (فُعَيلة) تستعمل للتصغير، ومن ثم وجبت النسبة إلى الاسم مجردا من التغيير الطارئ للتصغير كما في (ردينة / أمية...) مع حذف علامة التأنيث. وهكذا يمكننا تفسير ما اختلف فيه بشأن النسبة إلى (بني أمية) بالقول (الأَمَويين) أو (الأُمَويين)، فالنسبة الأولى إلى (أَمَة) وهي أصل (أمية بعد التصغير)، وبعد حذف تاء التأنيث، تقحم الواو لملء الحيز الشاغر في الهيكل التطريزي للكلمة. بمعنى أنها " أقحمت استجابة لقيد عروضي يسميه مكارتي وبرانس (1998) McCarthy and Prince قيد الكلمة الدنيا (Minimal Word Constraint)، الذي يشترط في الكلمة القابلة للتصريف في اللغة العربية ألا يقل وزنها العروضي عن قدم (Foot)، وكل قدم يتكون إما من

[32] قوتلي تأثر بالتركية وهي نسبة مركبة من (قوة) واللاحقة (ذو)، بمعنى (ذو القوة).

مقطع ثقيل (Heavy Syllable)، أو من مقطعين خفيفين (Light Syllables)."[33] والقيد نفسه يمكن تعميمه على (أخت / ذات) بحذف علامة التأنيث، ثم إقحام الواو إسوة بالنسبة إلى المذكر (أخ / ذو). وسيأتي تفصيل الحديث عن هذا القيد في الفصل الموالي بحول الله تعالى.

أما بالنظر إلى بعض الخلافات في النسبة مثل(فوقي/ فوقاني) (روحي/ روحاني) فمردها اختلاف كلام العرب وسننهم في النسبة، وقد انعكس هذا الاختلاف على اللغويين الذين سمعوا من متكلمين مختلفين، أو تأثروا بأسباب غالبا ما تكون خارج اللغة نفسها مثل التعصب للمذهب أو السياسة أو الجغرافيا وغيرها. وفي ما يتصل بنسبة (بَدويّ)، فهي مدار خلاف كبير بين اللغويين أنفسهم بسبب تعدد مظانهم بشأنها، فابن يعيش (ت 643هـ)، في شرح المفصل للزمخشري (ت 538هـ) يرى أنه "منسوب إلى (البادية) وأن القياس (باديّ) أو (باديّ) على حد قاض، وقاضية، وغاز، وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسما على (فَعَل) حملوه على ضده، وهو الحضَر، فقالوا: (بدويّ) كما قالوا (حضَريّ)."[34] وهذا المذهب يطرح نقاشا، إذ (باديّ) أو (باديّ) نسبة إلى الاسم المنقوص، وربما عمد إلى حذف الألف خيفة اللبس، كما أن (حضري) قد لا تكون بالضرورة نسبة إلى (حضر) فحسب، وإنما قد تكون نسبة إلى (حاضرة) في مقابل (بادية) وفي كلتا الحالتين يقع الالتباس. أما الاستراباذي(ت 686هـ) فيرى غير ذلك تماما، إذ يزعم أن (بَدَويّ) منسوب إلى البدْو خلافا للقياس، وأنهم فتحوا عينه قياسا على قرينه الحضَر، ويقول في هذا الشأن: " وقالوا: بَدَويّ، والقياس إسكان العين لكونه منسوبا إلى البَدْو، وإنما فتح ليكون

---

[33] الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 142.

[34] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، الجزء03، ص 475.

كالحضري لأنه قرينه."[35] وهذا دليل على أن كل عالم يبني تصوره على ما تراكم لديه من المادة العلمية التي لا تتوفر بالضرورة لغيره. ولعل الاستعمال في منطقة أو فترة زمنية محددة مبرر قوي لترجيح اختيار من دون آخر.

وفي حال المثنى والجمع يطرح إشكال حذف علامتيهما التزاما بالقاعدة، حيث تحذف لاحقتا النوع والعدد عند النسبة لأن لاصقة النسبة تقحم قبل اللاحقتين، فلا يصح أن تسبقها إحداهما، وتتبعها في الوقت نفسه:

مذهب	مذهبيّ	مذهبيّان
مذهبان	مذهبيّ	*مذهبانيّان
مكتبة	مكتبِيّ	مكتبِيّة– مكتبيّتان – مكتبيّات
*مكتبتية	*مكتبانيان	*مكتباتيات

يقول سيبويه (ت 180هـ) في توضيح هذا الأمر ضمن (باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية): "وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معا ولا تثبتان إلا معا. وذلك قولك رجلِيّ ومسلمِيّ.[36] وهنا تتداخل القضايا الصرافية مع التركيبية من حيث بنية الكلمة وعلامة

[35] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 82.

[36] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 372.

الإعراب فيها. فبنية المثنى تعرف زيادة الألف والنون مثل (مكتبان)، والألف علامة رفع المثنى، فلو قلنا في النسبة إلى المثنى (مكتبانيّ) لتنازعت علامتان إعرابيتان وهم الألف والحركة (الضمة)، وهذا لا يجوز، لذلك ينسب إلى المفرد، والأمر نفسه لجمع المذكر السالم.

كما أن الاسم المنسوب يجمع جمع سلامة في التذكير والتأنيث معا، وهذا من التأثيرات التي تحدثها لاحقة النسبة في الأسماء والصفات. وإذا أردت جمع التكسير حذفت ياء النسبة مثل مغربيّ/ مغربيّون / مغاربة. مشرقيّ / مشرقيّون/ مشارقة. لكن النسبة في العربية تواجهنا ببعض الألفاظ التي تحتفظ بصيغة التثنية أو الجمع عند النسبة إليها مثل (بحرانيّ/ بحرينيّ) (أخلاقيّ/ أنصاريّ/ وثائقي/ أنافيّ...) وهي منسوبات يفرضها منطق الاستعمال أكثر من القاعدة، لذلك استمرت في التداول في العربية المعاصرة. مع الإشارة إلى أن بعض التفسيرات تذهب إلى أن (بحريني/ أنصاري) تنسب إلى الجمع لأنه ملحق باسم العلم تمييزا له. عن غيره. وبالعودة إلى معطيات الجدول السابق نجد أن بعض الزيادات في بنية المفرد عند النسبة إنما مردها إلى اختلافات في النطق حرصا على الخفة التي قد تختلف مؤشراتها من لغة إلى أخرى (صنعاني/ صنعائي/ صنعاوي – ري/ رازي/ رووي...). يقول جمال الدين رؤوف(1397هـ): " يجب حذف تاء التأنيث من آخر المنسوب، فتقول: ربيعة رَبَعيّ. وبجيلة بَجَليّ. هذا هو الغالب. وفي نحو أخت الوجهان الإثبات والحذف، فتقول أختي وأخوي. والثاني أجود وهو المشهور. قال في التسهيل(يقصد ابن مالك (ت 672هـ)): والنسب إلى أخت ونظائرها كالنسب إلى مذكراتها، خلافا ليونس (يقصد يونس بن حبيب (ت 182هـ)) في إيلاء ياء النسب التاء. وأما ذات فالنسبة إليها

ذووي لأن النسبة من الأمور التي ترد الأشياء إلى أصولها. كالتثنية والجمع السالم والتصغير."[37] وتحذف تاء جمع المؤنث السالم وألفه عند النسبة، إذ تتم النسبة إلى المفرد المجرد من علامتي العدد والجنس في الغالب الأعم، لكن هذا أيضا لا يخلو من استثناءات، نأخذ الأمثلة الآتية:

20. الهند (بلد): هندِيّ

21. هندات (جمع هند): هندِيّ

وحتى لا يقع التباس بين اللفظين المنسوب إليهما، يتم اللجوء إلى إقحام الواو، أو قلب تاء جمع التأنيث واوا، فنحصل على: هندوِيّ / هنداوِيّ.

ومجمل القول إن التغييرات الصرافية غير المطردة في النسبة تطرح إشكالات تتعلق بالحذف أو بالزيادة أو بهما معا، كما قد تتعلق بحفظ ما حقه الحذف والتغيير. وغالبا ما تفسر هذه الحالات بالرغبة في أمن اللبس أو ابتغاء الخفة مقابل الثقل، لكنها ترجع في الأساس إلى تعدد لغات العرب، وإلى اختلاف منطقها اللغوي عامة.

2-2 قضايا صواتية في عدم اطراد النسبة:

إن لاحقة النسبة في العربية تطرح عدة قضايا ذات بعد صواتي بدءا بالتسمية التي تتأرجح بين النسبة والإضافة. فحين تنسب الكتاب إلى نفسك تقول: (كتابي) بإضافة الكتاب إلى ياء المتكلم، وبما أن لاحقة النسبة ياءان أولاهما ساكنة والأخرى متحركة، فقد يطرح إشكال الجمع بين النسبة والإضافة عند النحاة أمثال سيبويه(ت 180هـ) والمبرد (ت286هـ). يقول الأنباري

[37] جمال الدين رؤوف، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، قم، إيران، طبعة 1397هـ، ص132.

(ت 577هـ): "إنما كانت ياء تشبيها بياء الإضافة لأن النسب في معنى الإضافة، ولهذا كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة؛ وكانت الياء مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسورا ما قبلها توطيدا لها."[38] لكن إسقاط مصطلح الإضافة على النسبة يوقع في اللبس والارتباك لأن الإضافة مرتبطة بمعنى آخر غير النسبة في كتب النحو واللغة. ويقودنا هذا القول إلى تفسير شرط تكسير آخر المنسوب إليه، وهو الحرف الذي يسبق ياء النسبة مباشرة، إذ الراجح في كسره لعامل صواتي يتمثل في مناسبة الياء كما هو الحال في ياء المتكلم وياء المخاطبة. وقد سبقت الإشارة إلى أن تجاور المتماثلات له قواعد وقيود صواتية، عالجتها الصواتة مستقلة القطع مع غولدسميث Goldsmith(1979) من خلال مبدأ حظر تجاور المثلين (مبدأ المحيط الإجباري Obligatory Contour Principle OCP). وهذا ما يفسر إقحام الواو بدلا من الياء في بعض الأسماء عند النسبة إليها مثل: (قرية/ قروِي بدل قريِيّ). يقول الراجحي(1973): "غير أن المسموع في النسب إلى (قرية) هو (قروي) وكان القياس (قريي) والمتبع ما ورد عن العرب مسموعا."[39] والمستفاد من قول الراجحي أن المسموع هو المتبع، وهذا يتناقض مع ما ذهب إليه النحاة في العديد من المسائل، إذ يلجؤون إلى تغليب القياس والقاعدة. يقول مطلوب (1989): " واهتم النحاة بهذا الباب وعقدوا له مباحث تناولت ما جاء قياسا، وأفردوا للمسموع جزءا يسيرا من مباحثهم وسموه (شاذا)."[40] وبتتبع ما جاء

---

[38] الأنباري أبو البركات، أسرار العربية،تح محمد راضي محمد مدكور ووائل محمود سعيد عبد الباري، مراجعة فيصل الحفيان، الإصدار الخامس والتسعون من منشورات مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، 2015، ص 251.

[39] الراجحي عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973، ص 144.

[40] مطلوب أحمد، زيادة الألف والنون في النسب، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد 40، 1989، الجزء01، ص 138.

في القولين السابقين سنكتشف لا محالة اختلافا واضحا في طبيعة النظرة إلى السماع في العربية، فالراجحي يرى أن ما ورد عن العرب مسموعا هو المتبع، بينما يذهب مطلوب إلى أن المسموع لا يعتد به، ويصنف (شاذا).

وتتألف لاحقة النسبة صواتيا من مصوت الكسرة متبوعا بصامتي الياء، وفي حال الوصل في سياق الكلام يتحرك صامت الياء الثانية، كما يلحقه صامت آخر لتصبح البنية المقطعية للاحقة النسبة كما يأتي: [مص ص ص مص ص]. ويتم الإلحاق بسلاسة عندما يتعلق الأمر باسم صحيح، غير أن الأسماء التي تنتهي بحرف لين قد تحدث ثقلا يستدعي تكلفا في النطق نتيجة تتابع ثلاثة متماثلات، مما يفرض اللجوء إلى إجراءات تحقق تخفيف بنية الكلمة، مع تغييرها لزوما. ولعل أكثر هذه الإجراءات ترددا في النسبة هو قلب أولى الياءات الثلاث المجتمعة واوا، على سبيل المغايرة، وغالبا ما تكون هذه الياء هي الأصلية في المنسوب إليه. يقول شاهين (1980): "النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أي حال، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازما وجب قلب أولاها –وهي الياء الأصلية– واوا، على سبيل المغايرة. ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب."[41] لكن إقحام الواو لا يطرد مع الحالات جميعها عندما يتعلق الأمر بتوالي ثلاث ياءات، إذ نجد في العربية ألفاظا تقلب فيها الياء همزة لتفادي الثقل الناجم عن تتابع المتماثلات:

41. سقاية / سقائي

[41] شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة 1980، ص 160.

42. بناية/ بنائي

يقول الاستراباذي (ت 686هـ): "ويجوز ههنا في النسبة قلب الياء همزة لأن الياء تستثقل قبل المجيء بياء النسب، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياسا على سائر الياءات المتطرفة المستقلة بعد الألف، وإن كان بين الألفين فرق، فإنها تقلب ألفا ثم همزة فقلبت هذه أيضا همزة، فقيل: رائي في راي وراية."[42] وقد يقول قائل: إنما احتيج إلى الهمزة لأنها منقلبة عن ياء في الاسم المذكر أصلا (سقاي= سقاء/ بناي= بناء)، والجواب عندنا أن الإشكال متعلق بالياء لا بالهمزة في حد ذاتها، إذ نجد في المقابل: (شقاوِيّ) منسوبا إلى (شقاء/ شقاوة)، والواو لا تقلب همزة على الرغم من أن مسارها الاشتقاقي مواز لما وقع في سقائي وبنائي، فلا تحذف الواو لأنها لا تتسبب في الثقل الذي يحدثه توالي ثلاث ياءات. يقول الاستراباذي (ت 686هـ) في سياق حديثه عن قلب الياء ألفا ثم همزة: "هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب، فقلبت ألفا ثم همزة كما في رداء، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما في رداء وسقاء لأن لياء النسب نوع اتصال، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شقاوة في شقاوي إذ لا استثقال كما كان مع الياءات، وبعضهم يقلب ياء سقاية في النسب واوا لأن الياء المستثقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عموي وشجوي إذا لم تحذف كما في قاضيّ."[43] وفي إطار المفاضلة الصواتية بين الياء والواو والهمزة، يمكن الحديث عن إلحاق الياء للنسبة بدلا من غيرها مثل الواو والألف، ويفسر هذا الاختيار تركيبيا بتحاشي تقدير الإعراب على الألف،

---

[42] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، الجزء02، ص 51.

[43] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 53/52.

وصواتيا بالثقل المتعلق بالواو، ثم شددت الياء حتى لا تستثقل عليها الضمة والكسرة، وتجري عليها علامات الإعراب، وبذلك لا تلتبس بياء الإضافة إلى المتكلم المفرد. يقول الصبان (ت 1206هـ): "ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها، وشددت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها، ولئلا تلتبس بياء المتكلم، ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين."[44]

ومن القضايا التي قد تطرح في باب الصواتة الحديثة ما يتعلق باعتبار المد بالألف فتحة طويلة في كلمات من قبيل (عصا ورحى)، إذ يتم تفسير وجوب قلب الألف واوا لأن الألف في عرف النحاة ساكنة، والياء الأولى في لاحقة النسبة ساكنة أيضا، ومعلوم تعذر اجتماع ساكنين في بنية اللسان العربي. وإذا كان القدماء بهذه الطريقة يكفون أنفسهم إحراج البحث عن حقيقة حروف المد واللين، فإن الصواتة الحديثة بتصورها المبني على اعتبار المد حركتين قصيرتين متتاليتين، فإن تفسير بنية المنسوب في (عصا ورحى) مثلا يتم باللجوء إلى تحليل بنية الكلمة مقطعيا، وتكون النتيجة ما يأتي:

43. عصا + ـِ ي ي = ص مص + ص مص مص + مص ص ص

وتفسير عدم الاطراد يكمن في تتابع ثلاثة مصوتات بعد إلحاق ياء النسب من دون أن يفصل بينها صامت، وهذا ما لا تقبله البنية المقطعية للعربية. ومن ثم يتم اللجوء إلى تعديل صواتي بانزلاق الياء المائعة (شبه الحركة) مع تقصير الحركة الطويلة، لنكون أمام إشكال جديد

[44] الصبان أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح طه عبد الرؤوف سعد، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 1427هـ، الجزء04، ص 249.

يتعلق بتوالي ثلاثة متماثلات، فيطبق مبدأ حظر تجاور المثلين، وتقحم الواو لتحقيق التغاير الصواتي، فنحصل على التمثيل الآتي:

44. عصويّ= ص مص + ص مص+ ص مص ص ص

ومما يطرح أيضا بهذا الخصوص أن إقحام الواو ليس خيارا يتم اللجوء إليه لتجنب توالي المتماثلات، فقد نصادف حالات يطرح فيها هذا الإشكال لكن من دون أن تقحم الواو للتغاير.

45. جرْي + ـِ ي ي = ص مص ص ص مص ص ص= جَرْيِيّ

46. ظبْي + ـِ ي ي = ص مص ص ص مص ص ص= ظَبْيِيّ

نلاحظ إذن أن هناك متماثلات يتم رفضها في سياقات أخرى، بينما تثبت الياء في هذه الحالة. وللمقارنة نشير أولا إلى أن النسبة إلى المؤنث (ظبية) هي نفسها (ظبيي) بحذف علامة التأنيث، وإثبات الياء، بينما في لفظة مماثلة مثل (قرية) تقحم الواو وتفتح عين الكلمة تفاديا لتوالي المتماثلات، وما ينجم عنه من ثقل.

47. قرية + ـِ ي ي = ص مص ص مص ص مص ص ص= قَرَوِيّ

والأمر نفسه يحدث في النسبة إلى بعض الأسماء التي سقطت منها فاء الكلمة مثل النسبة إلى (شية):

48. شية = وِشْيَة + ـِ ي ي = ص مص ص ص مص ص ص= وِشْيِيّ

يقول المبرد (ت286هـ):" وكان سيبويه يقول في النسب إليه: وِشوي على أصله؛ لأنه إذا رد لم يغير الحرف عن حركته. هذا مذهبه، ومذهب الخليل على ما تقدم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها: يدوي في من رد وغدوي في غد في من رد. وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها: وِشيِيّ؛ لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتت الياء لسكون ما قبلها؛كما تقول في النسب إلى ظبي: ظبيي."[45]

ومن القضايا الصواتية التي تحدث ارتباكا في النسبة ما يتصل بما قبل لامه ياء مشددة مثل: هيّن وسيّد ومَيّت وقيّم وبَيّن...

فالعربية تلجأ إلى إسقاط إحدى الياءين، حرصا على التخفيف والتزام قاعدة أقل مجهود. يقول الاستراباذي(ت 686هـ): "اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم: على فيْعِل كميّت، أو على مُفَعِّل كمبيِّن، أو على أفيْعِل كأسيد، أو على فُعَيِّل كحمير أو على غير ذلك، لكراهتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل، وكان الحذف في الآخر أولى."[46] لكن قد نجد أن العربية تقحم الواو لتكسير تتابع المتماثلات، وفي هذه الحالة فإن لام الكلمة تفصل الياء المشددة الأصلية عن

[45] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994، الجزء03، ص 157/156.

[46] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 32.

ياء النسبة المشددة، وهذا لا يخلق عسرا كبيرا في التحقق النطقي، فضلا عن أن منسوبات من قبيل: بيْينيّ قد توقع في اللبس، إذ تضعنا أمام منسوب إليهما مختلفين: بينْ وبيّن.

ونسدل الستار عن قضايا عدم اطراد النسبة صواتيا بالإشارة إلى ما ينتاب بعض الأسماء الممدودة من اضطراب في تفسير سلوك لاحقة النسبة حين تلتصق بها، وما يترتب عن اختلاف تصورات النحاة بشأنها. فحين تكون همزة الممدود منقلبة عن واو أو ياء في الأصل أو زيدت للإلحاق بحسب تصور القدماء، فإن إلحاق ياء النسبة ينجم عنه حفظ الهمزة أو حذفها بحيث تقحم الواو لتكملة المقطع الصوتي وتصحيحه. وقد اختلف النحاة بشأن هذين الإجراءين، فسيبويه (ت180هـ) يقول: "وقالوا في غداء: غداوي، وفي رداء: رداوي، فلما كان من كلامهم قياسا مستمرا أن يبدلوا الواو مكان هذه الهمزة في هذه الأسماء استثقالا لها، صارت الواو إذ كانت في الاسم أولى؛ لأنهم قد يبدلونها وليست في الاسم فرارا إليها، فإذا قدروا عليها في الاسم لم يخرجوها، ولا يفرون إلى الياء لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه؛ لأن الياء تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربع ياءات، لأن فيها حينئذ ثلاث ياءات، والألف شبيهة بالياء فتضارع أميي؛ فكرهوا أن يفروا إلى ما هو أثقل مما هم فيه، فكرهوا الياء كما كرهوا في حصى ورحى."[47] يتضح إذن أن سيبويه يفسر قلب الهمزة واوا وفق تصور صرف–صواتي، إذ يرى أن هذا القلب يراعى فيه الرجوع إلى الأصل في الأسماء حرصا على الخفة وتجنب الاستثقال الذي ينجم عن تتابع المتماثلات، فضلا عن اعتباره الألف مضارعة للياء، مما قد يولد توالي أربع ياءات، وهذا كله يفسر اللجوء إلى الواو بدل الياء. وفي تفسيره لتغيرات همزة الممدود

[47] سيبويه، الكتاب، الجزء03، ص 349.

يقول خالد الأزهري النحوي (ت 905هـ): "فإن كانت للتأنيث قلبت واوا ك: صحراوي، لكون الهمزة أثقل من الواو، ولم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة... أو كانت أصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها بأصالتها... ومنهم من يقلبها واوا استثقالا، والأجود التصحيح... أو كانت بدلا من أصل نحو كساء أصله كساو، قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة، فالوجهان السلامة والقلب فيهما، فتقول كسائي بالتصحيح، وكساوي بالقلب واوا، رجوعا إلى الأصل، وعِلباوي بالقلب واوا تشبيها بألف التأنيث، وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالأصلية."[48] وهذا القول يعكس بجلاء مدار الاضطراب الذي يلاحظ في تصورات النحاة لمجموعة من القضايا الصرافية ضمن مبحث النسبة تحديدا، فالأزهري يقول مع سيبويه بقلب الهمزة واوا رجوعا إلى الأصل (كساو)، لكنه يزيد وجها ثانيا يتعلق بإبقاء الهمزة تصحيحا على القياس. وما نراه في هذا الباب تجاوزا لهذا الاختلاف هو نفسه ما نجده عند بعض الباحثين المحدثين المهتمين بالصواتة، أي إقحام الواو لملء العنصر الشاغر في المقطع الصوتي؛ يقول الجوابرة علي سليمان (2007): "والذي نرجحه هنا حذف الهمزة ثم تقحم الواو لتصحيح المقطع الصوتي فحين ننسب إلى رداء فنقول رداوي وإلى كساء نقول كساوي وإلى سماء نقول سماوي وذلك لأننا إذا قلنا ردائي وكسائي وسمائي، أحسسنا بأن صوت الهمزة ثقيل حين النطق، ومن ثم يقلب إلى ما هو أخف منه وهو الواو وبعض الباحثين ينظر إلى هاتين الصورتين على أنهما لهجتان أي من ينطقونه بالهمزة بعد

[48] الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، الجزء02، ص 598.

الألف لا ينطقون بالواو والعكس بالعكس."[49] ويبدو أن معيار الخفة والثقل هو نفسه المعتمد في التصورات القديمة والحديثة معا، لكن من الناحية العملية فالقول بإقحام الواو لتصحيح المقطع الصوتي يغني عن التفسيرات الجانبية المتعلقة بالقلب والحذف وغيرها.

2-3 قضايا تركيبية في عدم اطراد النسبة:

يُحدث إلحاق ياء النسبة آخر الاسم تغييرات عدة منها ما هو تركيبي محض ومنها ما هو متداخل بين التركيب والصرافة والصواتة. فمعلوم أن تشديد ياء النسبة إنما كان لغرضين يتصل كل منهما بالآخر: أولهما تمييز ياء النسبة عن ياء الإضافة إلى المتكلم غير المشددة، والغرض الآخر هو ظهور علامات الإعراب على الياء المشددة في مقابل تقديرها على ياء المتكلم، ولعل هذا الاختلاف ينعكس صرافيا على طبيعة الياء بين من يعدها حرفا لا محل له من الإعراب، ومن ينظر إليها باعتبارها اسما في موضع جر بالإضافة. والحقيقة أن التمييز بين ياء المتكلم وياء النسبة يقتضي الوقوف عند العناصر الآتية:

- ياء المتكلم غير مشددة وياء النسبة مشددة
- ياء المتكلم تلحق الاسم والفعل والحرف نحو قلمي، ضربني، مِنِّي، ولذلك تقحم النون التي يصطلح عليها بأنها للوقاية في الفعل.[50]

---

[49] الجوابرة علي سليمان، التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، رسالة دكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة موتة، الأردن، 2007، ص 164/163.

[50] فالفعل مهما كان زمنه لا يقبل الكسر، وإذا اتصل بياء المتكلم أقحمت نبينه وبينها نون مكسورة تقيه من الكسر، وسميت نون الوقاية، لكن هذه النون تحضر في بعض الأحرف أيضا مثل (إنّ وأخواتها جوازا في بعضها (لعل لكن إن أن لكن) ووجوبا في (ليت)، وفي حرفي الجر (عن ومن).

- يعرف المنسوب ب (لام التعريف) (الكتابيّ)، أما المضاف إلى ياء المتكلم فلا يقبل سابقة التعريف لأنه معرف بالإضافة.
- ياء النسبة حرف مشدد وياء المتكلم ضمير.
- ياء النسبة لا محل لها من الإعراب، وياء المتكلم قد تكون في محل نصب أو في محل جر. وإن كان بعض النحاة يرى أن ياء النسبة اسم في موضع جر بالإضافة.

وباختصار فلا يمكن تخفيف ياء النسبة حتى لا تلتبس بياء المتكلم، فتستثقل عليها الضمة والكسرة لأنها خفيفة وما قبلها مكسور، ثم إنها قد تلتبس بياء المنقوص فيعتريها الحذف إذا لحقها تنوين الكسر أو الضم.

ومن القضايا التركيبية التي تثيرها النسبة عموما ما يتصل بكون المنسوب يصير صفة، وبذلك يتداخل تركيبيا مع صفات أخرى مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. يقول الاستراباذي (ت 686هـ): "واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلى المجرد عنها كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلا كنها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات، إما هو أو متعلقه نحو: مررت برجل تميمي، وبرجل مصري حماره، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني

متعلقه، مثل سائر الصفات المذكورة، ولا يعمل في المفعول به."[51] وبذلك يستنتج أن ياء النسبة تنقل الاسم إلى صفة تؤثر داخل التركيب، فترفع ما بعدها على الفاعلية مثل الصفة المشبهة، فنقول:

49. تعرفت إلى رجل مغربي أصله. (أصل فاعل للمنسوب مغربي).

50. تعرفت إلى رجل مغربي.(المنسوب مغربي يحمل ضميرا مستترا تقديره هو فاعل).

يقول سيبويه (ت 180هـ) في (باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها): "وكذلك: أقرشي قومك؟ وأقرشي أبواك؟ إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم."[52]

ومعلوم أن (حسن وكريم) صفتان مشبهتان باسم الفاعل ترفعان ما بعدهما على أنه فاعل. وانسجاما مع ما نبحث فيه بشأن عدم اطراد مباحث النسبة في الصرافة العربية، فإن عمل الاسم المنسوب فيه خلاف بين القدماء ممن أشرنا إلى بعضهم (سيبويه والاستراباذي وغيرهما) ممن يرون أن المنسوب يعمل عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل، وبين بعض المحدثين الذين يقولون بأن عمله إنما ينصرف إلى رفع نائب الفاعل على أنه شبيه باسم المفعول. يقول الغلاييني (1994): "ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات، الأول لفظي وهو إلحاق آخر الاسم ياء مشددة،

[51] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، الجزء02، ص 13.

[52] سيبويه، الكتاب، الجزء02، ص 36.

وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء. الثاني معنوي وهو جعل المنسوب إليه اسما للمنسوب. الثالث حكمي: وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائبية عن الفاعل، لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول. فإذا قلت: (جاء المصري أبوه)، فأبوه نائب فاعل للمصري. وإذا قلت: (جاء الرجل المصري)، فالمصري يحمل ضميرا مستترا تقديره: (هو) يعود على الرجل. لأن معنى (المصري): المنسوب إلى مصر."[53]

فإذا كان الاستراباذي يقول إن المنسوب لا يعمل في المفعول به لأنه بمعنى اللازم، مما يؤكد ما ذهب إليه باعتبار المنسوب مضارعا للصفة المشبهة، ومن المتعارف عليه أن الفعل اللازم إذا صيغ منه اسم المفعول، فإنه لا يرفع نائب الفاعل مفردا، بل قد يكون نائب فاعله شبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور. فنقول (منسوب إليه). وبذلك يمكننا القول إن الغلاييني في قوله السابق غلب منطق الدلالة والمعنى الصرافي لأن (المنسوب) صيغة اسم مفعول. لكن هذا أيضا يوقع في اللبس إذ كما نقول عن (مغربي) منسوب إلى المغرب، فيمكن القول إنه (منتسب) إلى المغرب، وبذلك نكون أمام اسم فاعل بدل اسم مفعول. ثم إن من شأن تعميم ما ذهب إليه الشيخ الغلاييني أن يوقعنا في مظاهر أخرى للاضطراب. إذ يمكن القول إن (جميل وجهه) (موصوف بالجمال) أو متصف بالجمال.

[53] الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،الطبعة الثلاثون، 1994، الجزء02، ص 71.

ومن التغييرات التركيبية التي تنجم عن إلحاق ياء النسب بالأسماء وإخراجها إلى حيز الصفات، أن أسماء العلم التي تعد معارف تصبح قابلة للتنكير وإدخال لام التعريف بعد اتصال لاحقة النسبة بها. فنقول:

51. محمدِيّ/ المحمدِيّ

52. فاطمِيّ/ الفاطمِيّ.

خلاصة

أثرنا في الفصل الثالث جملة من القضايا والإشكالات المتصلة بعدم اطراد النسبة في الصرافة العربية. وقد سلكنا في عرض هذه القضايا طريقة استنباطية انطلقنا فيها من رصد بعض قضايا عدم اطراد الصرافة عموما، قبل الانتقال إلى ما يتعلق بالنسبة تحديدا. واسترنا في طرحنا بافتراض مفاده أن عدم اطراد ظواهر الصرافة ليس مرده (شذوذ) هذه الظواهر، كما جرت العادة في حكم النحاة القدامى، بل يمكن تفسير عدم اطرادها بقصور في القواعد التي تحكمها، أو إن تلكم القواعد خضعت لموجهات ليست بالضرورة علمية محضة، وإنما تم فيها الاستناد إلى معايير تصنيفية تقصي مواد لغوية مهما بلغت من الفصاحة والاستعمال. وغالبا ما يتم تعليل استثناء هذه القضايا بتحري أمن اللبس، أو هروبا من الاستثقال إلى الخفة. لكن الهروب من اللبس في حد ذاته غالبا ما يوقع في اللبس والتداخل، ويبقى الحل رهينا بالمزاوجة بين القياس اللغوي من جهة، والقياس الاستعمالي من جهة أخرى. وفي ثنايا عرضنا لقضايا عدم الاطراد الصرافي في اللسان العربي توقفنا عند ظواهر بعينها باعتبارها عينات قد تسعفنا في تفسير عدم الاطراد بصفته ليس نقصا أو لحنا، وإنما هو مظهر لتنوع الاستعمال بين لغات العرب، وهذا

الاستعمال هو ما ضمن استمرار العديد من القضايا غير المطردة إلى أيام الناس هذه. ومن القضايا التي رصدناها نذكر:

- عدم الاطراد في أصل الاشتقاق وفرعه.
- بعض مظاهر عدم الاطراد في الأفعال.
- بعض مظاهر عدم الاطراد في الأسماء والصفات.

وانطلاقا من كون النسبة هي موضوع بحثنا أولا، ثم باعتبارها من أكثر ظواهر الصرافة العربية تأثرا بعدم الاطراد، فقد أفردنا لها المحور الثاني من الفصل الثالث. وبدأنا هذا المحور بتحديد مفهوم النسبة وكيفية تحققها في بنية الكلمة العربية، لنخلص إلى أن طبيعة المادة اللغوية العربية تجعل زيادة لاحقة النسبة تتم بسهولة ويسر في ألفاظ معينة، لكنها لا تستجيب للقياس الموضوع في حالات أخرى متعددة، مما يطرح بإلحاح مسألة عدم الاطراد. وسعيا منا إلى تدقيق طبيعة القضايا التي يثيرها عدم اطراد النسبة، فضلنا تقسيم هذه القضايا منهجيا إلى قضايا صرافية وأخرى صواتية ثم ثالثة تركيبية. مع العلم أن هذا التقسيم لا يعني انفصالا تاما بين هذه المستويات، وإنما هو إجراء تنظيمي منهجي فقط، إذ نجد هذه القضايا متداخلة في الغالب الأعم، ويصعب من ثم الفصل بينها.

وسنعمل في الفصل الرابع على تحليل بعض النماذج التمثيلية للنسبة، مع محاولة تفسير ما ينتابها من عدم اطراد وفق تصور صرف–صواتي يستند إلى معطيات الصرافة التطريزية المبنية على نتائج الصواتة مستقلة القطع.

الفصل الرابع: محاولة في تفسير عدم اطراد النسبة

تمهيد

تناول النحاة العرب القدامى موضوع النسبة في الصرافة العربية، وأفردوا له فصولا ومباحث، ووقفوا عند ما يثيره من قضايا تتعلق بكيفية تحقق النسبة إلى مختلف الأسماء بحسب خصوصية كل منها، كما قسموا المنسوبات بحسب انضباطها للقواعد الموضوعة أو عدمه، فتحدثوا عن القياس في النسبة وعن السماع و(الشذوذ) فيها. وسار غالبية اللغويين المحدثين على نهج النحاة القدامى في طرحهم لقضايا النسبة، وفي تصنيفهم لتلكم القضايا. غير أن الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها بهذا الخصوص هي أن معظم هذه الدراسات تتوقف عند حدود الوصف، ولا تعمل على تفسير سلوك النسبة في الصرافة العربية، ولعل ذلك هو السبب في كون المؤلفات اللغوية تراكم الأمثلة والأحكام نفسها من دون جدة، حتى ليكاد المهتم بالصرافة وبالنسبة تحديدا يخال أن ما يمكن قوله قد قيل، فلا داعي للتفكير في هذه القضايا. لكن الحقيقة أن مساءلة العديد من المنسوبات في كيفية تحققها يفضي لا محالة إلى إعادة النظر في هذه الأحكام التي تعمم اعتباطا، وتجعل تعليم النسبة أمرا لا يخلو من مغامرة. وأعيد تأكيد أمر سبق وأشرت إليه، وهو أن تعميق النظر في قضايا الصرافة العربية لا يعني البتة اتهاما أو قدحا في التراث النحوي العربي، فما أنتجه النحاة بالوسائل التي أتيحت لهم لا يسمح بالتنقيص منه أو ممن أنتجوه، وإن كانوا أفضل من المحدثين حالا بفعل احتكاكهم بأصول العربية وبينابيعها. وما يمكن مساءلته في هذا الخصوص هو المنهج المعتمد عند القدماء والمحدثين معا؛ فغالبا ما يتوقف عند حدود الوصف، فلا ينفذ إلى كنه المسائل المطروحة للنقاش؛ وهذا القصور في التفسير قد يسيء إلى التراث أكثر مما يضمن استمراره. واستثمارا لمختلف هذه المعطيات،

وإيمانا منا بتراكم المعارف وتكامل النظريات والتصورات، نراهن في هذا الفصل على محاولة تفسير بعض قضايا النسبة في اللسان العربي اعتمادا على ما أفرزته التصورات اللسانية الحديثة مرتكزين تحديدا على نتائج الصرافة التطريزية (La morphologie prosodique) باعتبارها محطة بارزة في مسار الصرف– صواتة التوليدية، والتي لا يمكن الاشتغال عليها في معزل عن الصواتة مستقلة القطع (La phonologie auto–segmentale). مع الانفتاح كذلك على معطيات النظرية الأمثلية (La théorie de l'optimalité)، وتحديد بعض القيود المتحكمة في اشتغال النسبة، وما ينجم عن صرامة هذه القيود من حالات لا ترصدها القواعد والأحكام الموضوعة.

1- أثر لاحقة النسبة في البنية المقطعية للاسم في اللسان العربي

إن إقحام لاحقة النسبة في آخر الأسماء ليس بالسهولة والنمطية التي يقدم بها هذا المبحث في كتب اللغة، بل إن هذا الإقحام تنجم عنه عدة تغييرات، كما قد يتسبب في اضطرابات على المستوى المقطعي، خصوصا حينما يتعلق الأمر بأسماء بعينها مثل المنقوص والممدود والمقصور، أو أسماء تختل بنيتها الجذرية باستحضار قيد الكلمة الدنيا، إذ يسفر ذلك عن بنية غير متآلفة صوتيا، مما يستدعي إجراءات تصحيحية للبنية المقطعية عبر التخلص من مسببات الاضطراب بالحذف أو القلب أو الإقحام بما يستجيب لطبيعة المقاطع العربية وتآليفها. وسنحاول في هذه الفقرة رصد بعض مظاهر التغييرات التي تحدثها لاحقة النسبة في البنية المقطعية للأسماء العربية.

يمكن اعتبار المقطع وسيطا بين الصوت المفرد والكلمة المؤلفة من صوتين فأكثر، فهو كتلة صوتية تنطق مستقلة عما يسبقها أو يليها، وتحدث بضغطة واحدة، كما قد يسبقها صامت أو تنتهي بصامت أو بحركة قصيرة أو طويلة. وبذلك تتحقق أنواع المقاطع في العربية كما في سائر الألسن، مع احتفاظ اللسان العربي بخصوصيته من حيث عدد المقاطع ونوعها. يقول شاهين (1980) في تصوره للمقطع: "هو مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي. فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن ينتج إيقاعا يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة."[1] فالمقطع إذن يستلزم وجود صامت وصائت على الأقل، ويستجيب لطبيعة اللسان وكيفية تأليف بنيته، فضلا

[1] شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 38.

عن كونه يحدد إيقاعيا بنتيجة ضغطة تدفق الهواء من الرئتين. فنطق كلمة (جَلَسَ) بطريقة متأنية يجعلنا نشعر بثلاث ضغطات للحجاب الحاجز على الصدر، هذه الضغطات الثلاث تقابلها ثلاثة مقاطع (ج ـَ / ل ـَ /س ـَ)، بينما عبارة (لن يجلسَ) تقابلها أربعة مقاطع (ل ـَ ن/ ي ـَ ج/ ل ـِ/ س ـَ)، فيما نحصل على ثلاثة مقاطع لعبارة (لم يجْلسْ) (ل ـَ م/ ي ـَ ج/ ل ـِ س). ويقول كمال الدين حازم علي (1999): "ولا يوجد في الدراسات الحديثة تعريف للمقطع الصوتي يصدق على جميع لغات البشر، والسبب في ذلك هو اختلاف تلك اللغات في النظام المقطعي، فتعريف المقطع الذي يتلاءم مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة العربية الفصحى هو: عبارة عن قمة إسماع –حركة–، وهذه القمة قد تكون مقطعا مستقلا، وقد تكون جزءا من مقطع يتكون منها ومن صامت قصير، أو صامتين قصيرين، أو ثلاثة صوامت قصار، أو صامت قصير وصامت طويل، أو صامتين قصيرين وصامت طويل."[2] وقد رصدت الدراسات اللسانية مقاطع العربية وصنفتها إلى أنواع. ويمكن النظر إلى هذه المقاطع من خلال تقسيمها في البدء إلى مفتوحة ومغلقة؛ فالمفتوح ينتهي بصائت قصير أو طويل، أما المغلق فينتهي بصامت أو اثنين. أما باعتبار معيار الطول والقصر، فنحصل على المقاطع الآتية، (مع الإشارة إلى أننا سنستعمل الرموز الآتية: [ص صامت / مص مصوت (صائت)/ ق قصير/ ط طويل]:

- ❖ مقطع قصير مفتوح (ص+ مص) : بَ/ جَ/ سَ...
- ❖ مقطع قصير مغلق(ص+ مص+ص): كَمْ /مَنْ/ لَنْ/ كُنْ/ سَلْ...

[2] كمال الدين حازم علي، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص 88.

❖ مقطع طويل مفتوح (ص+ مص +مص) ما/ لا/ في/ ذو/...

❖ مقطع طويل مغلق بصامت (ص مص+مص+ ص) ويتحقق في حال الوقف باعتباره المقطع الأخير في ملفوظات من قبيل: (أجم/**عين** / احت/**مال** / يلع/**بون**).

❖ مقطع قصير مغلق بصامتين (ص+مص+ ص+ص) ويتحقق كذلك في حال الوقف باعتباره المقطع الأخير في ملفوظات من قبيل (شَعْبْ/ صَوْتْ/ بِنْتْ).

وعند اتصال لاحقة النسبة بآخر المنسوب إليه، تحدث ولا شك اضطرابا في بنيته المقطعية الأصلية، وهذا ما سنتناوله في ما يأتي:

ومن باب التدقيق وحصر مجال الدراسة، نوضح أننا سنكتفي بالمنسوبات التي تتعلق بالياء من دون التركيز على النسبة بإقحام لواحق أخرى مثل الزاي أو اعتماد بعض المشتقات للدلالة على النسبة مثل صيغ المبالغة واسم الفاعل وغيرها...

وهنا نعيد التأكيد أن النحاة العرب تتبعوا سلوك ياء النسبة، وتناولوا مختلف التغيرات التي تلحقها على المنسوب إليه بحسب طبيعته الصرف–صواتية، وتوقفوا عند أسباب اعتماد الياء دون غيرها، كما عملوا على تبرير تشديدها، وكسر ما قبلها. يقول ابن يعيش (ت 643هـ): "فإن قيل: لم كانت الياء هي المزيدة دون غيرها؟ فالجواب أن القياس كان يقتضي أن تكون أحد أحرف المد واللين لما تقدم من خفتها؛ ولأنها مألوف زيادتها، إلا أنهم لم يزيدوا الألف؛ لئلا يصير الاسم مقصورا، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخف من الواو، فزيدت... وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين: أحدهما أن لا تلتبس بياء المتكلم، والثاني أنها لو لحقت خفيفة، وما قبلها

مكسور؛ لثقل عليها الضمة والكسرة، كما ثقلتا على القاضي والداعي، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحصنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة؛ لسكون الياء الأولى. وإنما كان ما قبلها مكسورا لأمرين: أحدهما أنها مدة ساكنة، وإنما ضوعفت خوف اللبس، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه.الأمر الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها، لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنى، فكانت الكسرة أخف من الضمة، فعدلوا إليها."[3] فقد برر ابن يعيش زيادة الياء مقارنة بالياء والواو، فضلا عن الإشارة إلى كون القياس يقتضي زيادة حرف لين جريا على عادة العرب في كلامهم، كما برر تضعيفها حتى لا تلتبس بياء المتكلم أو بياء المنقوص، أما كسر ما قبلها فلأن الكسرة القصيرة مناسبة للكسرة الطويلة (ياء المد)، ثم إن الكسرة أخف من الضمة، أما الفتحة فقد استبعدت حتى لا يلتبس المنسوب بالمثنى.

وما يهمنا أكثر بهذا الخصوص أن لاحقة النسبة في العربية لا تمثل مقطعا مستقلا يمكن إقحامه آخر الاسم، ولكنها تندمج مع البنية المقطعية الأصلية لتؤثر في عدد المقاطع المؤلفة لها وفي نوعها. نأخذ الأمثلة الآتية:

- ❖ مَكْتَب = في حال الوقف مقطعان: (مَكْ + تَبْ)= (ص + مص+ ص)+ (ص + مص+ ص). أما في حال التنوين بالضم مثلا فنحصل على ثلاثة مقاطع:(مَكْ + تَ +بُنْ)= (ص + مص+ ص)+(ص + مص)+ (ص + مص+ ص). وعند إلحاق ياء النسبة نحصل على:

[3] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء03، ص 4439/438.

❖ مَكْتَبِـيّ = فـي حـال الوقـف ثلاثـة مقـاطع: (مَـكْ + تَ+ بِـيْ)= (ص + مـص+ ص)+(ص + مص)+ (ص + مص+ ص). وفـي حـال التنـوين بالضـم، ستكون من أربعة مقاطع، كما يأتي: (مَكْ + تَ+ بِيْ+ يُنْ)= (ص + مص+ ص)+(ص + مص)+ (ص + مص+ ص)+ (ص + مص+ ص).

والملاحظة التي تبدو للعيان هي أن إقحام لاحقة النسبة في اسم صحيح مثل (مكتب)، تنجم عنه زيادة مقطع واحد سواء أتعلق الأمر بالوقف أو بالحذف. لكن ليس بالسهولة الظاهرة، فلا يتعلق الأمر بالمقطع نفسه، بل تتغير بنية الكلمة مقطعيا. وتزداد حدة التغييرات عندما نكون بصدد منسوبات إلى أسماء مقصورة أو ممدودة؛ حيث تنشأ صعوبة عن إلحاق ياء النسبة بهذه الأسماء جراء توالي ثلاثة أحرف لينة على الأقل. وعلى سبيل المقارنة بين هذه الأسماء وسابقتها الصحيحة، نتأمل ما يأتي:

❖ عصًـا = فـي حـال التنكيـر مقطعـان: (عَ + صَـنْ)= (ص + مـص)+ (ص + مص+ ص). وعند إلحاق ياء النسبة نحصل على:

❖ عصــوِيّ = فــي حــال الوقــف ثلاثــة مقــاطع: (عَ + صَ+ وِيْ)= (ص + مص)+(ص + مص)+ (ص + مص+ ص). وفي حال التنوين بالضم، ستكون من أربعة مقاطع، كما يأتي: ((عَ + صَ+ وِيْ+ يُنْ)= (ص + مص)+(ص + مص)+ (ص + مص+ ص)+ (ص + مص+ ص).

وهنا نتساءل عن إقحام الواو. ما هي المبررات التي تفسر هذا الإقحام؟ ونشير في إجابتنا عن هذا السؤال إلى أن هذا الإقحام ناتج عن اضطراب صوتي ومقطعي:

❖ عصا + ـِ ي ي

وهذا التركيب غير مقبول صواتيا، لذلك تقحم الواو لتصحيحه لأن الألف مصوت طويل لا ينسجم مع الكسرة، والواو اللينة تقبل الكسرة وتغني عن توالي ثلاث ياءات في حال تعويض الألف بالياء. وسنحاول تفسير إقحام الواو في النسبة إلى مجموعة من الأسماء وفق تصور الصرافة التطريزية في الفقرات الموالية من البحث بحول الله وتوفيقه.

❖ شَـجٍ (ي): فـي حـال التنـوين مقطعـان: (شَ+ جِـنْ)= (ص + مـص)+(ص + مص+ ص).

❖ شجوِيّ: في حال الوقف ثلاثة مقاطع: (شَ + جَ+ وِيْ)= (ص + مص)+(ص + مـص)+ (ص + مـص+ ص). وفـي حـال التنـوين بالضـم، سـتكون مـن أربعـة مقـاطع، كمـا يـأتي: ((شَ + جَ+ وِيْ+ يُـنْ)= (ص + مـص)+(ص + مـص)+ (ص + مص+ ص)+ (ص + مص+ ص).

ويأتي إقحام الواو هنا استجابة لمبدأ صرف–صواتي في بناء الكلمة وهو ما يعرف بقيد الكلمة الدنيا، وهذا ما سنعمل على توضيحه في ما يستقبل من فقرات هذا البحث في إطار الصرافة التطريزية، والحاجة إلى ملء الموضع الشاغر في الهيكل التطريزي للكلمة.

❖ ساعٍ (ي): مقطعان (سا + عِنْ) (ص + مص + مص) + (ص+ مص +ص).

❖ سـاعِيّ:مقطعـان فـي حـال الوقـف (سـا + عِـيْ) (ص+ مـص + مـص) + (ص +مص+ص)، وثلاثـة مقـاطع فـي حـال التنـوين بالضـم مثلا (سـا + عـيْ + يُنْ) (ص + مص + مص) + (ص + مص +ص) + (ص + مص+ ص).

❖ ساعَوِيّ: ثلاثة مقاطع في حال الوقف: (سا+ عَ+ وِي) (ص + مص + مص) + (ص + مص) + (ص + مص+ ص). وأربعة مقاطع في حال التنوين بالضم مثلا: (سا + عَ+ وِيْ+ يُنْ) (ص + مص + مص) + (ص + مص) + (ص + مص +ص) + (ص + مص+ ص).

2- تفسير سلوك لاحقة النسبة في ضوء الصرافة التطريزية

أشرنا في ما تقدم من البحث إلى أن لاحقة النسبة في العربية تتألف من ياء مضعفة مكسور ما قبلها، وهكذا تقدم في صورتها العامة، أي إنها على هذه الصورة [ـِ ي ي]، مع ما يلحقها من تنوين أو من العلامات الإعرابية. كما تم التأكيد أن لاحقة النسبة تؤثر في بنية الكلمة المنسوب إليها، فتتغير بنيتها ككل، إذ تحذف منها لواحق العدد والجنس (النوع)، وهذا راجع إلى أن هاتين اللاحقتين تلصقان بالاسم بعد ياء النسب التي تسبقهما في الرتبة، وتتحول بذلك لاصقة النسبة إلى حشو يقحم داخل الكلمة. فضلا عن أن بعض الحالات تقتضي تغييرات أُخَر بالحذف أو القلب أو بكليهما؛ أو بالزيادة والإقحام. ولتوضيح عملية الإقحام وما ينجم عنها من تغييرات سننطلق من معطيات الصرافة التطريزية (مكارثي McCarthy 1979)، التي لا يمكن إغفال جذورها المتصلة بالصواتة مستقلة القطع مع جون كولدسميث (John Goldsmith 1976)، وما يدفعنا لتبني هذا التصور هو كونه يستجيب لخصوصية صرافة الألسن غير السلسلية مثل اللسان العربي، مع الإشارة إلى أن الصواتة مستقلة القطع تعد أصلا لانبثاق الصرافة التطريزية، حيث عمل رواد هذا الاتجاه اللساني على تدارك ما نجم عن إهمال المقطع في الصواتة التوليدية المعيار مقترحين بدائل تستحضر الصوامت المركبة والنغم وتمثلها في شكل

متعـدد الخطـوط، مـع فصـل الطبقـة النغميـة عـن الطبقـة القطعيـة. وفـي هـذا الصـدد سـنتناول التمثيلات التطريزية الآتية:

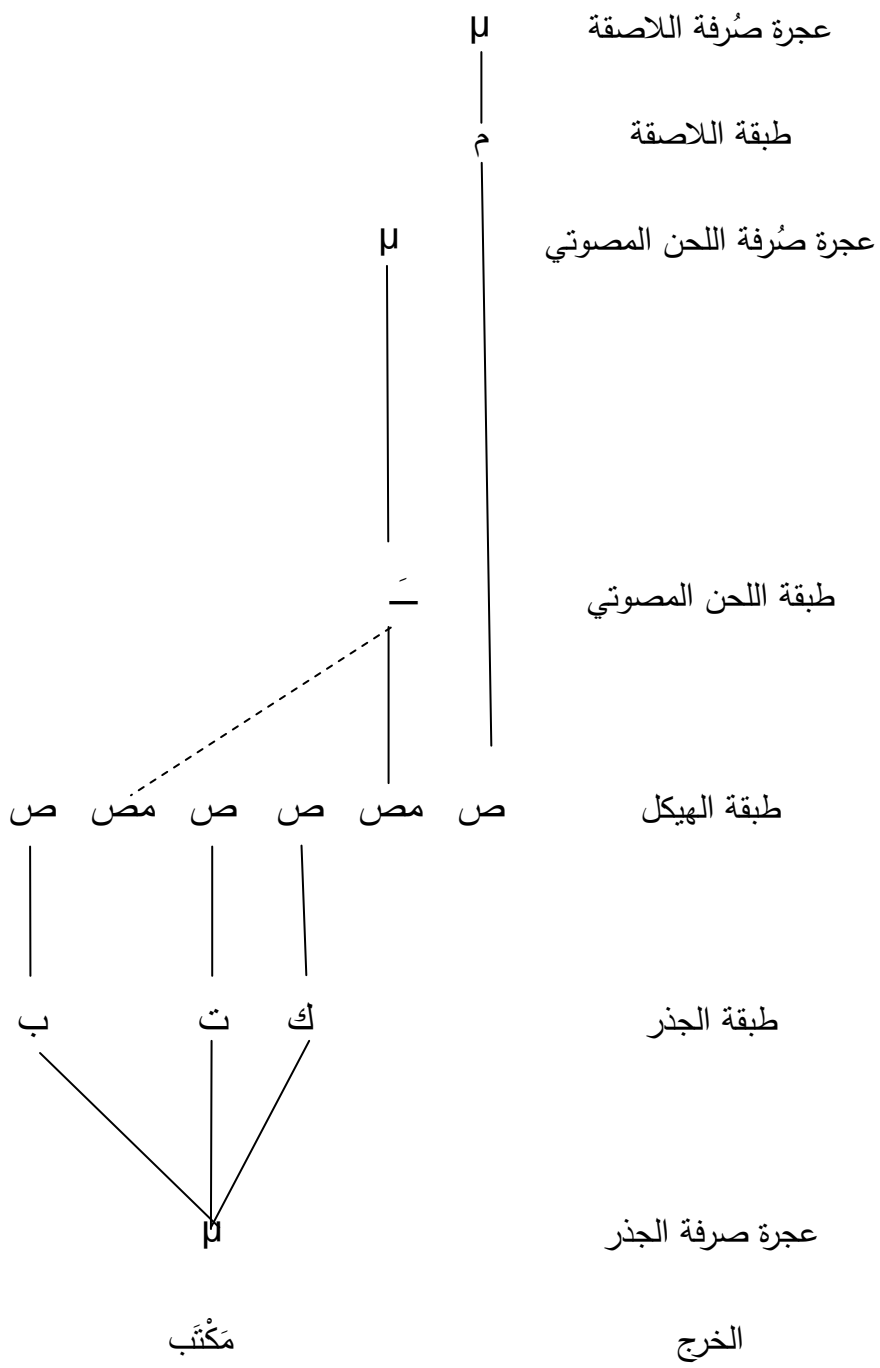

فقـد أخـذنا الجـذر [ك ت ب] واشـتققنا منـه اسـم المكـان (مكتـب) بزيـادة سـابقة المـيم المنصوبة، وبعد الاتصال بلاحقة النسبة سنحصل على (مكتبِيّ)، ونمثلها تطريزيا كما يأتي:

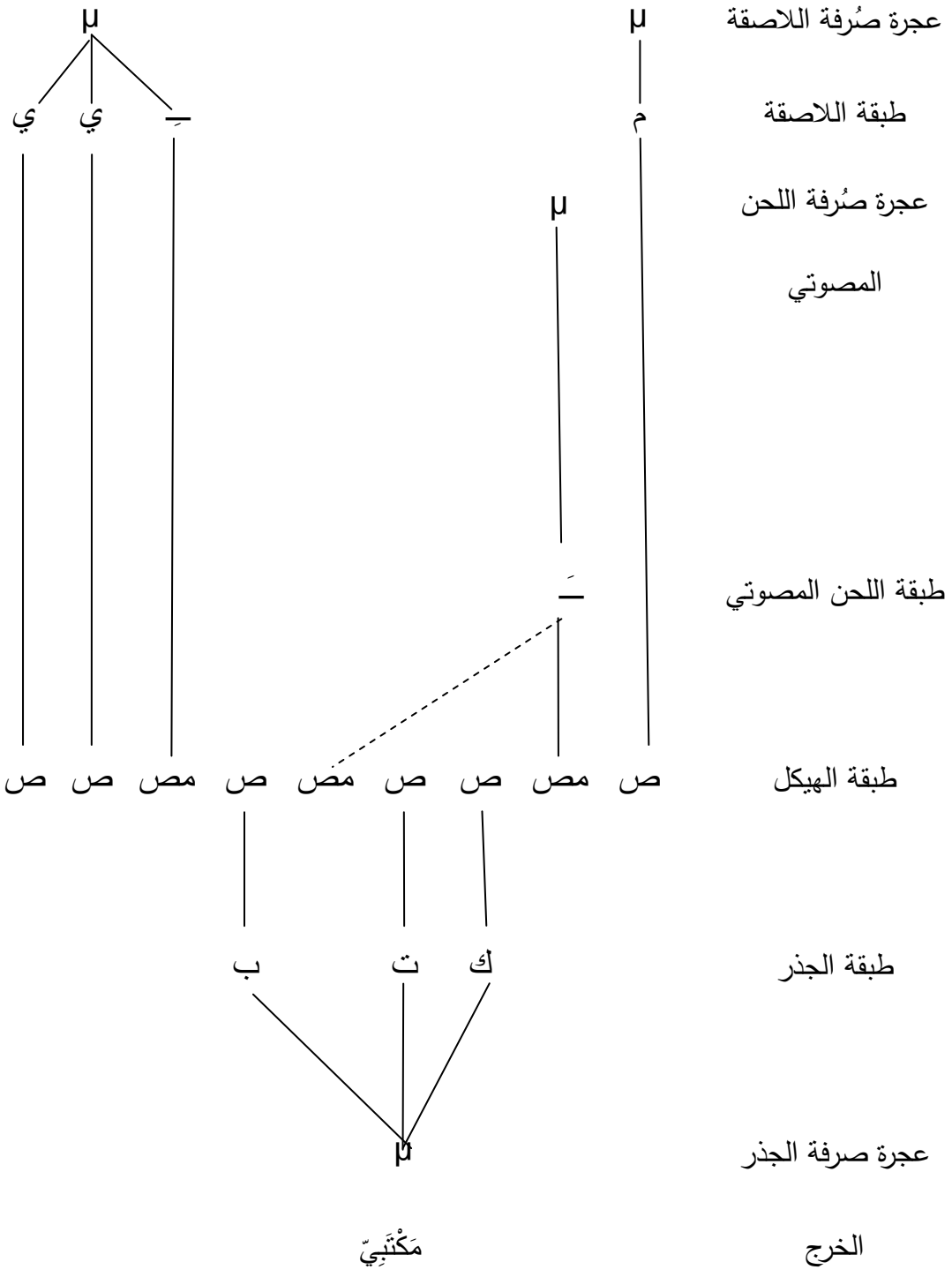
عجرة صُرفة اللاصقة
طبقة اللاصقة
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
طبقة اللحن المصوتي
طبقة الهيكل
طبقة الجذر
عجرة صرفة الجذر
الخرج
μ
م
ـِ
ـَ
ص
مص
ك
ت
ب
مَكْتَبِيّ

وبالاستئناس بهذا المثال يمكن تسليط الضوء على عدة قضايا تطرح بشأن لاصقة النسبة وما ينشأ عنها من تغييرات، إذ يمكن تعميم هذا التمثيل بسهولة على المنسوبات إلى أسماء صحيحة الآخر، غير أن منسوبات أخرى تطرح إشكالات متعددة تنجم عما يلحقها من تغييرات بالحذف أو بالقلب أو بكليهما، فضلا عن الإقحام والزيادة. وهذا ما نلحظه في ضوء التمثيلات التطريزية الآتية:

المنقوص الذي تكون ياؤه ثالثة:

- *شجي / *علي/ *عمي
- وينسب إليها تواليا: شجوي / علوي/ عموي.
- والمعلوم أن ياء المنقوص تحذف عند التنكير ما لم يكن منصوبا. والأصح استعمال:
- الشجي / شجٍ
- العلي / علٍ
- العمي/ عمٍ

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك قاعدة يمكن تعميمها بهذا الخصوص في ما يتعلق بإقحام الواو قبل ياء النسبة، ويمكن توضيحها كما يأتي:

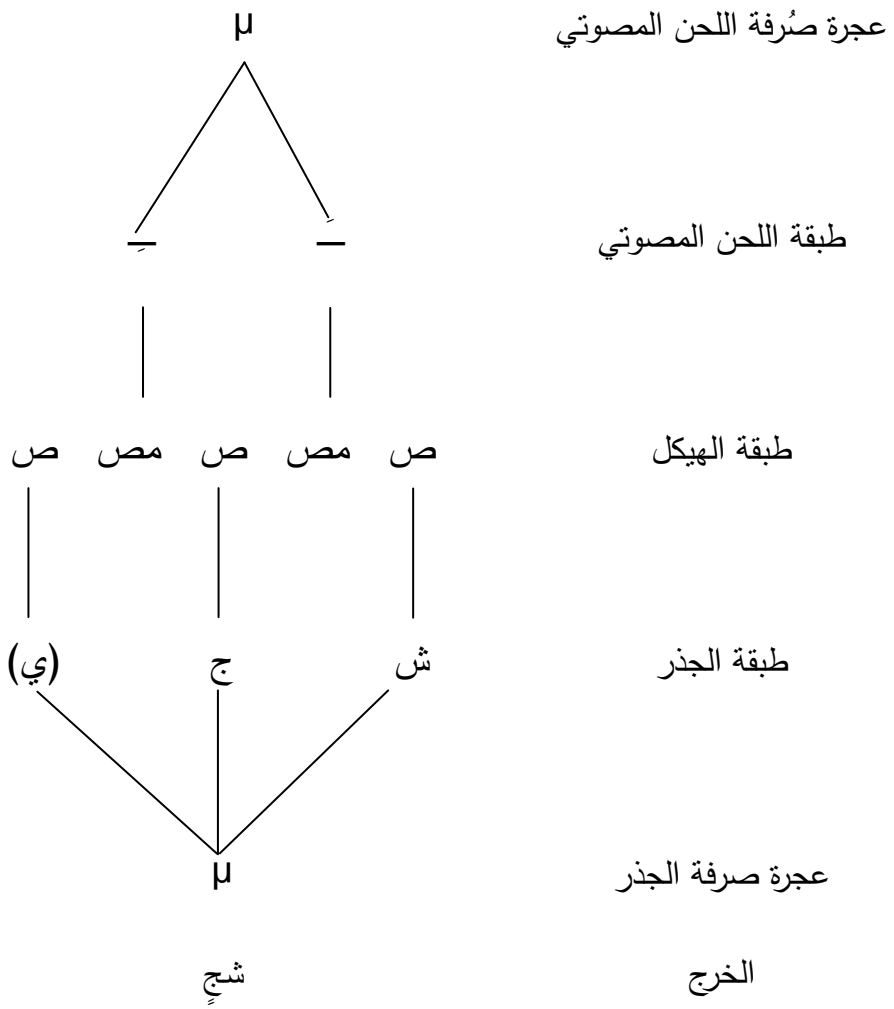

وبعد إلحاق ياء النسبة يحذف العنصر الثالث من طبقة الجذر، فينجم عن ذلك حيز شاغر في الهيكل التطريزي، لذلك يتم إقحام الواو لملء هذا الموقع الشاغر. وقد سبق وتناولنا ما جاء في الوادي (2020) الذي يفسر إقحام الواو كما يأتي: " أقحمت استجابة لقيد عروضي يسميه مكارتي وبرانس (1998) McCarthy and Prince قيد الكلمة الدنيا (Minimal Word Constraint)، الذي يشترط في الكلمة القابلة للتصريف في اللغة العربية ألا يقل وزنها العروضي عن قدم (Foot)، وكل قدم

يتكـون إمـا مـن مقطـع ثقيـل (Heavy Syllable)، أو مـن مقطعـين خفيفـين (Light Syllables)."[4] والتمثيل التطريزي للمنسوب (شجويّ) سيكون كما يأتي:

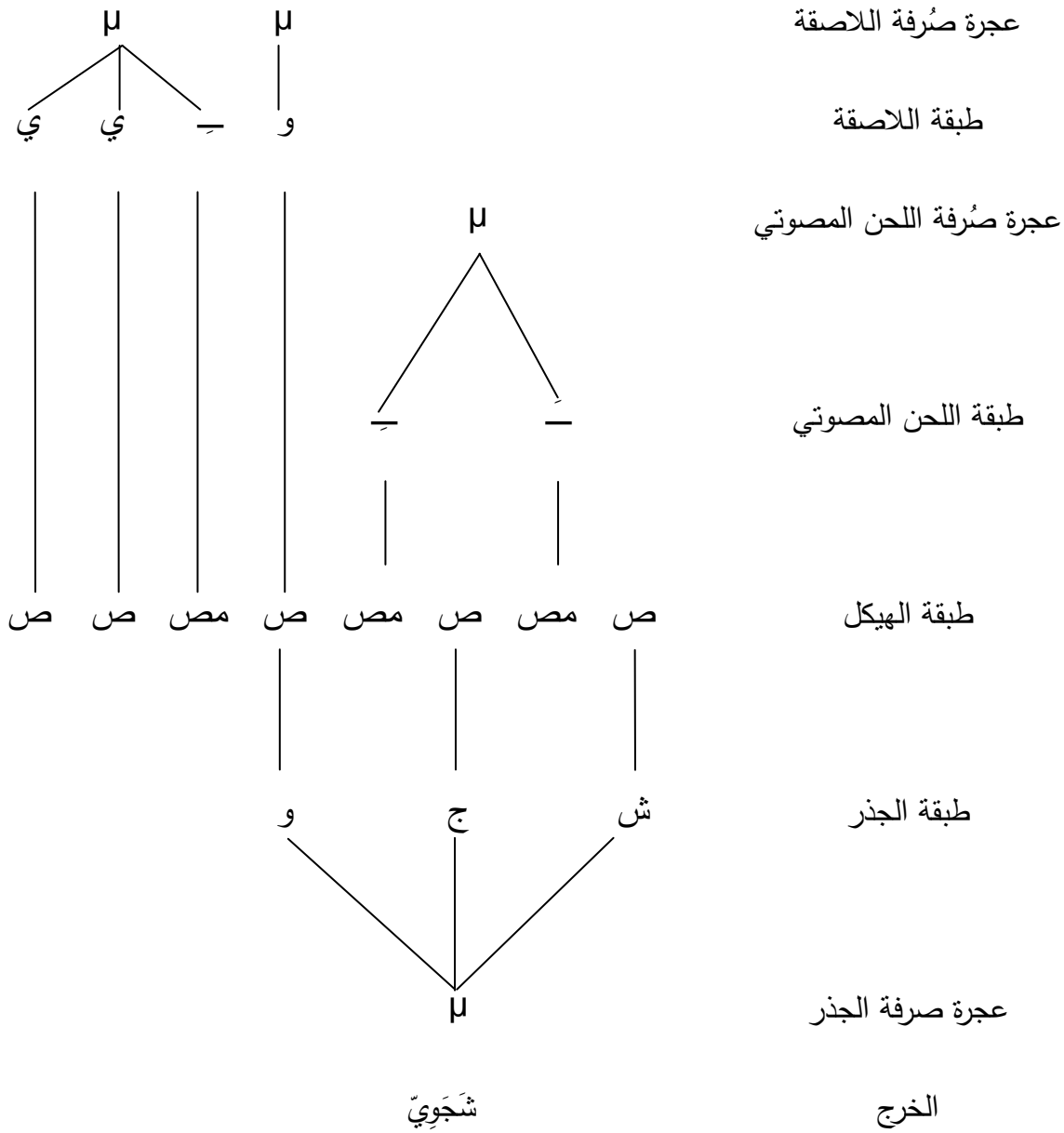

[4] الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 142.

ويمكن تعميم هذا الإجراء على سائر الأسماء والصفات الثلاثية الجذور التي يحذف منها عنصر جذري أصلي عند النسبة إليها مثل: الكرة/ الأخ / الدم/ الفم/ الأب / الندي/ الرضي/ الصدي...

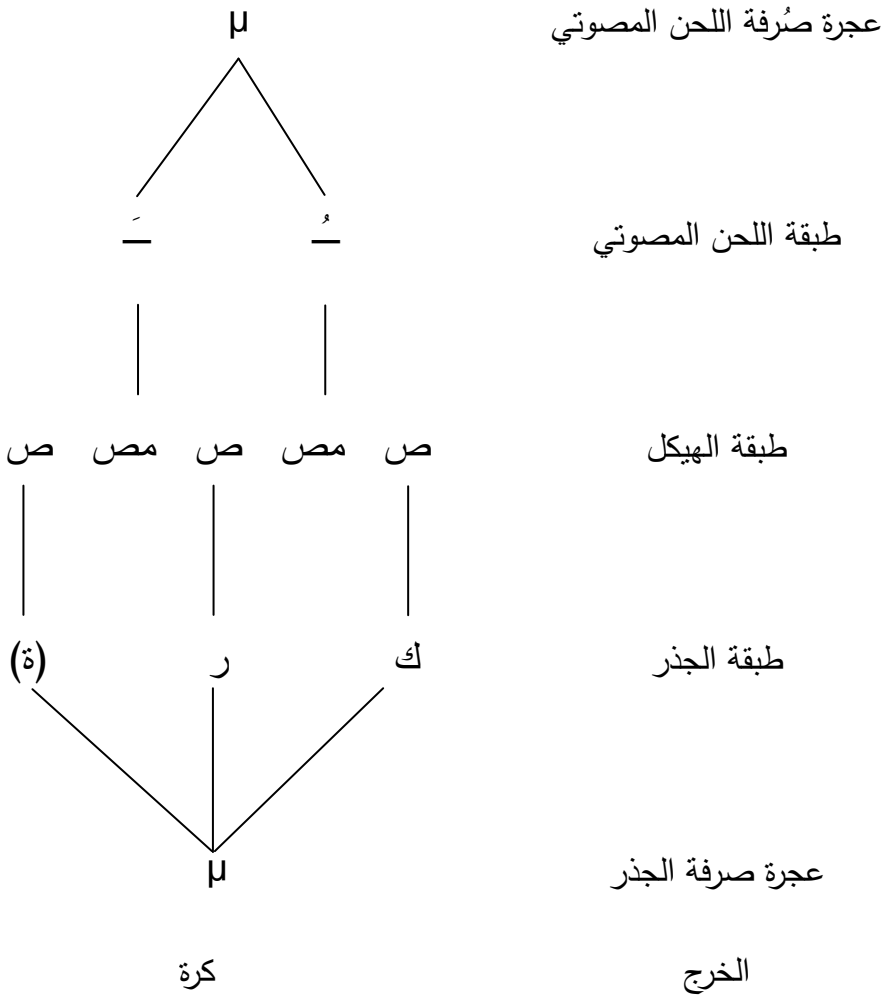

وقد وضعت تاء التأنيث المربوطة بين قوسين في التمثيل لأنها تحذف عند النسب كما أن نطقها يختلف بحسب سياق التركيب الذي وردت فيه، واكتفيت بتمثيل العنصرين الجذريين اللذين لا يحذفان عند النسبة. وبعد إقحام الواو يصبح التمثيل كما يأتي:

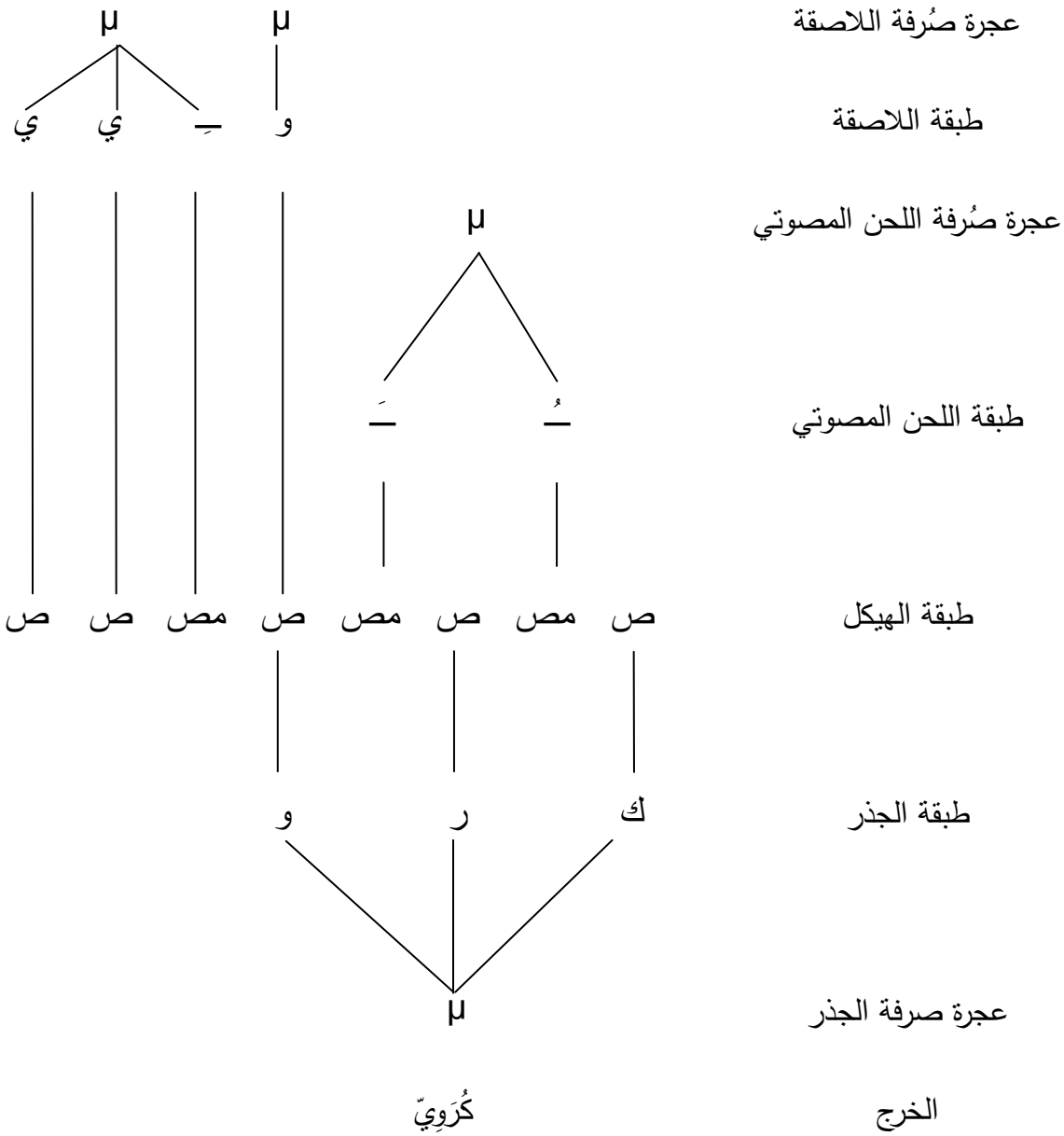

وهنا لا بد من التنويه بأن ما يطرح من إشكالات تتعلق بأصلية الواو أو عدمها في الكلمة سيصبح متجاوزا، لأن ما يهمنا بهذا الخصوص هو كون الواو تقحم لملء الحيز الشاغر في الهيكل التطريزي للكلمة العربية استجابة لقيد الكلمة الدنيا المشار إليه من قبل. لنتأمل التمثيلين المواليين:

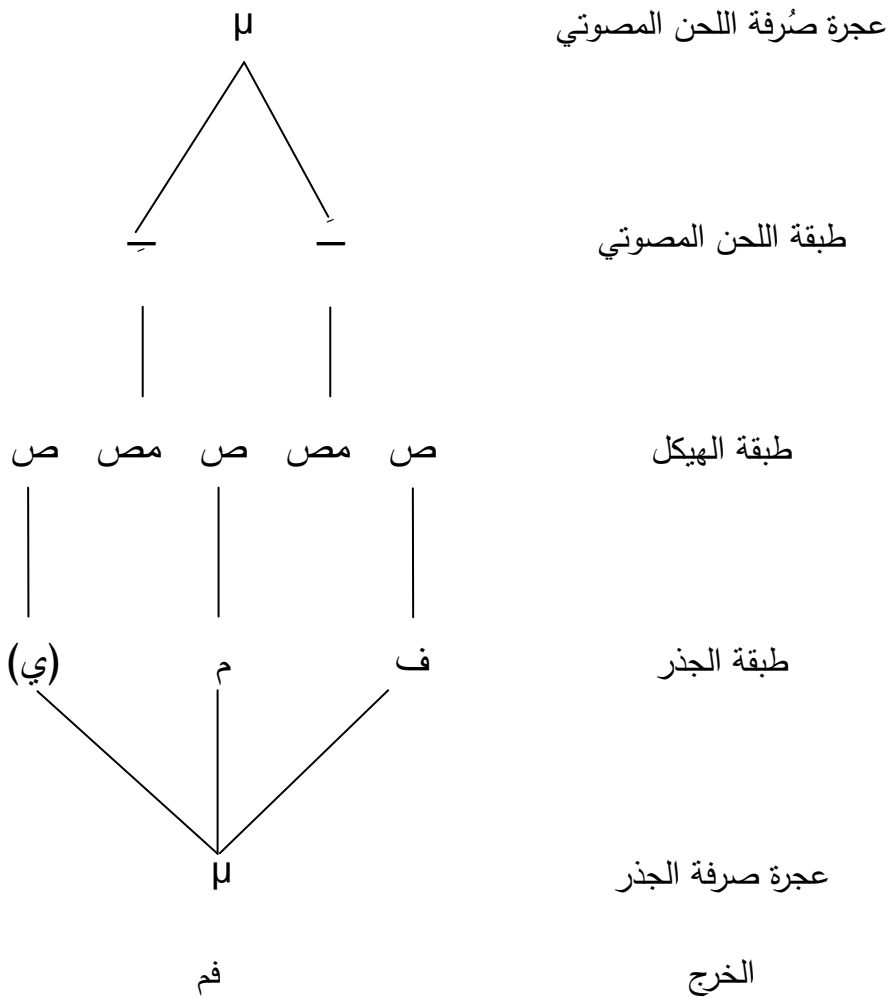
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
طبقة الهيكل
ص مص ص مص ص
طبقة الجذر
ف م (ي)
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
فم

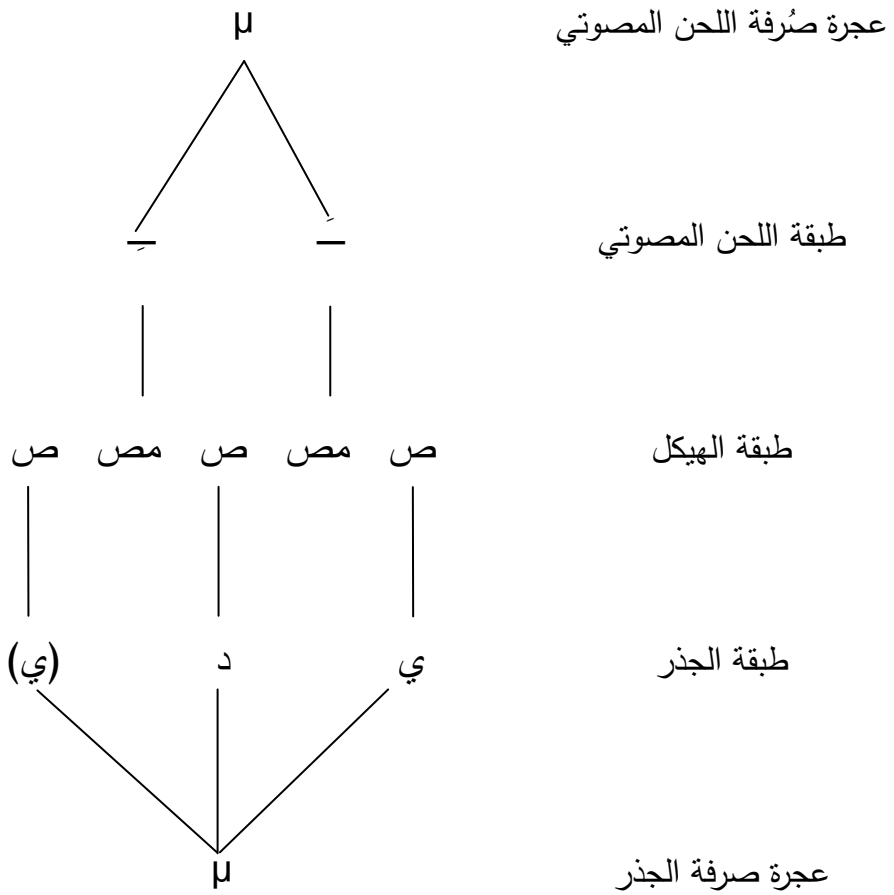

وعند

الخرج

يد

تحقق النسبة بعد إقحام الواو نحصل تباعا على التمثيلين الآتيين:

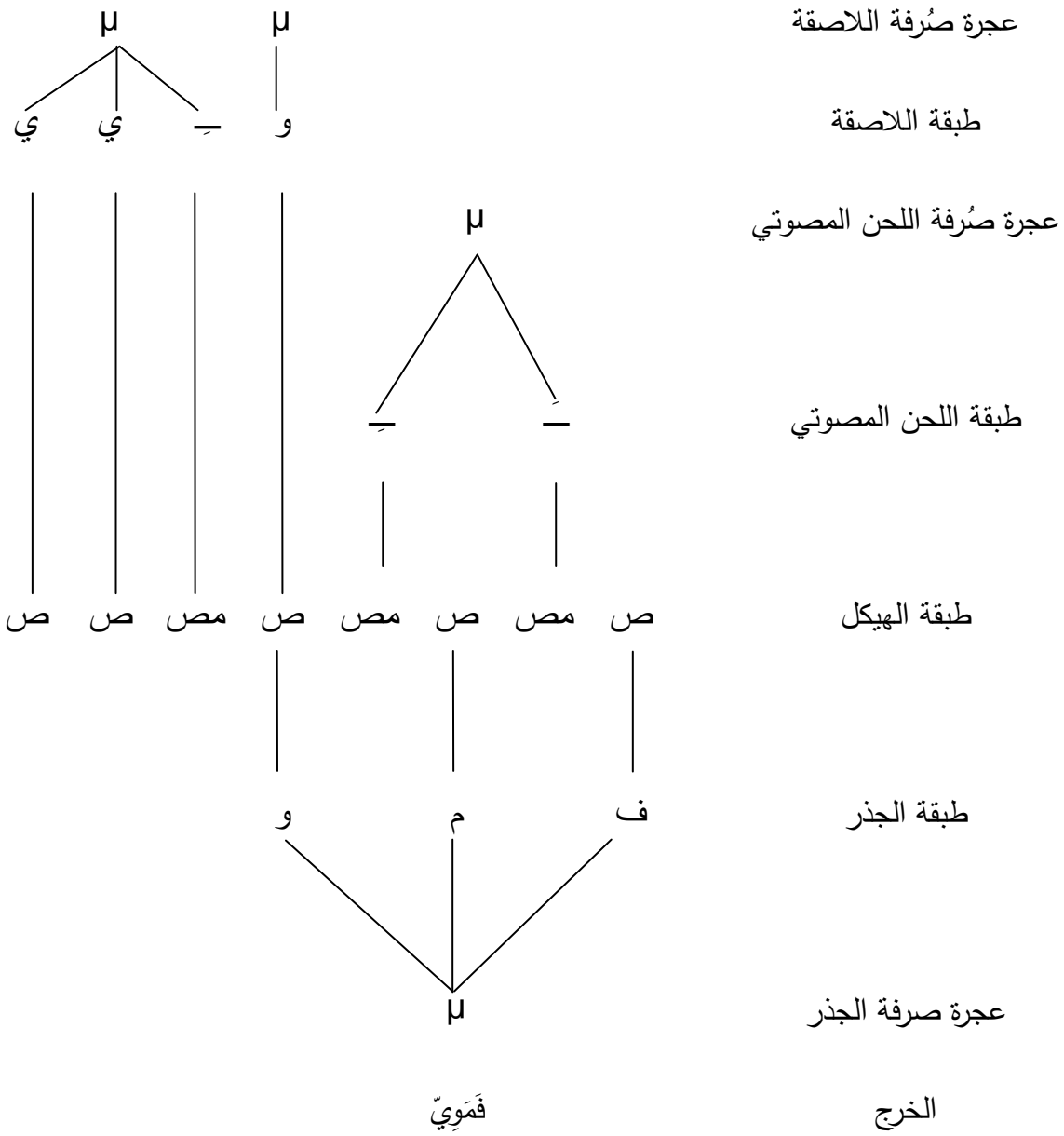
عجرة صُرفة اللاصقة
μ
μ
طبقة اللاصقة
ي
ي
ـِـ
و
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـِـ
ـِـ
طبقة الهيكل
ص
ص
مص
ص
مص
ص
مص
ص
طبقة الجذر
و
م
ف
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
فَمَوِيّ

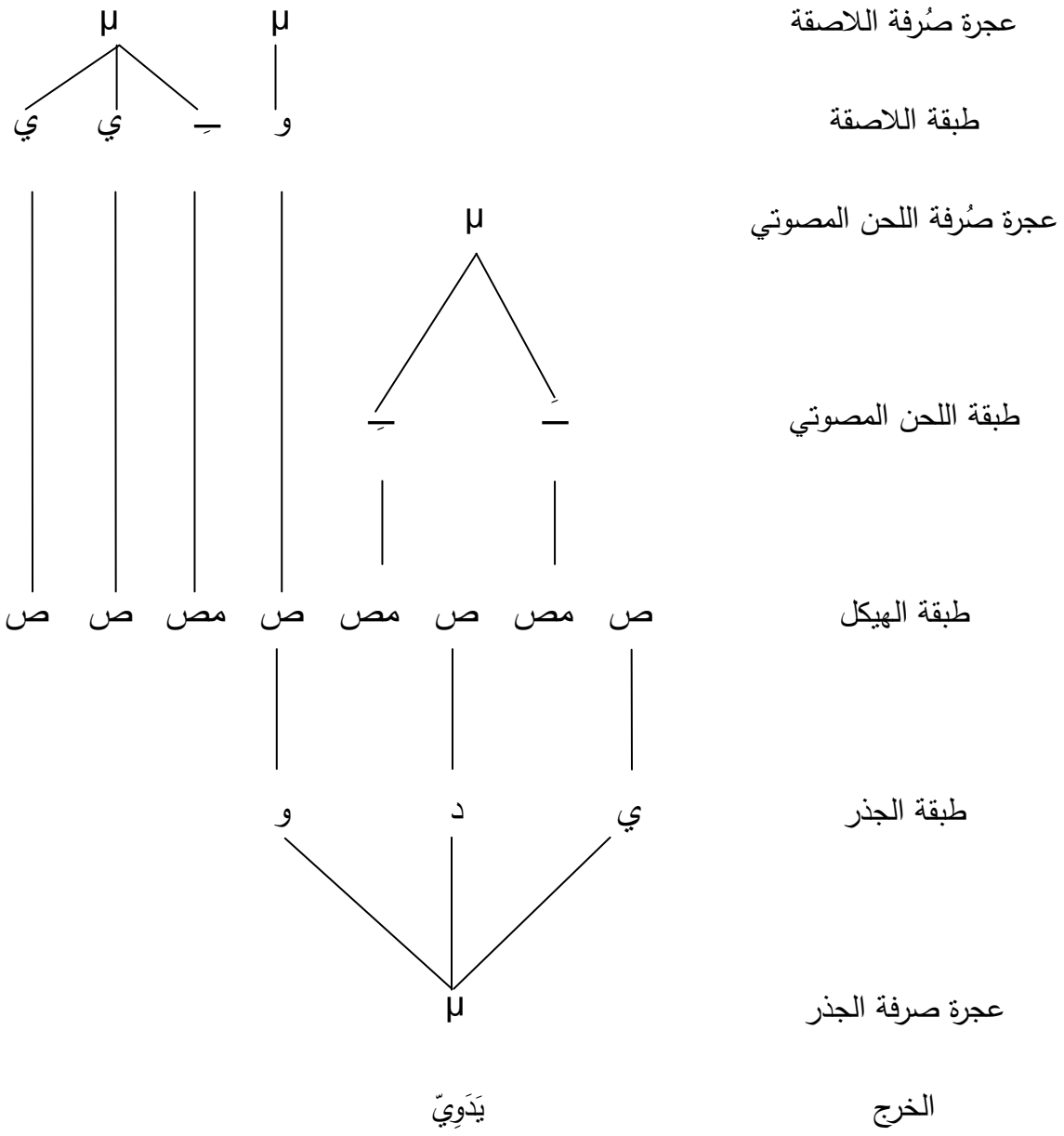

ويحدث الأمر نفسه في النسبة إلى (أخ) و (أب)، حيث تقحم الواو لإشباع الهيكل التطريزي للكلمة، مع الالتزام بقيد الكلمة الدنيا، فضلا عن معيار الخفة على مستوى تحقق الأصوات بقلب الضمة فتحة حتى يسهل الانتقال إلى الكسرة اللازمة قبل ياء النسبة.

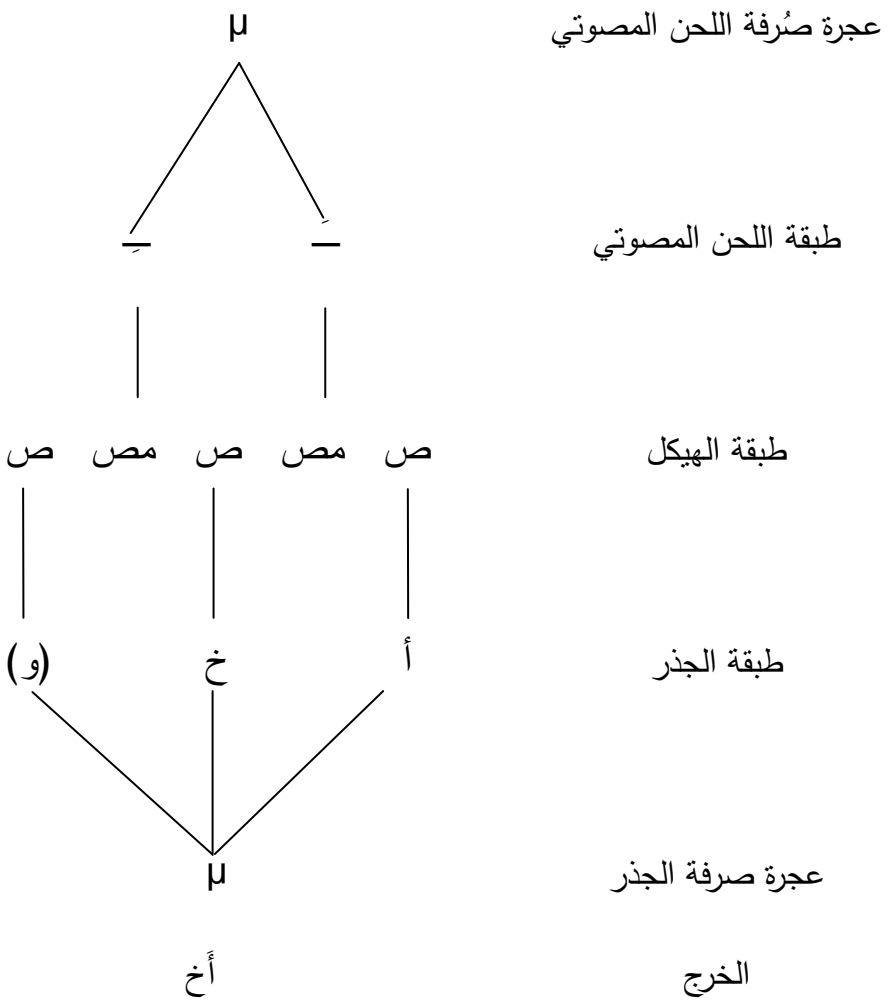
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـِ
ـِ
طبقة الهيكل
ص
مص
ص
مص
ص
طبقة الجذر
أ
خ
(و)
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
أَخ

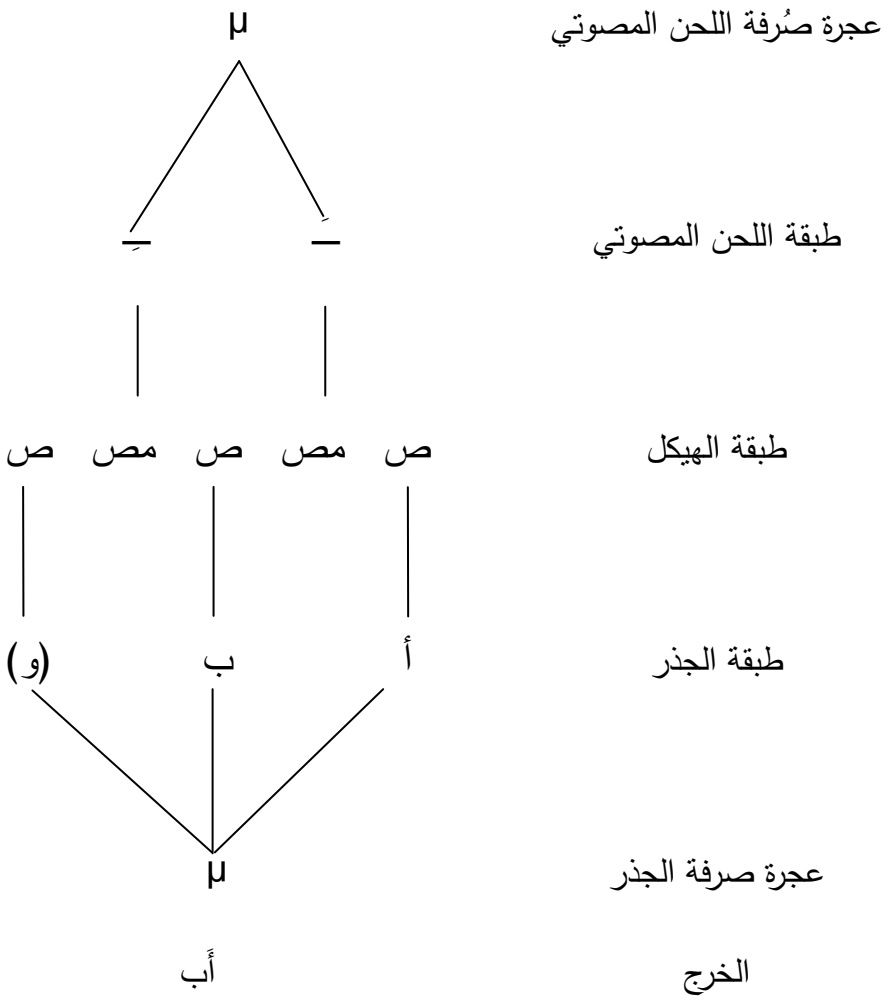

وعند تحقق النسبة بعد إقحام الواو نحصل تباعا على التمثيلين الآتيين:

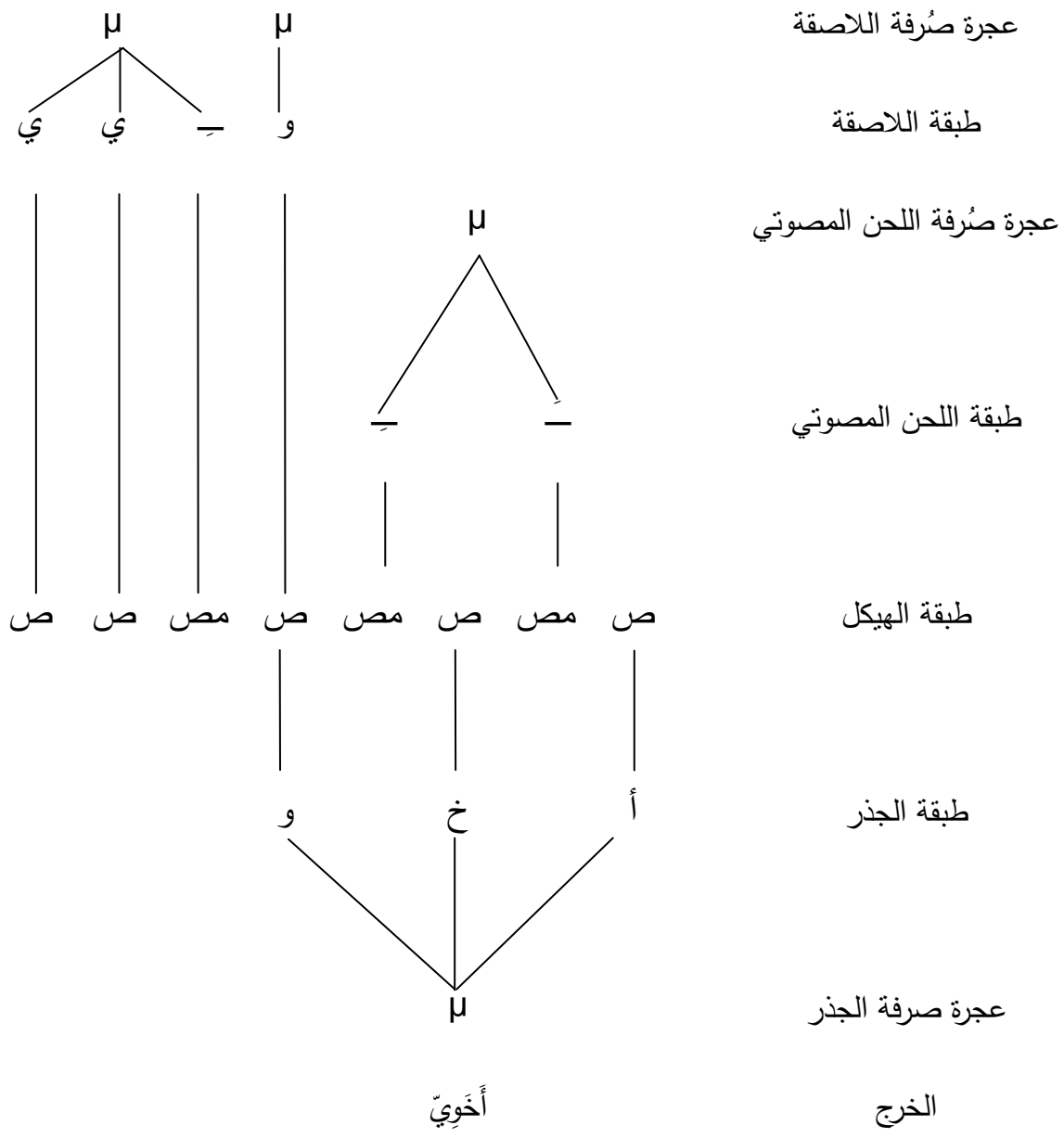
عجرة صُرفة اللاصقة
μ
μ
طبقة اللاصقة
ي
ي
ـِ
و
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـِ
ـِ
طبقة الهيكل
ص
مص
ص
مص
ص
مص
ص
ص
طبقة الجذر
أ
خ
و
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
أَخَوِيّ

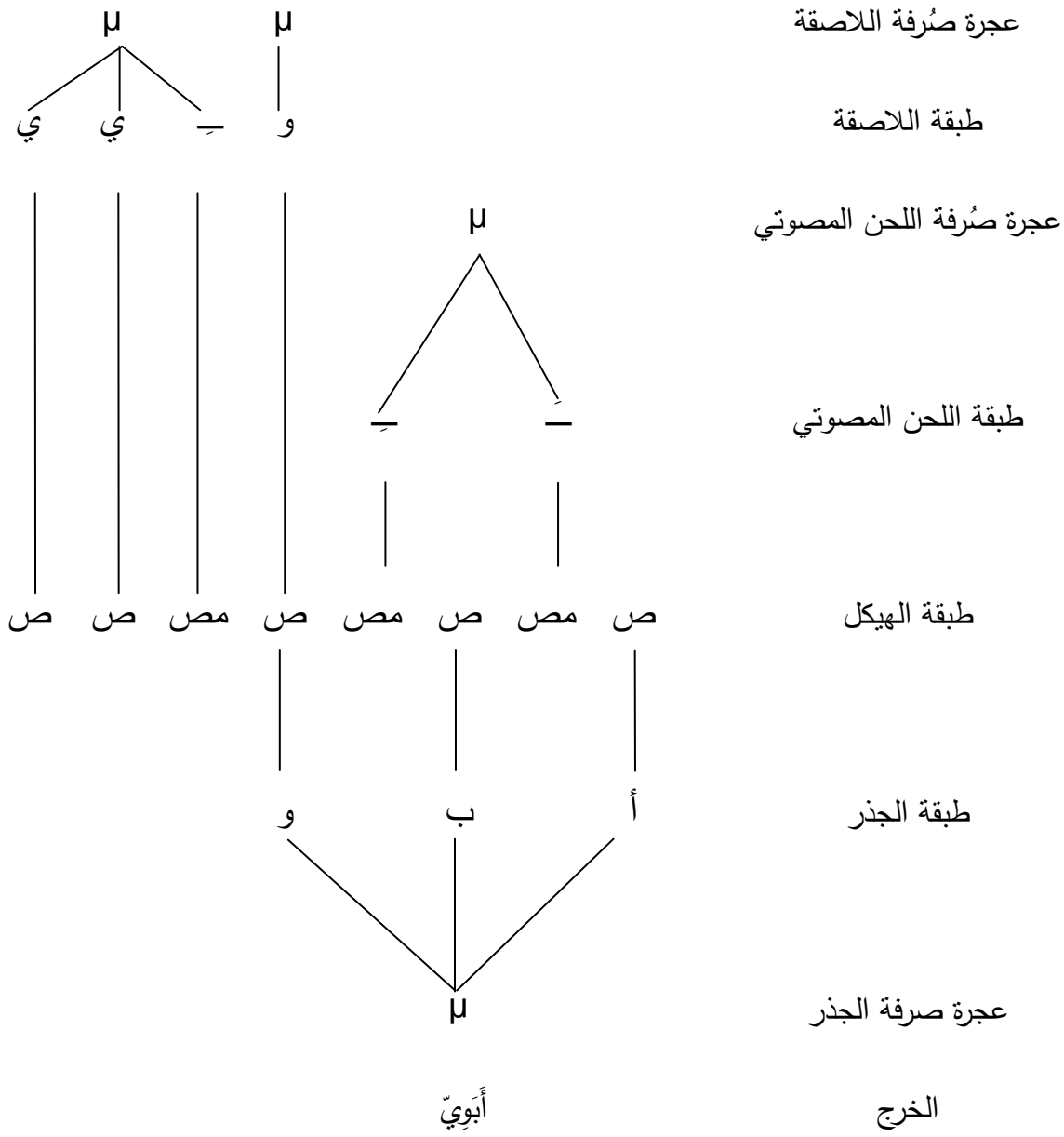

ولكن في المقابل لا حاجة لإقحام الواو عندما يتعلق الأمر بهيكل تطريزي لا يحتاج إلى إشباع كما هو الشأن بالنسبة إلى (أمّ) أو (مكّة) إذ تقحم لاحقة النسبة من دون حاجة إلى ما يشبع هيكل الكلمة كما يأتي:

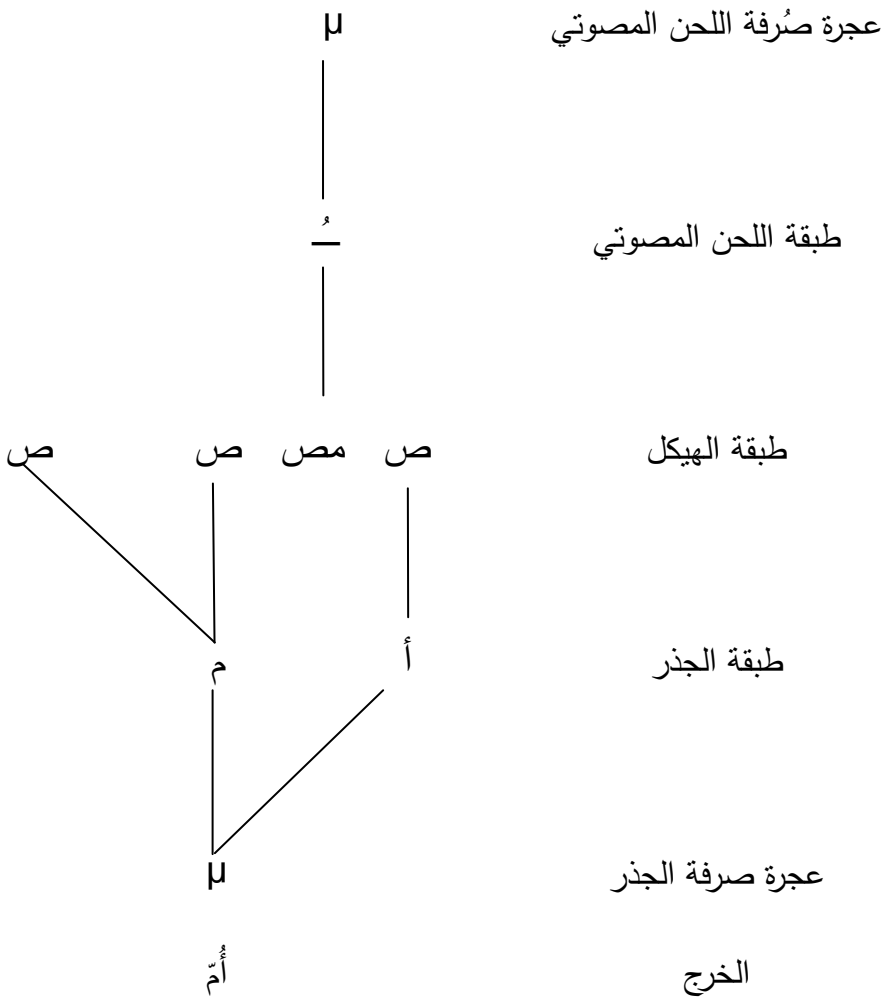
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـُـ
طبقة الهيكل
ص مص ص ص
طبقة الجذر
أ م
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
أُمّ

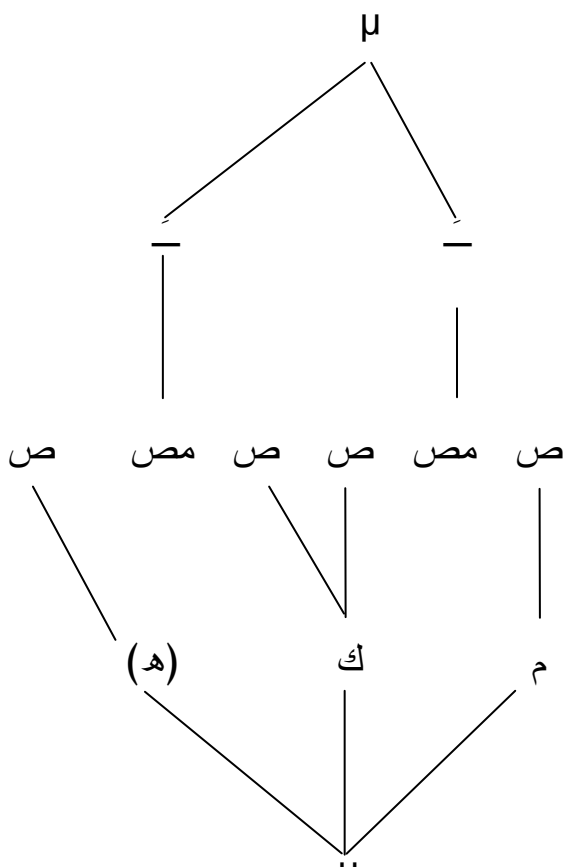

وعند تحقق النسبة بعد إقحام الواو نحصل تباعا على التمثيلين الآتيين:

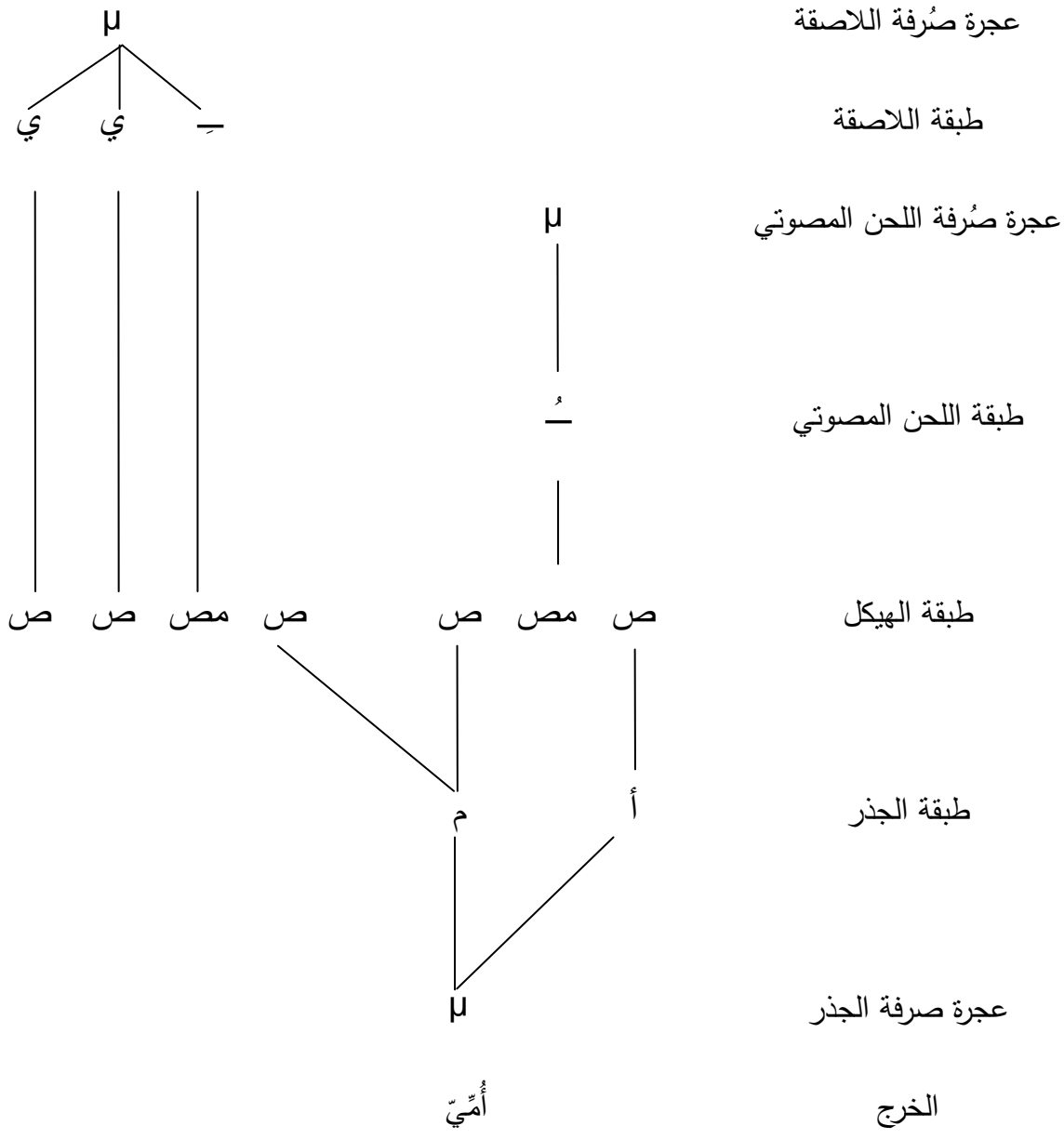
عجرة صُرفة اللاصقة
μ
طبقة اللاصقة
ي ي ـِ
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـُ
طبقة الهيكل
ص مص ص ص مص ص ص
طبقة الجذر
أ م
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
أُمِّيّ

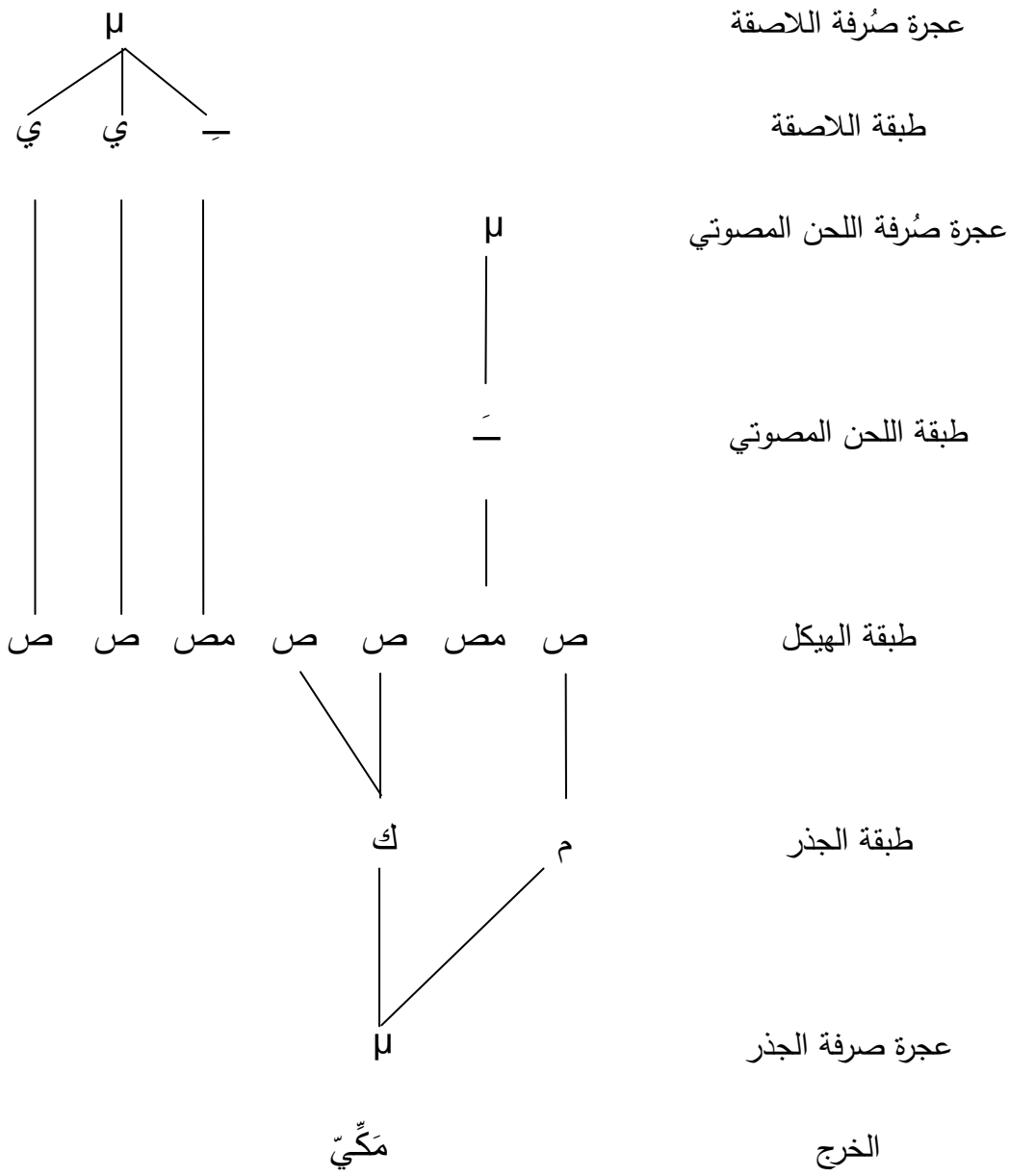
عجرة صُرفة اللاصقة
μ
طبقة اللاصقة
ي ي ـِ
عجرة صُرفة اللحن المصوتي
μ
طبقة اللحن المصوتي
ـَ
طبقة الهيكل
ص مص ص ص ص مص ص ص
طبقة الجذر
م ك
عجرة صرفة الجذر
μ
الخرج
مَكِّيّ

ولا يتوقف إقحام الواو عند حدود الأسماء الثلاثية الجذور التي يطرح فيها إشكال الالتزام بقيد الكلمة الدنيا المشار إليه آنفا، بل يمتد ليشمل أسماء أخرى يستحضر فيها مبدأ المحيط الإجباري الذي يحظر تجاور المتماثلات، كما هو الشأن في:

- قرية
- *قريِيّ = قرويّ.

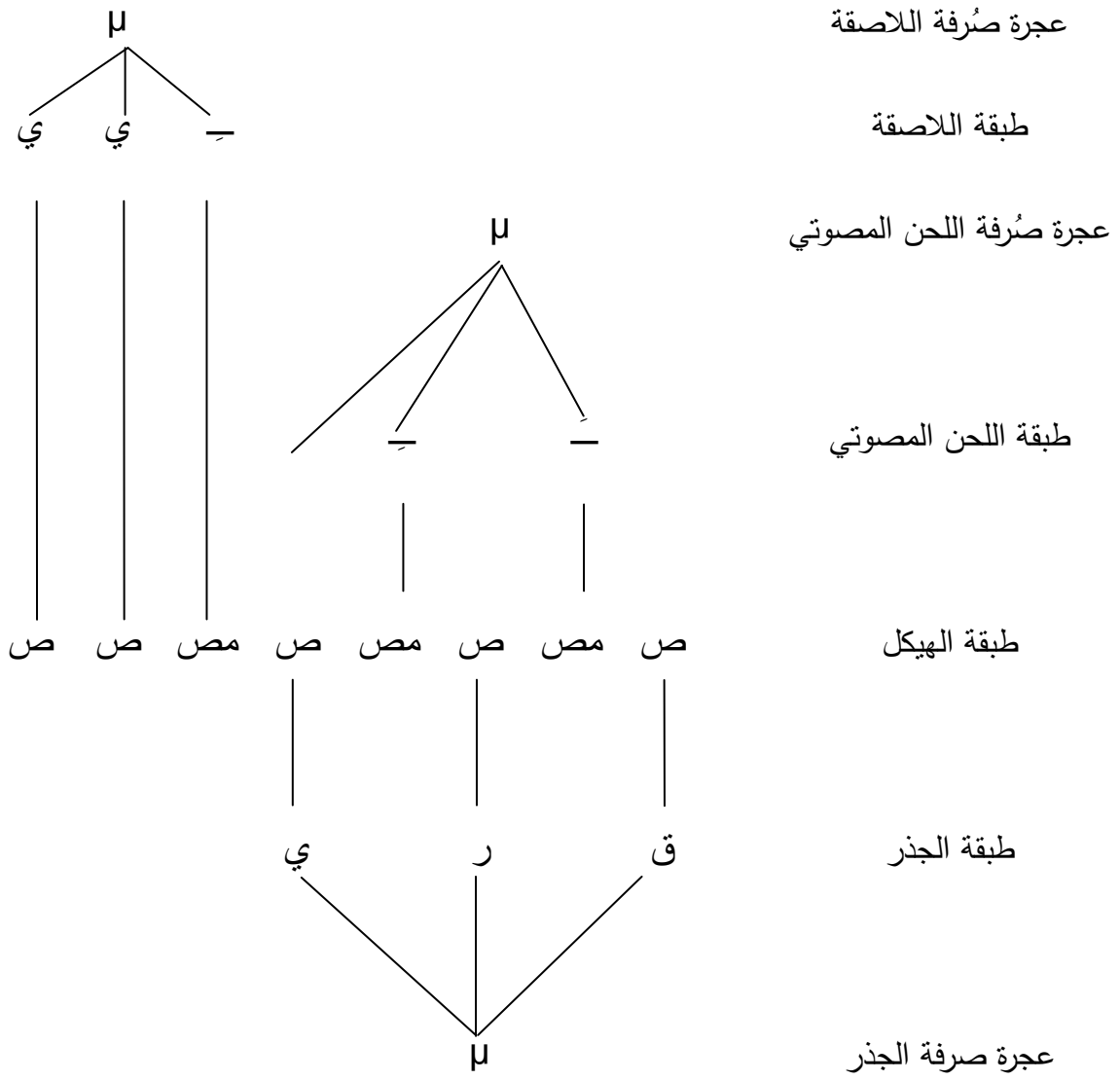

وترفض البنية الصرافية العربية تجاور ثلاثة متماثلات، لذلك يتم إقحام الواو بديلا للياء لتصحيح البنية كما يأتي:

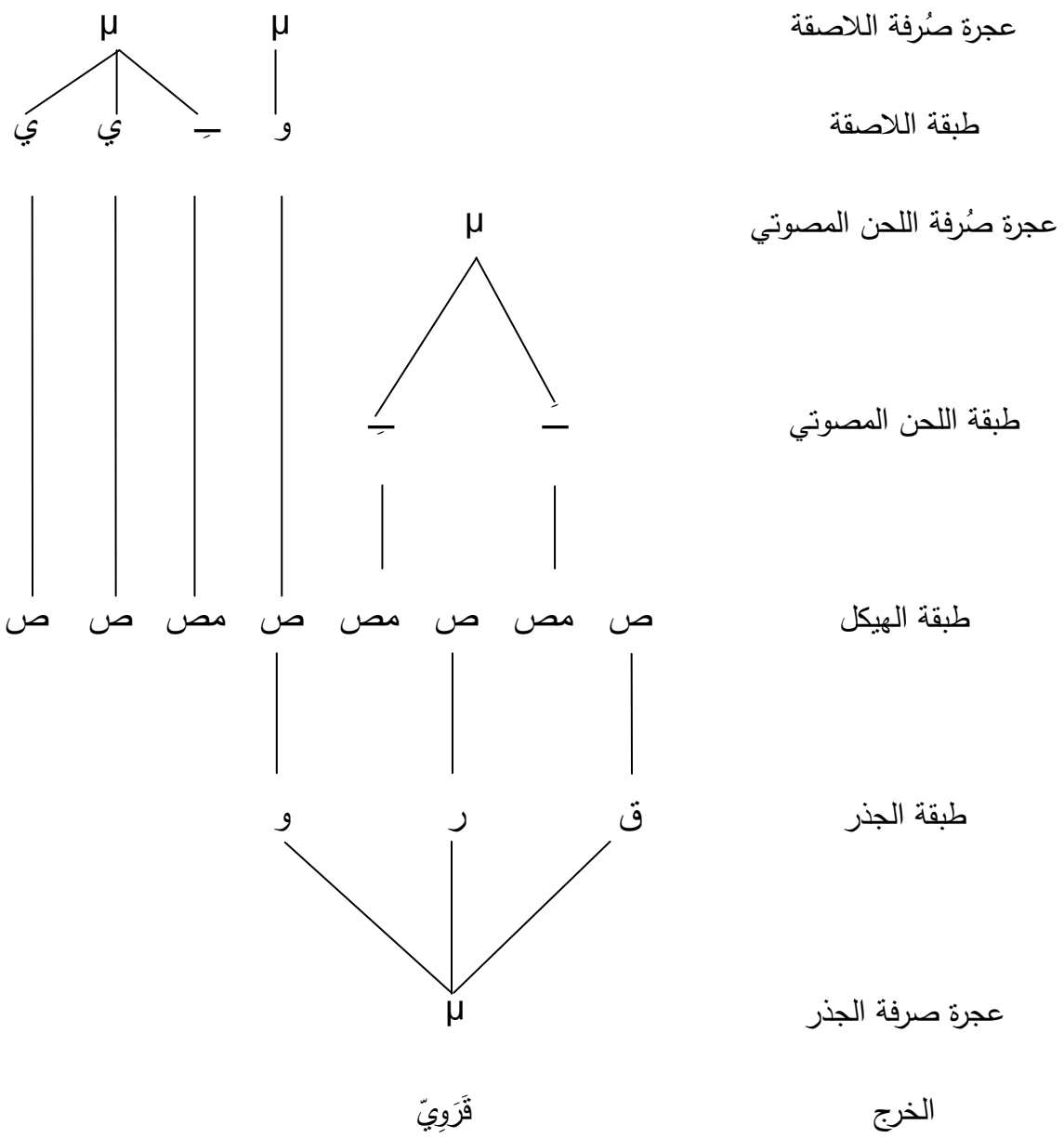

خلاصة:

عالج الفصل بعض صور عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية عبر إعادة التفكير في حدود ما وصف به النحاة واللغويون لاحقة النسبة وتأثيرها في بنية الكلمة. وتكمن الجدة في السعي نحو التفسير بدل الاقتصار على الوصف، فكان الرهان قائما على معطيات لسانية في بابي الصواتة مستقلة القطع والصرافة التطريزية. وقبل الشروع في تفسير إقحام لاحقة النسبة وما ينجم عنها من تغييرات على المستوى التطريزي، كان لزاما في البداية تحليل بنية المنسوبات مقطعيا لرصد ما تتسبب فيه ياء النسبة من اضطرابات على المستوى المقطعي، مع التركيز على أسماء بعينها تستدعي إجراءات لترميم البنية المقطعية التي يعتريها خلل في بنية الجذر، وباستحضار ما اصطلح عليه الوادي (2020) بقيد الكلمة الدنيا. ولأجل ذلك تم تحديد مفهوم المقطع وأنواعه في العربية بالتمييز بين المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة من جهة، وبين المقاطع القصيرة والطويلة من جهة أخرى، علاوة على طرح مبررات اعتماد الياء للنسبة بدل الألف أو الواو بترجيح معيار الخفة، ثم تشديدها حتى لا تلتبس بياء المتكلم، ولتقبل جميع الحركات. وخلص البحث إلى أن لاحقة النسبة لا تمثل مقطعا مستقلا يضاف إلى البنية الأصلية للمنسوب إليه، وإنما يندمج مع هذه البنية محدثا تغييرا ملموسا في عدد المقاطع ونوعها، ثم تبين بعد ذلك سبب الحاجة إلى إقحام بعض العناصر مثل الواو لتصحيح بعض التراكيب غير المقبولة صواتيا. وفي الفقرة الأخيرة من الفصل تم التركيز على تفسير سلوك لاحقة النسبة في ضوء معطيات الصرافة التطريزية باعتماد التمثيلات العروضية للكلمة قبل إلحاق ياء النسبة وبعدها من أجل رصد التغييرات التي تحدثها في البنية، ليتبين أن إقحام الواو في حالات عدة يتم

بناء على الحاجة إلى ملء العنصر الشاغر في الهيكل التطريزي لبنية الكلمة، هذا الفراغ الناتج في الغالب عن حذف عنصر جذري. وفي مواضع أخرى يتم إقحام الواو استجابة لقيود صرف– صواتية مثل مبدأ حظر تجاور المثلين، أو لتصحيح البنية المقطعية للكلمة التي تضطرب بعد دخول لاحقة النسبة عليها.

الفصل الخامس: قضايا النسبة في ضوء النظرية الأمثلية

تمهيد

أثبت البحث اللساني على مدار القرن العشرين تراكم المعارف والنظريات وتكاملها في مسار من التطوير والتجديد، فكل نظرية تبني تصورها على ما أنتجته النظريات السابقة، وتسعى إلى تجديد هذه النتائج أو تصويب ما يعتريها من نقص، أو الكشف عن تصور مغاير بناء على رصد الخلل الذي يكتنف النظريات المتقدمة. وفي هذا الصدد تعد النظرية الأمثلية امتدادا للنظريات اللسانية الحديثة، ونظرية النحو التوليدي التحويلي (La grammaire générative et transformationnelle) التي خضعت لتطويرات وتعديلات عدة خصوصا بعد ما جوبه به تشومسكي من انتقادات حادة بسبب تغليب الجانب العقلاني الذي يجعل من متكلم اللغة آلة إنتاجية، كما طالت الانتقادات ما اصطلح عليه ب(المتكلم المثالي) الذي يميز الخطأ من الصواب في الأداء اللغوي. ولعل هذا ما دفع تشومسكي نفسه إلى تغيير الاتجاه صوب الجوانب التداولية والدلالية من خلال البرنامج الأدنوي (Le programme minimaliste) (1994)، حيث سيتخلى عن العقلانية الآلية متبنيا هيكل البنيتين العميقة والسطحية الذي ستبنى عليه عمليات حوسبة اللغة في ما بعد. وتعد النظرية الأمثلية أهم تطور صادر بعد البرنامج الأدنوي، وهي إطار نظري مستحدث وضعه ألان برانس Alan Prince وبول سمولنسكي Paul Smolonsky سنة 1993 في كتابهما الموسوم ب «Optimality Theory»[1]. وتلتقي مع نظرية النحو التوليدي في تركيزهما على التوصيف المنهجي، وفي تتبعهما للمبادئ الكونية،

[1] Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, RuCCS-TR-2: CU-CS- 696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.

منطلقتين من أرضية بحث تجريبية تُعنى بالتصنيف اللغوي، واكتساب اللغة الأولى."[2] وتقوم الفكرة المركزية للنظرية على أن البنى السطحية للسان (الخروج) تعكس تفاعل القيود بعضها مع بعض وفق تسلسل هرمي يرتبها حسب درجة الأهمية، ثم تعرض المعطيات عليها واحدة تلو الأخرى، فيكون المرشح الأمثل هو المستجيب لأكبر عدد من القيود، أو بعبارة أخرى هو الأقل خرقا للقيود حتى لو لم يحقق الشروط جميعها، أي رغم خرقه لبعض القيود الدنيا. ونجد صدى لهذا الرأي عند رينيه كاجر Kager Réné (1999): " إن الصيغ السطحية تمثل حلولا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادة لعدد من القيود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما يعتمد بالأساس على كونها تتكبد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة، التي تنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيبا مخصصا لغويا."[3]

وتمت الإشارة في مدخل هذه الدراسة إلى أن النظرية الأمثلية اشتهرت بنظرية تفاعل القيود، والقيود ذات طابع كوني مشترك بين الألسن، ويختص كل منها بترتيب القيود بحسب سلمية الهيمنة التي تعطي الأسبقية للقيد الأعلى. وهذه الخصوصية تطرح ثنائية الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية. فرهان متكلم اللغة على الاقتصاد والخفة يدفعه إلى التحرر من قيود القواعد الصارمة التي قد تعجز عن استيعاب كل الاستعمالات الممكنة للسان، وهذا ما دفع النحاة العرب إلى تأويل العديد من الظواهر التي لم تسعها القواعد تأويلات لا تسعف في الغالب الباحث عن تفسير لما يوصف ب(الشذوذ) وعدم الاطراد. ويكثر هذا في النسبة على وجه

[2] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض 2004، مقدمة المؤلف.

[3] كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، مقدمة المؤلف.

التحديد، إذ نجد العديد من الألفاظ التي لا تطرد للقواعد المستنبطة في مبحث إلحاق ياء النسبة، كما هو الحال عند النسبة إلى الجمع. يقول السوسوة (1999): "درس علماء العربية ظاهرة النسب في فترة زمنية تقف عند منتصف القرن الثاني الهجري ولا تتجاوزها إلى ما بعدها، يستوي في ذلك علماء القرن الثاني واللاحقون حتى عصرنا تقريبا. وهؤلاء قد أجمعوا على أن الاسم المنسوب تلحقه كسرة ثم ياء مشددة، ولا بد أن يكون مفردا، فإن لم يكن كذلك رد إلى مفرده ثم نسب إليه. وعندما وجدوا ألفاظا منسوبة إلى جمع أوّلوا ذلك تأويلات مختلفة، دون الاعتراف بهذه الظاهرة."[4] وباستقراء مواضع النسبة في الكتب العربية قديما وحديثا نجد أن العديد من الألفاظ قد اكتسبت قوة استعمالية على الرغم من مخالفة القواعد. وستعالج الدراسة نماذج لمنسوبات تخرق بعض القيود المرتبطة بالقواعد في حين تستجيب لقيود أخرى استعمالية بناء على التصور الذي يتبناه البحث والذي يقتضي أن اللسان أعم وأسبق من القواعد، ومن ثم لا ينبغي تسليط صرامة القواعد على معطيات اللسان لأن من شأن ذلك الإسهام في قتل الجانب الإبداعي فيها.

[4] السوسوة عباس علي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،النسب إلى الجمع في العربية، المجلد 74، الجزء02، أبريل 1999، ص 323.

1- بين صرامة القواعد وقوة الاستعمال

استنبط النحاة قواعد النسبة مما اجتمع لديهم من كلام العرب، لكنهم اصطدموا بكثرة الألفاظ التي لا تنضبط للقواعد بزعمهم، فلما استعصى عليهم تأويل الكثير منها صنفوا كل ما خالف القواعد ضمن خانة (الشاذ) أي غير المطرد، لكن الاستعمال وامتداده عبر الزمن يدفعنا لمساءلة هذه المعادلة التي طرفاها القاعدة والاستعمال وخرجها عند النحاة مطرد وغير مطرد باعتبار معيار القاعدة. ولذلك سنحاول قلب المعادلة ونوازي بين معيار القاعدة ومعيار الاستعمال في محاولة لتفسير بعض صور النسبة التي اكتسبت قوة استعمالية في التداول ضمن كتب اللغة والأدب قديما وحديثا على الرغم من عدم إحاطة القواعد المسطرة لمباحث النسبة بها. وسنقف عند أمثلة للنسبة إلى المؤنث والمثنى والجمع والمركب وغيرها.

❖ النسبة إلى المؤنث

نصادف في كتب اللغة وفي ما يكتبه الأدباء أو الصحفيون ألفاظا مؤنثة نسب إليها على غير قياس، لكنها تكتسب مشروعية قوية بكثرة تداولها واستعمالها حتى أضحت القاعدة هي التي تثير الاستغراب، وسنسوق أمثلة تزكي هذا الطرح، مع الحرص على وصف كل حالة ومحاولة تفسير ما طرأ عليها من تغييرات بالنظر إلى ما تقتضيه القاعدة المتعلقة بها.

1. عدم حذف تاء التأنيث: (حياة / حياتيّ) الأصل فيها (حيوي)، وقد خالفت القاعدة بورود تاء التأنيث في حشو الكلمة عند إلحاق ياء النسبة بها، وهذا غير مقبول في منطق اللسان

العربي، ويبدو أن الاستعمال اصطدم بورود المنسوب (حيوي) نفسه ل (حيّ) ولذلك اختير الاحتفاظ بالتاء في النسبة إلى (حياة) لتمييزها عن النسبة إلى (حيّ). وهناك أسماء أخرى على وزن (مفاعلة) مثل مساواة ومناداة ومعاداة... كثيرا ما نسمع في الاستعمال المعاصر منسوبات إليها من قبيل (مساواتيّ/ معاداتيّ... وهي امتداد للصيغ المستحدثة للمصدر الصناعي المساواتية/ الظاهراتية...

2. وزن (فعيلة): طبيعة / طبيعي – بديهة/ بديهي... تقضي القاعدة المتواضع بشأنها أن كل اسم على وزن (فَعيلة) ينسب إليه بحذف الياء وتاء التأنيث وفتح عين الكلمة مع زيادة لاحقة النسبة ما لم تضعف عين الكلمة أو تكون حرف علة (واوا) مثل (حقيقة وَطويلة) فلا تحذف الياء. والملاحظ أن (طبيعي/ بديهي) أكثر استعمالا من (طَبَعيّ/ بَدَهيّ). والقاعدة تم تعميمها في ضوء النسبة إلى الثلاثي مكسور العين (فَعِل/ فَعَلِيّ)، إذ تفتح العين عند النسبة لتفادي الثقل الناتج عن توالي كسرتين مع ياء مشددة. ولما جرت هذه المنسوبات على الألسن، وتكيف معها المتكلمون، زاد انتشارها، فحري بنا العمل على تقبلها بتوسيع دائرة الاشتقاق والاستعمال، وبذلك سنجنب أنفسنا مغبة الوقوع في الارتباك واللبس عند تقديم القاعدة المخالفة تماما للتداول، أضف إلى ذلك ما يحدث من تداخل بين المنسوبات كما هي الحال في النسبة إلى (جزيرة)، فبتطبيق القاعدة العامة سنحصل على (جَزَرِيّ)، وفي ذلك تداخل مع النسبة إلى (الجزَر). ويذهب ابن منظور (ت 711هـ) أبعد من ذلك في تفسيره، حيث يقحم تمييز الدلالة بين حذف الياء والإبقاء عليها قائلا: " وكل أرض يبنى بها حصن في أُصْطُمَّتها فهي مدينة: والنسبة إليها مديني، والجمع مدائن ومدن. قال ابن سيدة: ومن هنا حكم أبو الحسن في ما حكاه

الفارسي أن مدينة فعيلة. الفراء وغيره: المدينة فعيلة، تهمز في الفعائل لأن الياء زائدة، ولا تهمز ياء المعايش لأن الياء أصلية. والمدينة: اسم مدينة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، خاصة غلبت عليها تفخيما لها، شرفها الله وصانها، وإذا نسبت إلى المدينة فالرجل والثوب مدَنيّ والطير ونحوه مديني، لا يقال غير ذلك."[5]

3. إقحام الواو في النسبة إلى الثلاثي مضعف العين : كثيرا ما نقرأ أو نسمع منسوبات مثل (غزّاوي/ عزَاوي/ مكّاوي / حلّاوي...)، وفي هذا مخالفة للقياس الذي يقتضي حذف تاء التأنيث من الأصول (غزّة / عزّة / مكّة/ حلّة...) وإقحام لاحقة النسبة من دون تغييرات أخرى. ونلمس في هذا نوعا من التأثر بالمتداول اليومي في اللهجات العربية المعاصرة التي تستسهل إقحام الواو عند النسبة إلى العديد من الأسماء (مصراوي/ أهلاوي/ زملكاوي/ نصراوي/ كازاوي قلعاوي بحراوي...) و(مكاوي) مثلا تستعمل أسماء عائلية بكثافة عندنا في المغرب. ونجد التفسير نفسه عند أبو سنينة (2004) في ما يتعلق ب(الحلاوي) نسبة إلى (الحلة) وهي بلدة في العراق، حيث يقول في معرض حديثه عن النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث: "وقد جاءت صور غير قياسية عديدة في النسب إلى هذه الصيغة، نذكر منها الحلاوي في النسب إلى الحلة وهي بلدة على طرف الفرات، وقد أجرى السمعاني[6]هذه النسبة اتباعا لما يعرفه عامة الناس وإلا فالنسبة الصحيحة حليّ بكسر الحاء واللام. ولعل الناس عندما نسبوا هذه النسبة اعتبروا تاء التأنيث بمثابة ألف مقصورة، فعومل الاسم بناء على ذلك معاملة الرباعي المقصور

[5] ابن منظور، لسان العرب، تح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي،بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1999، (مادة ش ي أ)، الجزء13، ص55.

[6] السمعاني أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562هـ)، صاحب كتاب الأنساب.

ساكن الثاني والذي ينسب إليه بوجه من الأوجه الثلاثة بقلب ألفه الرابعة واوا وإضافة ألف قبلها كما تقول في حبلى حبلاوي."[7]

❖ النسبة إلى الجمع:

إن الكتب العربية بكل تخصصاتها مليئة بألفاظ مثل (الوثائقيّ/ الأسَريّ/ الجماهيريّ/ الأخلاقيّ/ أنصاريّ/ أعرابيّ...)، ولدينا في باب التصريف كتاب (شرح الملوكي في التصريف)، ومن اللغويين المشهورين (أبو منصور الثعالبي ت 429هـ) و(أبو منصور الجواليقي ت 540هـ) ومن علماء الفلك نجد (رضوان بن محد الساعاتي ت 618هـ) ثم الشاعر العراقي (محمد مهدي الجواهري 1999)، وهذه كلها منسوبات إلى الجمع بخلاف القاعدة التي تقول إن العرب تنسب إلى المفرد. وقد تنبه النحاة العرب القدامى إلى ورود النسبة إلى الجمع عند استقراء قواعد النسب، فتأولوا تلك الحالات التي جمعت لهم، ورأوا أن النسبة إلى الجمع تتم عندما لا يوجد له مفرد من جنسه مثل (أعراب / أعرابي وأبابيل / أبابيلي ونساء/ نسائي وإبل / إبلي...) ويدخل ضمنه اسم الجنس الجمعي مثل (رهط وقوم ...) والحالة الثانية أن يجري الاسم مجرى اسم العلم مثل (أبو زيد الأنصاريّ) نسبة إلى الأنصار وهم الأوس والخزرج، وسموا بالأنصار لنصرتهم الرسول عليه الصلاة والسلام، والأمر نفسه لكل جمع يسمى به مثل (كلابيّ) نسبة إلى اسم العلم (كِلاب) و (أسمائيّ) نسبة إلى اسم العلم أسماء، وفي هذه النسبة يطرح إشكال أصلية الهمزة من عدمها، فينسب إلى (أسماء) (أسماويّ). وقد ذهب السوسوة (1999) إلى أن رفض النسبة إلى

[7] أبو سنينة عماد سلمان، النسب في العربية بين النظرية والواقع (أطروحة ماجستير)، الجامعة الأردنية، 2004، ص 66.

الجمع مردها قلة الأمثلة المطروحة في عصر التدوين والاحتجاج، وفي ذلك يقول: "وربما كان السبب في تحريم الظاهرة أن أمثلتها العائدة إلى عصر الاحتجاج قليلة، وهذا أمر طبيعي لأخذهم اللغة عن البدو الخلص، وهؤلاء حياتهم بسيطة في أدوارها المختلفة، ليس فيها تنوع وتعدد كالذي نجده عند الحضر، أي [لم يحتج العرب إلى اسم الجنس في غير الحرفة إلا نادرا جدا.]"[8] ولعل ما يثير الاستغراب حقا أن كتب اللغة والصرف تحديدا تردد الألفاظ نفسها عند تناول النسبة إلى الجمع، مما يوحي إلى نوع من التخوف في إثارة ما من شأنه التناقض مع القاعدة الموجهة لهذا المبحث. ولكن الحقيقة عكس ذلك تماما، ففي التشبث بصرامة القاعدة تضييق على اللسان وعلى مستعمليه، لأن العديد من الألفاظ التي ينسب فيها إلى الجمع اكتسبت شرعية تداولية قوية، ولو جازفنا بمخالفة الاستعمال والتزمنا بتطبيق القاعدة لنجم عن ذلك التباس وتداخل كبير، فضلا عن الغموض والثقل الذي يتنافى وحرص المتكلم عموما على الفصاحة والإفهام. وسنستأنس بملاحظة المنسوبات الواردة ضمن الجدول الآتي:

المنسوب إليه	المنسوب على القاعدة	المنسوب المستعمل
الوثائق	الوثقي	الوثائقي
الأخلاق	الخلقي	الأخلاقي
المعلومات	المعلومي	المعلوماتي

[8] السوسوة عباس علي، النسب إلى الجمع في العربية، ص 325.

العلائق	العلاقي	العلائقي
الطالب	الطالبي	الطلابي
المغارب	المغربي	المغاربي
الأسنان	السني	الأسناني
الألسن	اللساني	الألسني
الأُسَر	الأُسْري	الأُسَري
الملائكة	الملاكي	الملائكي
الملوك	الملكي	الملوكي
العشائر	العشَري	العشائري
الجنائز	الجنَزي	الجنائزي
الذكور	الذّكَري	الذكوري
الإخوان	الأخوي	الإخواني
الكُتُب	الكتابي	الكتبي
الشعوب	الشعبي	الشعوبي
الأصول	الأصلي	الأصولي
الأمم	الأمي	الأممي
الجماهير	الجمهوري	الجماهيري
الصحابي	الصاحبي	الصحابي

السكاكين	السكيني	السكاكيني
الجواهر	الجوهري	الجواهري

إن المنسوبات إلى الجمع الواردة في الجدول أعلاه أصبحت شائعة في العربية المعاصرة إلى حد يظهر فيه المنسوب إلى المفرد غير المطرد، ولعل مرد ذلك إلى أن النسبة إلى المفرد توقع في اللبس جراء التداخل مع منسوبات أخرى. فالأصولي يحيل مباشرة إلى الباحث في أصول الفقه، بينما يدل الأصلي على معان عدة مطلقة لكل ما ينسحب إليه الأصل. وحين نسمع "الهيئة الأممية" فإننا نفهم أن المقصود هيئة الأمم المتحدة، أما الأمية فمعانيها غير ذلك تماما، والأمر نفسه للذكوري والشعوبي... أما منسوبات أخرى مثل الجواهري والسكاكيني والكتبي... فتتعلق بحِرف والجمع يفيد الكثرة والمبالغة، مما يلصقه بالحرفة أكثر من المفرد. ومن هذه المنسوبات ما هو مستحدث ليستجيب لتطور العربية المعاصرة مثل (المعلوماتي/ الأممي / الألسني/ المغاربي/ الإماراتي/ الجزائري...) ومنها ما هو قديم مثل (الأصولي/ الجواهري/ الأخلاقي/ الصحابي...)، وما دامت هذه المنسوبات تلبي حاجة تواصلية بعيدا عن الغموض واللبس، فحري بالمجامع اللغوية أن تعمل على تمحيص مختلف هذه الألفاظ وتثبيت الصالح منها لتوسيع دائرة الاشتقاق، مع الإسهام في إثراء الذخيرة المعجمية العربية.

2- مقاربة أمثلية للنسبة بين الاطراد وعدمه

تعد النظرية الأمثلية أو نظرية تفاعل القيود إطارا نظريا يسمح بمقاربة النسبة في الصرافة العربية، مع مناقشة إشكالات عدم الاطراد فيها. فالمنسوب إليه يمكن اعتباره دخلا يخضع لجملة من التغييرات بعد اتصاله بلاحقة النسبة، مما يجعلنا أمام خرج محتمل أو خرجين أو أكثر للفظ نفسه. وفي هذه الحالة تعرض هذه الخروج بصفتها مرشحات إلى مجموعة من القيود التي يعمل المقوم على فرز المرشح الأمثل منها، وهو الأقل انتهاكا للقيود، أو لنقل إنه المرشح الذي يخرق القيود الدنيا. وسنعمل في هذه الفقرة على تحليل مجموعة من المنسوبات العربية التي تعرف تعددا في الخروج لمقارنتها، ثم رصد مدى خضوعها للقيود الصرف–صواتية اللازمة، وبذلك يتم اختيار الأنسب منها بحسب الخفة والاقتصاد مع جودة التركيب.

وسيتم الاحتكام إلى قيود ذات بعد كوني مشترك بين سائر الألسن، مع استحضار خصوصيات اللسان العربي، وطبيعة صرافته غير السلسلية عند مقاربة قضايا النسبة. ومن هذه القيود نذكر:

- قيد وفاء الخرج للدخل (ق و خ د): أي مراعاة مدى مطابقة الخرج للدخل من حيث البنية والمقاطع ونوعها، ومن حيث حذف عناصر جذرية أو قلبها أو إقحام عنصر آخر.
- قيد الكلمة الدنيا (ق ك د) (Minimal Word Constraint): وقد سبقت الإشارة إليه بوصفه قيدا عروضيا وضعه مكارتي وبرانس McCarthy and Prince (1998)، وهو قيد يشترط في الكلمة القابلة للتصريف في اللغة العربية ألا يقل وزنها العروضي

عن قدم (Foot)، وكل قدم يتكون إما من مقطع ثقيل (Heavy Syllable)، أو من مقطعين خفيفين (Light Syllables)."[9]

- قيد المحيط الإجباري (ق م إج) (OCP) Obligatory Contour Principle، وهو قيد يمنع تجاور المتماثلات، أي يحظر تتابع العناصر المتماثلة في بنية الكلمة.

وفي ضوء تفاعل هذه القيود ستحاول الدراسة رصد تحقق النسبة إلى جملة من الألفاظ العربية عبر تتبع الخيارات الممكنة باعتبارها مرشحات لفرز الأمثل منها.

4. كرة:

ك ـُ رـَ ø

ك ـُ رـَ و + ـِ ي ي

يُطرح إشكال إقحام الواو بعد حذف تاء التأنيث الذي تفرضه القاعدة العامة للنسبة للمفرد بعد تجريده من علامات الجنس والعدد. وقد أشرنا في المبحث السابق إلى أن إقحام الواو يتم استجابة لقيد الكلمة الدنيا، أي إن الواو تملأ الحيز الشاغر في الهيكل التطريزي. وسنتبنى معطيات الجدول الآتي في إطار المقاربة الأمثلية لهذا النمط من المنسوبات:

[9] الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 142.

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
كُرِيّ	X		X
كُرَوِيّ			

إن حذف تاء التأنيث يحدث خللا في العناصر الجذرية للكلمة، ومن تم فالنسبة إلى الكلمة بعد هذا الحذف تستدعي ترميم بنيتها الجذرية، وبذلك تقحم الواو لا لكونها أصلية في الكلمة [ك ر و]، كما يزعم بعض اللغويين، وإنما يفرضها الهيكل التطريزي، وإن لم تكن الواو أصلية بالضرورة مثل (نَدَوِيّ/ فَتَوِيّ...)، وهكذا يختل قيد الكلمة الدنيا، إضافة إلى قيد تبعية الخرج للدخل ما دام الخرج (كُرِيّ) لا يتضمن عناصر الدخل جميعها. وباختصار فإن المنسوب(كُرَوِيّ)هو المرشح الأمثل باعتباره لا يخرق القيود الثلاثة جميعها.

5. غزة

غ ـَ ز ز ـَ ø

غ ـَ ز ز+ ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
غزِّيّ			
غزّاوِيّ			X

مقارنة باللفظة السابقة (كرة)، فإن حذف تاء التأنيث يحافظ على شروط تأليف الكلمة الدنيا من حيث العناصر الجذرية (غ ز ز)، لكن تعرف هذه الصيغة الاسمية منسوبا مستعملا بإقحام الألف والواو (غزّاوي/ مكّاوِي/ عزّاوي/ جدّاوِي...)، وقد نجد تفسيرا لهذا الإقحام بالعودة إلى النطق الدارج للألفاظ المنسوب إليها؛ حيث نلمس ميلا إلى نطق المد بدل تاء التأنيث، فيكون التقدير (مكّا / غزّا / جدّا...)، ولإقحام لاحقة النسبة تستدعى الواو وسيطا بين الفتح المزدوج والكسرة. وفي هذا التبرير ما يتناسب والقول إن المقصور أصل الممدود من قبيل (صحرى/ صحرا/ صحراء)؛ وهذا ما يراه جمهور اللغويين فصحراء عندهم أصلها (صحرا)، والألف فيها للتأنيث، ولما أريد المد زيدت ألف المد قبل علامة التأنيث، فتتابعت ألفان، ويتعذر النطق بهما، كما تخرقان قيود تأليف المقاطع العربية، ولذلك لجؤوا إلى تحريك الألف الثانية لتصير همزة، فانتقلت إلى (صحراء). يقول يعقوب (2006): "ويزعم معظم النحاة أن ألف التأنيث الممدودة التي في نحو: (صحراء) و(حمراء) كانت في أصلها مقصورة، أي: (صحرا) و(حمرا)، فلما أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى: (صحرا) و(حمرا). والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها، إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المد، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث، وقلب الأولى حرفا قريبا منها، وهو الهمزة، يفوت الغرض من المد، فلم يبق إلا قلب الألف الثانية همزة تدل على التأنيث، كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها، فأصبحت: (صحراء) و(حمراء)."[10] والغالب عندنا أن المتحكم في هذه الاختيارات هو الجانب الصوتي المتمثل في الميل جهة تيسير النطق والبعد عن التكلف فيه،

[10] يعقوب إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 2006، الجزء03، ص 17.

إذ نستبعد أن المنطق اللغوي للمتكلم العربي يستحضر مختلف هذه الإجراءات التي ذكرها النحاة في القول السابق، وإنما ينطق على سليقته، ليأتي اللغويون في ما بعد ليؤولوا هذه النطق بحسب ما توفر لهم من معطيات تسعف في تقنين الألفاظ واستقراء ما يناسبها من قواعد وأحكام. وهذا ما أدى لا محالة إلى كثرة الاستثناءات وتعددها. ولنأخذ المثال الآتي:

6. سينما = س ـِ ـِ ن ـِ م ـَ ـَ

سينمِيّ = س ـِ ـِ ن ـِ م + ـِ ي ي

سينماوِيّ = س ـِ ـِ ن ـِ م ـَ ـَ و+ ـِ ي ي

سينمائِيّ = س ـِ ـِ ن ـِ م ـَ ـَ ء+ ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
سينمِيّ			
سينماوِيّ			X
سينمائِيّ			X

فلفظة (سينما) معربة دخيلة على المعجم العربي، وعند النسبة إليها تم إقحام الهمزة، مع العلم أن اللفظة إذا أخذت على حالها تعد اسما مقصورا، والقاعدة تقتضي أن ألف المقصور متى كانت خامسة فما فوق، فالأصل فيها أن تحذف وتقحم لاحقة النسبة (سينمِيّ)، كما ننسب إلى (موسيقى) على (موسيقِيّ) و(أرسطو) (أرسطيّ)؛ أما إذا نسب إليها على أنها اسم ممدود

كما هو الحال في (صحراء/ صحرا) (سينماء/ سينما)، فتكون النسبة أصالة بقلب الهمزة واوا إلا إذا كانت أصلية، والهمزة في (سينمائي) بعيدة عن الأصالة، والقياس يقتضي إقحام الواو كما هو شائع في هذا النوع من الألفاظ. غير أن الهمزة غلبت لكونها تستجيب لمنطق الخفة والسهولة في النطق، إذ لا توجد في صيغ العربية لفظة أصيلة بهذا البناء يقاس عليها، فتم اللجوء إلى معيار النطق والخفة والذوق في الاستعمال.

7. قرية:

ق ـَ ر ي ـَ ه

ق ـَ ر ـَ ي + ـِ ي ي

ق ـَ ر ـَ و + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
قرَيِيّ		x	
قرَوِيّ			X

تسمح معطيات الجدول أعلاه بالاستنتاج أن النسبة إلى قرية تكون بحذف علامة التأنيث، وإقحام لاحقة النسبة، وهذا يؤدي إلى تتابع المتتاليات (ثلاث ياءات تفصل بينها كسرة)، مع ما يطرحه هذا التعاقب من عسر في النطق جراء خرق قيد المحيط الإجباري، لذلك يتم قلب الياء

واوا لتسهيل النطق، وفي هذا الإجراء خرق لقيد وفاء الخرج للدخل، لكن هذا القيد أدنى مرتبة من القيد السابق، لذلك يتم تغليب (قرويّ) بوصفه المرشح الأمثل للنسبة إلى (قرية).

8. بادية

ب ـَ ـَ د ـِ ي ـَ ه

ب ـَ ـَ د ـِ ي + ـِ ي ي

ب ـَ ـَ د ـَ و + ـِ ي ي

ب ـَ د ـَ و + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
بادِيّ		x	
بادَوِيّ			X
بَدَوِيّ			x

فالنسبة إلى بادية على أنها (بَدويّ)، كما أشرنا سابقا، هي مدار خلاف كبير بين اللغويين بسبب تعدد مظانهم بشأنها، فابن يعيش (ت 643هـ)، في شرح المفصل للزمخشري (ت 538هـ) يرى أن (بدويّ) "منسوب إلى (البادية) وأن القياس (باديّ) أو (بادويّ) على حد قاض، وقاضية، وغاز، وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسما على (فَعَل) حملوه على ضده، وهو الحضَر، فقالوا:

(بدويّ) كما قالوا (حضَريّ)."[11] وهذا المذهب يطرح نقاشا، إذ (باديّ) أو (باداويّ) نسبة إلى الاسم المنقوص، وربما عمد إلى حذف الألف خيفة اللبس، كما أن (حضري) قد لا تكون بالضرورة نسبة إلى (حضر) فحسب، وإنما قد تكون نسبة إلى (حاضرة) في مقابل (بادية) وفي كلتا الحالتين يقع الالتباس. أما الاستراباذي(ت 686هـ) فيرى غير ذلك تماما، إذ يزعم أن (بَدَويّ) منسوب إلى البدْو خلافا للقياس، وأنهم فتحوا عينه قياسا على قرينه الحضَر، ويقول في هذا الشأن: " وقالوا: بَدَويّ، والقياس إسكان العين لكونه منسوبا إلى البَدْو، وإنما فتح ليكون كالحضري لأنه قرينه."[12] والرأي عندنا أن النسبة إلى (بادية) على (باديّ أو بادوِيّ) ستوقع في اللبس بين النسبة إلى اسم الفاعل(بادٍ/ بادية) والنسبة إلى اسم المعنى (بادية)، لذلك ميزوا الثانية بحذف الألف تخفيفا، وإقحام الواو بدل الياء كما في (قرية)، والقياس نفسه في (حاضرة) بمعنى مدينة، حيث نقول: (مراكش حاضرة المرابطين، وفاس حاضرة الأدارسة). أما القول إن النسبة إلى (بدْو) و(حضَر)، فلا نجد فيها ما يبرر تغيير سكون الدال إلى فتح، إذ القياس (بدْوِيّ) مثل (نَحْو/ نحْوِيّ).

9. داعٍ

د ـَ ـَ ع (ـٍ ن)

د ـَ ـَ ع + ـٍ ي ي

[11] ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، الجزء03، ص 475.

[12] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 82.

د ـَ ـَ ع ـَ و + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
داعِييّ		x	
داعِيّ			
داعَوِيّ			x

فياء المنقوص في (الداعي) جاءت رابعة بعد كسر، وبعد إلصاق لاحقة النسبة تحذف الياء بسبب التقاء الساكنين، وفي حال عدم حذفها ستكون النسبة على (داعييّ)، وفي هذا الإجراء تكلف كبير بسبب توالي المتماثلات، وتستثقل الكسرة على الياء المسبوقة بكسر، فحذفت الكسرة، ومن ثمة أصبحت الياء ساكنة، ومن ثمة التقى ساكنان (ياء المنقوص مع الياء الأولى من لاحقة النسبة) فآثروا حذف الياء الأصلية، فكانت النسبة إلى هذا الاسم (داعِيّ)، وهي التي تستجيب للقيود المعتمدة في التقويم. أما النسبة على (داعَوِيّ)، فقد أجروا المنقوص الرباعي مجرى الثلاثي، وهذا يطرح إشكالا في التفسير، فالمنقوص الثلاثي يعد إقحام الواو تصحيحا لهيكل الكلمة استجابة لقيد الكلمة الدنيا، أما في الرباعي فإقحام الواو يخل بقيد وفاء الخرج للدخل.

10. عميل

ع ـَ م ـِ ـِ ل

ع ـَ م ـِ ـِ ل + ـِ ي ي

ع ـَ م ـَ ل + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
عميلِيّ		x	
عَمَلِيّ			x

تطرح النسبة إلى (فعيل) عدة إشكالات في الصرافة العربية، حيث نجد خلافات عند النحاة في تصورهم لهذا النوع من الألفاظ، فمنهم من يقول بوجوب حذف الياء، ومنهم من يقول بإثباتها وعدم حذفها، وصنف ثالث يرى أن بالإمكان الحذف وعدمه. وقد جاء في حواشي شرح الشافية للاستراباذي (ت 686هـ): "اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال: الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فَعيل كأمير، وفُعيل كهذيل، بقاء الياء فيهما، فإن جاء شيء مخالفا لذلك كثقفي في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ، الثاني، وهو مذهب أبي العباس البرد، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل: شريفي وجعيلي، وأن تقول شرفي وجعلي، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس، الثالث، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أومأ إليه المؤلف، وهو أنك مخير في فعيل بضم الفاء بين إثبات الياء وحذفها، فأما في فعيل بفتح الفاء، فليس لك إلا إثبات الياء."[13] ولعل الحل الوسط هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد (ت 286هـ) ولكن

[13] الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، الجزء02، ص 29-30.

يصطدم هذا الاختيار باللبس الذي يوقع فيه، إذ يكفي النظر إلى المنسوبين (شَرَفِيّ وجَمَلِيّ) للتساؤل أهما منسوبان إلى (شريف وجميل) أم إلى (شرَف وجمَل)؟

11. طبيعة

ط ـَ ب ـِ ـِ ع ـَ ه

ط ـَ ب ـِ ـِ ع + ـِ ي ي

ط ـَ ب ـَ ع + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
طبيعِيّ		X	
طَبَعِيّ			X

ما قلناه بشأن النسبة إلى (فعيل) ينطبق أيضا على (فعيلة)، حيث تقتضي القاعدة حذف علامة التأنيث والياء مع فتح عين الكلمة، ثم إلصاق لاحقة النسبة؛ ف(طبيعة) مثلا ينسب إليها قياسا على (طَبَعِيّ)، لكن الاستعمال يثبت عكس ذلك، إذ ألف مستعملو اللغة، وحتى الكتاب والأدباء منهم، اختيار (طبيعي) بدل (طبَعي)، ومعلوم أن مثل هذه الحالات تسبب اضطرابا في تعليم العربية وتعلمها. وبالاستناد إلى القيود المعتمدة في الجدول المقوم أعلاه، يتضح أن (طبيعي) تخرق قيد المحيط الإجباري بفعل تعاقب المماثلات (الكسرة والياء)، أما (طبَعي) فتخرق قيد وفاء الخرج للدخل بسبب ما لحق بنية الدخل من حذف وقلب.

12. علٍ

ع ـَ ل (ـِ ن)

ع ـَ ل + ـِ ي ي

ع ـَ ل ـَ و + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
علِيّ	X		
عَلَوِيّ			

ترتبط النسبة إلى الأسماء المنقوصة الثلاثية بإشكال مرده أن أغلب الكتب تقدم هذه الأسماء نكرة، مع إثبات يائها، وهذا يتنافى مع معهود العربية في حذف ياء المنقوص نكرة ما لم يكن منصوبا، وحتى يستقيم النطق يتم تشديد الياء، وفي هذا خلط كبير بين (فَعِل) و(فَعيل) ف (عليّ) على وزن (فعيل) بينما المنقوص (علٍ) وزنها (فَعِل). ومعلوم أن النسبة تحول الاسم إلى صفة، و(شجيّ/ فتيّ/ نديّ/ عميّ...) في أصلها صفات. لذلك ف (علويّ) هي النسبة المثلى إلى (العلي) و(عمويّ) هي منسوب (العمي)... أما (عليّ) فتخرق قيد الكلمة الدنيا.

13. (المغرب العربي/ المغارب)

م ـَ غ ـَ ـَ ر ـِ ب

م ـَ غ ـَ ـَ ر ـِ ب + ـِ ي ي

م ـَ غ ر ـِ ب + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
مغاربِيّ			
مغربيّ			X

كثيرا ما نصادف في كتب التاريخ والسياسة أو الإعلام حديثا عن بلدان المغرب العربي، وغالبا ما يتم نعتها بالبلدان المغاربية نسبة إلى المغارب (المغرب الأدنى والأوسط والأقصى)، وهذه التصنيفات الثلاثة هي التي أفرزت النسبة إلى الجمع، فمن شأن النسبة إلى المفرد (مغربي) أن توقع في اللبس، فقد يتوهم السامع أن المقصود بلد (المغرب) وليس المغرب العربي. وهذا نوع من تكيف العربية لاحتواء ما يستجد في الحضارة العربية ومواكبته. ويكفي أن ننظر إلى (المشارق)، حيث نقول (قطر أو الكويت بلد مشرقي ولا نقول (مشارقي)، حيث ينتفي إشكال التسمية المطروح في المغرب العربي.

14. كَبِد

ك ـَ ب ـِ د

ك ـَ ب ـِ د + ـِ ي ي

ك ـَ ب ـَ د + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
كَبِدِيّ		X	
كَبَدِيّ			x

تتم النسبة قياسا إلى (فعِل) على (فعَلِيّ)، وعلى الرغم من كون هذه القاعدة لا تطرح إشكالا ظاهريا، إلا أنها لا تخلو من اضطراب مرده التداخل بين المنسوب إليهما (كبِد وكبَد) وكلاهما لفظان عربيان فصيحان يدلان على شيئين مختلفين تماما، فالكبِد عضو حيوي، والكَبَد شدة وعناء ومشقة. ومن ثم يحدث اللبس عند النسبة إليهما معا على (كبَدِيّ).

15. وحْدة

وـَ ح د ـَ ه

وـَ ح د+ ـِ ي ي

وـَ ح د ـَ و + ـِ ي ي

المنسوب	ق ك د	ق م إج	ق و خ د
وحْدِيّ			
وحْدَوِيّ			x

يتبين أن النسبة إلى (وحدة) قياسا هي (وحدِيّ)، ولكن شاعت زيادة الواو قبل ياء النسبة، وأصبح الجميع يقحمها في أسماء مختلفة مثل (سلطوي/ نسبوي/ نخبوي/ جبهوي/ نهضوي/ شعبوي/ بنيوي...) يقول مختار عمر أحمد (2008): "النظرية البنيوية [صحيحة]، تجمع وحدوي [صحيحة]، تجمع وحدي [فصيحة مهملة]، حركة نسبية [صحيحة]، حركة نسبوية [صحيحة]، عمل سلطوي [صحيحة]، فكر نخبوي [صحيحة]. أجاز مجمع اللغة المصري النسب بزيادة واو قبل ياء النسب في بعض صيغ المنسوبات على غير قياس منعا للبس كما في وحدوي ونسبوي."[14] والحق يقال إن اللبس قد ينحصر في (نسبي) أهو منسوب إلى النسبة أم إلى نظرية النسبية؟ وتتحقق النسبة إلى (النسبية) ب (نسبوي) عبر حذف تاء التأنيث إحدى الياءين لتخفيف الياء المشددة، فصارت الكلمة على بنية المنقوص رباعي الياء مثل (النادي) (نادويّ). ومما جاء في تفسير إقحام الواو قبل لاحقة النسبة في (نسبوي) ما ورد في أمين والترزي (1989): " يرى المجمع أن علماء الفيزيقا يحتاجون في النسب إلى نظرية النسبية أن يقولوا (نسبوي) ويقف في وجه هذه الصيغة زيادة واو على غير المقرر في قواعد النسب. ولكن التزام القاعدة يؤدي إلى أن تكون الصيغة (نسبي) وذلك يؤدي إلى اللبس، إذ يختلط ما هو منسوب إلى النسبة، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية."[15] وهذا التبرير نفسه (أي أمن اللبس)، نجده يتكرر في تفسير عدة منسوبات، ومنها (جبهوي) المنسوب إلى (جبهة)؛ ففي الكتاب نفسه نجد: " تشيع كلمة جبهوي نسبة إلى جبهة؛ والنسبة إليها جبهي، وترى اللجنة قبول جبهوي على أساس الفرار من اللبس،

[14] مختار عمر أحمد، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، الجزء 02، ص 896.

[15] أمين محمد شوقي والترزي إبراهيم، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1989، ص 237.

لأنه قد يظن حين يقال: جبهي أن النسبة إلى جَبْه مصدر جَبَهَه إذا صكّ جبهته أو إلى جبَه من جبِه إذا اتسعت جبهته، وسبق للمجمع أن أجاز في النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال: (وحدوي)، كما أجاز في النسبة إلى نظرية النسبية أن يقال (نسبوي)."[16] ولعل الإنصاف يقتضي منا الإشارة غلى أن ما قيل في التفريق بين النسبة ونظرية النسبية بإقحام الواو في النسبة إلى النظرية مقبول إلى حد كبير، أما ما قيل في (جبهة) ففيه كثير تكلف، إذ لو كان هذا الأمر مقبولا لكان من باب أولى مدعاة إلى تمييز (كبَديّ) التي أشرنا إليها سابقا في هذه الفقرة. وما نرجحه في هذه المنسوبات هو التأثر باللهجات العربية التي لا تنطق تاء التأنيث، بل تمد الفتحة الأخيرة قبل التاء (جبها / نهضا/ وحدا...) ومن ثم تصبح هذه الأسماء مناظرة للمقصور رباعي الألف، وعند النسبة إليها يجوز قلب الألف واوا كما في (مرموي / ملهوي...)، ومما يقوي هذا الطرح أن شرط إقحام الواو هو سكون الثاني عندما تكون الألف رابعة؛ (ففي كندا مثلا لا يجوز إقحام الواو لأن الثاني متحرك، فنقول كنديّ) وفي (جبْها / نهْضا/ وحْدا...) يتحقق شرط سكون الثاني.

خلاصة:

تم إفراد الفصل الخامس لمقاربة عدم اطراد النسبة في الصرافة العربية ضمن إطار نظري مستحدث مع ألان برانس Alan Prince وبول سمولنسكي Paul Smolonsky سنة 1993، وتم الاصطلاح عليه بالنظرية الأمثلية «Optimality Theory »[17]. وقد حاولنا

---

[16] نفسه ص 270.

[17] Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, RuCCS-TR-2: CU-CS- 696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.

معالجة نماذج عملية للنسبة عبر المقارنة بين ثنائية الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية مبرزين أن اللسان العربي يحرص على الخفة والاقتصاد مع سلامة الطبع في الأداء اللغوي مما يجعله يكيف بعض الألفاظ مع طبيعة الاستعمال المألوف، وإن كان ذلك يدفعه في أحيان كثيرة إلى التحرر من صرامة القيود التي تفرضها القواعد. ومن ثمة تناولنا مجموعة من أمثلة النسبة عبر مساءلة كل من القاعدة والاستعمال، ومناقشة بعض حالات النسبة التي تكتسب مشروعيتها من خلال الاستعمال، وإن كانت القواعد تصنفها في خانة عدم الاطراد. وفي هذا الإطار توقفنا عند حالات من النسبة إلى المؤنث تكتسب مشروعية قوية بكثرة تداولها واستعمالها حتى أضحت القاعدة مثار استغراب بسبب عجزها عن الإحاطة بهذه الحالات مثل: (حياة / حياتيّ) – (طبيعة / طبيعي – بديهة/ بديهي) –(غزّاوي/ عزَاوي/ مكّاوي / حلّاوي...) بإقحام الواو في النسبة إلى الثلاثي المؤنث. وبجانب النسبة إلى المؤنث ناقشنا حالات من المنسوبات إلى الجمع خلافا للقياس الذي يقتضي النسبة إلى المفرد.

وركزنا في الفقرة الموالية من الفصل على المقاربة الأمثلية للنسبة محتكمين إلى قيود ثلاثة هي قيد وفاء الخرج للدخل (ق و خ د)، وقيد الكلمة الدنيا (ق ك د) (Minimal Word Constraint)، ثم قيد المحيط الإجباري (ق م إج) (Obligatory Contour Principle OCP). وتم إخضاع نماذج متنوعة من المنسوبات لتفاعل هذه القيود، مع اختيار الخرج الأنسب لكل منسوب من بين الاختيارات التي يطرحها نظام النسبة في اللسان العربي.

خاتمة

توصلنا بعد رحلة البحث في عدم اطراد النسبة في اللسان العربي إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

إنه لمن تسطيح النظر القول بعد فحص موضوع النسبة في اللسان العربي قبول الادعاء المشهور ومضمونه: ما يمكن قوله بشأن العربية قد قيل منذ عهود مضت، وإن القدماء قد أحاطوا باللسان العربي دراسة وتحليلا. بل إن إعمال النظر في إشكال النسبة باعتباره واحدا من إشكالات اللسان العربي الهامشية يقتضي التسليم ببطلان ذلك الادعاء، ذلك أن اللسان العربي شأنه شأن الألسنة الطبيعية يتطلب فهمه وتفسيره بيان حدود التصور العربي القديم في معالجة الظاهرة المدروسة، ثم البحث عن البدائل النظرية اللسانية لملء ثقوبه المتعددة. ولعل المباحث الصرافية تظل أكثر حاجة إلى المراجعة والتدقيق لأن اللسان العربي ينمو ويتطور باستمرار ليستجيب لحاجات العصور المتعاقبة، ومن ثم تتولد مواد لغوية تتناسب وطبيعة المستحدثات التي تعرفها مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

وانطلاقا من التصور المبني على خصوصية اللسان العربي ذي الصرافة الاشتقاقية غير السلسلية، فقد تناولت الدراسة موضوع النسبة في الصرافة العربية مركزة على رصد سلوك لاحقة النسبة وما تحدثه من تغييرات صرف–صواتية في الاسم المنسوب إليه، وطرحت إشكال عدم اطراد النسبة، على الرغم من القواعد الموضوعة التي تروم التعميم والتنميط، وحاول البحث وصف مظاهر عدم الاطراد في النسبة وتفسيرها بالاستناد إلى المقاربات اللسانية الحديثة مثل الصرافة التطريزية في علاقتها بالصواتة مستقلة القطع، ثم النظرية الأمثلية.

وقد اقتضت طبيعة البحث الوقوف أولا عند عدم الاطراد الصرافي عموما، قبل التركيز عمليا على النسبة. فتمت معالجة مجموعة من الظواهر الصرافية غير المطردة في العربية في ما يتعلق بالأفعال أو بالأسماء والصفات. وعالج البحث في ما بعد قضايا النسبة في محاولة لتذليل بعض الصعوبات المتصلة بضبط مقتضياتها ضمن الصرافة العربية وفق تصورات لسانية حديثة.

- في ظل الحديث عن استقلالية الصرافة أو تبعيتها، فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي كون اللسان الطبيعي يضم مستويات تتآلف في ما بينها، لتشكل نظاما متكاملا وفق بنية عامة مشتركة، مع احتفاظ كل مستوى ببنيته الخاصة؛ لذلك من الصعب الحديث عن استقلالية تامة لأحد المستويات، أو عن التبعية المطلقة لمستوى لآخر، كما تستبعد المجازفة بتبني أولوية مستوى مقارنة بباقي المستويات اللسانية الأخرى.
- إن اهتمام النحويين القدماء بالصرافة لم يضاه درجة انكبابهم على دراسة النحو والإعراب، وإن كان معظمهم يقر بأهمية الصرف، إلا أنهم يؤكدون أيضا صعوبته مقارنة بالنحو. ولعل في هذا الطرح ما يبرر ابتعاد العديد منهم عن الصرافة. وقد وضحت الدراسة طبيعة المباحث الصرافية عند النحاة، وبينت مدى تداخلها مع المباحث الصواتية والتركيبية بمعناها الحديث.
- في الدراسات اللسانية الحديثة يمكن اعتماد الصرفة بوصفها العلامة اللسانية الدنيا، وإن اختلفت المدارس اللسانية في اصطلاحها عليها، وتصورها لهذه العلامة اللسانية، خصوصا في ربطها بالمعنى سواء في ذاتها أو في وظيفتها داخل مختلف التأليفات.

- في مقابل فصل اللسانيات الحديثة بين حدود كل مستوى لساني، نجد تداخلا كبيرا بينها في النحو العربي القديم، وهذا ما يستلزم إفراد دراسات تنصب على هذا التراث مستلهمة نتائج البحث العلمي اللساني الحديث.

- في إطار مقاربة ظاهرة عدم الاطراد الصرافي كرونولوجيًّا بتتبع الدراسات القديمة والحديثة المعنية، تبين أن أغلب الدراسات الموثقة في البحث–قديمها والحديث– لم تستطع التخلص من مصطلح (الشذوذ) الذي تستعمله مقابلا للاطراد، كما أن المعيار الموجِّه لأحكامها يغلب عليه طابع تنميط القواعد، حيث تعزى كل حالة غير مطردة إلى عدم الانضباط للقاعدة.
- تضم الدراسات النحوية والصرفية المهتمة بعدم الاطراد إشارات متناثرة إلى تأرجح الكلام العربي عموما بين صلابة القاعدة من جهة، وبين قوة الاستعمال أو التفسير بالسماع من جهة أخرى.
- إن التداول والاستعمال يمتدان أحيانا كثيرة ليحرجا القاعدة، ومن ثمة تطرح عدة تساؤلات بشأن وضع هذه القواعد عموما.
- يمكن اعتبار الاطراد وعدمه متعلقا بالقاعدة أكثر من ارتباطه بالظاهرة الصرفية المدروسة، أي إن القاعدة قاصرة عن رصد مختلف الظواهر المتضمنة في كلام العرب بمختلف لغاته أو لهجاته.
- قصور القواعد الصرافية وكيفية التعامل معها في كتب النحاة عموما، يحضر بصورة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بمبحث النسبة في الصرف العربي.

- حدود قواعد النحاة القدامى ظلت توجه تصور مباحث النسبة، وكذا تصنيف أحكامها بناء على مدى الاستجابة لمبادئ التقعيد أو عدمها.
- صرامة القواعد جعلت الكتب تراكم الأحكام التنظيرية الخاصة بإلحاق ياء النسبة، أو تعيد إنتاجها من دون تدقيق اشتغالها وتأثيرها الصوتي والصرفي، ثم التركيبي على بنية الكلمة المنسوب إليها عموما.
- إن تعميم التصورات، واجترار الأحكام نفسها من دون تعليق أو تفسير قد يوهم بتعالي القواعد وتنزيهها عن كل نقص أو قصور. وهذا ما سعت الأطروحة لتجاوزه.
- بإمكان مساءلة القواعد أن يكشف عن سهولة توسيعها وتكييف أحكامها لترصد ما تم إغفاله من مواد لغوية في باب النسبة وغيره.
- تتحقق النسبة في العربية المعيار من خلال لاحقة الياء المشددة المكسور ما قبلها، لكن إقحام هذه اللاحقة يفرز تغييرات متنوعة بحسب طبيعة المنسوب إليه وبنيته.
- تؤكد الحالات المدروسة في العربية المغربية أن ما كان يسميه النحاة ب(اللغات) هو ما نعيشه بين ظهرانينا من امتداد للهجات العربية، مع ما يعتريها من تحول بفعل الاحتكاك بالألسن والثقافات الأخرى.
- يمكن استثمار معطيات العاميات في تفسير بعض الظواهر اللسانية التي يغلب عليها عدم الاطراد في الصرافة العربية وفي النسبة على وجه التحديد.
- تتحقق النسبة في العربية المغربية بإلحاق ياء مكسور ما قبلها، مع اختلاف صوتي مقارنة بالعربية المعيار، حيث تميل الدارجة إلى التخفيف عموما، وهو ما ينعكس على

تحقق ياء النسبة التي لا تشدد غالبا (على مستوى النطق)، وفي ذلك تخلص من الإعراب الذي يتحقق أصلا على الياء المشددة.

- تلجأ العربية المغربية إلى إقحام الواو عند النسبة قياسا على العربية المعيار، كما أنها تزيد عليها الألف في حالات عدة منها بعض الأسماء المختومة بتاء التأنيث (طنجة/ بهجة/ زنقة/ مكّة) التي تتحقق على مستوى الأداء الصوتي بألف بدل التاء علامة للتأنيث، وهذا ما يلحقها بالمقصور، وبذلك تجري عليها أحكامه (طنجا– طنجاوي/ بهجا– بهجاوي/ زنقا– زنقاوي/ مكّا– مكاوي)...
- تتفادى العربية المغربية النسبة إلى الجزء الأول من الاسم المركب، لأن لاحقة النسبة ترد آخر الاسم، لذلك تنسب إلى الجزء الأخير مهما كانت طبيعة المركب.
- تنسب العربية المغربية إلى الجمع، كما يحدث ذلك في العربية المعيار، وقد يحدث أن تدل النسبة على المبالغة كما في (كوايري/ نكايتي/ قشاشبي...)
- تلتقي الأمازيغية مع العربية المعيار والدارجة المغربية في كيفية إنجازها للنسبة أحيانا، وتختلف عنها أحيانا أخرى؛ فبينما يكتفي النسقان العربيان بلاحقة الياء المكسور ما قبلها، تستعين الأمازيغية بسابقة إلى جانب لاحقة الياء، أو قد تكتفي بإحداهما من دون الأخرى. فقد تتحقق النسبة بالسابقة (أُگْ ⵅ⁰) للمذكر و(أُتْ ⵜ⁰) للمؤنث، وتدغم الگاف قبل كل صامت، بينما تنطق حين يبدأ المنسوب إليه بصائت أو بشبهه (الواو والياء) (⁰ⵅⴰⵅⴰⵔ) (أُك أزاغار)، أما التاء في المؤنث فتدغم مع الصوامت المجانسة لها كما هو الحال في العربية.

- تلتقي الأمازيغية مع العربية والدارجة المغربية في توظيف لاحقة الياء المكسور ما قبلها ومن دون تشديد كما في الدارجة المغربية لتجسيد النسبة، لكنها تضيف إليها سابقة (أَ/ ه) في المذكر، وسابقة (تَ/ ه+) ولاحقة (ت/+) في المؤنث.
- تلجأ الأمازيغية إلى إقحام بعض الزوائد لتحقيق النسبة كالواو (أصحراوي) والألف والنون في (أبراني)، وقد تستعين بالحذف (أزايي).
- في المركب تكتفي الأمازيغية (كما في العربية المغربية) بالنسبة إلى الجزء الثاني، بينما تنسب العربية المعيار غالبا لأحد الجزأين بحسب أمن اللبس، وهذا الإجراء يجسد مظهرا لعدم الاطراد. أما الإنجليزية فتنسب إلى جزأي المركب وكأنه مفرد، إذ تقحم اللاحقة آخر الجزأ الثاني من دون حذف أو تغيير في الجزأين معا، إلا ما تقتضيه لاحقة النسبة من تغييرات صائتية أو صامتية.
- تأخذ لاحقة النسبة في الفرنسية صورا متعددة.
- يغلب عدم الاطراد على تحقق النسبة في الفرنسية، وغالبا ما يتم الاحتكام فيها إلى السماع والاستعمال بسبب تعذر تعميم قاعدة معينة على مظاهر النسبة المختلفة.
- إن عدم اطراد مباحث الصرافة ليس مرده إلى الشذوذ، كما جرت العادة في حكم النحاة القدامى، بل يمكن تفسير عدم اطرادها بقصور في القواعد التي تحكمها، أو أن تلكم القواعد خضعت لموجهات ليست بالضرورة علمية محضة، وإنما تم فيها الاستناد إلى معايير تصنيفية تقصي مواد لغوية مهما بلغت من الفصاحة والاستعمال، لأنها لا تستجيب لشروط جغرافية أو سياسية معينة.

- غالبا ما يتم تعليل استثناء الظواهر غير المطردة بتحري أمن اللبس، أو هروبا من الاستثقال إلى الخفة. لكن الهروب من اللبس في حد ذاته غالبا ما يوقع في اللبس والتداخل، ويبقى الحل رهينا بالمزاوجة بين القياس اللغوي من جهة، والقياس الاستعمالي من جهة أخرى.
- عدم الاطراد ليس نقصا أو لحنا، وإنما هو مظهر لتنوع الاستعمال بين لغات العرب، وهذا الاستعمال هو ما ضمن استمرار العديد من القضايا غير المطردة إلى أيام الناس هذه.
- عدم الاطراد يلحق أصل الاشتقاق وفرعه، كما يتعلق بالمشتقات جميعها، والنسبة ليست استثناء بهذا الخصوص.
- طبيعة المادة اللغوية العربية تجعل زيادة لاحقة النسبة تتم بسهولة ويسر في ألفاظ معينة، لكنها لا تستجيب للقياس الموضوع في حالات أخرى متعددة، مما يطرح بإلحاح مسألة عدم الاطراد.
- يمكن استثمار معطيات اللسانية الحديثة في تفسير الظواهر الصرافية في اللسان العربي، وهذا ما أكدته الدراسة استنادا إلى الصرافة التطريزية والصواتة مستقلة القطع في تفسير إقحام الواو في بنية المنسوب إليه.
- تفسير سلوك لاحقة النسبة يستلزم التفكير مسبقا في تحليل بنية المنسوبات مقطعيا لرصد ما تتسبب فيه ياء النسبة من اضطرابات على المستوى المقطعي، إذ هناك أسماء بعينها تستدعي إجراءات لترميم البنية المقطعية التي يعتريها خلل في بنية الجذر.

- باستحضار ما اصطلح عليه الوادي (2020) بقيد الكلمة الدنيا، تم تحديد مفهوم المقطع وأنواعه في العربية بالتمييز بين المقاطع المفتوحة والمقاطع المغلقة من جهة، وبين المقاطع القصيرة والطويلة من جهة أخرى. علاوة على طرح مبررات اعتماد الياء للنسبة بدل الألف أو الواو بترجيح معيار الخفة، ثم تشديدها حتى لا تلتبس بياء المتكلم، ولتقبل جميع الحركات.
- إن لاحقة النسبة لا تمثل مقطعا مستقلا يضاف إلى البنية الأصلية للمنسوب إليه، وإنما يندمج مع هذه البنية محدثا تغييرا ملموسا في عدد المقاطع ونوعها، ومن ثم يتضح سبب الحاجة إلى إقحام بعض العناصر مثل الواو لتصحيح التراكيب غير المقبولة صواتيا.
- إن إقحام الواو في حالات عدة يتم بناء على الحاجة إلى ملء العنصر الشاغر في الهيكل التطريزي لبنية الكلمة؛ هذا الفراغ الناتج في الغالب عن حذف عنصر جذري. وفي مواضع أخرى يتم إقحام الواو استجابة لقيود صرف–صواتية مثل مبدأ حظر تجاور المثلين، أو لتصحيح البنية المقطعية للكلمة التي تضطرب بعد دخول لاحقة النسبة عليها.
- لعل المزاوجة بين ثنائية الأمثلية القاعدية والأمثلية الاستعمالية تُظهر أن اللسان العربي يحرص على الخفة والاقتصاد مع سلامة الطبع في الأداء اللغوي، مما يجعله يكيف بعض الألفاظ مع طبيعة الاستعمال المألوف، وإن كان ذلك يدفعه في أحيان كثيرة إلى التحرر من صرامة القيود التي تفرضها القواعد.

- توجد حالات من النسبة إلى المؤنث تكتسب مشروعية قوية بكثرة تداولها واستعمالها حتى أضحت القاعدة مثار استغراب بسبب عجزها عن الإحاطة بهذه الحالات مثل: (حياة / حياتيّ) – (طبيعة / طبيعي – بديهة/ بديهي) –(غزّاوي/ عزَاوي/ مكّاوي / حلّاوي...).

- **آفاق البحث:**

لقد رست سفينة هذا البحث بعد أن أخذتنا في جولة اطلعنا من خلالها على التراث العربي القديم من جهة، وعلى اللسانيات الحديثة من جهة أخرى، فنهلنا من المنبعين معا، ورصدنا المنجزين العربيين القديم والحديث في الصرافة عموما، وفي النسبة تحديدا. وتجدر الإشارة إلى أن رسو سفينة البحث يظل مؤقتا، في انتظار استئناف الرحلة في مسارات متعددة تفتحها النتائج المذكورة آنفا. ولا ندعي النجاح في تفسير كل مظاهر عدم الاطراد التي تناولتها الدراسة، ولكن ننوه بإثارة هذه الإشكالات التي تواجه الدارس غير المختص الذي لا يلتفت إليها إلا لماما. ولعل في إثارة هذه القضايا ما يحفز على تجشم عناء البحث فيها لتفسير حضورها المكثف في الصرافة العربية. وسنعمل في المستقبل على مواصلة البحث عبر المسارات الآتية:

- ❖ توسيع دائرة البحث في عدم الاطراد لتشمل قضايا صرافية أخرى مثل: المصادر واسم الآلة واسم الزمان أو المكان...
- ❖ متابعة البحث في سبل المقارنة بين الأنساق اللغوية المتعلقة بالعربية المغربية وبالأمازيغية...

❖ الانفتاح على اللسانيات الحاسوبية لتيسير رقمنة اللسان العربي عبر تسهيل برمجة القضايا الصرافية حاسوبيا.

جدول مصطلحات البحث

المصطلح بالعربية	مقابله بالفرنسية	مقابله بالإنجليزية
الاختزال	Abréviation	Abbreviation
الاختصار	Réduction	Reduction
الاشتقاق	Dérivation	Derivation
إلصاقية	Agglutinantes	Agglutinating
الانتهاكية	Violabilité	Violability
الأنغام	Tons	Tones
البرنامج الأدنوي	Le programme minimaliste	The minimalist program
تحليلية	Analytiques	Analytic
الترتيب	Hiérarchisation	Prioritization
التركيب	Composition	Composition
التصريف	Conjugaison	Conjugation
التمفصل المزدوج	Double articulation	Double articulation
التوازي	Parallélisme	Parallelism
الجذر	Racine	Root

Truncation	Troncation	الحذف
Free	Libre	حر
Prefixe	Préfixe	سابقة
Inclusiveness	Inclusivité	الشمولية
Derivational Morphology	La morphologie dérivationnelle	الصرافة الاشتقاقية
Prosodic Morphology	La morphologie prosodique	الصرافة التطريزية
Concatenative Morphology	Morphologie concaténative	الصرافة السلسلية
Lexical Morphology	La morphologie lexicale	الصرافة المعجمية
Morpheme	Morphème	صُرْفة
Bound Morpheme	Morphème lié	صرفة مقيدة
Morphosyntax	Morphosyntaxe	صرف–تركيب
Morphonology	Morphophonologie	صرف–صواتة
Generative Phonology	La phonologie générative	الصواتة التوليدية

Auto Segmental Phonology	La phonologie auto segmentale	الصواتة مستقلة القطع
Form	Forme	صورة
Tier	Palier	طبقة
Isolating	Isolantes	عازلة
Node	Nœud	عُجْرة
Number	Nombre	عدد
Non- concatenative	non-concaténative	غير السلسلية
Foot	Pied	قدم
Segments	Segments	القِطَع
Constraint	Contrainte	قيد
Minimal Word Constraint	La contrainte du mot minimal	قيد الكلمة الدنيا
Word	Mot	الكلمة
Universality	Universalité	الكونية
Suffixe	Suffixe	لاحقة
Affixe	Affixe	لاصقة
Substance	Substance	مادة

Obligatory Contour Principle	Le Principe du contour obligatoire	مبدأ المحيط الإجباري
Candidate	Candidat	مرشَّح
Vocalic	Vocalique	مصوتي
Lexicalization	Lexicalisation	المَعْجَمَة
Heavy Syllable	Syllabe lourde	مقطع ثقيل
Light Syllable	Syllabe légère	مقطع خفيف
Evaluator	Évaluateur	المقوّم
Syllabic Assimilation	Assimilation syllabique	المماثلة المقطعية
Relational Adjective/ Proper Adjective	Adjectif relationnel	المنسوب
Generator	Générateur	المُوَلِّد
Blending	Mot-valise/ Télescopage	النحت
Generative Grammar	La grammaire générative	النحو التوليدي

Generative and transformational grammar	La grammaire générative et transformationnelle	النحو التوليدي التحويلي
Optimality Theory	La théorie de l’optimalité	النظرية الأمثلية
Gender	Genre	نوع
Stem/ Skeleton	Schème/ squelette	الهيكل
Marking	Marquage	وسْم
fidelity	Fidélité	وفاء

بعض الرموز المعتمدة في البحث:

- ✓ ص: صامت
- ✓ ح: حركة
- ✓ مص: مصوت
- ✓ µ: عجرة
- ✓ OCP: Obligatory Contour Principle مبدأ المحيط الإجباري
- ✓ (x): إشارة تدل على خرق أحد القيود (النظرية الأمثلية)
- ✓ ذ: مذكر
- ✓ ث: مؤنث
- ✓ (ـِ ي ي): لاحقة النسبة
- ✓ س ذ ص: اسم مذكر صحيح
- ✓ س ث ص: اسم مؤنث صحيح
- ✓ س ث مق(3): اسم مؤنث مقصور ثلاثي
- ✓ س ذ من (3): اسم مذكر مقصور ثلاثي
- ✓ س ذ مق(4): اسم مذكر مقصور رباعي
- ✓ س ث مق(4): اسم مؤنث مقصور رباعي

- ✓ س ذ مق(5): اسم مذكر مقصور خماسي
- ✓ س ث مق(6): اسم مؤنث مقصور سداسي
- ✓ س ذ من (5): اسم مذكر منقوص خماسي
- ✓ س ذ من (6): اسم مذكر منقوص سداسي
- ✓ س مم: اسم ممدود
- ✓ (ق ك د): قيد الكلمة الدنيا (Minimal Word Constraint)
- ✓ (ق م إج): قيد المحيط الإجباري
- ✓ (ق و خ د): قيد وفاء الخرج للدخل
- ✓ Adjectif :Adj.
- ✓ * لاحن

البيبليوغرافيا

باللغة العربية:

- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة،1996.
- ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى– عبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، مصر، 1954.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1952.
- ابن سينا الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح محمد حسن الطيان ويحيى مير العلم، دار الكتب، دمشق، 1983.
- ابن عصفور أبو الحسن علي بن مومن بن محمد بن علي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ت. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الثامنة، 1994.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 1993.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،1979.

- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 2001.
- ابن مراد إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
- ابن مراد إبراهيم، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010.
- ابن منظور، لسان العرب، تح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1999.
- ابن يعيش موفق الدين الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ت فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973.
- أبو سنينة عماد سلمان، النسب في العربية بين النظرية والواقع (أطروحة ماجستير)، الجامعة الأردنية، 2004.
- أدروا يوسف، الأفعال المضعفة في اللغة العربية دراسة صرفية صواتية مستقلة القطع، عالم الكتب الحديث للنشر والوتزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 2000.
- الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.

- الأشموني علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955.
- الأقطش عبد الحميد، التوليد اللغوي على وزن (فعلنة) في الاستعمال العربي المعاصر، مجلة مجمع اللسان العربي الأردني– الأردن، العدد 79، ديسمبر 2010.
- أمين أحمد، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، طبعة 2012.
- أمين عبد الله، الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،الطبعة الأولى، 1956.
- أمين محمد شوقي والترزي إبراهيم، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1989.
- الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح محمد راضي محمد مدكور ووائل محمود سعد عبد الباري، منشورات الوعي الإسلامي، الكويت،الإصدار 95، 2015.
- البطانية فارس فندي، النحت بين مؤيديه ومعارضيه، مجلة اللسان العربي، العدد 34.
- البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط 3، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس. 1992.
- التاقي محمد، "مقاربة صرافية مبتكرة للجذور المعتلة في اللسان العربي، الأفعال الثلاثية أنموذجا"، مقاربات لسانية، إعداد جحفة عبد المجيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بنمسيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، Forces Equipement، الدار البيضاء، 2018.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط القاهرة، 1955.
- التميمي جنان، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

- تورابي عبد الرزاق، التضعيف وقيود التأليف في اللسان العربي، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المجلد الخامس، العدد الثاني، دجنبر 2000.
- الثمانيني عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1999.
- جابر علي السيد سليم، من قضايا فقه اللغة، دار الفكرن بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- جمال الدين رؤوف، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، قم، إيران، طبعة 1397هـ.
- جمال الدين مصطفي، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- الجوابرة علي سليمان، التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، رسالة دكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة موتة، الأردن، 2007.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1990.
- حسان تمام، اللسان العربي معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2006.
- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 1979.
- حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1975.
- حفيظ محمد، الضمير العربي دراسة لسانية توليدية لنسق الضمائر في اللغة العربية، فالية للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2015.
- الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، المغرب، الطبعة الثانية، 1983.
- الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تقديم وتعليق محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د سنة.

- الخراساني محمد علي الكاظمي، فوائد الأصول، تح الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، الطبعة الثانية، 1997.
- خليف حسين علي، منهج الدرس الصوتي عند العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1971.
- الخليفة يوسف أبو بكر، محاضرات في المورفولوجيا، الخرطوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية. 1992.
- الخولي محمد علي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن طبعة 2000.
- الخوليمحمدعلي،قواعدتحويليةللغةالعربية،دارالفلاح،الأردن، 1999.
- دندوقة فوزية، مقال بعنوان : النظرية التوزيعية: أسس وإنجازات، قسم الأدب العربي. مجلة مدارات. بسكرة (الجزائر).
- الراجحي عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973.
- الرفايعة حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1999.
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، د.ت: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1987.
- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، سلسلة ذخائر العرب العدد الخمسون، الطبعة الثانية، 1984.
- الزجاج أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، تح هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، الطبعة الأولى، 1971.

- زرندح كرم محمد، أسس الدرس الصرفي في العربية، دار المقداد للطباعة والنشر، غزة، فلسطين، الطبعة الرابعة، 2007.
- السامرائي إبراهيم، التركيب والبناء في العربية، مجلة المجمع العراقي، الجزء السادس، 1959.
- السامرائي فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، الطبعة الثانية، 2007.
- السامرائي محمد فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان، كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
- سقال ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
- سقال ديزيره، نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ)، دار الصداقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
- السوسوة عباس علي،النسب إلى الجمع في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد 74، الجزء 02، أبريل 1999.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988.
- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، 1965.
- السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة 1986.

- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، الطبعة الثانية، 2006.
- شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة 1980.
- شحاتة محمد عبد الوهاب، أنواع المورفيم في العربية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، مجلد 29، العدد 02، مصر، 1998.
- شراب محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، دار المامون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
- الشريف يحيى بن عبد الله بن حسن، شواذ التصغير دراسة صرفية لغوية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 11، العدد 04، شوال- ذو الحجة 1430هـ/ أكتوبر- ديسمبر 2009.
- الشمسان أبو أوس إبراهيم، التخلص من المتماثلات لفظا، الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شندول محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، المعهد العالي للغات، جامعة قرطاج، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015.
- شوقي محمد أمين والترزي إبراهيم، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934- 1984)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1984.
- الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1960.
- الصبان أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح طه عبد الرؤوف سعد، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 1427هـ.

- الطنطاوي علي، آفة اللغة هذا النحو، فكر ومباحث، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1988.
- الطويسي سونيا محمد موسى، مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب، رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2016.
- العايد سليمان بن إبراهيم، شواذ النسب، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الأول سنة 1997/ 1407هـ.
- عبابنة يحيى، القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو المفعول المطلق أنموذجاً، جزء من كتاب في أروقة العربية، ماجد عيث الحجيلي، بحوث لسانية مهداة إلى الدكتور إسماعيل عمايرة، سلسلة دراسات لسانية (3)، عالم الكتب الحديث، إربد، 2016.
- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة 1966.
- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- عباينة جعفر نايف، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 66، 2004.
- عباينة يحيى، الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تدريس اللسان العربي، نشر ضمن أعمال مؤتمر سبل النهوض باللسان العربي، الموسم الثقافي الثلاثون لمجمع اللسان العربي الأردني، 2012.
- عبد الواحد عبد الحميد، و اليحياوي مولدي، الصواتة المستقلة القطع ونماذج من تطبيقاتها على العربية، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللسان العربي، العدد 03، جمادى الآخرة 1437هـ/ مارس 2016.

- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب علل البناء والإعراب، تح عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1995.
- عمر أحمد مختار وزهران مصطفى النحاس وعبد اللطيف محمد حماسة، النحو الأساسي، دار السلاسل ، الكويت، الطبعة الرابعة، 1994.
- عيد محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، طبعة 1981.
- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثلاثون، 1994.
- الفارسي أبو علي النحوي، المسائل العسكريات، تح علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 1982.
- الفاسي الفهري عبد القادر، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1990.
- الفاسي الفهري عبد القادر، معجم المصطلحات اللسانية إنجليزي – فرنسي – عربي، بمشاركة نادية العمري، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، 1980.
- الفرطوسي صلاح مهدي وشلاش طه هشام، المهذب في علم التصريف، مطابع بيروت الحديثة، الطبعة الأولى، 2011.
- فريحة أنيس، في اللسان العربي وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، 1980.
- فندريس جوزيف، اللغة (Le langage, introduction linguistique à l'histoire)، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، طبعة 2014.

- فياض سليمان، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
- القيسي أحمد عبد المجيد، توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، دراسة في علم اللغة المعاصر.
- كاجر ريني، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض 2004.
- كمال الدين حازم علي، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999.
- ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1985.
- المبارك محمد، فقهاللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994.
- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، دمشق، 1953.
- مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004.
- محمد يونس علي محمد، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة منقحة 2007.
- محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1955.
- مختار عمر أحمد، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

- مطلوب أحمد، زيادة الألف والنون في النسب، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد 40، 1989.
- المغربي عبد القادر، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، 1908.
- مقدادي سميح أحمد محمد، ظاهرة الاشتقاق من الدرس اللغوي العربي إلى اللسانيات: إشكالية المعالجة وزاوية النظر، مجلة أماراباك (مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا)، المجلد السابع، العدد 22، 2016.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، د ط، الدار البيضاء، 2002.
- المهيري عبد القادر، وعبد الوهاب بكير، والتهامي نقرة، وعبد الله بن علية، الصرف العربي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1983.
- المؤدب أبو القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، مطبعة الجوائب، قسطنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1298 هـ.
- ميناجيان كيفورك، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 09، الجزء01، يناير 1972.
- النادري محمد أسعد، نحو اللغة العربية: كتاب في قواعد النحو والصرف مفصلة موثقة مؤيدة بالشواهد والأمثلة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1997.
- النجار طارق، المنسوبات السماعية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طبعة 2004.
- نصار حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، الطبعة الرابعة، 1988.

- هالست هاري وفاندروسميث نورفال، الصواتة التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي. منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992.
- الوادي محمد، أبحاث صواتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.
- الوادي محمد، مكانة الصواتة في الصرف، مجلة مكناسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس، العدد 06، 1992.
- ياقوت محمود، فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.
- يعقوب إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

باللغات الأجنبية:

- Bloomfield Leonard, Language, London George Allen & UNWIN LTD, Museum Street. 1935.
- Brame Michael K. Arabic Phonology, Implication for Phonological Theory and Historical Semitic, Massachusetts Institute of Technology. 1970.
- Catherine Chanet .«Unités linguistiques »
- Chomsky Noam, 1965, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky Noam, 1970, Remarks on Nominalization, Studies on Semantics in Generative Grammar, Second Printing, Mouton, The Hague, Paris 1975.

- Chomsky Noam, 1980, Rules and Representations, Woodbridge Lectures 11, New York: Comlumbia University Press.
- Chomsky Noam, 1981, Lectues on Government and Binding, The Pisa Lectures, Studies in Generative Grammar 9, Dordrecht, Holland: Foris Publications.
- Chomsky Noam, de la théorie de la syntaxe, traduction de Jean-Claude Milner, (original : 1965), Paris, Seuil.
- Chomsky Noam, Syntactic Structures, Massachusetts Institute of Technology. 1957. Mouton. The Hague Paris.
- De Saussure Ferdinand(1916) *Cours de linguistique générale*. Paris: Éditions Payot & Rivages.
- Denis Girard, Linguistique appliquée et didactique des langues, A.Colin , 1972, Ed 03.
- Dubois Jean, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Paris, Larousse, 2001.
- Dubois Jean, Giacomo Mathee, Guespin Louis, Marcellesi, Christiane et Jean-Baptiste, Mevel Jean-Pierre, 1973, Dictionnaire de linguistique, Paris, Larousse.
- Gardiner Alan H. The Theory of Speech and Language. Oxford, 1932.
- Gleason H. A., 1969, Introduction à la linguistique, trad, de Françoise. Dubois-Charlier, Paris, Larousse.

- Gleason. H. An introduction to descriptive linguistics. Henry Holt and Company. Library of Congress. 1955.
- Halle, Morris/Marantz, Alec (1993): "Distributed Morphology and the Pieces of Inflection." In: Halle, Morris/Keyser, Samuel J. (eds.): The View from Building 20: Essays in Honour of Sylvain Bromberger. Cambridge, MIT Press.
- Harris ZelligSabbetai, 1960 [1951] , Structural Linguistics. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- Hockett Charles F, 1969, A course in modem linguistics, New York, Macmilan.
- http://m.antoniotti.free.fr/definitions.htm.
- https://en.wikipedia.org/wiki/Morphemehttps://www.enotes.com/topics/language-arts.
- Katamba Francis, Morphology, St. Martin's Press New York, 1st publication, USA,1993.
- Kiraz, George Antoin, Multitiered Nonlinear .Morphology Using Multitape Finite Automata : A Case Study on Syriac and Arabic. 2000.
- MARTINET André, 1967, *Eléments de linguistique générale,* (1e éd. : 1960), Paris, Colin.
- Martinet André, Qu'est ce que la morphologie ? Cahiers Ferdinand de Saussure, V 26,1969, Librairie Droz, Genève.

- McCarthy John, (1979), Formal Problems in Semitic phonology and morphology. Doctoral Dissertatio, MIT, Cambridge, Massachusetts. P222. / McCarthy John, (1981), A prosodic theory of nonconcatenative morphology. Linguistic Inquiry. Vol 12, N° 033. 1981.
- McCarthy John, Doing Optimality Theory. Malden, MA: Wiley- Blackwell.
- McCarthy John. & Prince Alan, Prosodic Morphology: Constraint Interaction and Satisfaction. Linguistic Department FacultyPublication Series.
- Nida, Eugène A. Morphology The Descriptive Analysis of Words, 2nd Edition, University of Michigan Press, 1949.
- Prince Alan & Smolensky Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated, April 1993, RuCCS-TR-2: CU-CS-696-93, July, 1993. Minor Corrections, December, 1993. ROA Version, August 2002.
- Prince, Alan & Smolensky, Paul (2004). Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar. Blackwell Publishing Ltd.
- Riegel, M. Pellat, J.-C. Rioul, R. 1999, Grammaire méthodique du français, Presse Universitaire de France, ch. XVI.
- Spencer Andrew & Zwicky Arnold M. The Handbook of Morphology, Blackwell Publishers. 1998.
- Touratier, C. 2002, Morphologie et morphématique. Analyse en morphèmes, Presse d'Université de Provence.

- Watson Janet (2002) The Phonology andmorphology of Arabic.Oxford University Press. NY.

ملحق المفاهيم الإجرائية للبحث

1- النسبة[1]:

النِّسبة والنُّسبة والنسب: القرابة، ويقال: "نسب الشيء إلى فلان: عزاه إليه. ونسبه في بني فلان: هو منهم."[2] وبمطالعة المعاجم العربية القديمة، نجد أن مادة (ن س ب) تدور حول معني القرابة إلى الآباء أو إلى البلاد والأقطار أو إلى الصناعة وغيرها... أما في اصطلاح علماء الصرف، فالنسبة "هي إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبته إلى المجرد منها."[3] وفي "كتاب" سيبويه (ت 180 هـ)، "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، و كذلك إذا أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي أو قبيلة."[4] وما يمكن استنتاجه من تعريف سيبويه أولا جعله النسبة في باب الإضافة، ونجد تأرجحا عند القدامى في حديثهم عن النسبة أو الإضافة. ويذهب ابن عصفور (ت 669هـ) مذهب سيبويه ويفضل استعمال الإضافة، ويقول في ذلك: "اختلف النحويون في تسمية هذا الباب، فمنهم من سماه باب النسب، و منهم من يسميه الإضافة، و هو الصحيح؛ لأن الإضافة

---

[1] ونستعمل المنسوب ومقابله بالإنجليزية Relational Ajective أو Proper Adjective أما بالفرنسية فنوظف المقابل Adjectif relationel.

[2] مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ص 916.

[3] أبو سنينة عماد سلمان، النسب في العربية بين النظرية والواقع، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004، ص 06.

[4] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988، مج 03 ص 335..

أعم من النسب، لأن النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم الأنساب، الإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبا."[5]

أما الملاحظة الثانية بشأن قول سيبويه، فمتعلقة بحديثه عن ياءي الإضافة، وهو ما يعمم بالياء المشددة، فالياء الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا يكون ما قبل الياءين إلا مكسورا، ويقع الإعراب على الياء المتحركة.

ولا يبتعد المحدثون كثيرا عن القدامى في تحديدهم لمفهوم النسبة، إذ يستحضرون في الغالب التغيير الذي يلحق آخر الاسم بزيادة ياء مشددة مكسور ما قبلها. يقول أحمد مختار عمر وآخرون (1994): " النسب: تغيير صوتي في لفظ الكلمة بإضافة ياء مشددة في آخرها مع كسر ما قبلها."[6] وقد جعلوا التغيير صوتيا، وهو أوسع من ذلك بكثير، إذ التغيير يشمل الجوانب الصرافية والتركيبية و الصوتية. وفي " المهذب في علم التصريف" لمؤلفيه: الفرطوسي صلاح مهدي وشلاش هاشم طه (2011)، نجد التعريف الآتي: " والنسب في الاصطلاح: إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم ليدل على نسبته إلى المجرد منها. فالاسم بالياء "منسوب" والمجرد منها "منسوب إليه"، والياء تسمى "ياء النسب". [7] وبالإضافة إلى استعمال التعريف التراثي للنسبة، فإن

---

[5] ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1998، ج 02، ص 453.

[6] عمر أحمد مختار وزهران مصطفى النحاس وعبد اللطيف محمد حماسة، النحو الأساسي، دار السلاسل ، الكويت، الطبعة الرابعة، 1994، ص 609.

[7] الفرطوسي صلاح مهدي وشلاش هاشم طه، المهذب في علم التصريف، مطابع بيروت الحديثة، الطبعة الأولى، 2011، ص 343.

الكتاب يشير أيضا إلى أركان النسبة الثلاثة وهي المنسوب والمنسوب إليه ولاحقة النسبة. أما شراب محمد محمد حسن (1990) في كتابه " معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية"، فإنه يعرف النسب، ويذكر وظيفته التركيبية وعمله في ما بعده، حيث يقول: " النسب زيادة ياء مشددة إلى آخر الاسم لتدل على نسبته إلى الاسم الخالي منها: فتقول: هذا سعودي، وذاك أوربي والآخر مغربي، ومحله من الإعراب كغيره من الأسماء. إلا أنه يوصف به. فيقال: هذا عنب خليلي، وبرتقال يافاوي... وقد يعمل الاسم المنسوب في ما بعده، فيرفعه على أنه نائب فاعل. فتقول: هذا رجل كنعاني جده، فلسطيني أبوه، عربي لسانه، إسلامي دينه."[8]

إن المتقدمين يستعملون مصطلحي النسبة والإضافة، وإن فضل بعضهم مصطلح الإضافة باعتبارها أعم من النسب. أما المحدثون فيفصلون بين النسبة والإضافة، ويتحدثون عن النسب أو النسبة أو المنسوب. وسألتزم في البحث باستعمال (النسبة) دون الإضافة، لأن ما نقصده هو تيسير الدرس الصرافي في مبحث النسبة، والعمل على أمن اللبس. ولعل في استعمال الإضافة ما يوقع في اللبس والارتباك بين مبحثين منفصلين وهما الإضافة المعروفة في التركيب والإضافة المتصلة بالنسبة في الصرافة.

2- بين الصرف والتصريف:

كثيرا ما يلاحظ- في الاستعمال عند اللغويين قديما وحديثا- نوع من التداخل بين مصطلحي الصرف والتصريف أولا، ثم بينهما وبين الاشتقاق ثانيا؛ ولعل مستوى التداخل الأول

[8] شراب محمد محمد حسن، معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، دار المامون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 606.

يطرح صعوبة في التمييز، مما يجعل كثيرا من الدارسين يستعملون الصرف والتصريف بالدلالة نفسها، ويطلقانهما معا على العلم الذي يدرس بنية الكلمة. ونشير في هذا الباب إلى أن المصطلحين يشتركان في الدال اللغوي القائم على مفهوم التغيير والتحويل، فالتصريف عند ابن منظور(ت 711هـ) في لسان العرب[9]: هو التغيير والتحويل من وجه إلى وجه، أو من حال إلى حال." أي هو تحويل الأصل الواحد وتغييره. والصرف هو رد الشيء عن وجهه، كما يعني التقلب والتغير. وهذا ما تداوله العلماء في مؤلفاتهم، فاستعملوا معناهما الاصطلاحي في ما يفيد تغيير الأصل وتقلباته، أو تحولاته.[10]" ويحدد ابن منظور (ت 711هـ) الصرف بأنه: " رد الشيء عن وجهه، وهو مأخوذ من صرفه يصرفه صرفا. وصرف الشيء: أعمله في غير وجهه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه."[11] ويرى ابن فارس(ت 395هـ) أن " الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجع الشيء، من ذلك صرفت القوم صرفا، وانصرفوا إذا رجَّعتهم فرجعوا... والصرف في القرآن التوبة؛ لأنه يرجع به عن رتبة المذنبين... قال الخليل (ت175هـ): والصرف

[9] ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999، (مادة صرف) 189/9. والفيروز أبادي، القاموس المحيط، طبعة عالم الكتب، بيروت، د.ت، مادة صرف، 513/3 .

[10] أما لفظة التصريف في القرآن فقد وردت في قوله تعالى:"وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض"(سورة البقرة: الآية 164) وقوله" وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون"(سورة الجاثية: الآية 4). قال الإمام القرطبي:"تصريفها: إرسالها عقيما وملقحة وصرا. وقيل تصريفها إرسالها جنوبا وشمالا" القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، طبعة (دار الشام، بيروت، د.ت)197/2. وهي بهذا المعنى تفيد التدبير والتوجيه. وورد في القاموس المحيط(وتصريف الآيات: تبيينها). انظر الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة صرف، 513/3.

[11] ابن منظور، لسان العرب، الجزء 9، ص 189.

عندنا أنه شيء صرف إلى شيء."[12] وسنحاول الوقوف عند المعاني اللغوية التي تتصل بمادة (ص ر ف)، لعلها تفيد في معرفة مفهومي الصرف والتصريف:

- صرف الشيء أو الشخص صرفا أي رده عن وجهه، وخلى سبيله، ورده إلى بيته...
- صرف المال: أنفقه، وصرف النقد: بدله، وصرف الكلام: زينه، وصرف الشراب: لم يخلطه...
- صَرَّف الأمر: دبره ووجهه وبينه ومنها تصريف الرياح والأمثال في القرآن الكريم.
- صرَّف الألفاظ: اشتق بعضها من بعض.
- صرّف الشراب: لم يمزجه.
- صرَّف الشيء: بالغ في رده عن وجهه.
- تصرفت الأحوال: تقلبت
- ...

وهكذا يتضح أن معاني كلمتي الصرف" و" التصريف " في اللغة تدوران في فلك التحويل، والتغيير، و رد الشيء عن وجه إلى وجه، و منه قوله تعالى: (صرف الله قلوبهم)[13]، أي أضلهم مجازاة على فعلهم، فهذا تحويل عن الهداية إلى الضلال، و منه: (تصريف الرياح و السيول والخيول والأمور والآيات ، أي صرفها من جهة إلى جهة)[14]. وبعبارة أخرى فالتصريف يشترك

[12] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1979، الجزء 3، ص 343/342.

[13] سورة التوبة، الآية 127.

[14] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ص ر ف).

مع الصرف في معنى التحويل والتغيير، غير أنه يدل على التكثير، لأنه من الثلاثي المزيد بتضعيف بمعنى الزيادة في التقليب والتبديل.

وهذا التحديد اللغوي يمهد للمعنى الاصطلاحي للصرف والتصريف عند القدماء والمحدثين[15] الذين يرون أنهما يحيلان على علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة المتعلقة بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وما لحروفها من أصل وزيادة وحذف، وصحة وإعلال، وقلب وإبدال، وتغيير بتحريك أو إسكان أو إدغام أو وقف. والمتتبع للمصطلحين في كتب القدماء والمتأخرين ينتبه لاستعمالهما معا، مع تغليب القدماء للتصريف مقارنة بالمحدثين، لأنهم كانوا يرومون مسائل التدريب التي يتناسب معها التصريف، وكانوا ينعتونه بها، وهذا ما تؤكده عناوين مصنفاتهم مثل كتاب (التصريف) للمازني (ت 248هـ)، و(التكملة في التصريف) للفارسي (ت 377هـ)، و(المنصف في التصريف) للمازني (ت 248هـ)، و(إيجاز التعريف في فن التصريف) لابن مالك (ت 672هـ)، و(الممتع في التصريف) لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) ... أما المتأخرون فقد غلّبوا استعمال الصرف على التصريف في مؤلفاتهم من قبيل:(أبنية الصرف في كتاب سيبويه) للحديثي خديجة (1965)، و(في علم الصرف) للسيد أمين علي(1972)، و(التطبيق الصرفي) لعبده الراجحي (1984)، و(الصرف وعلم الأصوات) لديزيريه سقال (1996)، (الصرف الوافي) لنهر الهادي(2010)، و(شذا العرف في فن الصرف) للحملاوي (2010)...

---

[15] سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض الطبعة الثانية، 1982، الجزء 4، ص 242،

ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الجزء1، ص43-44.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى التمييز بين الصرف والتصريف، بربط الأول بالمعنى العلمي الذي يشمل الجانب النظري، وهو مجموعة القواعد العامة التي تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، والثاني بالمعنى العملي، ويشمل الجانب التطبيقي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسم الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير... ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين (1980) أن هناك فرقا بين مصطلحي "الصرف والتصريف"؛ انطلاقًا من أن معنى المصدر المجرد الثلاثي (الصرف) يختلف عادة عن معنى المصدر المزيد الرباعي (التصريف)، ويستهجن أن يدمج القدماء اللفظين في دلالةٍ واحدة، بحيث يتوهم الدارس أنهما دالان لمعنى واحد لا يختلف، وهما برأي د .شاهين مختلفان لغة واصطلاحًا. ويرى أن المعنى العلمي (وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) هو مدلول الصرف، والمعنى العملي (وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لا تحصل إلا بها) هو مدلول التصريف، ويقترح أن يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة.[16] وقد حدد بعض المحدثين معنى الصرف بكونه هو "العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية (الصرفات)، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق. وهو عندهم يعنى بأجناس هذه الصيغ كالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث. أو أنواعها بحسب وظائفها كالاسمية، والفعلية، والحرفية.[17]

[16] شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1980، ص 23.

[17] حسان تمام، اللسان العربي معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2006، ص 35-36.

وبالعودة إلى علاقة الصرف بالاشتقاق، نجد أن هنالك تداخلا بينهما، ويكمن هذا التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح التصريف على الاشتقاق، والاشتقاق على التصريف، ويحملان معا مفهوم التغيير والتحويل. وحتى نتبين أوجه الائتلاف والاختلاف بينهما، نحدد أولا المعنى اللغوي والاصطلاحي للاشتقاق كما فعلنا آنفا مع الصرف والتصريف: فالاشتقاق لغة "من الشق، وهو أخذ الشيء، أو أخذ شقه أي نصفه، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا، والاشتقاق الحرف من الحرف أخذ منه، ويقال شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج."[18] وهو:- "أخذ شق الشيء أو هو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام، وفي خصومه يمينا وشمالا مع ترك المقصد، واشتقاق الحرف الأخذ منه."[19] أما اصطلاحا، فيحدده الدكتور صبحي الصالح (1968) بقوله: " ونحن ندرس الاشتقاق في ظل دلالته الوضعية على انه توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد."[20] إنه إذن، عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، بحيث تظل الفروع المولدة متصلة بالأصل.. ويرى بعض المحدثين (رمضان عبد التواب 1987) أنه: "إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها الألسن، وتتسع، ويزداد ثراؤها في المفردات، فتتمكن به من التعبير الجديد عن الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة." [21] والاشتقاق بهذا المعنى علم عملي تطبيقي في اللسان العربي مختلف في مفهومه عن الاشتقاق عند اللغويين الغربيين؛ فهو عندهم "عبارة عن أخذ ألفاظ القاموس، كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة

---

[18] لسان العرب، مادة (ش ق ق): 1/ 221.

[19] جابر علي السيد سليم، من قضايا فقه اللغة، دار الفكرن بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص 103.

[20] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، 1968، ص 174.

[21] رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، د.ت: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1987، ص290.

منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى؟ وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها؛ فهو علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة، مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال." [22]

3- الاشتقاق والتصريف:

أما عن منزلة الاشتقاق من التصريف فيقول ابن جني (ت 392هـ) موازنا بينهما ": وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق قربا واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتى إلى(ضرب) فتبنى منه مثل (جعفر)، فتقول: (ضربب)، ومثل(قمطر) (ضربب ...) أفلا ترى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة؟ وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول: (ضرب)، ثم تشتق منه المضارع فتقول(: يضرب" ...) فمن هاهنا تقاربا واشتبكا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق."[23]

فالاشتقاق دال على التغيير الذي يحدث مثلا عند صرف كلمة بها أحرف زيادة، ثم تسقط تلك الزوائد في بعض تصاريف الكلمة، من قبيل الهمزة في (أخضر)، والألف في (كاتب)...

---

[22] المصدر السابق/ 290.

[23] ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى- عبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، مصر، 1954، الجزء01. ص4/3.

أي إن الاشتقاق استدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض الصيغ المشتقة التي سموها تصاريف. وإذا كان الصرف يبحث في حروف الكلمات من حيث الزيادة والحذف والقلب والإبدال وتغيير الحركات والسكون والإدغام فإن بالاشتقاق تعرف أصول الكلمات وفروعها والعلاقات بينها وطرق صوغ بعضها من بعض. والاشتقاق عند العرب المحدثين يقوم"على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين"[24].

ولعل التمييز بين المصطلحات سيتضح أكثر بالمقارنة مع مقابلاتها في اللغة الفرنسية التي تعرف علم الصرف "Morphologie" بأنه دراسة صور/ أشكال الكلمات، حسب معجم لاروس[25](Larousse)؛ ويعرفه جون ديبوا (Jean Dubois 2001) من وجهة نظر اللسانيات الحديثة بكونه يتخذ اتجاهين: يهتم أولهما بتآلف الصرفات لتكوين الكلمات، ودراسة الزيادات والتحولات التي تلحق بالجذر... أما الثاني، فيهتم بوصف قواعد تشكيل البنية الداخلية للكلمات، وصور التركيب النحوي للجمل "Morphosyntaxe"[26].

وبناء على هذه التعريفات، فإننا سنعتمد على الصرافة[27] بوصفها مستوى من الدراسة اللسانية به تعرف صيغ الكلمات وأحوالها، وما يعرض لها من تغيير وتحويل قبل تركيبها في جملة. أي إنه يستحضر علامات:

---

[24] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، طبعة القاهرة، 1955، ص181.

[25] (Dict. de linguistique Larousse).

[26] Dubois Jean, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Paris, Larousse, 2001. Morphologie, P 311.

[27] انطلاقا من هذه الفقرة سنستعمل مصطلح (الصرافة) مقابلا للمصطلح الغربي Morphologie ، مراعاة للاستعمال اللساني الحديث، وتجنبا لأي لبس قد ينجم عن الخلط بين المفاهيم.

الإعراب (Le cas nominatif, accusatif, ablatif, génitif)، والنوع (Genre)، والعدد (Nombre)، والتصريف (Conjugaison)، مع الإشارة إلى أن المقصود في اللغة الفرنسية تصريف الأفعال، بينما في اللسان العربي يشمل تصريف الأفعال والأسماء معا، والاشتقاق (Dérivation)، والتركيب (Composition)، فيدقق الوحدات الصغرى المؤلفة للكلمة أي الصرفات التي منها يتشكل الجذر، ثم يحدد اللواصق (Affixes).

يقول حفيظ (2015): "أشرنا إلى أن اللواصق فيها السوابق واللواحق. فبعض اللواصق يلصق بالإلحاق (Suffixation)، فتكون لواحق. وبعضها يلصق بالإسباق (Prefixation)، فتكون سوابق. وبعضها Discontinuation)، فتكون سابقة–لاحقة."[28]

وسيلاحظ الدارس أن التعريفات المقدمة أعلاه للصرف والتصريف والاشتقاق تدور حول مفهوم "الصرافة في النحو التقليدي باعتبارها دراسة لبنى الكلمات (تصريف واشتقاق)، وهي في التراث النحوي العربي دراسة التغييرات التي ليست بإعراب، وتعرف بها أحوال أبنية الكلمات. أما في اللسانيات، فإن مدار الصرافة يأخذ اتجاهين:

- وصف قواعد تأليف الصرفات لتكوين الكلمات، مع وصف صيغها بحسب مقولات العدد والجنس والزمن والشخص.

[28] حفيظ محمد، الضمير العربي دراسة لسانية توليدية لنسق الضمائر في اللغة العربية، الطبعة الأولى، 2015، فالية للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ص 44.

- "وصف قواعد البنية الداخلية للكلمات، وقواعد تأليف المركبات إلى جمل، وهي بهذا تتشابه مع تكوين الكلمات والتصريف والتركيب، وتتقابل مع المعجم والصواتة."[29]

يُستنتج إذن أن الصرافة في النحو التقليدي تدرس أبنية الكلمات الداخلية، في مقابل التركيب الذي يهتم بالتأليف بين الكلمات للحصول على المركبات. أما في اللسانيات الحديثة فإن الصرافة تأخذ معنى أدق باعتبارها تهتم ببناء الكلمات انطلاقا من الصرفات. أي إنها تدرس كل ما يتصل بالصرفات من إلحاق وإلصاق وإقحام أو حذف أو إبدال.

4- المطرد و"الشاذ" (التراثي) وما يتصل بهما من مفاهيم:

في ارتباط مع التداخل بين المفاهيم، نعود للمصنفات النحوية والصرفية القديمة، ليطالعنا مفهوم "الشذوذ" لدى العلماء القدامى، وهنا نطرح تساؤلات عدة بشأن هذا المفهوم، والمقصود به، ثم الوقوف على ما يعادله عند المحدثين إن تم إقرار هذه الظاهرة في الأصل. وقد وصف علماء اللغة الألفاظ اللغوية مستعملين مصطلحات من قبيل ما يأتي:

- **المطرد:** من الاطراد؛ وله في اللغة عدة معان منها:
  - التتابع والاستمرار؛ يقال اطرد الأمر إذا تبع بعضه بعضا، واطرد الكلام تتابع.
  - الاستقامة؛ أمر مطرد أي مستقيم على جهته، وفلان يمشي مطردا؛ أي مستقيما.

والمقصود بالاطراد هنا تتابع الكلام وجريه على القواعد وما استقام عليها.

---

[29] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، د ت، الدار البيضاء، 2002، ص 95.

- **الفصيح:** من الفصاحة، وهي البيان، ومدار الفصاحة في الكلمة كثرة استعمالها، واللفظ الفصيح ما خلص من تنافر الحروف ومخالفة القياس. يتضح إذن أن الفصيح ما وافق القياس العربي وكثر استعماله.
- "**الشاذ**": من شذَّ عنه يشِذ و يشُذ شذوذا، إذا انفرد وندر، أي أن الشاذ يعني المتفرد من الألفاظ.
- **الشارد:** شرد البعير يشرد شرادا، وكذلك الدواب، وفرس شرود وهو المستعصي على صاحبه، وشرد الجمل شرودا فهو الشارد، فإذا كان مشردا فهو شريد طريد. وتقول: أشردته، أي طردته.
- **الحوشي:** المبهم المشكل من الكلام، وغريبه، وهو ما ينفر عنه السمع من الألفاظ الخشنة المستغربة التي لا يعلمها إلا العربي القح.
- **الغريب:** الغامض العميق من الكلام مما يحتاج إلى تفسير وتوضيح، تقول: تكلم، فأغرب إذا جاء بغرائب الكلام، أي غامضه مما قل استعماله وسماعه.
- **النادر:** نوادر الكلام ما شذ وخرج عن الجمهور، أي إنه لفظ صحيح لكنه غير مستعمل، وهو بمعنى القليل، ويقابله المطرد.

5- الكلمة والصرفة:

إذا كان اهتمام الصرف تقليديا ينصب على الكلمة المفردة، فإن هذا يطرح إشكالا مصطلحيا جديدا بالنظر إلى الصرافة التي تهتم بالصرفات. فما الفرق بين مصطلحي الكلمة عند النحاة العرب القدامى والصرفة عند المحدثين؟

اهتم القدماء في مقدمات كتبهم بالكلم، وقسموا الكلام العربي إلى الاسم والفعل والحرف،[30] واجتهدوا في تعريف مصطلح "الكلمة" بقولهم إنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد."[31] وهذا التعريف يفصل بين الخط والنطق المشتمل على معنى، أي إن الكلمة لا تجزأ إلى وحدات صغرى. وفي هذا نظر لأن "سَ" في "سَعد" ليست هي نفسها في "سَأعود". أما التمييز بين "قلم" و"ال+ قلم"، فهذا سيفتح المجال أمام ظهور ما اصطلح عليه اليوم بالصرفات الحرة والصرفات المقيدة، فلام التعريف صرفة مقيدة لتعذر انفرادها بمعنى دون الكلمة الأساسية داخل السياق.

وباختصار، فإن تعريف النحاة القدامى للكلمة لا يبتعد كثيرا عن تعريف الصرفة، وإن كان المحدثون أمثال تمام حسان يرون أن تعريف النحاة للكلمة فيه خلط. يقول تمام حسان: "فالتعريفات العربية للكلمة...إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول... وإما أن تضيف إلى هذا الخلط خلطا آخر، بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها، أي الفكرة التي تعبر عنها."[32]

وقد نجد غموضا حتى في تعريف اللسانيين للكلمة فهذا بلومفييلد Bloomfield مثلا يقول: "الكلمة أصغر صيغة حرة." "a word is a minimum free form"[33].

---

[30] الأنباري عبد الرحمان محمد بن سعيد، أسرار العربية، تحقيق: البيطار، دمشق، المجمع العلمي العربي، د ت، الجزء 1، ص 05.

[31] ابن يعيش بن علي، شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبي، د ت، الجزء 1، ص 18.

[32] حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة. د ت. ص 226/225.

[33] Bloomfield Leonard, Language, London George Allen & UNWIN LTD, Museum Street. 1935. p 178.

ما يهمنا في هذا الصدد أن هذه التعريفات تمثل لبنات أولى في تعريف الصرفة، حيث ذهب بعض المحدثين إلى جعلها أصغر وحدة صرفية، بينما عدّها آخرون أصغر وحدة لغوية. ولعلنا نصادف هذا التداخل بين المصطلحين في لغات أخرَ كالفرنسية والإنجليزية؛ تقول كاترين شاني *Catherine Chanet:*

" يطرح مفهوم الكلمة عدة مشاكل في اللسانيات: فليس له تعريف عملي .الكلمة والصرفة قد تعرفان تداخلا. "mal" في الآن نفسه كلمة وصرفة. في عبارة من قبيل "J'ai mal"، إذا قلصناها إلى:

"J'ai ma"، سيحدث ضياع في المعنى، "mal" هي وحدة دنيا.

كلمة مثل "redemanderons" تضم عدة وحدات دالة:

{re + demand + futur + 1ère pers du pluriel}، فنحن أمام كلمة واحدة، لكن بأربع صرفات.

وفي "au fur et à mesure"، باعتبارها عبارة مسكوكة، لدينا خمس كلمات، مع وحدة دالة وحيدة، أي أمام صرفة وحيدة."[34]

وغير بعيد عن هذا التصنيف في اللغة الفرنسية، نجد أن اللغة الإنجليزية أيضا تستحضر التمييز بين الاصطلاحين الطريقة نفسها:

[34] Catherine Chanet .« Unités linguistiques » http://m.antoniotti.free.fr/definitions.htm.

"تحيل الصرفة على أصغر عنصر دال من كلمة. فالصرفة لا يمكن تقسيمها إلى مقاطع. فمثلا: المفردات الإنجليزيةchair ، dog، bird، table،computer، هي صرفات. بيد أن الصرفة ليست مماثلة للمقطع بما أنه يحمل معنى. فمثلا حين نقول giraffe (زرافة)، فهي تتألف في الإنجليزية من عدد من المقاطع، لكن من صرفة، غير أن الحال ليست هكذا دائما، فأحيانا تضم كلمة واحدة عددا من الصرفات. فإذا أخذنا كلمة "regained"، فهي تتألف من ثلاث صرفات. هي re / gain / ed."[35]

"ويمكن تعريف الكلمة بوصفها وحدة لغوية دالة. على عكس الصرفة، قد تأتي منفردة. كلمة ما قد تتألف من صرفة واحدة أو من عدد من الصرفات. على سبيل المثال حين نقول "reconstruct"، فهي كلمة واحدة، لكنها ليست صرفة واحدة، بل صرفتين معا، re و construct. عند تركيب عبارات أو جمل، نستعمل عددا من الكلمات. مثلا حين نقول:

ألم تسمع أنه أعاد التسجيل عند رئيس المكتب؟ فهذا تأليف من الكلمات التي توصل معنى للقارئ. لكن لنأخذ كلمة واحدة من الجملة، reassigned، فهي لوحدها أيضا تحمل معنى تاما. ومهما تصورناها كلمة واحدة، فهي تتألف من عدد من الصرفات؛ وهي: re /assign /ed. وهذا هو الاختلاف الأهم بين الصرفة والكلمة."[36]

ويمكن التمييز بين الصرفة والكلمة كما يأتي:

[35] Chair via Wikicommons (Public Domain).

[36] https://en.wikipedia.org/wiki/Morpheme / https://www.enotes.com/topics/language-arts.

- كللتاهما تدلان على معنى؛ والصرفة لا تقبل التجزيء، بينما قد تجزأ الكلمة إلى وحدات صغرى ذات معنى: (قلم) صرفة وكلمة. ولكن (يكتبون) كلمة واحدة تنقسم إلى أربع صرفات (ي +ك ت ب + و + ن).
- هناك صرفات ليست كلمات كاملة مثل حروف (أ ن ي ت) و لام التعريف و تاء التأنيث ... كما أن هناك صرفات تشكل كلمات مستقلة مثل (بيت) (فأس)...[37]

❖ أنواع الصرفات في اللسان العربي:

قبل الشروع في جرد أنواع الصرفات في اللسان العربي على ضوء ما يوجد في باقي الألسن الطبيعية، تجدر الإشارة إلى أن جل التعريفات التي أعطيت للصرفة تكاد تجمع على أنها "أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية."[38]

لقد دأب اللغويون العرب على تقسيم الكلمة العربية ثلاثة أقسام هي الاسم والفعل والحرف، وقد تمت إعادة النظر في هذا التقسيم تدريجيا، وفي هذا الصدد يقول تمام حسان(1979): "وأول ما نبدأ به، أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة، بحاجة إلى إعادة النظر بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى."[39]

---

[37] الخولي محمد علي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن طبعة 2000، ص 69.

[38] Gleason. H. An introduction to descriptive linguistics. Henry Holt and Company. Library of Congress. 1955. P 51.

[39] حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 1979، ص88.

ومن هذا المنطلق، أعاد تمام حسان تقسيم الكلم إلى سبعة أقسام وهي: الاسم والصفة والضمير والخالفة والظرف والأداة.[40] ولعل هذا التقسيم لا يبتعد كثيرا عن ما سيعرف في البحث اللساني الحديث بأنواع الصرفات في اللسان العربي، إلا أن هناك بعض الملاحظات بشأنه، فتصنيف تمام حسان يغلب عليه نوع من العمومية وعدم التدقيق. فتكفي الإشارة إلى أنه أدرج الاسم والصفة والفعل ضمن تقسيمه؛ وهي لا تعكس وحدات صرفية صغرى، بل يمكن تجزيئها إلى عدد معين من الصرفات. ولنضرب لذلك مثالا بالفعل المضارع "يجلس" الذي يتألف من الصرفات الآتية:

- ✓ صرفة السابق الياء الدال على المضارعة.
- ✓ صرفة الجذر [ج ل س].
- ✓ صرفة الصيغة أو المغايرة: السكون في الصامت الجيم والكسرة القصيرة في الصامت اللام.
- ✓ صرفة الإعراب: الضمة في الصامت السين.
- ✓ الصرفة الصفرية: الضمير المستتر الدال على الغائب المفرد.
- ✓ ويمكن الحديث أيضا عن صرفة النبر والتنغيم خصوصا على مستوى التلفظ.

وينطبق الأمر نفسه على الاسم كذلك؛ ف"البِرُّ" تتألف من عدة صرفات هي كما يأتي:

- ✓ صرفة التعريف (ال) (لام التعريف).
- ✓ صرفة الجذر: [ب ر ر].

[40] نفسه ص90.

- ✓ صرفة المغايرة: الكسرة في الباء، في مقابل الضمة في "البُر" والفتحة في "البَر".
- ✓ صرفة الإعراب وهو حركة الضمة في الراء.
- ✓ صرفة التنغيم، وقد يكون نغمة إخبارية أو استفهامية أو تعجبية...

وبذلك نصبح أمام عدد من الصرفات يتأرجح بين خمس أو ست ضمن ما صنفه الدكتور تمام حسان في صرفات الفعل أو الاسم.

ولا تفوتنا الإشارة إلى نظرية المقولات(categories) التي اقترحها تشومسكي (1970)، والتي حصرت المقولات في نوع واحد هو :المقولات المعجمية (lexical categories) أو المحورية (thematic categories)، كالاسم والفعل والصفة والحرف... الخ، قبل أن تضيف الأبحاث اللسانية نوعا ثانياهو :المقولات النحوية (grammatical categories) أو الوظيفية (functional categories)، كالصَّرفة (inflexion)، التي تتضمن الزمن(tense) والجهة(aspect) والتطابق(agreement)، والحد...الخ. ومن ثمة أصبحت هذه النظرية تتحدث عن نوعين من المقولات.

ويتم تصنيف الصرفات إلى حرة ومقيدة.[41] على الرغم من أن بعض اللسانيين قد تحفظوا بشأن هذا التقسيم الذي لا ينطبق على بعض الألسن مثل الروسي والصيني. وما يهمنا في هذا الباب هو محاولة الكشف عن مدى توافق هذا التقسيم مع صرفات اللسان العربي. والصرفة الحرة هي كل وحدة صرفية مستقلة لا تحتاج لغيرها لتكون دالة، أما المقيدة فهي كل وحدة صرفية

[41] الخليفة يوسف أبو بكر، محاضرات في المورفولوجيا، الخرطوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية. 1992، ص3.
خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، الطبعة الثانية، 1997، ص 276.
ياقوت محمود، فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 210.

تتعلق دلالتها بارتباطها بوحدة أخرى أو أكثر. ففي "العمل" مثلا نجد صرفة التعريف المقيد، مع الصرفة الجذرية الحرة [ع م ل]، ومن الصرفات المقيدة نجد مختلف اللواصق من سوابق ودواخل ولواحق، ومن أمثلة الصرفات الحرة ضمائر الرفع المنفصلة، وأسماء الأفعال، والجذور... ويقع كثير من المحدثين في ارتباك عند تصنيف بعض الصرفات إلى حرة أو مقيدة، ومثالا لذلك نذكر تصنيف ياقوت محمود (1993) الذي وضع حروف الجر ضمن الصرفات الحرة، ويكفي أن نؤكد على أنها غير دالة في سياق السؤال مثلا : أين الكتاب؟ فيكون الجواب: على*. بينما يمكن الإجابة عند السؤال ب "نعم" أو "لا" لذلك تعتبر هاتان الأداتان صرفتين حرتين. وللمزيد من التوضيح نورد أمثلة لكل قسم على حدة:

الصرفة الحرة:

- ✓ ضمير الرفع المنفصل: هو– أنا – أنت...
- ✓ أداتا الإجابة للإثبات أو النفي "نعم" و "لا".
- ✓ الجذور الخالية من اللواصق. قلم / عمل / عماد / رجل ...
- ✓ الأعلام الأجنبية: يوسف– يعقوب...
- ✓ أسماء الأفعال: صه – هيا – هلم – أف ...
- ✓ أسماء الأصوات مثل "نخ" "طق" "طاق" "غاق"...

الصرفة المقيدة:

- ✓ الجذر الخام الذي تتعلق دلالته بارتباطه بجذع معين. [ك ت ب] [ض ر ب]...

- ✓ صرفة المغايرة: تبادل الصوائت أو تغيرها، وهي الحركات التي تحدد جذع الكلمة وتمنحها معناها.
- ✓ الصرفة الإعرابية: وتتعلق بموقع الكلمة في التركيب.
- ✓ صرفة التنوين: النون الساكنة اللاحقة بالاسم لفظا لا خطا.
- ✓ الصرفة اللاصقة: وقد تكون سابقا أو داخلا (حشوا) أو لاحقا.
- ✓ صرفة الأداة: حروف الجر والجزم والنصب والعطف وبعض أدوات النفي والاستفهام...
- ✓ الصرفة الصفرية: ضمير الرفع المستتر.

6- مفاهيم الجذر والصيغة والوزن والجذع:

تستخدم الصرافة جملة من المفاهيم التي لا تكاد تخلو منها المصنفات الصرفية، وقد يتداخل بعضها بفعل اختلاف الترجمات وتنوعها. ومن بين هذه المفاهيم نذكر الأصل والجذر والصيغة والوزن والجذع، فهي لبنة مهمة في تحديد الصرفة ونوعها.

أ- الجذر:

قبل تحديد مفهوم الجذر تجدر الإشارة إلى أن النحاة العرب قديما لم يتحدثوا عن الجذر، وإنما كانوا يستعملون "الأصل"، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش (ت 643هـ): " اعلم أن الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة، كيفما تصرفت. وهي تجري مجرى الجنس للأنواع... فكذلك

الحروف الأصول هي مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة، موجودة في جميعها، من نحو: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب. ف "ض ر ب"موجود في جميع هذه الأبنية..."[42]

والجذر Root/Racine، في الصرافة يدل على معان مادية ملموسة، فهو يتألف من الصوامت من دون الصوائت، إنه بذلك مادة خام تدل على المعنى الثابت في الكلمة، مثل الجذر [ج ل س] الذي نجده في جلس وجالس وجلوس وجلسة ومجلس... مع العلم أن هناك مركبات تضم أكثر من جذر مثل المركبات المزجية والإضافية.

فالجَذر أو الجِذر في الصرافة أصل تبنى عليه الكلمة، وهو يتكون من مادة صوتية قوامها الصوامت، ويختص بالدلالة على معنى يظل حاضرا بنسبة ما في كل الصور الاشتقاقية من هذا الجذر، ويفرغ في قوالب صرافية تحدد صيغته والصوائت التي تناسبه. ومن مميزاته قابليته للتوسيع بالتضعيف أو التكرار أو الإلصاق.

ب- الصيغة:

في تقديمه لكتاب "شرح شافية ابن الحاجب"، يركز الاستراباذي (ت 684هـ) على أهمية الصيغة الصرفية باعتبارها بنية افتراضية ابتدعها علماء الصرف ليقسموا بها الكلمات. وعرفها بقوله هي: "هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه."[43]

---

[42] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ت فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973، ص 108-109.

[43] الاستراباذي، رضي الدين، محمد بن الحسين، شرح شافية ابن الحاجب، ت محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، الجزء1.ص2.

وأول ما يتضح من خلال هذا التعريف أن هناك تداخلا مع عدة مفاهيم تتقاطع مع الصيغة ومن بينها: البنية والهيئة، مع الإشارة إلى الحركات والسكنات، والحروف الأصلية والزائدة. وكلها مؤشرات ستسعف في تحديد مفهوم الصيغة، وما يتصل بها من مفاهيم أخرى. فالصيغة إذن، مفهوم تجريدي يمثل وحدة لقياس المفردات المجردة لمعرفة الأصول والزوائد فيها. وقد عبر عنها في التراث اللغوي العربي بتسميات متعددة من قبيل: البناء والبنية والوزن والهيئة والمثال وغيرها.

ولا يختلف مفهوم الصيغة عند القدامى كثيرا عن مفهومها عند اللسانيين المحدثين، فهذا تمام حسان (1979) يعرفها بقوله هي: "قالب تصاغ الكلمات على قياسه."[44] كما حددها المهيري وآخرون (1983) بكونها: "هي الصورة التي ترد عليها الكلمة. وتتغير كلما تغير المعنى المقصود."[45] أي إن الصيغة هي هيكل الكلمة المجرد، وهو بناء صرافي تقاس عليه الكلمة. بل إن من المحدثين من يجتهد في صياغة تسميات يتم تكييفها مع ترجمات المصطلحات الأجنبية، لنجد بذلك " صيغم" عند ابن مراد (2010).[46]

ج- الوزن:

استعمله النحاة للدلالة على الآلة أو القالب الذي تولَّد على منواله الصيغ الاشتقاقية انطلاقا من مادة نظرية خام وهي الجذر. إنه مقياس اعتمده النحاة لضبط الأصول والزوائد في صيغة ما، فجعلوا الفاء للأصل الأول، والعين للثاني، واللام للثالث. وكل زيادة في بنية الكلمة تقابلها

---

[44] حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 1979، ص133.

[45] المهيري عبد القادر، وعبد الوهاب بكير، والتهامي نقرة، وعبد الله بن علية، الصرف العربي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1983، ص8.

[46] ابن مراد إبراهيم، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010، ص 84.

زيادة في وزنها. كما أن الوزن يدل على معنى صرافي اشتقاقي يكون مع الجذر المعنى المعجمي لصيغة ما؛ أي إننا نحصل على معنى الصيغة من خلال الجمع بين المعنى العام للجذر والمعنى الاشتقاقي للوزن. وللتوضيح نأخذ المثال الآتي:

معنى جالس = فعل الجلوس + القائم بفعل الجلوس.

د- الجذع:

يدل الجذعStem/ Shème على الصورة التي يأخذها الجذر متى أفرغ في قالب من القوالب الصرافية. فإذا كان الجذر مادة صوتية صامتية خاما، فإن الجذع تحقُّق من تحققات الجذر. وقد حدد كيراز Kiraz (2000) الجذوع بقوله: "الجذوع تشتق من الجذور من خلال القيود التي تفرضها النماذج."

« Stems are derived from the root by the superimpositions of patterns ».[47]

وقد يكون للجذر الواحد أكثر من جذع، وهذا ما سنوضحه من خلال الأمثلة الآتية:

[47] Kiraz, George Antoin, Multitiered Nonlinear Morphology Using Multitape Finite Automata : A Case Study on Syriac and Arabic. 2000. P 79.

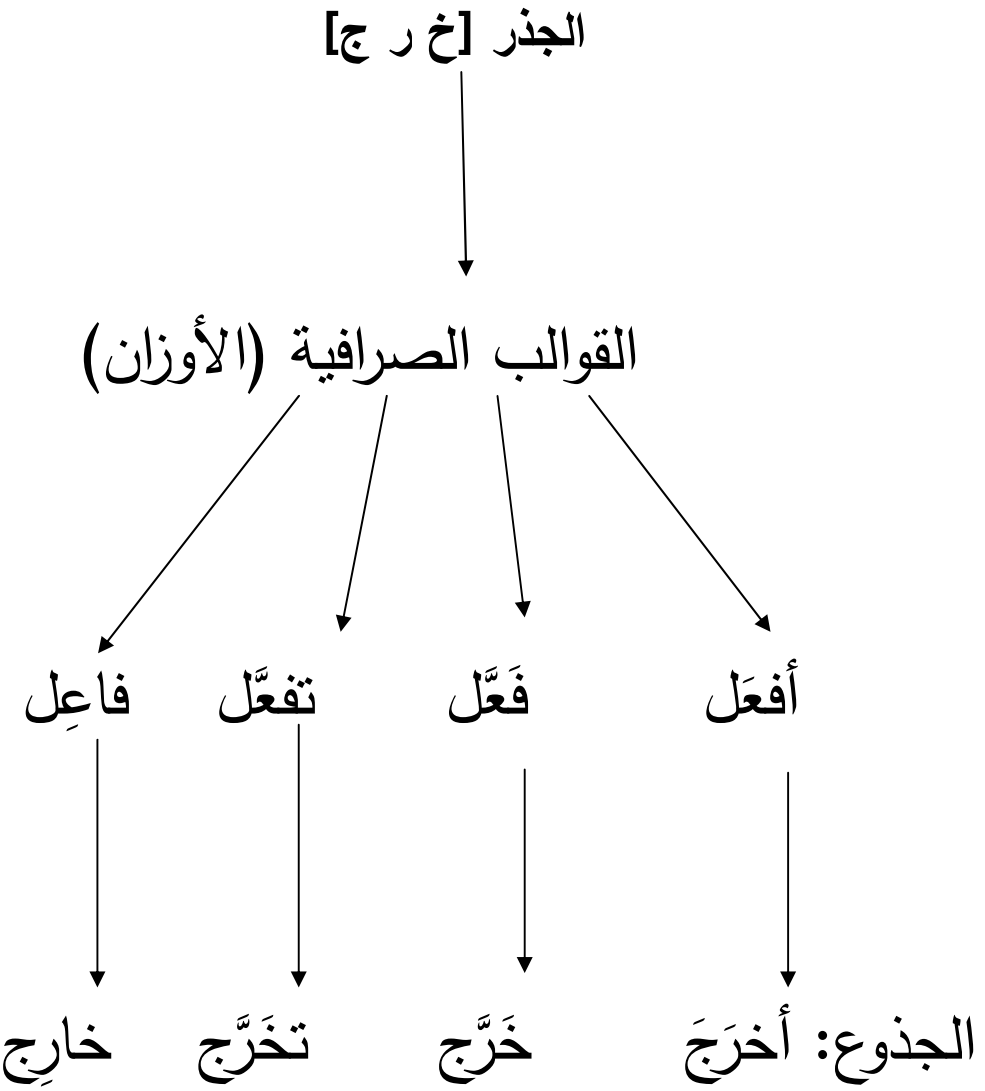

وهكذا دواليك للحصول على الجذوع المختلفة المنبثقة من الجذر نفسه. وبعبارة أدق

فالجذع هو كل جذر أفرغ في قالب صرافي وفق المعادلة **الجذع = جذر + قالب صرافي**